الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة الشعبيـة
وزارة التعليـم العالـي و البحث العلمـي
جامعة قاصدي مرباح ـ ورقلة
كلية الآداب و اللغات
قسم اللغة و الأدب العربي

المصطلح النحوي العربي الحديث
فـــي
ضوء علم المصطلح

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة و الأدب العربي
التخصص :(النحو العربي: مدارسه و نظرياته)

إعداد الطالب :
محمد محمود بن ساسي

إشراف :
أ / د : احمد بلخضر

السنة الجامعية : 2014 م ـ 2015 م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح . ورقلة
كلية الآداب و اللغات قسم اللغة و الأدب العربي

المصطلح النحوي العربي الحديث
في
ضوء علم المصطلح

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة و الأدب العربي

التخصص :(النحو العربي: مدارسه و نظرياته)

إعداد الطالب : إشراف :
محمد محمود بن ساسي أ / د : احمد بلخضر

لجنة المناقشة :

الأستاذ الدكتور: .....رئيسا
الأستاذ الدكتور: .....مشرفا و مقررا
الأستاذ الدكتور: .....عضوا مناقشا
الدكتور: .....عضوا مناقشا
الدكتورة: .....عضوا مناقشا
الدكتور: .....عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2014 م . 2015 م

بسم الله الرحمـن الرحيـم

وَ مَن يَّعْمَلْ مِنَ الصَّلحَتِ وَ هُوَ مُومِنٌ فَلاَ يَخَافُ ظُلْمًا وَ لاَ هَضْمًا وَ كَذَلِكَ أَنْزَلنَـهُ قُرءَانًا عَرَبيًا وَ صَرَّفنَـا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوِ يُحدثُ لَـهُم ذِكْرًا فَتَعَلَى اللهُ المَلكُ الحَقُّ وَ لاَ تَعجَل بالقُرءَان من قَبْلِ أَن يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَ قُل رَّبّ زِدْنِي عِلْمًا .

[طه : 112 . 113 . 114]

إهـداء

إلى كل باحث جعل ديدنه البحث عن الحقيقة ... إلى كل الغيورين على اللغة العربية ، الحريصين على ترقيتها ...و العاملين في خدمتها ، الحاملين لواء نهضتها ، و تقدمها ...
إلى كل شريف في هذه الأمة حمل على عاتقه تعلم هذه اللغة و تعليمها ...
إلى خدام اللغة العربية ، و الذائدين عنها ...
إلى كل هؤلاء أهدي هذا البحث الذي أرجو أن أكون قدمت فيه بعض الجهد ، في دراسة المصطلح النحوي ، حتى يكون لهذه اللغة المكانة الأسمى في ترسيخ ثقافة أصيلة تستمد مصطلحاتها ، و اصطلاحاتها من أصالتها أولا دون أن تنغلق على نفسها أو تعادي التطور المحمود ، و التقدم المنشود ...

مقدمـة

الحمد لله و الصلاة و السلام على رسول الله سيدنا محمد و على آله و صحبه و من والاه ....

ينضوي هذا البحث تحت لواء علم جديد هو علم المصطلح و هو علم جديد ميدانه دراسة كل ما يتعلق بالمصطلح عموما و ذلك بوصفه و معالجته و تحليله تحليلا شكليا و دلاليا ، و قد اخترنا في ضوء هذا العلم أن يكون المصطلح النحوي العربي الحديث هو موضوع هذه الدراسة و هو موضوع من الأهمية بمكان ، فلا يخفى أن المصطلحات هي مفاتيح العلوم والعلم الذي نود دراسة مصطلحاته خاصة هوعلم النحو و لذلك فإن المصطلحات و دراستها تكتسي أهمية كبيرة لما لها من أبعاد لسانية و تواصلية و اقتصادية و حضارية و علمية ، و معرفية ؛فالعلم لا يكون علما حتى يتميز بوجود المصطلحات فيه ، و الذين يضعون المصطلحات في أي العلم هم مجموعة من أهل التخصص في ذلك العلم ، و من هنا كانت المصطلحات مفاتيح العلوم ...

و نظرا لتلك الأهمية التي اكتساها العمل الاصطلاحي وجدنا في الفكر اللغوي العربي اهتماما لدى علماء اللغة القدامى بالمصطلحات ؛ حيث راحوا يحددون المفاهيم الاصطلاحية التي اجتهدوا في التوصل إليها في شتى علوم اللغة ؛ و لذا فإنك لا تجد مصنفا واحدا صنفوه في أي علم من تلك العلوم يخلو من الشرح اللغوي ، و الاصطلاحي للمصطلحات الأمر الذي تجلت أهميته ، و تجسد فعله في تلك المعاجم التي صنفوها في ذلك ...

و لما ظهر علم النحو في القرن الأول من الهجرة ، فإن أول ما شغل واضع النحو أبا الأسود الدؤلي (تـ 69 هـ) ؛ هو الاهتمام بالمصطلح ، فكان ذلك إيذانا بنشوء علم جديد و هو علم النحو هذا العلم الذي سعى لحفظ اللغة العربية من الزوال ، أو الاندثار؛ و الذي لولاه لحدث لهذه اللغة ما حدث لكثير من اللغات السامية الأخرى .

و قد أظهر علماء النحو القدامى عناية كبيرة بالمصطلحات دفعتهم إلى وضع معاجم في شرح المصطلح النحوي ، و قد استغرقت هذه العملية زمنا طويلا بعد ذلك ...

و في العصر الحديث . و بعدما اتصل الدارسون المحدثون بالثقافة الغربية ، و تمكنوا من الاطلاع عليها تأثروا بما بلغت إليه العلوم في تلك المصطلحات اللغوية عامة ، و النحوية خاصة و راحوا ينقلون ما عندهم من مفاهيم ، و مصطلحات ، ذلك لأنهم شعروا بأن الحاجة ماسة لتطوير الدرس اللغوي عندنا ، و رأى فريق منهم أن الحاجة باتت ضرورة لتغيير،

وتطوير المصطلحات القديمة ، و تجديدها بما يتلاءم مع التطور الفكري ، و العلمي المستجد و استحداث مصطحات جديدة تكون أكثر تعبيرا عن المفاهيم الجديدة ، و نحو هذه الغاية السامية اتسعت الجهود ، و ظهرت الاتجاهات المختلفة ...

و مثلما كان الاهتمام بوضع المصطلح لدى النحاة القدماء ، فإنه لم يكن ليقل أهمية لدى المحدثين ، فهم ـ كذلك ـ وضعوا لها المعاجم المختلفة لتسهيل فهمها لدى القارئ ، و تبسيطها للمبتدئ ، فشهدت جهودهم قفزة مهمة في هذا الموضوع وكانت جهودا جبارة ؛ حيث سعوا إلى تعريف القارئ بمصطلحات جديدة حديثة لم يكن للدرس اللغوي العربي القديم عهد بها ؛ إلا أنه مع هذا السعي الحثيث ، و الجهد المبذول في دراسة المصطلح لم يكن ليتعدى دراسة المصطلحات من حيث مفاهيمها و خصائصها ، أو قدمها و جدتها ، و تتبع نشأتها ، و تطورها عبر تاريخ العلم و مصطلحاته ، و مع تقديرنا لذلك الجهد المبذول لم يتناول أولئك الدارسون المصطلحات النحوية خاصة في ضوء علم المصطلح رغم مرور ما يقرب من قرن على ظهور هذا العلم في أوربا .

و لهذه الأهمية التي ذكرناها لموضوع المصطلح عامة ، و المصطلح النحوي خاصة يأتي اهتمامنا بموضوع هذا البحث الذي عالجنا فيه قضية المصطلح في العصر الحديث .

و ينطلق هذا البحث من **إشكالية** أساسية تتمثل في طرح السؤال التالي:

ـ كيف يمكن للباحث دراسة المصطلح النحوي العربي الحديث في ضوء علم المصطلح في عصر تعددت فيه الاتجاهات و تنوعت فيه الأفكار ، و النطريات ؟ .

و قد تضمن هذا السؤال العريض جملة من الأسئلة الفرعية يسعى الباحث للإجابةعنها كما يلي:

1 ـ هل تناول الدارسون المحدثون المصطلحات النحوية الحديثة بالدراسة على ضوء ما قرره علماء الاصطلاح في العصر الحديث ؟ .

2 ـ ما مدى تأثير النظريات اللغوية الغربية في صياغة المصطلح النحوي العربي الحديث ؟ .

3 ـ هل استطاع الدارسون المحدثون أن يخلصوا المصطلح النحوي العربي من فوضى تعدد المصطلحات لمفهوم واحد ، أو من كثرة المفاهيم الاصطلاحية للمصطلح الواحد ؟ .

4 ـ هل وفق الدارسون المحدثون عندما لجأوا إلى ترجمة المصطلح الأجنبي ، أو تعريبه في تطوير ، و تجديد المصطلح النحوي العربي الحديث و جعله أكثر ملاءمة و شروط علم الاصطلاح ؟ .

لقد وضعنا لهذا البحث جملة من الأهداف أملاها علينا موضوع البحث نجملها في الآتي:
لم يكن هذا البحث ليدرس الاتجاهات النحوية العربية الحديثة بقدر ما جاء يركز في هذه الدراسة على المصطلح النحوي في كل اتجاه من تلك الاتجاهات دارسا إياها في ضوء ما جاء به علم المصطلح من شروط و مبادئ و منطلقات أساسية فيه ، و لذلك لم يحط الحديث عن تلك الاتجاهات سوى توطئة تحدثنا فيها عن تلك الاتجاهات بين يدي كل فصل من فصول هذا البحث في جانبه التطبيقي . و لذلك كانت أهدافنا منصبة حول دراسة المصطلحات النحوية عند كل اتجاه من تلك الاتجاهات دراسة تتم وفق منهجية واضحة في بناء و صياغة المصطلح تقوم على دراسته من الناحية الشكلية و الدلالية و هو ما ما تتطلبه منهجية البحث في علم المصطلح

و قد سعينا في هذا البحث إلى تطبيق **المنهج** الوصفي الذي يميل إلى تحليل المصطلح النحوي ، و استقصائه لمعرفة مدى توفره على شروط علم المصطلح أو لا ؛ و في ذات الوقت حاولنا أن نقوم بموازنة بين المصطلح النحوي العربي الحديث و المصطلحات النحوية التراثية التي يتبناها الاتجاه التراثي في هذا العصر لمعرفة مدى اتفاق كليهما مع تلك الشروط التي أقرها علم المصطلح الحديث و التي اتفق عليها علماء الاصطلاح في العصر الحديث .

و للإجابة عن الإشكالية التي طرحناها آنفا و ما تفرع عنها من أسئلة ، فقد وضعنا لذلك خطة تجسد أهم معالم هذا الموضوع رأينا أنها كفيلة بتحقيق أهدافه ، و الاجابة عن أسئلته ؛ فبعد المقدمة بدأنا البحث بتمهيد تلاه عرض للموضوع ، و قد قسمناه إلى خمسة فصول ، ثم أنهيناه بخاتمة .

فأما **التمهيد** ، فقد تعرضنا فيه إلى شرح بعض المفاهيم المتعلقة بالألفاظ المفاتيح التي تضمنها عنوان البحث ؛ حيث قمنا بتناول هذه الألفاظ عن طريق الشرح و التوضيح و كانت البداية بتعريف المصطلح في اللغة ، و في الاصطلاح ، و كذا مفهومه لدى عامة الناس و خاصتهم و نعني بهم علماء الاصطلاح في علم النحو، ثم تناولنا الحديث عن وظائفه التي تعددت ؛ كالوظيفة اللسانية و الوظيفة المعرفية ، و التواصلية ،و أخيرا الوظيفةالاقتصادية و الحضارية ، ثم تعرضنا إلى مفهوم المصطلح النحوي في الفكر التراثي النحوي أولا ، ثم أتبعناه بمفهومه في الفكر النحوي الحديث ، و قد حاولنا من الناحية التاريخية أن نتكلم عن ظهورالمصطلح النحوي عند العرب و نشأته متتبعين مراحل تطوره ، و اكتماله إلى أن بلغ مرحلة النضج ، أين رأينا اهتمام علماء اللغة ، و النحو به . و كان مظهر هذا

الاهتمام به قد تجلى قديما في وضع معاجم خاصة به إلى جانب معاجم اللغة ثم انتهينا به في تتبعنا لمراحل تطوره إلى العصر الحديث مع النحاة العرب المحدثين ؛ حيث شهد حركة واسعة في عملية التأليف المعجمي في سائر العلوم ، و الفنون ، و ذلك لدواعي علمية ، و حضارية ، و معرفية ....

و في الأخيرعرفنا علمَ المصطلح كما عرفته تلك المصنفات ، و المعاجم اللسانية الحديثة باعتباره علما حديث النشأة ، ثم تكلمنا عن منطلقاته الأساسية التي حددها علماء الاصطلاح الغربيين أمثال : شلومان ، و فوستر، و دريزين و غيرهم .

أما **الفصل الأول** : فقد جاء بعنوان : " **منهجية بناء المصطلحات في علوم اللغة و النحو** " و يعد هذا الفصل من الناحية النظرية الأساس الذي يقوم عليه البحث ، فكل المصطلحات التي تناولناها بالدراسة، والتحليل كانت تهتدي بهدي هذا الفصل .

و قد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين ؛ المبحث الأول تناولنا فيه التحليل الدلالي للمصطلح و تحت هذا العنصر تكلمنا عن أنواع العلاقات بين المصطلحات ، و المفاهيم ، و قد ذكرنا في ذلك ستة أنواع ؛ أما المبحث الثاني فتناولنا فيه التحليل الشكلي للمصطلح من الناحية الصوتية ، و الصرفية ، و التركيبية (النحوية) للمصطلح ، و تطرقنا . بعد ذلك . إلى بيان عمليات صياغة المركبات ؛ و فيها تحدثنا عن طريقة صياغة المركبات ، و أقسام المركبات العربية كالمركب البياني (المزجي و الوصفي و التوكيدي) ، و المركب الإسنادي أو مركب الجملة ، و أخيرا المركب الإضافي .

و في ختام هذا الفصل تكلمنا عن طرق صياغة المصطلحات التي تعددت صورها ، و تمثلت في عمليات الاشتقاق و القياس ، و النحت ، و المجاز ، و التعريب ، و التوليد و الترجمة ، و أنهينا كل ذلك بالحديث عن شروط ، أو أسس صياغة المصطلح .

أما في **الفصل الثاني** الذي يحمل عنوان : **المصطلح النحوي العربي في الاتجاه التراثي** هذا الاتجاه الذي طهر في العصر الحديث فقد تناولنا فيه عينة من المصطلحات اخترناها من كتاب النحو الوافي لعباس حسن ، و هو من الدارسين المحدثين و قد بدأنا هذا الفصل بتوطئة تناولنا فيها الحديث عن مفهوم الاتجاه التراثي و عن منهج النحاة المحدثين ، و تأثرهم بالنحاة القدامى ، ثم قسمناه إلى مبحثين ؛ المبحث الأول جاء بعنوان: التعريف بكتاب (النحو الوافي) ؛ و قد بدأنا الحديث فيه عن سبب تسميته بهذا الاسم ، ثم بينا الغاية من تأليفه ، لنصل في ختام

هذا المبحث إلى بيان منهجه و موضوعه بصفة عامة . و قد وقع اختيارنا على هذا الكتاب باعتباره عينة ممتازة تمثل الاتجاه التراثي ، و لكونه يشتمل على جميع مصطلحات النحو التراثية فكان بذلك أكبر مؤلف في النحو العربي في هذا العصر .

أما **المبحث الثاني** فجاء بعنوان : **المصطلح النحوي في كتاب النحو الوافي لعباس حسن** ؛ حيث قمنا بتصنيف بعض المصطلحات الواردة فيه بحسب أنواعها ، ثم أخضعنا العينة التي وقع اختيارنا عليها من تلك المصطلحات للتحليل من الناحية الشكلية ، و الدلالية ، و ذلك وفق منهجية بناء المصطلحات التي أشرنا إليها في الفصل الأول .

أما **الفصل الثالث** ، فتناولنا فيه بالدراسة ، و التحليل المصطلح النحوي في الاتجاه البنيوي (الوصفي) و قد قسمناه إلى مبحثين رئيسين ؛ بدأناهما بتوطئة نظرية حول الاتجاه الوصفي في اللسانيات الغربية و أثرها في الدرس اللساني العربي الحديث ، تلاها **المبحث الأول** الذي قدمنا فيه تعريفا بكتاب :(الخلاصة النحوية) لتمام حسان ، تضمن هذا التعريف الحديث عن أسباب تأليفها ، و موضوعها ، و منهجها ؛ فبصفة عامة قدم هذا التعريف وصفا شاملا لمحتواه فجاء عبارة عن قراءة في منهجه و موضوعه . و الخلاصة النحوية لتمام حسان تمثل . بحق . الاتجاه الوصفي في النحو ، باعتبار أن (تمام حسان) كان من رواد هذا الاتجاه ، و من أوائل من طبق المنهج الوصفي على اللغة العربية ؛ و أما **المبحث الثاني** فقد وقع اختيارنا فيه على عينة من المصطلحات النحوية في هذه الخلاصة كانت مثار اهتمام الدارسين و انتقاداتهم لدراستها ، و تحليلها من الناحية الشكلية والدلالية وفق منهجية بناء المصطلحات.

أما الفصل الرابع فاختص بدراسة المصطلح النحوي العربي في الاتجاه التوليدي و التحويلي و قد جعلنا هذا الفصل في مبحثين بدأناهما بتوطئة نظرية أوجزنا الحديث فيها عن المدرسة التوليدية و التحويلية ؛ و تأثيرها في الدرس اللساني العربي الحديث ؛ ففي **المبحث الأول** قمنا بتقديم تعريف بكتاب :" الألسنية التوليدية و التحويلية و قواعد اللغة العربية . الجملة البسيطة" لميشال زكرياء ، و اختيارنا لهذه المدونة يأتي بسبب أنها مثال تطبيقي لنظرية النحوالتوليدي والتحويلي على قواعد اللغة العربية و الذي كان يهمنا من كل ذلك هو المصطلحات النحوية التي استخدمها (ميشال زكرياء) في هذا الكتاب ؛ أما **المبحث الثاني** فقد تناولنا أغلب المصطلحات النحوية الواردة في تلك المدونة ؛ حيث أخضعناها للتحليل من الناحية الشكلية ، و الدلالية وفق منهجية بناء المصطلح .

أما **الفصل الخامس** ، و الأخير فيحمل عنوان : المصطلح النحوي في اتجاه النحو الوظيفي ؛ و قد اشتمل على توطئة نظرية حول النحو الوظيفي عند الغربيين و أثره في الدرس اللساني العربي الحديث باعتبار أن نظرية النحو الوظيفي نظرية غربية حديثة ؛ كنطرية النحو التوليدي التحويلي ، و في هذا الفصل تناولنا مبحثين أساسيين ؛ نعرضهما كما يلي :

المبحث الأول قمنا فيه بتعريف كتاب: اللسانيات الوظيفية : مدخل نظري لأحمد المتوكل قمنا فيه بتقديم قراءة في منهجه و موضوعه .

و قد اخترنا ـ في هذا الكتاب ـ جملة من المصطلحات النحوية تمثل هذا الاتجاه بالرغم من صعوبة وجود كتاب لديه يشتمل على كل المصطلحات النحوية التي عالجها في هذا الاتجاه و مع ذلك ـ و على غير ما فعلناه مع الفصول السابقة ـ لم نكتف بمصطلحات هذا الكتاب ؛ بل رحنا نستعين بكتب أخرى لديه لمزيد التعرف عن مصطلحات أخرى .

أما **المبحث الثاني** فقد قمنا فيه بدراسة المصطلح النحوي الوظيفي عند أحمد المتوكل من خلال كتابه المذكور آنفا ، و بعض الكتب الأخرى التي ألفها في هذا المضمار ؛ حيث أخذنا منها بعض مصطلحات النحو الوظيفي دعمنا بها هذه الدراسة حتى نعطي للقارئ صورة وافية للمصطلحات النحوية لدى (المتوكل) في هذا الاتجاه ، و لكون هذا الاتجاه عند أحمد المتوكل ـ في اعتقادنا ـ ما زال مجهولا لدى القارئ العربي حتى الآن.

أما منهجية البحث في بناء المصطلحات النحوية في هذا الاتجاه فإنها لا تختلف عما ألزمنا به أنفسنا في كامل فصول هذا البحث في دراسة و تحليل المصطلحات النحوية .

و انتهاءًا بـ**الخاتمة** فقد توصلنا فيها إلى جملة من النتائج تم التركيز فيها على أهم القضايا التي تناولناها في هذا البحث .

و ينبغي أن نشير إلى أن المراجع التي ألفت في المصطلح النحوي كثيرة ، و التي تناولت موضوع علم المصطلح كذلك و قائمة المراجع تثبت ذلك إلا أنه بالرغم من هذه الكثرة فإن هناك صعوبات واجهتنا في كتابة هذا البحث تتمثل في انعدام مراجع تتناول المصطلح النحوي في ضوء علم المصطلح ؛ حيث لم يكن لهذا البحث مثال سابق يمكن أن نحذوَ حذوه في منهج البحث وفق علم المصطلح إلا ما كتبته إيناس كمال الحديدي في كتابها الذي هو بعنوان :

[المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم المصطلح] ، غير إنها في هذا الكتاب تعرضت بالدراسة للمصطلحات النحوية التراثية ، و ليس للمصطلحات النحوية في العصر الحديث .

و لعل المتأمل في المراجع التي تناولت المصطلح النحوي ، و التي أثبتناها في قائمة المراجع تدور كلها حول المصطلح النحوي في التراث العربي ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر إذا استثنينا المرجع المذكور :

. المصطلح النحوي : دراسة نقدية تحليلية لأحمد عبد العطيم .

. المصطلح النحوي : نشأته و تطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري لعوض حمد القوزي

. المصطلح النحوي و تفكير النحاة لتوفيق قريرة .

و بالرغم من الصعوبات التي ذكرناها فإن ذلك لا يعني أننا لم نفد منها و من غيرها ، كما لا ننكر الفائدة التي جنيناها من بعض المعاجم العربية ، و الحديثة التي عرفتنا على المصطلحات النحوية القديمة كالمعجم الشامل في علوم اللغة و مصطلحاتها لمحمد سعيد اسبر و بلال جنيدي على سبيل المثال أو تلك المعاجم اللغوية الحديثة كمعجم : المصطلحات اللغوية في اللغة العربية لمحمد رشاد الحمزاوي أو معجم : المصطلحات المفاتيح في اللسانيات و هو كتاب قام بترجمته عبد القادر فهيم الشيباني و غيرهما كثير . و إن كانت هذه الأخيرة تتناول المصطلحات اللسانية عامة دون الاقتصار على المصطلحات النحوية موضوع دراستنا .

و **في الأخير** لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الدكتور أحمد بلخضر على رحابة صدره ، و حسن تعامله معنا في رحلتنا الشاقة مع هذا البحث ، و قد أعطانا الحرية الكاملة في اختيار ما رأيناه من آراء ، و أفكار ؛ كما أشكره جزيل الشكر على مده يد العون لنا ، و قد تمثل ذلك فيما أسداه لنا من آراء وجيهة ، و ملاحظات قيمة ، و التي . على ضوئها . قمنا بتعديل كبير لما جاء في هذا البحث ، و أشكره . كذلك . على تفضله بقبول الإشراف على هذه الأطروحة ؛ كما أتوجه بالشكر الجزيل لكل من قدم لنا يد المساعدة ، و العون ، دون أن ننسى كل القائمين على خدمة طلبة العلم في مكتبة جامعة قاصدي مرباح بورقلة الذين لم يبخلوا علينا بتقديم ما نحتاج إليه من مصادر ،أو و مراجع كنا في حاجة ماسة إليها في هذا البحث هذا ، و نسأل الله تعالى التوفيق و السداد .

ورقلة في 20 / 12 / 2013 م

الطالب : محمد محمود بن ساسي

Email ;benmah61@gmail.com

تمهيد

تمهيـد

ليست قضية المصطلح وليدة العصر الحديث في تاريخ الدراسات اللغوية والمعجمية؛ إنما يعود الاهتمام بها إلى القرن الثاني من الهجرة ، و هو القرن الذي نشطت فيه حركة التأليف و تفرعت فيه العلوم . و قبل أن نتتبع هذه القضية ، و نبين تجلياتها عند العرب القدماء ، و عند العرب المحدثين ، يتعين علينا قبل الحديث في موضوع : المصطلح النحوي العربي الحديث في ضوء علم المصطلح أن نقدم جملة من التعريفات للألفاظ التي يتركب منهاعنوان البحث ، و ذلك قصد شرحها ، و الوقوف عند مفاهيمها ؛ حتى نجعل من ذلك مدخلا يكون تمهيدا للدخول في صلب الموضوع .

إن المعجمات العربية ، و الأجنبية معا تناولت المصطلح ، و حاولت أن تقدم له تعريفات تحت مفاهيم مختلفة يدل عليها لفظ المصطلح ، و تأكيدا على ذلك نقول : إن المتصفح لبعض المصنفات العربية ، و الأجنبية ذات التخصص اللغوي يجدها قد اهتمت بتعريف المصطلح و تحديد ماهيته ، و دلالته الاشتقاقية اللغوية ، و الاصطلاحية التوصيفية .

1 . **تعريف المصطلح :**

أ . في اللغة : جاء في لسان العرب في مادة صلح : " **صلح** : ضد الفساد و **الإصلاح** : نقيض الإفساد ، و **الصلح** : تصالح القوم بينهم ، و قد اصطلحوا ، و صالحوا ، و تصالحوا و اصالحوا قلبوا التاء صادا ، و أدغموها في الصاد بمعنى واحد ([1]) " ، و يقول محمود فهمي حجازي في تعريف المصطلح : " كلمة **المصطلح** في اللغة العربية مصدر ميمي للفعل **اصطلح** من المادة **صلح** ([2]) التي من معانيها الصلح و الإصلاح الذي هو ضد الفساد ، و الإفساد و لا يكون الصلح ، و الإصلاح . عادة . إلا بالتوافق ،و الاتفاق([3]) . يقول محمد حسن عبد العزيز : " **صالحه** : سالمه و صافاه و اصطلح القوم : زال ما بينهم من خلاف ، و **تصالح** القوم : اصطلحوا ، و **استصلح** الشيء : أصلحه ،و لم يجئ **صلح** ثلاثيا متعديا ، و لهذا عد النقاد **انصلح** شاذا ([4]) ". و عليه ؛ فإنه من المؤكد أن **المصطلح** مصدر ميمي للفعل **اصطلح** مبني على وزن المضارع المجهول يصطلح بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة ورد فعله الماضي **اصطلح** على صيغة

---

[1] ـ لسان العرب لابن منطور ، مادة (صلح)، (تح) نخبة من الأساتذة على رأسهم عبد الله علي الكبير ، دار المعارف ـ مصر، ج : 04 ، ص 2479 .

[2] ـ الأسس اللغوية لعلم المصطلح : محمود فهمي حجازي ، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ، ص 07 .

[3] ـ المعجمية العربية لابن حويلي الاخضر ميدني ، دار هومة ـ الجزائر 2010 م ، ص 75 .

[4] ـ في تطور اللغة العربية : محمد حسن عبد العزيز ، مكتبة الآداب ـ القاهرة 2007 م ، ط : 01 ، ص 265 .

المطاوع (**افتعل**) ؛ بمعنى أن أصله **اصلح** . بفتح الصاد المشددة ([1]) و قد أشار إلى هذا ابن منظور ، كما تقدم ، و لفظ المصطلح لفظ ينحدر . في الأصل . من الجذر اللغوي : **صلح** . و د دلت النصوص العربية على أن كلمات هذه المادة تعني . أيضا . الاتفاق ، و بين المعنيين تقارب دلالي ؛ فإصلاح الفساد بين القوم لا يتم إلا باتفاقهم ([2])، و من المادة : **اصطلح على** أمر كذا : اتفق عليه ، و مصدره **الاصطلاح** ؛ أي : اتفاق ، و منه (**مصطلح**) ، و يكون الناس **مصطلحون** على كذا : متفقون حوله غير مختلفين في فهمه ، و تداوله ؛ كقولك : **اصطلحنا على** قول كذا : اتفقنا على رأي واحد ، و اصطلحوا على توقيف الإضراب ، و **اصطلحنا على** يوم العطلة كذا ...([3]).و قد ورد الفعل (اصطلح) في أحاديث نبوية كثيرة ؛ كما يلي في العبارات التالية من تلك الأحاديث " قال . ﷺ . : لقد **اصطلح** أهل هذه البحيرة على أن يتوجوه ... " ، و قوله : " هذا ما **اصطلح** عليه محمد "... و قوله : " فوجدهما قد **اصطلحا** ..."و قوله : " اركعوا ، انظروا هذين حتى **يصطلحا** ..([4])".

و كلا المصدرين اصطلاح ، و مصطلح لم يردا في القرآن الكريم ، أو في الحديث الشريف أو في المعاجم العربية القديمة العامة ... ، و اهتم المحدثون بما سموه **مصطلح الحديث** ، و عرفوه . كذلك . باسم **الاصطلاح** ، **و** ميزت كتب علوم اللغة **اصطلاح النحويين** ، و **اصطلاح اللغويين**.. .

و هذا المفهوم المعجمي للكلمة يتفق مع المعنى الاصطلاحي كما ترى . و المصطلح (terme technique) في قاموس مصطلحات الأدب :" لفظ موضوعي يؤدي معنى معينابوضوح و دقة ؛ بحيث لا يقع لبس في ذهن القارئ ([5])" ؛ أما في اللغات الأوربية ، فتصطنع لهذا المفهوم كلمات متقاربة النطق و الرسم من طراز (terme) الفرنسية ، و(term) الانجليزية و(termine) الإيطالية ، و (termino) الإسبانية ، و (termo) البرتغالية ، و كلها مشتقة من الكلمة اللاتنية (terminus) ؛ بمعنى الحد ، أو المدى ، أو النهاية ([6]) .

ب . في الاصطلاح :

---

[1] ـ ينظر : إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد : يوسف وغليسي ، الدار العربية ، منشورات دار الاختلاف ـ الجزائر (1429 هـ ـ 2008 م) ، ط : 01 ، ص 21 .

[2] ـ ينظر : الأسس اللغوية لعلم المصطلح : محمود فهمي حجازي ، ص 07 .

[3] ـ ينظر : المعجمية العربية لابن حويلي الاخضر ميدني ، 75 .

[4] ـ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ، دار سحنون ـ تونس 1988 م ، ج : 03 ، ص 341 .

[5] ـ قاموس مصطلحات الأدب : محمد بوزواوي ، دار مدني للطباعة و النشر و التوزيع 2003 م ، ص 249 .

[6] ـ إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد : يوسف وغليسي ، ص 22 .

و على هذا ، فإن المصطلح (terme) . بتحديد عام . هو كل وحدة لغوية دالة مؤلفة من كلمة : مصطلح بسيط ، أو من كلمات متعددة (مصطلح **مركب**)، و تسمى مفهوما محددا بشكل وحيد الوجهة داخل ميدان ما ([1]) .

و تعد الدلالة المحددة الواضحة أهم السمات التي تميز المصطلح عن باقي الكلمات في اللغة العامة ؛ فالمصطلح لا بد أن يكون بدلالة واضحة ، و واحدة في داخل التخصص على العكس من الكلمات الأخرى التي يتحدد معناها عن طريق السياق ، و تتعدد دلالات كل كلمة منها ([2]) ، و لكن يرد على هذا الكلام أنه ليس كل الكلمات يحدد معناها السياق وحده بل هناك محدد آخر لدلالات الألفاظ كالدلالة المعجمية .

و يعرف المصطلح . كذلك . بأنه رمز لغوي يتألف من الشكل الخارجي ، و التصور ، أو المفهوم ... ، و هو معنى من المعاني يتميز عن المعاني الأخرى داخل نظام من التصورات ... ؛ فللمصطلح معنى واحد ، أو أكثر ... ، و اعتمادا على ما للمصطلح من معنى محدد يتم إلحاقه بنظام محدد من التصورات ، و يظل هذا المعنى المحدد لصيقا به حتى و إن استخدم خارج النظام ([3]) ، و بناءًا على هذا التعريف ، فإن المصطلح كلمة تتألف من الشكل الخارجي و المفهوم الذي تدل عليه ، و لا بد أن يكون المعنى الذي تدل عليه واضحا و محددا لا يحتمل أي تأويل ، و لا يكتنفه أي غموض ، و هذا من أخص الخصائص التي لا بد أن يتصف بها المصطلح ؛ فلقد كانت الدراسات في اللسان العربي تخضع لاجتهادات الأفراد ، حتى وجدنا ترجمات إقليمية ، فنشأ من ذلك تعدد المصطلح بل كثرته حتى التخمة ، و هذا راجع لعشوائية النشاط الترجمي الذي لم تقم به مؤسسات متخصصة ([4]) ؛ فالمصطلح الذي تتعدد دلالته يمكن أن يفهم معناه إذا ما ذكر مفردا ؛ و لكن إذا كان اللفظ غير الاصطلاحي ذا دلالات متعددة ، فإن ذلك يجعل فهمه مرتبطا بالسياق . و من التعريفات الحديثة للمصطلح في إطار علم المصطلح قضية موقع المصطلح الواحد في إطار المصطلحات الأخرى داخل التخصص منها هذا التعريف لمحمود فهمي حجازي الذي يقول فيه " المصطلح اسم قابل للتعريف في نظام متجانس يكون تسمية حصرية(تسمية لشيء) ، و يكون منظما ؛أي : في نسق متكامل و يطابق . دون غموض . فكرة ، أو مفهوما ([5]) ".

---

[1] ـ ينظر : المرجع السابق ، ص 22 .

[2] ـ الأسس اللغوية لعلم المصطلح : محمود فهمي حجازي ، ص 12 .

[3] ـ دراسة تقويمية لحصيلة المصطلح اللساني في الوطن العربي : محمد حلمي هليل ، وقائع ندوة جهوية ، أبريل 1987 م ـ الرباط دار الغرب الإسلامي ، بيروت ـ لبنان ، ط : 01 ، ص 302 و ص 303 .

[4] ـ ينظر : محاضرات في فقه اللغة العربية : صالح بلعيد ، مطبوعات جامعة منتوري للطباعة و النشر و التوزيع ، قسنطينة ـ الجزائر ، ص 15 .

[5] ـ الأسس اللغوية لعلم المصطلح : محمود فهمي حجازي ، ص 12 .

و في إشارة إلى علاقة المصطلح بالبناء النظري للغة يقول أحمد عبد العظيم :

" والمصطلح . في أية دراسة نحوية . ليس إلا جزءا من بناء نظري للغة و من ثم ، فإن عزل المصطلح فهما ، و تقييما عن الهيكل النظري الذي ينتمي إليه يحول بين الدارس ، و بين النظرة العلمية للأمور و يقف حجرة عثرة بينه ، و بين الحكم على المصطلح في بيئته ، فلا يدرك أثر الهيكل النظري في اضطراب المصطلح ،و لا يتبين دور تداخل المصطلحات في تهالك الهيكل النظري و فقده أسس الصناعة المتطلبة من ضوابط تتسم بالدقة ، و قواعد تتصف بالإطراد ([1])" .

و التعبير الاصطلاحي له أهمية في تركيز المعنى و التعبير عنه بوضوح ، و دقة بما يحقق التواصل اللغوي في إيجاز بعيدا عن مشكلة الغموض أو اللبس ؛ كما تعمل التعبيرات الاصطلاحية على إثراء اللغة بإمكانات هائلة من التعبير عن المعاني . و في هذا الكلام ما يدل على أن المصطلح . و هو يقصد التعبير الأدبي حينما يدخل مجال الاصطلاح . ؛ مثلما يكون لفظة مفردة يأتي لفظة مركبة أو عبارة . و لا ضير أن تكون العبارة ذات معنى اصطلاحي ؛ لأن في ذلك توسعة و إثراء للمعنى المعبر عنها . و مما ينبغي التأكيد عليه بهذا الشأن كما يقول محمود فهمي حجازي : " إن المصطلحات ينبغي أن تكون دالة على نحو مباشر و دقيق و بعيد عن اللغز و الغموض و عندما تستخدم كلمات من اللغة العامة في لغة التخصص ، فإن هذه الكلمات تكتسب في استخدامها الجديد دلالة محددة و غير عامة ؛ فتصبح دلالة الكلمة في اللغة العامة مختلفة عن دلالتها الاصطلاحية ([2]) " و المصطلح العلمي ينطلق من مجموعة من السمات الأساسية ، و هي أن يكون لفظا ، أو تركيبا ، و ألا يكون عبارة طويلة تصف الشيء و توحي به و ليس من الضروري أن يحمل المصطلح كل صفات المفهوم الذي يدل عليه فالمصطلح يحمل صفة واحدة على الأقل من صفات ذلك المفهوم ؛ فكلمة (سيارة) لا تحمل من دلالة الكلمة إلا صفة واحدة و هي السير و ما أكثر المركبات ، و الكائنات التي تسير ! و لكن اختيار هذه الصفة و صوغ المصطلح بوزن (فعالة) و الاتفاق على جعله دالا على هذا المفهوم عناصر تكاملت لإيجاد هذا المصطلح ([3]) .

من هذه الحكاية الطريفة التي وردت على لسان الأصمعي نستنتج أن المصطلح في مفهومه لدى عامة الناس غيره لدى خاصتهم ؛ لأن الأعرابي . و هو يرمز لأحد من عامة الناس . لم يفهم

---

[1] ـ المصطلح النحوي ـ دراسة نقدية تحليلية : أحمد عبد العطيم ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الفجالة (1410 هـ ـ 1990 م) ، ص 02 .

[2] ـ الأسس اللغوية لعلم المصطلح : محمود فهمي حجازي ، ص 15 .

[3] ـ ينظر : المرجع نفسه ، ص 15 و ص 16 .

من مصطلح الهمز، و الجر غير معناهما اللغوي ؛ فالأعرابي حين سمع كلام الأصمعي لم يفهم من (الهمز) غير دلالات السب و الشتم ، و الطعن ، و لم يفهم من (الجر) غير السحب ، و الجذب ؛ أما الأصمعي ، فقد استخدمهما استخدام العالم الذي يصطنع لعد الاصطلاح النحوي ،و شتان بين استعمال اللفظ في معناه المعجمي ، و معناه الاصطلاحي الذي لا بد أن يكون قد انتقل إليه في فترة زمنية لاحقة عن طريق المجاز ؛ كأحد الطرق ، و الوسائل في وضع المصطلح . و مثل هذه الحكاية الطريفة التي بينت لنا الفرق الكبير بين مفهوم العامة للمصطلح ، و مفهومه لدى الخاصة .

و في هذا دليل على أن المعنى الاصطلاحي هو لغة الخاصة ، لا العامة .

و لقد عبرت اللغة العربية . بالإضافة إلى مفهوم المصطلح ، كما مر بنا . عن المفهوم ذاته بكلمات أخرى ؛ و من هذه الكلمات التي لا تخرج عن الحقل الدلالي لكلمة مصطلح الكلمات التالية: اصطلاحات . الحدود . المفاتيح . الأوائل . التعريفات . و الكليات . و الأسامى و الألقاب ، و الألفاظ المفردات ، و غيرها من المترادفات ... .

2 . وظائف المصطلح : للمصطلح وظائف يمكن تلخيصها فيما يلي :

أ . الوظيفة اللسانية التي تعد مناسبة علمية تكشف حجم عبقرية اللغة .

ب . الوظيفة المعرفية ؛ إذ المصطلح هو لغة العلم ، و المعرفة ، و مفتاح للعلوم ...

ج . الوظيفة التواصلية ؛ فهو أبجدية التواصل التي تضيء النص ، و تحقق فاعليته التواصلية خارج سياق أهل الاختصاص فيه .

د . الوظيفة الاقتصادية ؛ المصطلح أسلوب يمكن من تخزين كم معرفي هائل في وحدات مصطلحية محدودة ، و التعبير بأقل وحدات عن المفاهيم المعرفية الكثيرة .

هـ . الوظيفة الحضارية ؛ باعتبار أن اللغة الاصطلاحية ينظر إليها لغة عالمية بامتياز ؛ لأنها ملتقى الثقافات ، و الجسر الحضاري الذي يربط لغات العالم بعضها ببعض عن طريق الاقتراض . مثلا . الذي تتحول به بعض المصطلحات إلى كلمات دولية ... ([1]) .

و في الأخير نختم حديثنا عن المصطلح ، بالإشارة إلى أهم المشكلات المصطلحية ؛ كما

كما أشار إليها بعض الدارسين ؛ يقول محمود فهمي حجازي :

[1] ـ ينظر : المرجع السابق ، ص 28 و ص 29 .

أ . إن استخدام المصطلح التراثي لمفهوم جديد مختلف عن مفهومه في التراث ، يحدث لبسا لدى القارئ بين فهم الدلالة القديمة ، و الدلالة الجديدة ؛ فعلى سبيل المثال : عندما نستخدم كلمة الادغام تارة بالمعنى القديم ، و هو إحداث تغير يؤدي إلى التضعيف ، و تارة بالمحتوى الدلالي لمصطلح (assimilation) ؛ و يعني إحداث تغير يؤدي إلى تشابه ، أو إلى تماثل بين صوتين ، و تتضح هذه المشكلة . أيضا . عند استخدام كلمة : حرف ترجمة لمصطلح (consonant) ، و هنا نجد مفهومين مختلفين قد عبر عنهما بشكل لا يميز بينهما ؛ فقد استخدم النحاة العرب كلمة : حرف للدلالة . أيضا . على ظاهرة بصرية ؛ أي : على الحرف المكتوب ، و الأفضل أن نترك هذا المصطلح لمعناه القديم ، و أن نستخدم للدلالة على (consonant) كلمة أخرى ، و هي : صامت ؛ و ذلك انطلاقا من ضرورة التمييز بين المنطوق ، و المكتوب ، و لا يجوز أن يسمح المصطلح الحديث بتداخل مفهومين مختلفين

ب . استخدام كلمتين مختلفتين ، أو عدة كلمات لمفهوم واحد ... ؛ من مثل : علم اللغة ، علم اللغات ، الألسنية ، اللسانيات ،و سمى البحث الصوتي : علم الصوت ، صوتيات ، و سمى البحث المعجمي : علم المعجم ، علم المعاجم ، معجميات ، معجمية ، و سمى البحث الأسلوبي : علم الأسلوب ، علم الأساليب ، الأسلوبية ؛ شبيه بهذا تعدد المصطلحات الدالة على (structuralism) : بنائية ، بنيوية ، هيكلية ، تركيبية ، بنيانية ، و هذا التعدد يوهم القارئ بتعدد في المفاهيم .

جـ . استخدام الكلمة العربية الواحدة لمفهومين مختلفين ، أو أكثر من مفهومين ... ؛ من الأمثلة على ذلك : كلمة (السياق) ، و النسبة إليها : سياقي ؛ نجدها تقابل عند بعض اللغويين مصطلح (associative) ؛ أي : اقتراني ، و تقابل . أيضا . مصطلح (syntagmatic) ؛ أي : تركيبي ، و تقابل . أيضا . مصطلح (contextuel) ، و هذا هو الصحيح ؛ أما كلمة (لفظ) فتستخدم تارة لترجمة (verbal) ؛ بمعنى : قولي (بفتح القاف) ، و تارة ؛ بمعنى : (parole) للدلالة على استخدام اللغة عند الفرد . إن استخدام الكلمة العربية الواحدة لمفهومين مختلفين تقلل من درجة الوضوح ، و يؤدي إلى حالات كثيرة إلى اللبس ، و الغموض .

د . عدم الإفادة من التراث العربي في علوم اللغة من حيث النظرية ، و المصطلح ؛ ذلك عند محاولة إيجاد المقابل العربي لمصطلحات أوربية ، يتضح هذا الأمر عند النظر في الترجمات المختلفة للحالات الإعرابية .

ليس من الدقيق أن يترجم مصطلح (nominative) بأنه حالة الفاعلية ؛ فالصواب حالة الرفع ، و لا يجوز ترجمة (accusative) حالة المفعولية ؛ و الصواب حالة النصب ، و لا

يجوز ترجمة (dative) حالة المعطى له ، و الصواب حالة الجر . و في الأمثلة السابقة تراث عربي يميز الحالة الإعرابية : رفع ، نصب ، جر عن الوظائف النحوية التي تعبر عنها كل حالة من الحالات السابقة ؛ الرفع ينطبق على الفاعل ، و نائب الفاعل ، و المبتدأ و الخبر ، و من ثم لا يجوز ترجمة هذا المصطلح بأنه الفاعلية ؛ أما المنصوبات فهي كثيرة ، و لا تقتصر على المفعول به ، و من ثم لا يجوز أن يترجم ذلك المصطلح بحالة المفعولية ...

و تظهر المشكلة . أيضا . عندما يخلط أصحاب المعاجم بين علم الدلالة بالمفهوم الحديث ، و علم المعاني بوصفه أحد علوم البلاغة العربية ، و عندما لا يميز علم البلاغة ، و علم البيان و يجعلهما مترادفين مع أن علم البلاغة يشتمل على البيان ، و غيره ([1]) .

و تحت عنوان : الاتجاهات السائدة لصوغ المصطلح يتعرض أحمد مختار عمرلأهم المشكلات التي تحيط بالمصطلح الألسني،و نحن هنا نقتصر على ذكر واحدة من أهم المشكلات لصلتها بموضوع البحث ، ألا وهو المصطلح النحوي ؛ وهي :

" أولا : ما انحدر إلى المصطلحات الألسنية الحديثة من مشكلات عن المصطلحات القديمة التي لم يراع في وضعها المواصفات الضرورية ، فجاءت مختلفة من عدة اتجاهات ؛ مثل :

أ . استعمال المصطلح في أكثر من مفهوم ؛ كإطلاق الناقص على الفعل الذي لا يكتفي بمرفوعه ، و على المعتل الآخر ، و إطلاق ذوات الثلاثة على الأجوف ، و على الكلمة المكونة من ثلاثة أحرف أصول .

ب . إطلاق أكثر من مصطلح على المفهوم الواحد ؛ مثل : الواقع على المتعدي ، و الخفض على الجر ، و النعت على الصفة ، و العماد) على ضمير الفصل

ج . طول المصطلح ، و تكونه من عدة كلمات ،و يظهر هذا بوضوح في كتب التراث الأولى ([2]) ".

3 . تعريف المصطلح النحوي :

أ . في الفكر التراثي النحوي :

---

[1] ـ ينظر : المرجع السابق ، ص 228 و ص 229 .

[2] ـ المصطلح الألسني العربي و ضبط المنهجية : أحمد مختار عمر ، مجلة عالم الفكر ، وزارة الإعلام في الكويت ـ أكتوبر ـ نوفمبر ـ ديسمبر ـ (1989 م) ، المجلد العشرون ، العدد الثالث ، ص 14 .

إذا كنا قد عرفنا مدلول كلمة مصطلح ، فإن الذي يعنينا معرفته في هذا البحث هو المصطلح النحوي دون غيره من أنواع المصطلحات الأخرى ذات العلاقة بعلوم أخرى غير علم النحو و الصرف ، و لعله . بعدما اتضح لنا مفهوم المصطلح . يجدر بنا أن نعرف المقصود من كلمة : النحو ، و إذا كان لفظ المصطلح انتقل من معناه اللغوي إلى معناه الاصطلاحي ، فإن النحو هو الآخر شأنه شأن لفظ المصطلح من حيث ذلك الانتقال . و من غير أن نتتبع أصل هذه الكلمة ، و المعاني التي اصطلح عليهاعلماء النحو عبرالعصور و إلى عصرنا الحالي ، فإن هذا وحده يحتاج إلى أن نفرد له بحثا مستقلا ، و لهذا السبب أكتفي بما ذكرته بعض المعاجم النحوية القديمة ، ثم نعرج على مفهومه عند بعض المحدثين .

يقول الجرجاني في تعريفاته معرفا النحو بأنه : " هو علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب ، و البناء ، و غيرهما ، و قيل : النحو علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال ، و قيل : علم بأصول يعرف بها صحة الكلام ، و فساده ([1])" .

و هذا التعريف ينطلق من اعتبار النحو علما له قواعد ، و أصول لدراسة التراكيب ، و الجمل ، و القوانين التي تخضع لها ، و . كذلك . يدخل فيه الصرف ، باعتبار هذا الأخير جزء مكملا له ، أو هو الأساس الذي يقوم عليه ؛ كما بين هذا التعريف الغاية من علم النحو ، و هو معرفة صحة الكلام من فاسده . و في كتاب : حدود النحو للأبذي يعرف النحو في اللغة بأنه : " القصد ، و في الاصطلاح :علم يعرف به أحوال الكلم العربي إفرادا ، و تركيبا ، و بناءًا ، و إعرابا ([2]) " ، و هو تعريف يتفق فيه مع ما جاء في تعريف الجرجاني .

ب . في الفكر النحوي الحديث :

و إذا انتقلنا إلى العصر الحديث نجد بعض المحدثين يعرف المصطلح النحوي بأنه ؛ هو : " جملة العبارات التي استعملها النحاة في خطاباتهم النحوية المتنوعة ؛ لتعيين ، أو لوصف مبدإ نحوي ، أو لتعليل فكرة ، أو لإصدار أحكام ، أو غير ذلك من الإجراءات التي تتطلبها النظرية النحوية ، و بذلك يتسع المصطلح ليشمل أقسام الكلام ، و أصناف الجمل و العلاقات التركيبية ، و الوظيفية ، والإعرابية ، والتسميات التي استخدمها النحاة في الجهاز التفسيري ، و الوصفي ([1]) " ، و واضح من هذا التعريف أنه يعكس وجهة نظر النحاة المحدثين لمصطلح النحو ، و هي وجهة نظر استفادت من كل المفاهيم التي أعطاها النحاة القدماء لهذا

---

[1] ـ التعريفات للسيد الشريف للجرجاني (تـ 816 هـ) ، (تح) مصطفى أبو يعقوب ، مؤسسة الحسنى ، الدار البيضاء ـ المغرب (1427 هـ ـ 2006 م) ، ط : 01 ، ص 215 .

[2] ـ حدود النحو : الأبذي ، ص 50 .

المصطلح ، و استفادت . كذلك . من النظريات النحوية الحديثة على اختلاف اتجاهاتها ، و مذاهبها ، و لعل بعض الانتقادات التي وجهها بعض المحدثين

لمفهوم النحو في التراث العربي ، و لتصورات النحاة العرب له تتمثل في أن النحاة العرب قدموا النحو على صورة تعليمية تهتم بالإعراب أكثر مما تهتم بغيره من جوانب اللغة ، و سماتها ([2]) .

و لعل المفهوم الواسع للنحو سبقت الإشارة إليه في أبرز حد للنحو لدى بعض النحاة البارزين قديما و هو ابن جني (تـ 392 هـ) في كتاب الخصائص حين عرفه بأنه هو : " انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب ، و غيره ؛ كالتثنية و الجمع ، و التحقير ، و التكسير ، و الإضافة ، و النسب ، و التركيب ، و غير ذلك ليلحق من ليس

من أهل العربية بأهلها في الفصاحة ، فينطق بها ، و إن لم يكن منهم ، و إن شذ بعضهم عنها رد به إليها ([3]) ".

و تعريف ابن جني هذا نال به استحسان ، و قبول كثير من الدارسين المحدثين نذكر منهم أحمد سليمان ياقوت الذي قال في شأن هذا التعريف :

" و الحقيقة أن ابن جني قد سبق علماء عصره بهذا النص ، و جاء بما تعارف عليه اللغويون المحدثون ..([4]) " و منهم عبد الجليل مرتاض عند بحثه في مصطلح النحو و حين تتبعه لنشأته ، و بداية ظهوره . بعد أن يورد معنى هذا المصطلح في تعريف ابن جني السابق ؛ إذ يقول : " و كان علينا أن ننتظر القرن الرابع الهجري حتى نتلقى تعريفا أكثر استئناسا من ابن جني ... ([5]) " ، و يعقب محمد عبد العزيز عبد الدايم على تعريف ابن جني السابق : " و لا يخفى . في الحقيقة . أن التعريف يقف مع شمول النحو لمجموع جهات العربية ؛ فالنحو موافقة سمات العربية المختلفة..، و يتأكد عدم اقتصار الأمر عند ابن جني في ضبطه للنحو على سمة الإعراب من انتقاله من سمة الإعراب إلى سمات العربية الأخرى ؛ كالعدد ، و التصغير .... إلخ([6]) " .

و للنحاة المحدثين رأي آخر في مفهوم النحو ؛ فهذا مصطفى إبراهيم يقول في تعريف النحو

---

[1] ـ المصطلح النحوي و تفكير النحاة : توفيق قريرة ، دار محمد علي ـ تونس (2003 م) ، ط : 01 ، ص 13 و ص 14 .

[2] ـ ينظر : النظرية اللغوية في التراث العربي : محمد عبد العزيز عبد الدايم ، دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع و الترجمة (1427 هـ ـ 2006 م) ، ط : 01 ، ص 197 .

[3] ـ الخصائص : ابن جني ، (تح) : محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت ـ لبنان (1427 هـ ـ 2006 م) ، ط : 01 ، ص 68

[4] ـ ظاهرة الإعراب في النحو العربي و تطبيقاتها في القرآن الكريم : أحمد سليمان ياقوت (1401 هـ ـ 1981 م) ، ط : 01 ، ص 20 .

[5] ـ في رحاب اللغة العربية : عبد الجليل مرتاض ، ديوان المطبوعات الجامعية ـ الجزائر ، ط : 02 ، ص 2 .

[6] ـ النظرية اللغوية في التراث العربي : محمد عبد العزيز الدايم ، ص 200 .

"... فإن النحو . كما نرى ، و كما يجب أن يكون . هو قانون تأليف الكلام لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة ، و الجملة مع الجملة ، حتى تتسق العبارة ، و يمكن أن تؤدي معناها ، و ذلك أن لكل كلمة و هي منفردة معنى خاصا تتكفل اللغة ببيانه ([1]) ".

و في هذا التعريف نظرة مغايرة لمفاهيم القدماء للنحو الذي يرده النحاة القدماء إلى الإعراب أو نظرية العامل ؛ حيث نظر إلى الكلمة من خلال التركيب أو الجملة نظرة وظيفية سياقية ...

و يطلق اللغويون المحدثون على النحو حديثا أنه : علم التراكيب ، و هو يبحث فيها من عدة وجوه ؛ هي كالتالي : 1 . الاختيار ، 2 . الضم ، أو الموقعية ، 3 . التعليق ، أو بيان العلاقات الداخلية بين وحدات التركيب ، 4 . الإعراب في اللغات المعربة ([2]) ؛ كما تعني كلمة النحو (grammaire) لديهم الوصف للمورفيمات النحوية ، و المعجمية ؛ أي : دراسة أشكالها الإعراب ، و ترتيباتها لتشكيل كلمات (تكوين كلمات) ، أو جمل (السانتاكس syntaxe) . و النحو بهذا المعنى يتعارض مع الفونولوجيا ، و يختلط بما يدعى بـ (morphosyntaxe) ([3]) .

و يعد هذا مفهوما من جملة مفاهيم كثيرة لكلمة : النحو تعرضت لها المعاجم اللسانية المختصة . و الذي يهمنا بعد كل ما تقدم أن نصل إلى القول بأن المصطلح النحوي ؛ كما يقول حمد عوض القوزي بأن المصطلح هو : " الاتفاق بين النحاة على استعمال ألفاظ فنية معينة في التعبير عن الأفكار ،والمعاني النحوية ([4]) " و بعد أن أنهينا تعريف كل من : مصطلح ، و كلمة كلمة : النحو . و قبل أن ننتقل إلى تعريف : علم المصطلح تجدر الإشارة إلى أن القدماء ، و المحدثين معا اهتموا بقضية المصطلح و ليس أدل على ذلك ما نراه من معاجم تناولت مصطلحات مختلف العلوم بالشرح، و التعريف .

1 . واقع المصطلح في المصنفات التراثية :

من كثرة ما وضع من معاجم في شرح المصطلحات اللغوية ، و التي سنشير إليها فإننا نكتفي بما جاء في التعريفات للجرجاني ؛ حيث استعمل لفظ الاصطلاح بدل لفظ المصطلح ، و

---

[1] ـ إحياء النحو : إبراهيم مصطفى ، دار الآفاق العربية (1423 هـ ـ 2003 م) ـ القاهرة ، ص 1 و ص 2 .

[2] ـ ينظر : تدريس النحو العربي في ضوء الاتجاهات الحديثة : طبية سعيد السليطي ، الدار المصرية اللبنانية (1423 هـ ـ 2002 م) ، ط : 01 ، ص 26 .

[3] ـ ينظر : في رحاب اللغة العربية : عبد الجليل مرتاض ، ص 148 .

[4] ـ المصطلح النحوي نشأته و تطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري : عوض حمد القوزي ، ديوان المطبوعات الجامعية ـ الجزائر (1983 م) ، ص 22 و ص 23 .

هذا قبل أن نقف على واقع المصطلح في المصنفات التراثية ، و ذلك فيما يلي : " الاصطلاح : عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول ، و إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما ...([1]) ".و من هذا التعريف نستدل على واقع المصطلح في المصنفات التراثية ، و أن القدامى كانوا على وعي تام بقضية المصطلح يشهد بمدى الاهتمام الشديد بقضية المصطلح ، و قد تجلت هذه المصنفات

في المعاجم التي وضعوها لهذا الشأن ، و كانت هذه المعاجم النحوية . على وجه الخصوص . تهدف إلى غايات ، و لعل الغايات التي تهدف إليها هذه المعاجم النحوية التي عنيت بجمع مصطلحية النحو العربي ، و ترتيبها ، و شرحها مختلفة ، و متنوعة ... ترمي إلى التيسير على متعلمي النحو ...، و ترمي إلى تحرير المفاهيم طلبا لصحة التصورات ، و لا سيما بعد أن تعددت الآراء ، و المذاهب النحوية ، و اختط كثير منها تعريفات خاصة لبعض المصطلحات ، و وضع كثير منهم مصطلحات خاصة لا يشركه فيها غيره ([2]) .

و من المصنفات ، و المعاجم التي تناولت تقسيم المصطلحات ، و بيان مواصفات العلماء ، و مصطلحاتهم :

1 . كتاب الحدود لجابر بن حيان (ت 200 هـ) .

2 . كتاب: الحدود و الرسوم للكندي (252 هـ) .

3 . كتاب: إحصاء العلوم للفارابي (ت 339 هـ) .

4 . كتاب : مفاتيح العلوم للخوارزمي (ت 387 هـ).

5 . كتاب الحدود ابن سيناء (ت 425 هـ). 6 . كتاب الحدود الغزالي (ت 505 هـ) 7 . كتاب المبين في شرح ألفاظ الحكماء و المتكلمين الآمدي (551 هـ). 8 . التعريف بالمصطلح الشريف . الممحض لمصطلحات الكتابة الديوانية .

9 . كتاب : بلغة الغريب للقاضي ابن فضل الله العمري (700 هـ . 749 هـ) .

10 . في مصطلح آثار الحبيب للشيخ محمد مرتضى الزبيدي (ت 1205 هـ) الموقوف على الحديث ([3]) .

11 . كتاب إرشاد المقاصد إلى أسنى المقاصد لابن الأكفاني (ت 749 هـ).

11 . ابن خلدون (ت 784 هـ) ، و تناول تقسيمات العلوم ، و بيان ما تعالجه ، و كذلك صبح الأعشى للقلقشندي) . 12 . كتاب التعريفات للجرجاني (ت 816 هـ) .

---

[1] ـ يراجع بقية التعريف كتاب : التعريفات : السيد الشريف الجرجاني (ت 816 هـ) ، ص 30 .

[2] ـ ينظر : مقدمة كتاب الحدود : الأبذي (تح) ، خالد فهمي ، ص 4 .

[3] ـ ينظر : إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد : يوسف وغليسي ، ص 25 و ص 26 .

13 .) كتاب الحدود الأبذي (تـ 860 هـ) .

14 .) كتاب الحدود محمد عبد الرؤوف المناوي (تـ 1031 هـ) .

15 . أبو البقاء الكفوي (تـ 1094 هـ) في كتابه الموسوم بالكليات . 16 . التهانوي (1158 هـ) في كتابه الشامل المعروف بـ : كشاف اصطلاحات الفنون ([1]) .

2 . واقع المصطلح في المصنفات الحديثة :

عندما بزغ فجر العصر الحديث ، و صار البحث في المصطلح علما يعرف به ، و تأثرت ثقافتنا بالثقافة الغربية الحديثة ، بدأت تظهر مصنفات ، و معاجم في المصطلح على اختلاف تخصصاتها ، و اتجاهاتها . و حيث إن الوضع . حديثا . مختلف جدا ، فإن المستجدات الحضارية تتدفق يوميا ، و التواصل بين اللغات على أشده ، فمتى أتيح للغتين من فرص الاحتكاك ، فلا مناص من تأثر كل منهما بالأخرى ، و هكذا فإنه في بداية النهضة وقف العرب . أمام انسيال المعارف العصرية عليهم . موقف الحائر في التعبير عن مفرداتها و مضامينها فأخذ العلماء و أعضاء المجامع العلمية بابتكار مصطلحات جديدة معتمدين أساليب التعريب ، و الاشتقاق ، و النحت ، و المجاز ، هذا ، و لكل علم من العلوم مصطلحاته الخاصة ([2]) .

و لعل من المفيد أن نذكر . هنا . أن قضية المصطلح العربي الحديث في علوم اللغة أثارها مجموعة من الأدباء ، و المفكرين يأتي على رأسهم رافع رفاعة الطهطاوي (1811 م . 1872 م) ؛ حيث نجد أن المصطلحات النحوية العربية قد استمر استخدامها في الكتب النحوية التعليمية ، و لم يتجاوزها الطهطاوي عندما ألف كتابه : التحفة المكتبية . و ممن جاء بعد الطهطاوي نذكر : جرجي زيدان ، و إبراهيم اليازجي ، ، و إنستاس ماري الكرملي الذين استعملوا مصطلحات مستحدثة في أبحاثهم في دوريات ثقافية أسهمت بشكل واضح في تكوين تلك المصطلحات المستحدثة ؛ نذكر منها : قاموس . معجم . اللغات السامية . التراكيب الأعجمية ... ؛ كما تناولوا مصطلحات لغوية عرفها الأوربيون ؛ مثل : علم اللغة ، و مصطلح : علم اللغة التاريخي .

و على إثر هذه الكوكبة من الباحثين تأتي مدرسة إبراهيم أنيس ، و من درسوا معه علم اللغة العام . و من المصطلحات التي ظهرت في أبحاثهم : . علم اللغة التقابلي ، و علم اللغة التطبيقي ، و البنيوية ، و البنية السطحية ، و البنية العميقة ، و النحو التحويلي .و تضم

---

[1] ـ ينظر : مقدمة محقق كتاب : معجم مقاليد العلوم في الحدود و الرسوم : عبد الرحمن جلال السيوطي (تـ 911 هـ) ، مكتبة الآداب ـ القاهرة (2007 م) ، ط : 02 ، ص 5 .

[2] ـ ينظر : قاموس مصطلحات الأدب : محمد بوزواوي ، ص 249 .

الكتب الكثيرة و الدراسات المتعددة التي كتبها إبراهيم أنيس ، و تمام حسان وكمال بشر عددا كبيرا من المصطلحات التي استقرت في دول المشرق ؛ كما تضمنت بعض كتب اللغويين كشافات بالمصطلحات ؛ منها :

. كتاب : مقدمة في علم اللغة لمحمود السعران (1992) ، و كتاب : المدخل في علم اللغة لمحمود فهمي حجازي (1981) ، و تضمنت بعض الترجمات قوائم المصطلحات ؛ منها :

. كتاب : علم الأصوات لبتريل مالمبرج ، تعريب ، و دراسة عبد الصبور شاهين (1985) .

و من المصطلحات التي تكونت عند عدد من اللغويين اللبنانيين : ريمون طحان في كتابيه عن الألسنية ، و تسمية أخرى : الدراسات اللغوية و العلوم الألسنية. و قد أفاد كثيرا من الاقتراض المعجمي في نقل مصطلحات الفونتيكا (phonetique) ، و الفونولوجيا (phonologie) ، و الفونيم (phoneme) ؛ أما المصطلحات التراثية ، فقد استقرت على نحو ما نجد عند سائر اللغويين ، و هكذا نجد مصطلحات المخرج ، و الحنك ، الجهر ، و الهمس ، و الترقيق ، و الإطباق ، و القلب المكاني .

أما في المغرب العربي ، فقد كانت تونس رائدة في هذا المجال ؛ فقد كتب رشاد الحمزاوي عن جهود مجمعي القاهرة ، و دمشق ، و دراسات جادة ، و أعد معجما تسجيليا للمصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية ، و منهم من اقتصر على الترجمة من اللغة الفرنسية دون أن يصل عمله بجهود المشارقة ، و لا ننسى جهود القرمادي في الترجمة التي أعدها سنة (1966 م) لكتاب : دروس في علم أصوات العربية لجان كانتينو ، و تأتي مهمتها في تعرف مشكلة المصطلحات اللغوية في تونس في تلك الفترة . عرف القرمادي هذا التخصص باسم : علم اللغات (linguistique) ، أو علم اللغات العام ... ؛ و لكن القرمادي أفاد من مصطلح مشرقي نادر ، و هو : الألسنية ، و جعله تسمية لعلم اللهجات (dialectologie) ، و عبر عن المتخصص في اللهجات بأنه عالم في الألسنية

(dialectologie) ، و لهذا فالمصطلحان : علم اللغات ، و الألسنية ، غير مترادفتين لكل منهما عند دلالته .

تتسم محاولات القرمادي بقلة الاقتراض المعجمي،حاول أن يميز المفاهيم بكلمات عربية ؛ ميز علم الأصوات ، أو الصوتيات (phonetique) عن علم وظائف الأصوات (phonologie) ، و لكن مشكلة المصطلحين تظهر عند النسبة إليهما ؛ النسبة إلى الأول صوتي ، و إلى الثاني وظائفي ، و الكلمة الأخيرة غير دالة ؛ أما مصطلح (phoneme)

فقد حاول نقله إلى العربية ؛ تارة بكلمة: صوت ، و تارة بكلمة : صوتم ([1]).

و الحقيقة أن قضية المصطلح في وطننا العربي . أيضا . قد اضطلعت بتطوير مجامع اللغة العربية ؛ و منها : 1 . مجمع دمشق 1919 م ، 2 . مجمع القاهرة 1932 م ، 3 . مجمع بغداد 1947 م ، 4 . مجمع عمان 1976 م ، 5 . المجمع السعودي 1983 م ، 6 . مجمع الجزائر 1986 م ، 7 . اتحاد المجامع العربية ، 8 . مكتب تنسيق التعريب بالرباط 1969 م ... إلخ . ، و على هذا فقد توزعت الترجمات العربية لهذه الكلمة بين علم المصطلح و المصطلحية ، و الاصطلاحية ([2]). و لعل أهم معاجم المصطلحات الألسنية المتعددة التي صدرت في الثلاثين سنة الأخيرة إلى جانب معجم رشاد الحمزاوي ؛ هي :

1 . مجموعة المصطلحات اللغوية التي بدأ مجمع اللغة العربية بالقاهرة في وضعها عام 1962 م ، و وردت ضمن مجموعة المصطلحات العلمية ، و الفنية في أجزاء كثيرة ، متتابعة و هو المعجم الوحيد الذي ظهر بجهود هيئة علمية حتى الآن ، و لكنه . مع الأسف . شديد القصور ، و واضح الجمود بعد هجره لعدة سنوات ، و عدم تزويده بالمصطلحات المستجدة ...

2 . معجم علوم اللغة الذي أعده عبد الرسول ثاني ، و نشرته مجلة اللسان العربي عام 1977 م في المجلد الخامس عشر . الجزء الثاني .

3 . معجم علم اللغة النظري من إعداد : محمد علي الخولي ، و قد صدر عام 1982 م .

4 . معجم مصطلحات علم اللغة الحديث من إعداد نخبة من اللغويين العرب ، و قد صدر عام 1983 م . . معجم علم اللغة التطبيقي من إعداد : محمد علي الخولي ، و قد صدر عام 1986 م .

5 . قاموس اللسانيات من إعداد : عبد السلام المسدي ، و قد صدر عام 1984 م .

و ينتقد أحمد مختار عمر هذه المعاجم ، و يعيب معظمها لاكتفائها بمجرد ذكر المصطلح الأجنبي ، و مقابله العربي ، دون تعرضها لشرح المصطلح ، و تحديد مفهومه ؛ كما يعيبها جميعها أنها قاصرة غير مستوعبة ، و أنها تمثل اجتهادات شخصية لأصحابها ، و لا تخضع لمنهجية مضبوطة ، و أنها ينقصها التجديد من آن([3])..

و مهما وجه لهذه المعاجم من انتقادات ؛ فإن الذي يهمنا هنا حركة التأليف في هذه

---

[1] ـ ينظر : الأسس اللغوية لعلم المصطلح : محمود فهمي حجازي ، ص 217 ـ ص 222 .

[2] ـ ينظر : إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد : يوسف وغليسي ، ص 31 ـ 41 .

[3] ـ ينظر : المصطلح الألسني العربي و ضبط المنهجية : أحمد مختار ، مجلة عالم الفكر ، ص 10 .

المصطلحات ، و أنها مظهر من مظاهر التطور الحضاري الذي مرت ، و تمر به أمتنا العربية . و نكتفي بهذا القدر من المعاجم التي عالجت المصطلح في موادها لننتقل إلى تتبع العلم الذي يدرس المصطلح من خلال المبحث الموالي :

3 . المصطلح النحوي : النشأة و التطور :

إن الحديث عن المصطلح النحوي هو حديث عن النحو ، و نشأته . في الحقيقة . و لذلك تجمع أغلب الروايات المنقولة إلينا أن أبا الأسود الدؤلي هو واضع علم النحو سواء أوعز إليه ذلك الإمام علي كرم الله وجهه ، أم لا ، و لكن الذي نريد قوله هنا أن مصطلح النحو بدأ بسيطا معه ، و هو أول من قام بعملية التصنيف لتلك المصطلحات بناء على نبإ رسالة علي بن أبي طالب إليه و التي يقول فيها: الكلم اسم ، و فعل ، و حرف ، ثم أمره بأن ينحو هذا النحو و إلى هذا التصنيف ، أو التقسيم تندرج جميع أبواب النحو التي عرفها النحو العربي إلى اليوم و هو ؛ أي : أبو الأسود الدؤلي من نطق بحركات الإعراب : الضمة ، و الفتحة و الكسرة حينما قال لكاتبه : إذا رأيتني أفتح فمي فجاء مصطلح الفتح ، و لما قال : إذا رأيتني أضم فمي جاء مصطلح الضم ، إلخ ... ثم سميت العلامات : الحركات([1]).

و كان هذا النشاط العلمي في حاجة إلى نشاط علمي آخر يعتمد على تجاوز ملاحظة المفردات إلى ملاحظة الجمل ، و إلى القدرة مع الملاحظة على الاستنباط ، و التجريد ، و تلك قدرة لم تكن لدى أبي الأسود ، و لا لدى أصحابه من أمثال عبد الرحمن بن هرمز ، و ميمون بن الأقرن ([2]) ، و لم تكن طبقة القراء من أبي الأسود ، و رفقائه مؤهلة ...لبناء صرح النحو ، و إنما كان هذا العمل من نصيب عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، فهو الذي : بعج النحو ، و مد القياس ، و شرح العلل ([3]). و لذلك ، فقد كان أبو الأسود الدؤلي ، و أصحابه إرهاصا بنشأة النحو ، و لم يكن منشئا للنحو ؛ إنما كانت نشأته على يدي عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (تـ 117 هـ) ؛ و معنى أنه بعج النحو أنه أضاف إلى ما تركه أسلافه ، و أنه أنشأ للنحو هيكلا قوامه نسبة الفروع إلى الأصول ، و إنشاء القواعد العامة في

صورتها المبدئية ، و هي القواعد التي يمكن أن تعرف بأصول القواعد ... ؛ و أما عن مد القياس ، فإن مما يتضح من شأنه مع الفرزدق أن قياسه كان قياس أنماط ، لا قياس أحكام

---

[1] ـ ينظر : مقالات في اللغة و الأدب : تمام حسان ، ج 2 ، ص 101 .
[2] ـ ينظر : المرجع نفسه ، و الجزء نفسه ، ص 101 .
[3] ـ ينظر : المرجع نفسه ، ص 104 .

و أن قياس الأحكام الذي نعرفه . الآن . في أصول النحو تطور لا بد أن يكون من عمل تلاميذ الحضرمي ([1]) من أمثال عيسى بن عمر ، و يونس بن حبيب ، و الخليل بن أحمد ، و غيرهم نلتمس ذلك في كتاب سيبويه الذي نجد فيه جملة أفكار هؤلاء ، و هكذا ، و من ينظر في الكتاب لسيبويه يجد أنه اجتمع على إنجازه اثنان ، و أربعون إنسانا ، و قد نال الخليل . باعتباره شيخ سيبويه . الجزء الأكبر من المصطلحات التي تنسب للخليل ، فكانت أغلب المصطلحات النحوية التي استعملها سيبويه كانت مصطلحات الخليل . و لقد كانت مصطلحات سيبويه ذات عبارات فضفاضة ، فلا تكاد تجد عبارة منها تحدد مدلول الباب تحديدا واضحا ، و لذلك توصف هذه المصطلحات بأنها غير ثابتة ، و لا مستقرة ، ومن مصطلحاته التي عبر عنها بالوصف : 1 . اسم الآلة هذا المصطلح الذي ظهر بكل تأكيد بعده فيصفه بقوله : هذا باب ما عالجت به ، 2 . المجرد و المزيد و يصفه بما لا زيادة فيه ، و صارت الزيادة بمنزلة ما هو من نفس الحرف ، 3 . المركب المزجي ، و يسميه بباب الإضافة إلى الاسمين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر فجعلا اسما واحدا([2]).

و لم يستقر المصطلح النحوي على ما صار إليه إلا بعد تطور الدراسة النحوية لدى البصريين و الكوفيين فيما بعد ، و لو تجاوزنا عصر الخليل ، و سيبويه قليلا لنقف على ما وصلت إليه الدراسة من تطور لوجدناها قد اصطبغت في عصر أبي علي الفارسي ، و ابن جني ، و معاصريهما بصبغة منطقية فلسفية ([3]) ، و هكذا سار على منوالهما من جاء بعدهما من المتأخرين كـ السيوطي (911 هـ) . و ظل بعد ذلك المصطلح النحوي في التراث مهيمنا على عقول النحاة قرونا طويلة حتى مجيء العصر الحديث أين وجدنا الدرس النحوي يكمل مسيرة التطور فيتطور معها الفكر النحوي ، و معه المصطلح النحوي . أيضا . بسبب ظهور مذاهب ، و اتجاهات في النحو جديدة بعضها ظل وفيا ، و متمسكا بالمصطلح التراثي لا يتزحزح عنه ، و بعضه الآخر تأثر بالنظريات النحوية الجديدة .

4 . تعريف علم المصطلح :

---

[1] ـ ينظر : المرجع السابق ، الجزء نفسه ، ص 109 .
[2] ـ ينظر : المرجع نفسه ، والجزء نفسه ، ص 104 .
[3] ـ ينظر المصطلح النحوي نشأته و تطوره : عوض حمد القوزي ، ص 131 و ما بعدها من الصفحات .

أ . ماهيته (مفهومه) :

قبل أن نتعرف على مفهوم علم المصطلح . كما تناولته المعاجم العربية ، و الأجنبية الحديثة . نود أن نتحدث عن أنماط من المصطلحات قامت اللسانيات الحديثة على توظيفها ، و تتلخص في ثلاثة أنماط ؛ هي :

1 . مصطلحات مستخدمة لتعيين موضوعات صيغت داخل نظرية محددة ؛ مثل : مصطلح الفونيم .

2 . مصطلحات مؤلفة من كلمات اللغة العادية أنيطت بمعنى تقني ضمن إطار نظرية لسانية معينة ؛ مثل : مصطلح اللسان.

3 . مصطلحات تعود في الأصل إلى المعجم التقليدي للنحو تستعمل بمعانيها . أحيانا . ، أو بمعان معدلة . أحيانا أخرى . ، و ذلك لوصف لسان معين ؛ مثل : مصطلح النعت . لم تكن المعاجم اللغوية العامة ، و معاجم المصطلحات في منأى عن تقديم مفاهيم عن علم المصطلح ، و من المعاجم الأجنبية التي وجدناها تعرف علم المصطلح معجم لاروس ؛ و ذلك كالتالي :

و جاء في معجم لاروس علم المصطلح ؛ هو" مجموع المفردات (الكلمات أو الألفاظ) المحددة ، و الخاصة بعلم معين ، أو بتقنية متعلقة بمجال خاص في النشاط البشري ([1])".

و يعرف بعضها الآخرعلم المصطلح بما يلي: " هو مجموع المفردات (الكلمات أو الألفاظ) المحددة ، و الخاصة بعلم معين ، أو بتقنية متعلقة بمجال خاص في النشاط البشري ([2]) " .

و كل هذه التعريفات تؤكد على خصوصية المصطلح ، و ضرورة تعلقه بعلم معين ، و هكذا هي طبيعة أي مصطلح ؛ لا بد أن يدل على مفهوم خاص يخرج به عن مفهومه العام .

و إذا انتقلنا إلى بعض المصنفات ، و القواميس العربية الأخرى التي اهتمت بعلم المصطلح نجدها تعرفه بأنه ؛ هو : " حقل المعرفة الذي يعالج تكوين التصورات ، و تسميتها ؛ سواء موضوع حقل خاص ، أو في جملة حقول المواضيع . و هو حقل من أحدث حقول اللسانيات التطبيقية يتناول الأسس العلمية لوضع المصطلحات ، و توحيدها ؛ أو هو العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية ، و المصطلحات اللغوية التي تعبر عنها ([3]) " و يشير ذات المرجع

---

[1] - grand dictionnaire encyclopedique larousse . paris 1985 / France . p . 10143 .

[2] - dictionnaire quillet de la langue francais . paris .

[3] - إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد : يوسف وغليسي ، ص 28 .

بأن علم المصطلح " علم ينحدر من صلب علم المعاجم (علم المفردات) يضطلع بدراسة المصطلحات دراسة منهجية عامة ، نظرية الطابع ، معيارية السلوك ([1]) " .

و في بعض قواميس المصطلحات ؛ يعرف علم المصطلح بأنه أحد فروع علم اللسانيات الذي يهدف إلى وجوب استخدام ألفاظ ، أو مصطلحات في حدود معينة ، مع إدخال بعض التغيير على ما وراء هذه الألفاظ ، أو تلك المصطلحات من مفاهيم بما يلائم طبيعة الظواهر التي يبحثها من أجل ضبط فكر الباحث ، أو الناقد ، و توجيهه ، و تعميمه بجانب إبراز الفوارق الدقيقة بين مفاهيم المفردات ، أو المصطلحات ([2])، فهناك معايير أساسية تنبع من علم اللغة ، و من المنطق ، و هذه المعايير تنمو بالتطبيق لتكون الإطار النظري ، و الأسس التطبيقية لعلم المصطلح ([3])، و من الضروري أن نشير إلى أن علم المصطلح علم ليس كبقية العلوم الأخرى المستقلة له علاقة بعلوم كثيرة منها : علوم اللغة ، و المنطق ، و علم الحاسبات الإلكترونية ، و علم الوجود ، و علم المعرفة ، و تخصصات علمية مختلفة ([4]) .

إن علم المصطلح العام ، يتناول طبيعة المفاهيم ، و خصائص المفاهيم ، و وصف المفاهيم : التعريف و الشرح ، و طبيعة المصطلحات ، و مكونات المصطلحات ، و علاقاتها الممكنة ، و اختصارات المصطلحات ، و العلامات ، و الرموز ... إلخ . ؛ و أما علم المصطلح الخاص ، فيتضمن تلك القواعد الخاصة بالمصطلحات في لغة مفردة ؛ مثل اللغة العربية ، أو اللغة الألمانية . و هذا التمييز بين علم المصطلح العام ، أو النظرية العامة لعلم المصطلح من جانب ، و علم المصطلح الخاص من الجانب الآخر يوازي بين علم اللغة العام أو نظرية اللغة من جانب ، و علم اللغة الخاص بلغة واحدة من الجانب الآخر ... ، و من شأن البحث في علم المصطلح الخاص أن يقدم لعلم المصطلح العام نظريات ، و تطبيقات تثري ، و التطبيق على مستوى عالمي ([5]).

ب . منطلقاته الأساسية :

و إذا كان علم المصطلح فرعا من أفرع علم اللغة التطبيقي ، فإن له منطلقات أساسية ينطلق منها يوجزها لنا محمود فهمي حجازي في الجوانب التالية :

1 . ينطلق العمل في علم المصطلح من المفاهيم بعد تحديدها تحديدا دقيقا ... ، و يصدر عنها

---

[1] ـ المرجع السابق ، ص 41 .

[2] ـ ينظر : قاموس مصطلحات النقد الأدبي المعاصر : سعيد حجازي ، دار الآفاق العربية ـ القاهرة (1421 هـ ـ 2001 م) ، ط : 01 ، ص 61 .

[3] ـ ينظر : المصطللح الألسني العربي و ضبط المنهجية : أحمد مختار عمر ، مجلة الفكر ، ص 14 .

[4] ـ ينظر : إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد : يوسف وغليسي ، ص 42 ـ 44 .

[5] ـ ينظر : الأسس اللغوية لعلم المصطلح : محمود فهمي حجازي ، ص 20 و ما بعدها من الصفحات .

محاولا إيجاد المصطلحات الدقيقة الدالة عليها... ، و عليه فإن علم المصطلح يقنن المصطلحات في ضوء المفاهيم العلمية النابعة من طبيعة الموضوع نفسه ، و يحدد المفاهيم تحديدا دقيقا .

2 . يقتصر علم المصطلح على بحث المفردات ، و هو يركز على المصطلحات الدالة على بحث المفردات ، و هو يركز على المصطلحات الدالة على مفاهيم ، و التي تفيد في التعبير عن المفاهيم ... ، و لهذا يقتصر البحث في علم المصطلح على بحث المفردات التي تعبر عن المفاهيم المنشودة .

3 . علم المصطلح ذو منطق تزامني (synchronic) ؛ و معنى هذا أنه لا يبحث تاريخ كل مفهوم ، أو مصطلح ، بل يبحث الحالة المعاصرة لنظم المفاهيم ، و يحدد علاقاتها القائمة ، و يبحث لها عن مصطلحات دالة متميزة .

4 . تتكون المصطلحات عن طريق الاتفاق ، و يبحث علم المصطلح الوسائل الكفيلة بتكوين هذه المصطلحات ، و توحيد المصطلحات المتعددة للمفهوم الواحد . لا يهدف علم المصطلح إلى وصف الواقع و حسب ، بل يستهدف الوصول إلى المصطلحات الدالة الموحدة ، و من هذا الجانب ، فهو ليس مجرد دراسة لغوية تسجيلية ، بل يحاول تكوين المصطلحات في إطار الاتفاق عليها .

5 . يتجاوز علم المصطلح الوصفية ... ؛ لأنه علم ذو هدف معياري ، و هو هدف واضح في عدة أفرع من علم اللغة التطبيقي ؛ مثل : تعليم اللغات ... ، لذا فإن الجهود التي بذلت في مجال المصطلحات في بداية القرن العشرين كانت هادفة إلى توحيد المفاهيم ، و المصطلحات ، و أثمرت عددا من معجمات المصطلحات المقننة ، و التسميات الموحدة .

6 . علم المصطلح جزء من التنمية اللغوية ، و له من هذا الجانب أهميته في تنمية اللغات الوطنية الكبرى في دول إفريقيا ، و آسيا ، فتصبح وافية بمتطلبات الاتصال العلمي ،و التقني.

7 . الإفادة من المصطلحات الواردة في التراث([1]) .

8 . الاقتصاد في اللغة عند وضع المصطلحات تحقيقا للسهولة في الأداء و التيسير في الاستيعاب .

و علم المصطلح من شأنه أن يحاول إيجاد الوسائل للوصول باللغات الوطنية الكبرى إلى مستوى التعبير الكامل عن حضارة العصر ، و علومه([2]) .

لقد بدأ ظهور هذه الكلمة :علم المصطلح في الفكر الأوروبي إلى نهايات القرن الثامن

---

[1] ـ ينظر : اللغة العربية في العصر الحديث : محمود فهمي حجازي ، ص 66 و ص 76 .

[2] ـ ينظر : الأسس اللغوية لعلم المصطلح : محمود فهمي حجازي ، ص 24 ـ 27 .

عشر في ألمانيا على يد كريستيان غوتفريد شتز (1747 م . 1832 م) ، و ذلك عند إقرار صيغتها النعتية عام (1788 م) ؛ أما الكلمة الإنجليزية (terminologie) ، فقد ظهرت بعيد ذلك ؛ أما استعمال المقابل الفرنسي (terminologie) ، فيعود إلى سنة [1801 م] على يد لويس سيباستيا مرسيي (1740 م . 1814 م) ([1])؛ إلا أن علم المصطلح شهد . منذ ثلاثينيات القرن العشرين . تطورا مذهلا على يد مؤسس علم المصطلح فوستر(1898 م . 1977 م) ، و هذا كله جعل من الضروري إيجاد القواعد المنظمة لوضع المصطلحات ، و تقنينها في المجال الهندسي . بصفة خاصة . ، و لذا كان . أيضا . من الضروري . هنا . الإشارة إلى الرسالة الجامعية التي قدمها هذا الباحث النمساوي فوستر عن التوحيد المعياري الدولي للمصطلحات في مجال الصناعة إلى جامعة فيينا سنة (1931 م) ، و قد كانت تطبيقاته في مجال الصناعات الكهربائية ذات مكانة منهجية واضحة في هذا الاتجاه([2]).

و هكذا مع التقدم التكنولوجي السريع نشهذ تطورا مذهلا في زيادة المصطلحات في مختلف العلوم ، فالمصطلحات اليوم باتت تؤدي وطائف مختلفة . كما ذكرنا ذلك سابقا . و على رأس هذه الوطائف الوطيفة الحضارية ، فغلى متى تبقى اللغة العربية عالة على غيرها من اللغات الحية تفتقر إلى تجديد مصطلحاتها بما يجعلها تساير الركب العلمي و التطور التكنولوجي ... ؟ ! .

---

[1] ـ ينطر : إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد : يوسف وغليسي ، ص 28 و ص 29 .

[2] ـ الأسس اللغوية لعلم المصطلح : محمود فهمي حجازي ، ص 19 .

الفصـل الأول :
منـهجية بنـاء المصطلحات في علوم اللـغة و النحــو

المبحث الأول : التحليل الدلالـي

المصطلح ليس مجرد مفردة من المفردات تدل على مفهوم معين ، فحسب ، بل له صور مختلفة ؛ بحيث تختلف صورة هذا المصطلح ؛ فقد يكون كلمة و قد يكون عبارة([1]) .

و عليه فإن المصطلح ؛ كما جاء في تعريفه " هو كل وحدة لغوية دالة مؤلفة من كلمة : مصطلح بسيط ، أو من كلمات متعددة (مصطلح مركب) ، و تسمى مفهوما محددا بشكل وحيد الوجهة داخل ميدان ما ([2]) " .

و في علم الاصطلاح تتركز جوانب الدراسة في أبعاد ثلاثة ؛ هي :

أ . البعد **الإدراكي** الذي يقوم على دراسة الأصل المعجمي للمصطلح ، و التي تقر بما بين الكلمة ، و المصطلح من فارق يعد أساسا للفصل بين علم المصطلح ، و علم المعاجم .

ب . البعد اللغوي ؛ و الذي لا بد أن يغطي شكل المصطلح ، أو بنيته : نظريا و تطبيقيا ...

جـ . بعد الاتصال : و يضع علم الاصطلاح في مجال الاتصال العلمي ، و مدى تأثيره على الاستعمال المصطلحي .. إلى جانب معالجة الجوانب المعيارية من علم الاصطلاح ، و غير ذلك ...([3]).

يمثل التحليل المصطلحي بنوعيه : الدلالي ، و الشكلي جوهر علم الاصطلاح ؛ حيث يقوم على التعبير عن المفاهيم ، و تسميتها ؛ و من هنا فإن التحليل الاصطلاحي يقوم بدراسة هذه التسميات ، و العلاقة بينها ، و بين مفاهيمها ؛ و إذا فإن دراسة التسميات تدخل في التحليل الشكلي ؛ أما دراسة المفاهيم ، و العلاقة بينها ، و بين تسمياتها ، فتدخل في التحليل الدلالي .

و نعني بالتحليل الدلالي دراسة معنى المصطلح ؛ أي محتواه ، أو مغزاه المفهومي ([4]). و ذلك في علاقة هذا المفهوم بالمصطلح ذاته ؛ إذ إن لكل مصطلح معنى حقيقيا أصليا . و من هنا كانت ضرورة الوقوف على حقيقة تلك العلاقة .

و تجدر الإشارة . هنا . إلى أن أي وحدة لغوية لها معنى أساسي ؛ هو المعنى اللغوي ، أو المعجمي إلى أن تصبح ذات معنى منقول ، فتكسب صفة الاصطلاح ؛ أي تتحول من

---

[1] ـ ينظر : المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح : إيناس كمال الحديدي ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ـ الاسكندرية ، ط : 01 ، ص 33 .

[2] ـ المرجع نفسه ، ص 32 .

[3] ـ المرجع نفسه ، ص 34 .

[4] ـ ينظر : المرجع نفسه ، ص 50 .

المعنى اللغوي إلى المعنى الاصطلاحي ، أو من المعنى العام إلى وحدات مخصصة ؛هي المصطلحات . و صدد ذلك نجد أنواعا للمصطلحات في ذاتها ، و بينها ، و بين بعضها تحددها علاقاتها الدلالية بمفاهيمها .

1 . أنواع العلاقات بين المصطلحات و المفاهيم :

1 . النوع الأول :

. علاقة أحادية الدلالة : و نعني بها أن تدل الصيغة الشكلية للمصطلح على مفهوم واحد ... ، و يعد ذلك في علم المصطلح شرطا أساسيا ؛ بحيث لا يمكن عند صياغة المصطلح أن يدل على أكثر من مفهوم ...

2 . **النوع الثاني :**

. علاقة أحادية التسمية : و هذا بين المصطلح ، و مفهومه ؛ بحيث لا يكون للمفهوم إلا تسمية واحدة ... ، و هذا النوع ؛ مثل النوع الأول .

3 . **النوع الثالث :**

. علاقة الترادف : و في هذه العلاقة يدل أكثر من مصطلح على مفهوم واحد ، شريطة أن يكون ذلك في لغة واحدة ، و في مجال ، أو ميدان واحد ، و في مستوى لغوي واحد ؛ و هنا تكون العلاقة . في المقام الأول . بين التسميات بعضها ، و بعض ؛ أي : بين المصطلحات . ([1]) و تعرف بعض المعاجم الترادف على أنه " تعدد الكلمات للمعنى الواحد ([2]) " ؛ بحيث يصير للشيء المسمى وجوه ، و صفات كثيرة ، و يمكن أن يسمى بأكثر من صفة من صفاته ، و أن يشتق له من الألفاظ كلمات متعددة ، تبعا لتلك الوجوه ، و الصفات ، و من هنا ينشأ الترادف ..

و هو عكس الاشتراك ...؛ فمن ذلك تسمية الدار دارا ، أو منزلا ، و مسكنا ، و بيتا ([3]) .

و إذا كان هذا هو الترادف ، فإن المشترك اللفظي . كما يرى (إبراهيم أنيس) ؛ هو : " نوع من الكلمات رويت لنا متحدة في الصورة ، مختلفة في المعنى ([4]) "و من الأمثلة على ذلك : كلمة : العين ؛ فإنها تطلق على عدة معان ؛ منها : الجاسوس ، عين الماء ، العين الباصرة ، الذهب و الفضة ، و عين الشيء ذاته ... إلخ .

و الترادف من أهم ما تمتاز به العربية هذا إلى أنه قد تجمع فيه من المفردات في مختلف

---

[1] ـ ينظر : المرجع السابق ، ص 52 و ص 53 .
[2] ـ معجم المصطلحات العربية في اللغة و الأدب : مجدي وهبة و كامل المهندس ، مكتبة لبنان (1984 م) ، ط : 02 ، ص 93 .
[3] ـ ينظر : فقه اللغة و خصائص العربية : محمد مبارك ، دار الفكر (1401 هـ ـ 1981 م) ، ط : 07 ، ص 200 .
[4] ـ في اللهجات العربية : إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ـ القاهرة (2007 م) ، ص 166 .

أنواع الكلمة : اسمها ، و فعلها ، و حرفها ؛ و من المترادفات في الأسماء ، و الصفات ، و الأفعال ما لم يجتمع مثله للغة سامية أخرى([1]) ، و قد اختلف علماء اللغة في تحقيق الترادف التام ؛ إذ يلتمس البعض فروقا بين معاني الكلمات التي يعدها البعض الآخر مترادفة ، و قد انعكس هذا الخلاف على علماء اللغة العربية ؛ فأبو زيد الأنصاري . مثلا . يؤمن بوجود ألفاظ عدة للمعنى الواحد ؛ بينما ثعلب ، و تلميذه ابن فارس ينكران وجود المترادفات ([2]). يقول (ابن فارس) في ذلك : "... و سمي الشيء الواحد بالأسماء المختلفة ؛ نحو : السيف ، المهند ، و الحسام ، و الذي نقوله في هذا إن الاسم واحد هو السيف و ما بعده من الألقاب صفات و مذهبنا أن كل صفة منها ؛ فمعناها غير معنى الأخرى([3])".

و بالرغم من اختلاف العلماء في الترادف ؛ فقد اشترطوا في أغلبهم لوقوع الترادف تساوي المفردات في دلالتها على المسمى الواحد شريطة أن توجد مع إمكانية الاستبدال بينها في سياق واحد ([4]) و يبقى الترادف مع ذلك دليل ثراء لغوي ، و سبيلا للتوسع في اللغة يمكن أن يتخذ للتعبير عن المعاني بأكثر من تركيب ([5])غير أن علماء الاصطلاح يرون ضرورة أن يكون لكل مصطلح مفهوم دقيق محدد ، و أن يكون لكل مفهوم محدد مصطلح واحد ، لا عدة مصطلحات ؛ كما تقدم .

4 . النوع الرابع :

. علاقة تداخل مفاهيم المصطلح :

و هي أن يكون للمصطلح الواحد عدة مفاهيم ، الأمر الذي يسبب مشكلة ؛ تتمثل في صعوبة التمييز بين التداخل الدلالي ، و الاشتراك اللفظي ([6]).

5 . النوع الخامس :

. علاقة الاشتراك اللفظي : و هي علاقة بين مصطلحات متطابقة في الشكل الخارجي ؛ مثلما تدل عليه كلمة العين ، و الخال ، و غيرهما ؛ حيث يكون لها الشكل الكتابي نفسه ، أو الشكل الصوتي نفسه ؛ مثل : على (حرف الجر) ، و علا (الفعل) .. في حين تدل على مفاهيم مختلفة([7]) و لنزيد الأمر وضوحا نضرب الأمثلة التالية من العربية :

---

[1] ـ ينظر : فقه اللغة : عبد الواحد وافي ، نهضة مصلر للطباعة و النشر و التوزيع ، أبريل (2007 م) ، ط : 05 ، ص 131 .
[2] ـ ينظر : معجم المصطلحات العربية في اللغة و الأدب : مجدي وهبة و كامل المهندس ، ص 93 .
[3] ـ الصاحبي في فقه اللغة و سنن العرب في كلامها : أحمد بن فارس ، (تح) ، مصطفى الشويمي ، مؤسسة أ . بدران للطباعة و النشر ، بيروت ـ لبنان (1383 هـ ـ 1963 م) ، ص 96 .
[4] ـ المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث : إيناس كمال الحديدي ، ص 54 .
[5] ـ ينظر : المرجع نفسه ، ص 55 .
[6] ـ ينظر : المرجع نفسه ، ص 58 و 59 .
[7] ـ ينظر : المرجع السابق ، ص 59 .

يقول مصطفى صادق الرافعي : " كلمة الأرض لهذا البسيط ، و لأسفل قوائم الدابة ، و للنفضة ، و الرعدة ، و الزكام ، و أرض الخشبة ؛ و هو أن تأكلها الأرضة ([1]) " .

و يرى بعض الدارسين المعاصرين أن أسباب المشترك اللفظي ترجع إلى الأمور التالية:

" 1 . اختلاف اللهجات العربية ، 2 . تداخل اللغات ، 3 . التطور الصوتي ،

4 . اختلاف الواضعين و المرتجلين 5 . التطور المعنوي 6 . عدم مراعاة السياق ([2])"

7 . شيوع الاستعمال المجازي الذي تشتهر ، و تصبح في درجة الحقائق ؛ (كالحوت) ؛ فهو في الأصل السمك ، ثم أطلق على أحد بروج السماء تجوزا ، و شاع حتى صار حقيقة فيه 8 . اختلاف الاشتقاق : و ذلك بأن تؤدي القواعد الصرفية إلى أن تتفق لفظتان متقاربتان في صيغة واحدة ، فينشأ عن ذلك تعدد في معنى هذه الصيغة يؤدي إلى جعلها من المشترك ([3]) . و القسم الأكبر من المشترك كلمات معدودة .. ، و جملة ذلك خمسة ألفاظ ؛ و هي : العين ، و الخال ، و الهلال ، و الغرب ، و العجوز([4]).

و إن علماء اللغة . اتجاه هذا الموضوع . انقسموا إلى فريقين :

1 . فريق يرى عدم وجود المشترك في اللغة ؛ و إنما اللغة وصفت للإبانة عن المعاني ، فلو جاز لفظ واحد للدلالة على معنيين لكان ذلك لبس ([5]) .

و من اللغويين القدماء الذين أنكروا ذلك (ابن درستويه تـ 347 هـ) ، و (أبو علي الفارسي تـ 377 هـ) ، و ابن جني (تـ 392 هـ) في الخصائص و ابن قتيبة (تـ 276 هـ) الذي أفرد في ذلك بابا خاصا للألفاظ المشتركة سماه باب: اللفظ الواحد للمعاني المختلفة في كتابه : تأويل مشكل القرآن*.

2 . فريق يرى ورود المشترك اللفظي ، و يعتمد على عدد كبير من الأمثلة ، و يرى أن فائدته تكمن في : 1 . التنوع في المعاني . 2 . التعبير عن سعة اللغة .

3 . فتح مختلف مجالات التعبير أمام مستعملي العربية ، 4 . الألفاظ في اللغة متناهية ،

---

[1] ـ تاريخ آداب العرب : مصطفى صادق الرافعي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ـ لبنان (1394 هـ ـ 1974 م) ، ط : 04 ، ج : 01 ، ص 193 .

[2] ـ فقه اللغة : صالح بلعيد ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ـ الجزائر ، ص 132 .

[3] ـ ينظر : فصول في علم اللغة : محمد علي عبد الكريم الرديني ، دار الهدى ، عين مليلة ـ الجزائر (2007 م) ، ص 245 .

[4] ـ ينظر : تاريخ آداب العرب : مصطفى صادق الرافعي ، ج : 01 ، ص 193 .

[5] ـ ينظر : فقه اللغة : صالح بلعيد ، ص 134 .

* ينظر : تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة تحت عنوان : (باب اللفظ الواحد للمعاني المختلفة) ، شرحه و نشره : السيد أحمد صقر (د ، د ، ط) ، ص 441 .

و المعاني غير متناهية ([1]).

و من الأمثلة التي يقر بها بعض اللغويين على وجود المشترك اللفظي في العربية ، و يعللون بها وجود ذلك : " . الأشباه و النظائر في القرآن الكريم لمقاتل بن سليمان تـ 150 هـ) ، و يعد أول معجم جامع للمشترك اللفظي ...

. ما اتفق لفظه و اختلف معناه من القرآن المجيد لـ(لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد تـ 285 هـ) .

. نزهة العيون النواظر في علم الوجود ، و النظائر لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي تـ 597 هـ) .

. الروض المسلوق فيما له اسمان إلى ألوف لمجد الدين الفيروزبادي) ([2]) " .

و مع ما يسببه المشترك اللفظي على المستوى الدلالي من تعمية ، و التباس ، فإن ذلك يعد مظهرا من مظاهر التوسع في المعنى ، و ثراء اللغة ، و يبقى استخدام اللفظة في السياق هو الذي يحدد معناها النهائي الذي يميزها عن باقي المعاني التي قد تشترك في الدلالة عنه فمن خلال سياق الخطاب ، و المعنى الحضوري للتركيب اللغوي (الدلالة الآنية) مع الدلالة القاطعة للسياق تتحدد اللفظة تحديدا نهائيا ، و لا يمكن عند ذلك ؛ إلا أن تظهر الفروق الخفيفة بين هذه الألفاظ التي تبدو لنا مشتركة في المعنى([3]).

و إذا كنا نرى في المشترك اللفظي ما يدل على ثراء اللغة ، و قدرتها على التوسع ؛ فإن هذا التوسع سيصبح بلا فائدة إذا تعددت الألفاظ ، و ظل المعنى واحدا ([4]) ، و إذا كان المشترك اللفظي في تطابق شكله ، و تعدد مفاهيمه ، فإن علم الاصطلاح الحديث الذي يسعى إلى تحديد مفاهيم المصطلحات تعد (فيه) الدلالة المحددة الواضحة أهم السمات التي تميز المصطلح عن باقي الكلمات في اللغة العامة ، لا بد أن يكون بدلالة واضحة ، و واحدة في داخل التخصص عل العكس من الكلمات الأخرى التي يتحدد معناها عن طريق السياق تتعدد دلالات كل كلمة منها([5]).

---

[1] ـ ينظر : فقه اللغة : صالح بلعيد ، ص 13 .
[2] ـ المرجع نفسه ، ص 133 و ما بعدها .
[3] ـ ينظر : المرجع نفسه ، ص 135 .
[4] ـ ينظر : الأسس اللغوية لعلم المصطلح : محمود فهمي حجازي ، ص 12 .
[5] ـ ينظر : المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح : إيناس كمال الحديدي ، ص 61 .

6 . النوع السادس : و تعرف إيناس كمال الحديدي هذا النوع من العلاقة بأنها : " علاقة تنشأ بين مصطلحات مختلفة تدل على المفهوم نفسه ؛ و لكن المصطلحات تنتمي إلى لغات مختلفة ([1]) " .

المبحث الثاني : التحليل الشكلي

يقوم هذا النوع من التحليل على دراسة المصطلح من الناحية الشكلية التي قوامها دراسة العناصر الصوتية ، و الخطية ، و الصرفية ، و التركيبية . النحوية للمصطلح ، و ذلك بغية إدراك ما بين هذه العناصر من علاقات ؛و إذا كان الأمر كذلك فإنه لا يقتصرعلى تلك الجوانب ؛ إذ يعنى بالعلاقة بين الشكل ، و المفهوم ؛ كما يعنى بين مجموعة المفاهيم التي تدل عليها مكونات المصطلح ، سواء أكان المصطلح معقدا (مركبا) ، أم اشتمل على سوابق ، و لواحق ، أم كان من **الصيغ المشتركة** *(الفصائل) ، أم كان من غير الصيغ الاسمية التقليدية ؛ مثل العبارة الفعلية (المكون الفعلي الذي يتكون من فعل ، و عنصر آخر ؛ كالضمير) ، و ما يماثله من تركيبات يطلق عليها شبه مركبات ...([2]) ؛ أي : إنها تأتي في مرتبة متوسطة بين الكلمة ، و المركب .

1 . التحليل الصوتي : يتمثل الشكل الخارجي للمصطلح في مجموع الأصوات التي تجتمع معا لتشكل بنية واحدة هي : الكلمة ، فتصبح ذات دلالة ، و هي تعرف بالفونيمات . فما هي الفونيمات ؟ .

تمثل الفونيمات الوحدات القاعدية للسان ؛ (إذ نجدها محدودة العدد داخل كل لسان) ؛ حيث يؤلف ارتباطها وحدات مورفيمية ، و ذلك بموجب القواعد الفونولوجية ؛ ففي اللسان الفرنسي مثلا لايمكن لأي مورفيم أن يبتدأ بالمقطع الصوتي / p k / أو بالمقطع / m z ([3])

و إذا كانت الفونيمات تتمثل في مجموع الأصوات ، فإن الصوت ، أو الحرف ؛ هو : عبارة عن مقاطع صوتية صغيرة قد تسمى حرفا .. ، و الحقيقة أن هناك من يجعل مصطلح الحرف لمفهوم الصوت تماما ، و هناك من الدارسين العرب من يجعل الحرف الصورة المرئية ؛ أي : المكتوب ؛ فصورة (ب) للباء المكتوبة ؛ هي : حرف ؛ و أما صورتها المنطوقة المسموعة ، أو المحسوسة بالأذن ؛ فهي : صوت ([4]) ؛ أما التحليل العلمي للأصوات على مستوى اللسان فإنه يعرف

---

[1] ـ المرجع السابق ، ص 62 .

* الصيغ المشتركة : أي الشكل الواحد الذي يدل على أكثر من فصيلة بدون ان يطرأ على الشكل أي تغيير ؛ مثل : (أحمد) المستخدمة اسما ، و فعلا ح و مثل : (تعاونوا) المستخدمة فعلا ماضيا ، و فعل مضارع .

[2] ـ المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح : إيناس كمال الحديدي ، ص 62 .

[3] ـ ينظر : المصطلحات المفاتيح في اللسانيات ، (ترجمة) عبد القادر فهيم الشيباني ، سيدي بلعباس ـ الجزائر ، ص 78 .

[4] ـ ينظر : في اللغة : أحمد شامية ، دار البلاغ للنشر و التوزيع (1423 هـ ـ 2002 م) ، ط : 01 ، ص 22 .

الصوت بأنه : " ظاهرة فيزيائية عامة الوجود في الطبيعة ، الصوت اللغوي يتمثل في الأصوات التي تخرج من الجهاز الصوتي البشري ، و التي يدركها السامع بسماخه ؛ أي : (أذنه) ، و الصوت هو الركيزة ، و المفهوم المادي للسان ، و هو حد التحليل اللغوي ، نهايته و أصغر قطعة في النظام اللغوي ، و يتألف الصوت اللغوي من العناصر التالية :

أ . فيزيائية بما أنه صوت ، ب . فيزيولوجية ؛ لأنه يصدر من الجهاز الصوتي البشري ، جـ . نفسانية صوتية ؛ لأنه مدرك بكيفية خاصة .....([1])".

2 . التحليل الصرفي : و هذا التحليل يبدأ من الشكل الخارجي للمصطلح ، و يحوي وصفا للشكل المورفولوجي ، و تركيب الصيغة ، و بخاصة الصيغ المعقدة ، فيعرض للعناصر الصرفية ، و أنواعها الصيغية ..([2])، و لذلك فإن هذا التحليل يبدأ من الوحدات الدالة على المعنى ، و هذه الوحدات ؛ هي ما يطلق عليه اسم المورفيمات ، و الواحد منها المورفيم ، فما هو . إذا . المورفيم ؟ .

المورفيم : هو الكلمة ، و بغض النظر عن المفاهيم التي قد تدل عليها عبر السياقات ، فإننا نكتفي بالقول إنها :<< هي الجزء الأساسي في بنية الجملة التي هي الوحدة الأساسية في الاتصال ، و المفاهيم ، و هي ؛ أي : (الكلمة) في أبسط صورها لمفهومها : قطعة صوتية تحمل معنى ما ...([3]) >> و يسمى الكلمة في اللسانيات الحديثة عند الفرنسيين ؛ أمثال مارتيني moneme (المونيم) و عند اللغويين الأمريكان (morpheme) . المورفيم . ([4])، و المورفيمات ثلاثة أقسام رئيسة :

الأول : و هو الأغلب أن يكون (المورفيم) عنصرا صوتيا ، و هذا العنصر الصوتي قد يكون صوتا واحدا ، أو مقطعا ، أو عدة مقاطع .

الثاني : أن يتكون (المورفيم) من طبيعة العناصر الصوتية المعبرة عن المعنى ، أو التصور ، أو الماهية ، أو من ترتيبها .

---

[1] ـ مبادئ في اللسانيات : خولة طالب الإبراهيمي ، دار القصبة للنشر ـ الجزائر (2000 م) ، ص 43 .
[2] ـ المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم المصطلح : إيناس كمال الحديدي ، ص 63 .
[3] ـ في اللغة : أحمد شامية ، ص 25 .
[4] ـ ينظر : مبادئ في اللسانيات : خولة طالب الإبراهيمي ، ص 85 .

و القسم الثالث من المورفيم ؛ هو الموضع الذي يحتله في الجملة كل عنصر من العناصر الدالة على المعنى ([1]) و لكن هذه العناصر الصوتية لا بد أن تكون دالة على المعنى ، أو التصور .

و (المورفيم) من حيث دلالته ينقسم على مورفيمات حرة ، و مورفيمات مقيدة ؛ فالمورفيم الحر هو الذي يمكن استعماله مستقلا عن غيره ، و غير متصل بمورفيم آخر ؛ كما يمكن أن يتصل بغيره ؛ : قلم ، سبيل ، كتب ، إلى . ؛ أما المورفيم المقيد ، فهو الذي لا يمكن استعماله مستقلا عن غيره ، و لا بد من اتصاله بمورفيم آخر حرا كان ؛ مثل : كتابه ، أم مقيدا له([2]).

و يعرف حلمي خليل المورفيم بأنه ؛ " إما أن يكون مورفيما حرا ... ؛ مثل : كتاب ، قلم ، ، أما ، هو ... إلخ ، أو مورفيما مقيدا .. ، و هو عنصر لغوي لا يستخدم منفردا ، و إنما يستخدم . عادة . مع مورفيم حر ؛ مثل : ألف الاثنين ، واو الجماعة و ياء المضارعة و تاء التأنيث ، و غيرها ... ، أو مورفيما صفريا (zero morpheme))، و هو مورفيم يدل على وجود مورفيم محذوف ، أو مستتر ، أو مقدر ؛ مثل : الضمائر المستترة ، و الصيغ في المشتقات ، و الإسناد في الجملة([3]).

و بناء على تقسيمات المورفيم السابقة ، . و خاصة القسم الأول منها . ؛ فإننا نجد أن المورفيم يقوم ... على ترابط مجموعة من الفونيمات التي ترتبط بدورها بمجموعة من الخصائص الدلالية ، و في هذا الصدد لا يجوز الخلط بين المورفيم ، و الكلمة([4]).

و المورفيمات المقيدة تنقسم . بدورها . على مورفيمات اشتقاقية ، و مورفيمات إعرابية تتمثل الأولى فيما يدخل على الصيغة الأساسية من مورفيمات لكي نحصل على مشتقات ؛ مثل : اسم الفاعل ، و اسم المفعول ، و غيرها من المشتقات ، أو من صيغ مزيدة من الفعل ، و هذه المورفيمات تتضمن الزوائد بأنواعها : السوابق (prefixes) ، و اللواحق (suffixxe) ، و الدواخل (infixes) ؛ أما المورفيمات الإعرابية ، فتدخل على الصيغة ؛ لتفيد وظيفة نحوية ، و هو ما يعرف في علم الاصطلاح بالخاتمة ، أو النهاية ، و تتمثل في العربية في الإعراب بالحركات ، و الحروف ([5]).

و مع إمكانية توحد المورفيم مع الكلمة مصطلحا ، فإنها ؛ أي : الكلمة في ضوء علم الاصطلاح يمكن دراستها من ترتيبها ، و تركيبها (صياغة الكلمة) ، أو من حيث ترتيبها في

---

[1] ـ ينظر : علم اللغة مقدمة للقارئ العربي : محمود السعران ، دار النهضة العربية ، بيروت ـ لبنان ، ص 218 و ص 219 و ما بعدها .

[2] ـ ينظر : في اللغة : أحمد شامية ، ص 29 .

[3] ـ العربية و علم اللغة البنيوي : حلمي خليل ، دار المعرفة الجامعية 1996 م ـ الاسكندرية ، ص 236 .

[4] ـ المصطلحات المفاتيح في اللسانيات ، ترجمة : عبد القادر فهيم الشيباني ، ص 73 .

[5] ـ ينظر : المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح : إيناس كمال الحديدي ، ص 64 و ص 65 .

جمل ، و ما يطرأ عليها نتيجة تغير سياقاتها ؛ و النوع الأول من الدراسة ، هو ما يعنى به علم الصرف أو التحليل الصرفي ؛ أما النوع الثاني من الدراسة ، فهو أحد فروع علم التركيب (syntaxe) .

و مع إقرارنا بوجود الفارق بين الكلمة* ، و المصطلح فإن ذلك لا يعني تغافل الكلمة معجميا ؛ بل لا بد لدراسة المصطلح من دراسة أصله المعجمي ، و هذه هي نظرية المرجعية التي يقوم عليها البعد الإدراكي من الدراسة الاصطلاحية([1]).

و إذا كانت الكلمة ، و الاستعمال اللغوي العام تدل على عدد كبير من المعاني المتعددة ، و الغامضة . أحيانا . ، فإن علم الاصطلاح يسعى لإعطاء الكلمة معنى اصطلاحيا يهدف إلى إيجاد تحديد صارم ، و تعريف دقيق للمفاهيم ؛ لتحقيق التواصل ، و تبادل الأفكار على نحو فعال ، خال من الغموض قدر المستطاع([2]).

3 . التحليل النحوي . التركيبي :

إذا كنا تناولنا الكلمة ، و تعريفها في التحليل الصرفي ، فإننا في التحليل النحوي نتناول أقسامها التي تظهر عند دخولها في تركيبات متباينة ، و يمكن على هذا الأساس تقسيمها على قسمين ، أو تصنيفين : تصنيف الكلام ، و التصنيف النحوي للمصطلح ؛ فأما تصنيف الكلام فوحداته الأساسية ؛ هي : أقسام الكلام ...؛ ففي العربية يمكن عد الأسماء ، و الأفعال و الحروف عناصر أساسية في هذا التحليل ... ، و كذا ..النعوت ، و الظروف ، و الأدوات ؛ كما في بعض التقسيمات ؛ و أما التصنيف النحوي (الفصائل النحوية *) ، فعناصره ؛ هي : المورفيمات التي تتغير في الكلام ؛ مثل النوع ، و العدد ، و الزمن ، أو الصيغة .

1 . عمليات صياغة المركبات :

أ . طريقة صياغة المركبات :

---

[1] ـ ينظر : المرجع السابق ، ص 74 .

* لمعرفة المزيد من الفوارق بين الكلمة و المصطلح ، ينظر المرجع نفسه ، ص 70 و ما بعدها ، و كتاب : في اللغة لأحمد شامية ، ص 58 و ما بعدها من الصفحات .

[2] ـ ينظر : المرجع السابق ، ص 73 .

* يقصد بها " المورفيمات التي تعبر عن معان نحوية كالجنس (مذكر : مؤنث ـ مذكر : مؤنث : محايد) ، و العدد (مفرد : مثنى : جمع ـ مفرد) ، و الشخص ، (متكلم : مخاطب : غائب إلخ) ، و زمن الفعل (ماض : حاضر : مستقبل إلخ)، و الملكية (= الإضافة ، أو التبعية) إلخ ، هذه المعاني ، و أمثالها تسمى الفصائل النحوية " المرجع : علم اللغة مقدمة للقارئ العربي لمحمود السعران ، ص 232 و 233 ، و ينظر : المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح : إيناس كمال الحديدي ص 76 و ص 77 .

إن الكلمة عند دخولها في تركيبات متباينة لا بد أن تمر بعمليات صياغة لتأخذ في النهاية صيغها التركيبية المختلفة ، و عمليات الصياغة تلك تتمثل في الإجراءات التالية :

فمثلما يتكون المصطلح من كلمة مفردة ؛ فقد يتكون من كلمة مركبة ؛ بحيث نجد الكلمات المركبة التي تتركب من مورفيمين ، أو أكثر ، و كذلك الجمل المركبة التي تتركب من عبارتين ، أو أكثر .. ، أو الأفعال التي تأخذ حروفا في سياقات بعينها ، و كذلك الأفعال التي تتعدى بحرف في العربية ، و في المستوى النحوي نجد الفاعل المركب ، و المفعول المركب و قد يأتي المركب اسما ؛ مثل : (foot ball) . كرة القدم ،أو نعتا ؛ مثل : واسع الانتشار([1]).

و قبل أن نتكلم عن طريقة صياغة هذه المركبات عند علماء العربية . خاصة . ، و حتى نوفي هذا الموضوع حقه نبدأ بتعريف **المركب** ، أو **التركيب** ، و ذلك بالعودة إلى المعاجم النحوية أولا .

لقد وردت كلمة : تركيب ، و مركب ، و الجملة في تعريفات الجرجاني (تـ 816 هـ) ؛ يقول في تعريف التركيب : " كالتركيب ليس لبعض أجزائه نسبة إلى بعض تقدما ، و تأخرا و جمع الحروف البسيطة ، و نظمها لتكون كلمة .. ، و يعرف المركب بقوله : هو ما أريد بجزء لفظه الدلالة على جزء معناه ؛ و هي خمسة : مركب إسنادي ؛ كقام زيد ، و مركب إضافي ؛ كغلام زيد ،و مركب تعدادي ؛ كخمسة عشر و مركب مزجي ؛ كبعلبك ، و مركب صوتي ؛ كسيبويه ([2])".

و يشير الجرجاني إلى نوع آخر من المركبات ؛ و هو : المركب التام ؛ و يقصد به الكلام في الاصطلاح ؛ أما المركب غير التام ، فيقصد به الجملة في الاصطلاح . و الجملة يعرفها بأنها : " عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى سواء أفاد ، أو لم يفد ؛ كقولك : إن يكرمني ، فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه ، فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقا ([3]) " و يبدو من تعريف الجرجاني للتركيب أنه يبدو أقل وضوحا ، و لعل ما يزيد من تعقيد المفاهيم كثرة هذه المصطلحات التي تبدو أنها . و إن تعددت أشكالها . تدل على مفهوم واحد ، أو متقارب و لذلك اعتبر صالح بلعيد . و هو من المعاصرين . التركيب ، و الجملة ؛ بمعنى واحد ، يقول في توضيح ذلك :" فالتركيب قول مؤلف من كلمتين ، أو أكثر لفائدة سواء كانت تامة ؛ كقولك : العلم نور ، أو ناقصة : الجمال الانساني ... / من يعمل ... ([4]) " ، و لا يختلف إبراهيم قلاتي عما ذهب إليه صالح بلعيد في تعريفه للجملة ؛ بقوله :

---

[1] ـ ينظر : المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم المصطلح : إيناس كمال الحديدي ، ص 77 .

[2] ـ التعريفات : السيد الشريف الجرجاني (تـ 816 هـ) ، ص 54 و ص 186 .

[3] ـ المرجع نفسه ، ص 186 و ص 74 ,

[4] ـ التراكيب النحوية و سياقاتها المختلفة عند عبد القاهر الجرجاني : صالح بلعيد ، مؤسسة المختار للنشر و التوزيع ـ القاهرة (1428 هـ ـ 2007 م) ، ط : 01 ، ص 102 .

" فالجملة كل مركب إسنادي من الكلام سواء أفاد السامع ، أم لم يفد ([1])"، و لعلنا لا نعثر على كلمة : جملة بعد سيبويه إلا في كتاب المقتضب للمبرد ([2]) و يلاحظ من التعريف الأخير لإبراهيم قلاتي أنه يجعل مصطلح المركب ؛ . و هو يقصد المركب الإسنادي . مرادفا لمصطلح الجملة مما يعني أن هذه المصطلحات الثلاثة كلها تدل على مفهوم واحد عند هذين الدارسين ، و هو تعريف لا يختلف عن تعريف القدماء و منهم الجرجاني و كثرة المصطلحات لمفهوم واحد ؛ هو مما لا يتفق و شروط علم الاصطلاح الحديث .

و دائما في تتبعنا لمفهوم هذه المصطلحات نجد في معجم : حدود النحو للأبذي (800 هـ . 860 هـ) ، و هو قريب من عصر الجرجاني ؛ نجد الأبذي يتناول هو الآخر مصطلح : التركيب ، و الجملة ، و لكن لا يرد عنده ذكر لمصطلح المركب ، و لعله لم يذكره ؛ لأنه يعتبر مصطلحي : التركيب ، و المركب لفظين مترادفين ، و لذلك يعرف مصطلح التركيب تعريفا موجزا جدا بقولته : " حد التركيب : ضتم كلمتة إلى مثلها ، فأكثر ؛ أما تعريفه للجملة فلا يختلف عما ذكره الجرجاني في تعريفها ؛ حيث إن حد الجملة . عنده . ما تركب من كلمتين ، فأكثر بشرط الإسناد ، أفاد أم لم يفد ([3])"، و بقليل من التأمل في هذين التعريفين ندرك عدم وجود فرق بين التعريفين ، سوى أن تعريفه للجملة يشترط فيه الإسناد و هو ما لم يشترطه الجرجاني الذي اكتفى بالإشارة إلى عملية الإسناد في الجملة لا على أنه شرط فيها ؛ كما يلاحظ أنه يستخدم مصطلح : الحد المأخوذ من عنوان مصنفه بدل استعمال مصطلح : التعريف الذي يسمي الجرجاني به معجمه ...

و إذا انتقلنا إلى السيوطي ، و هو الآخر قريب من الأبذي ، و حدوده ، و تناولنا معجمه المنسوب إليه ، و المسمى : معجم مقاليد العلوم في الحدود و الرسوم ، فإنه من غريب الأمر ألا نجد ذكرا لمصطلح : التركيب ، و مصطلح : الجملة ، و لا نعثر من مصطلحاتها النحوية في ذلك المعجم إلا على مصطلح : المركبات في صورة الجمع . يقول في تعريف المركبات بأنها : " كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة أصلا ([4])"، و هو أشد اختصار ، و لا يختلف عما جاء في تعريف الجرجاني للتركيب .

و مما سبق من تلك التعريفات التي أوردناها لثلاثة علماء ممن اهتموا بقضية المصطلح أن

---

[1] ـ قصة الإعراب : إبراهيم قلاتي ، دار الهدى ، عين مليلة ـ الجزائر (2000 م) ، ج : إعراب الجمل ، ص 05 .
[2] ـ ينظر : بحوث و دراسات في اللسانيات : حاج عبد الرحمن صالح ، موفم للنشر ـ الجزائر (2007 م) ، ص 290 .
[3] ـ حدود النحو : الأبذي (800 هـ ـ 860 م) ، ص 53 و ص 86 .
[4] ـ معجم مقاليد العلوم في الحدود و الرسوم : عبد الرحمن جلال الدين السيوطي ، ص 99 .

الجرجاني في تعريفاته كان أكثر دقة ، و وضوحا ، و شمولا ، و قدرة على التفريق بين هذه المصطلحات الثلاثة ، و التمييز فيما بينها ، و إن سجلنا مأخذا على ما ورد في تعريفه للتركيب الذي جاءت عبارته ؛ كأنها مبتورة ، الأمر الذي سبب لنا غموضا في التعريف .

و تعرف إيناس كمال الحديدي . و هي باحثة معاصرة . المركب بقولها : " و قد اصطلح على أن **المركب..**؛ هو : وحدة لغوية تنشأ عن تركيبات خاصة لعنصرين أو أكثر ، و لهذه العناصر أن تستقل بذاتها ، و تؤدي وظيفتها على نحو مختلف في سياقات أخرى ([1]) " و هو تعريف أكثر دقة ، و وضوحا من تعريف القدماء ؛ لأنه يشير إلى وظيفة الكلمة داخل السياق ؛ كما أنه يستخدم مصطلحا جديدا في التعبير عن الكلمة ، و هو الوحدة اللغوية .

و إذا نظرنا إلى صياغة المركبات وجدناها في العربية قديما على نحو يجمع بين عنصرين يمكن لأي منهما الاستقلال بذاته ، و هو الوسيلة التي يلجأ إليها عند ترجمة بعض المصطلحات العلمية المستحدثة .

ب . أقسام المركبات العربية : ؛ و هي : المركب البياني ، و مركب الجملة ، أو المركب الإسنادي ، و المركب الإضافي ، و المركب العددي .و يمكن . الآن . أن نتحدث عن كل قسم من هذه الأقسام في ما يلي :

أولا : المركب البياني : ؛ و هو على ثلاثة أقسام ؛ هي :

أ . المركب المزجي : يتحدث الزمخشري في المفصل عن المركبات ، و يمثل لهذا النوع من المركبات بقوله : " و الضرب الثاني ؛ نحو : قولهم : أفعل هذا بادي بدي ، و ذهبوا أيدي سبا ، و نحو : معد يكرب ، و بعلبك ، و قالي قلا ([2])"، و يعلق ابن يعيش شارحا هذا الضرب من المركبات ؛ بقوله : " و هو المركب من جهة اللفظ ، و المعنى ؛ نحو : حضرموت ، و قاليقلا ، و معد يكرب ، و نحوها من الأعلام المركبة ، و لكن شارح المفصل يرد على الزمخشري ما ذهب إليه من اعتبار المركبان : بادي بدا ،و أيادي سبا من هذا الضرب ، و ليس منه ، و إنما هو من الضرب الأول ؛ لأنهما ليساعلمين ([3]) ".

و المقصود بالضرب الأول الذي عناه الزمخشري في مفصله هو التركيب من جهة اللفظ . فقط . ؛ كما هو الشأن في الأعداد ؛ نحو : أحد عشر ، و بابه ، و لقيته كفة كفة و حيص بيص . مما ليس من أسماء الأعلام .

---

[1] ـ المصطلح النحوي في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح : إيناس كمال الحديدي ، ص 77 .

[2] ـ المفصل في علم العربية : أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، (تح) : سعيد محمود عقيل ، دار الجيل ، بيروت ـ لبنان (1424 هـ ـ 2003 م) ، ط : 01 ، ص 224 .

[3] ـ شرح المفصل : موفق الدين ابن يعيش النحوي (تـ 643 هـ) ، (د ـ تح) ، عالم الكتب ـ بيروت ، المجلد الأول ، ص 112 .

ب . **المركب الوصفي** : و هو ما تألف من موصوف و صفة ؛ مثل : فاز الرجل المخلص.

جـ . المركب التوكيدي : و هو ما تألف من مؤكد (بفتح الكاف) ،و مؤكد (بكسر الكاف) ؛ مثل : حضر الضيوف كلهم ([1])... .

ثانيا : المركب الإسنادي أو مركب الجملة : و هو ما تألف من مسند ، و مسند إليه ؛ نحو : الحلم زين . يفلح المجتهد ؛ فالحلم : مسند إليه ؛ لأنك أسندت إليه الزين و حكمت عليه ، و الزين مسند ؛ لأنك أسندته إلى الحلم ، و حكمت به عليه ، و قد أسندت الفلاح إلى المجتهد ، فيفلح مسند ، و المجتهد ؛ مسند إليه ([2]) .

و لبعض المحدثين تصور جديد للمركبات ، و منها المركب الإسنادي الذي نحن صدده ، مبررا ذلك بأن التصور الجديد يعتمد على الواقع اللغوي الذي تمليه عناصر المركبات ؛ و لذلك فهو يميز بين تلك العناصر بناء على نوع الكلمة التي يبدأ بها المركب ، و ما يسميه القدماء : المركب الإسنادي ؛ فهو لدى بعض المحدثين نوعان من المركب : المركب الفعلي ؛

يراد به الهيئة التركيبية المبدوءة في الأصل بفعل تام سواء أ كان مبنيا للمجهول ، أم مبنيا للمعلوم ؛ و سواء أ كان متعديا ، أم لازما ، و هذه الهيئة التركيبية ؛ هي : المعروفة بالجملة الفعلية ...([3])؛ أما **المركب الاسمي** ؛ فيراد به الهيئة التركيبية المبدوءة في الأصل باسم ليس مشتقا عاملا عمل فعله ، أو مضافا ، و ليس مصدرا عاملا عمل فعله ، أو مضافا ([4])؛ لأن المركب المبدوء بمشتق عامل عمل فعله ، أو مضاف ؛ سمي مركبا وصفيا ؛ و أما إذا كان مبدوءا بمصدر عامل عمل فعله ؛ سمي مركبا مصدريا على ضوء التصور الجديد لديهم . و ذكروا أنواعا شتى أدرجوها تحت ما يسمى **المركب الاسمي الإسنادي** ، و قد مر بيانه ، و المركب الاسمي الإضافي ،والمركب الاسمي التمييزي و المركب الاسمي النعتي ([5])... .

ثالثا : المركب الإضافي : و هو : ما تركب من المضاف ، و المضاف إليه ؛ مثل : كتاب التلميذ ، خاتم فضة ، صوم النهار([6])، و المركب . إن كان إضافيا ... حكمه أن يعرب صدره على حسب العوامل ، و يجرعجزه بالمضاف . دائما . ([7]).

---

[1] ـ ينظر : معجم الشامل في علوم اللغة العربية و مصطلحاتها : محمد سعيد أسبر و بلال جنيدي ، دار العودة ـ بيروت (1981 م) ط : 01 ، ص 834 .

[2] ـ ينظر : جامع الدروس العربية : الشيخ مصطفى الغلاييني ، ضبطه و خرج آياته ، و شواهده الشعرية : محمد فريد ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ـ مصر ، ج : 01 ، ص 16 .

[3] ـ ينظر : الجملة العربية (مكوناتها ، أنواعها ، تحليلها) : محمد إبراهيم عبادة ، مكتبة الآداب ـ القاهرة ، ص 41 .

[4] ـ ينظر : المرجع السابق ، ص 55 .

[5] ـ ينظر : المرجع نفسه ، ص 55 ـ 76 .

[6] ـ ينظر : جامع الدروس العربية : الشيخ مصطفى الغلاييني ، ج : 01 ، ص 17 .

[7] ـ ينظر: القواعد الأساسية للغة العربية : السيد أحمد الهاشمي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، ص 86 .

إن المركبات في العربية لا تنحصر عند هذا الحد ؛ بل . هناك . مركبات أخرى ذكرها النحاة في العربية ؛ كالمركب العددي ؛ و هو ضرب يجب فيه البناء لكلا الاسمين ، و هذا الضرب من التركيب من جهة اللفظ . فقط . لا من جهة اللفظ ، و المعنى ؛ كما سبق بيانه في المركب المزجي .

و هناك مركبات أخرى يمكن لها أن تأتي مكونات اسمية ، أو فعلية ؛ مثل : مركبات العطف ، و مركبات البدل ، و كل هذه المركبات التي ذكرنا موجودة في العربية تساعد في إيجاد طرق مفيدة في صياغة المصطلحات ؛ ففي مركبات العطف يمكن القول إنه " ثمة قيود على وصف تركيب العطف ... ؛ففي الجملة : جاءني زيد ، و عمرو يتسم تركيب العطف بقدرة كل جزء من أجزائه على الاستقلال ؛ فيجوز : جاءني زيد ؛ كما يجوز : جاءني عمرو ، في حين يمتنع ذلك في تركيب ؛ مثل : اختصم زيد ، و عمرو ، أو تضارب زيد ، و عمرو ؛ فالعامل . هنا . على الرغم من كونه واحدا ، فإنه يدل على الاشتراك ، و التعدد ([1]) و هناك . أيضا . نوع آخر ؛ هو : المركب البدلي على أن الحكم على تركيب البدل ، و المبدل منه بجواز استقلالية أي منهما لا ينطبق إلا على بدل كل من كل... ؛ أما سائر أنواع البدل فقيود تحكم استقلالية أحد عناصرالتركيب دون الآخر منها ([2])على أن بدل البعض من الكل يجوز الاستقلال بالمبدل منه ، في حين لا يجوز الاستقلال بالبدل ؛ مثل : قرأت الكتاب نصفه ؛ فإنه يجوز لك أن تقول : قرأت الكتاب ، و لا يجوز لك أن تقول : قرأت نصفه ؛ لأنه لا يمكن الاستقلال بالبدل دون المبدل منه .

و بناءًا على ما تقدم يمكن أن نتبين نوعين من اللواحق : لواحق اشتقاقية ، و لواحق نحوية* من حيث إن اللواحق الاشتقاقية؛ هي . في المقام الأول . صيغ معجمية من شأنها أن تغير معنى الكلمة ، و لا تغير نوعها ؛ كما هو الحال مع مورفيمات الجمع التي تغير المعنى إلى الجمع مع بقاء نوع الكلمة كما هو ([3])، و بهذا ، فإنه من الممكن اشتقاق كلمات جديدة في بعض اللغات السامية ، و منها العربية ذات صيغ ، و معان جديدة بإضافة زوائد تتألف من حرف ، أو أكثر ؛ فنشتق ، مثلا : من وزن : فَعَلَ كلمات على أوزان : أفعل ، و نفعل و تفعل ، و تفاعل ، و افتعل ، و انفعل ، و استفعل... إلخ ؛ كما يصلح هذا الوزن بدوره لأن نشتق منه مختلف الصيغ الفعلية ؛ مثل : اسم الفاعل ، و اسم المفعول و الصفة المشبهة ، و أفعل التفضيل ، و أسماء

---

[1] ـ المصطلحات النحوية في التراث النحوي : إيناس كمال الحديدي ، ص 79 و ص 80 .
[2] ـ ينظر : المرجع السابق ، ص 80 .
* هي مثلما ذكرنا عن الفصائل النحوية في ص 42 من هذا البحث .
[3] ـ ينظر : المرجع السابق ، ص 87 .

الزمان ، و المكان ؛ كما يمكن أن نشتق المصادر ؛ مثل : المصدر العادي ، و المصدر الميمي ، و المصدر الصناعي([1])، و ما دام الجذر في العربية أصبح مؤلفا من ثلاثة أحرف صامتة ؛ فإنه يمكن أن نشتق منه كلمات جديدة ، و ذلك ؛ إما بطريق تغيير الحركات ، أو إضافة زوائد دون أن نترك حرفا واحدا من الحروف التي يتكون منها جذر الكلمة .

2 . **طرق صياغة المصطلحات :** لصياغة المصطلحات طرق كثيرة استخدمها علماؤنا قديما ، و حديثا في تكوين المصطلح كانت سبيلا جيدا في التنمية اللغوية عادت بالفائدة الكبيرة على لغتنا العربية ، و من تلك الطرق عملية :

أ . الاشتقاق : و المقصود . هنا . بالاشتقاق تكوين لفظ عربي جديد من مادة عربية عرفتها المعجمات ، و بوزن عربي عرفه النحاة ، أو أثبتته النصوص . تقوم عملية الاشتقاق على القياس ، و بذلك يصبح المشتق الجديد جاريا على وزن من الأوزان العربية القديمة ، فيكون على نمط المصطلحات المألوفة الموروثة ، ويصبح مقبولا عند أبناء الجماعة اللغوية ، و معترفا به عند علماء اللغة([2]).

و لقد انشغل علماء النحو و الصرف ، و اللغة ، بالاشتقاق فقصروا اسم اشتقاق على ما فعلته العرب ، و أدرجوا في التصريف ما قام على أساس القياس ([3]) ، و الاشتقاق بهذا المعنى عملية قياسية هادفة إلى تكوين كلمات جديدة وفقا للقواعد التي تقوم عليها الكلمات في اللغة ([4]) .

مع التأكيد هنا على أهمية الجذر ، و علاقته بالاشتقاق في تحديد الكلمة ([5]).

و لقد أفادت العربية عبر تاريخها الطويل من الاشتقاق* ، فتكونت كلمات عربية دالة على مفاهيم جديدة ؛ مثل : المؤمن ، و المسلم ، و الكافر، و المنافق ، و إن العرب إنما عرفت المؤمن من الأمان ، و الإيمان ؛ و هو التصديق ، ثم زادت الشريعة شرائط ، و أوصاف بها سمي المؤمن بالإطلاق مؤمنا ، و كذلك الإسلام ، و المسلم إنما عرفت منه إسلام الشيء ثم جاء الشرع من أوصافه ما جاء ؛ و كذلك لا نعرف من الكفر إلا الغطاء ، و الستر ؛ و أما المنافق فاسم جاء به الإسلام لقوم أبطنوا غير ما أظهروا ، و كان الأصل من نافقاء اليربوع .

---

[1] ـ ينظر : الكلمة : دراسة لغوية معجمية : حلمي خليل ، دار المعرفة الجامعية (2004 م) ، ص 68 .

[2] ـ ينظر: الأسس اللغوية لعلم المصطلح : محمود فهمي حجازي ، ص 35 .

[3] ـ حول الاشتقاق : إدريس السغروشني ، وقائع ندوة جهوية ، أبريل 1987 م ـ الرباط ، دار الغرب الإسلامي ، ص 84 .

[4] ـ ينظر : الأسس اللغوية لعلم المصطلح : محمود فهمي حجازي ، ص 35 .

[5] ـ ينظر : الكلمة دراسة لغوية معجمية : حلمي خليل ، ص 74 .

* وضعت معاجم في العربية خاصة بالاشتقاق ؛ منها : الاشتقاق لقطرب (تـ 206 هـ) ـ الاشتقاق للأخفش الأوسط (تـ 215 هـ) اشتقاق الأسماء للأصمعي (تـ 216 هـ) ـ الاشتقاق للمبرد (285 هـ) ـ الاشتقاق للزجاج (تـ 311 هـ ـ الاشتقاق لابن السراج (تـ 316 هـ ـ الاشتقاق لابن دريد (تـ 221 هـ) ـ الاشتقاق الصغير لابن درستويه (تـ 335 هـ) ـ مقاييس اللغة للرازي (تـ 395 هـ) ـ اشتقاق أسماء المواضع و البلدان للخوارزمي (تـ 560 هـ) .

و قل مثل ذلك عن كلمات ؛ مثل : الفسق التي كانت تعني عند العرب في الجاهلية من فسقت الرطبة ؛ إدا خرجت من فسرها (غطائها) ؛ حتى جاء الشرع ، و جعل الفسق كلمة تعني الإفحاش في الخروج عن طاعة الله ؛ و كذلك كلمة الصلاة التي كانت تدل عندهم على مجرد الدعاء ، فصارت تدل على هذا الركن الأساس بكل ما تدل عليه في الشرع ، و قل مثل ذلك عن سائر الكلمات الأخرى من ركوع ، و سجود ، و زكاة ، و صوم ، و حج ... إلخ ([1]).

لقد نشأت عن طريق الاشتقاق كلمات عربية كثيرة أخرى عند المولدين* ؛ و من الأمثلة على تلك الكلمات : النحرير، و هو الحاذق ، الماهر ، المجرب ، المتقن ، الفطن بكل شيء و كان الأصمعي يقول : إن النحرير ليس من كلام العرب ؛ و هي كلمة مولدة و من تلك الكلمات .

أيضا . الجبرية خلاف القدرية ، و زعم ابن دريد أن الأصمعي

كان يدفع قول العامة : هذا مجانس لهذا ، و يقول : إنه مولد . و كذلك كلمة : الكابوس الذي يقع على الناس ؛ قال ابن دريد ، و أحسبه مولدا([2]).

و هكذا فإن الاشتقاق ؛ يمثل الطاقة التي بها تتوالد الألفاظ من أصل جذري ، فتتكاثر المفاهيم ، و تتباعد ... ، و تكمن طاقته في توليد المصطلحات في خاصية لغوية مبدئية ؛ هي : أن الاستعمال قلما يستفرغ كل الاحتمالات الممكنة في صوغ ما يمكن اشتقاقه من المادة الاسمية و الفعلية ؛ ففي اللغة . دوما . رصيد كامن من الصيغ غير وارد([3]).

و عن طريق الاشتقاق تكونت في اللغة آلاف الكلمات للحياة العامة ، و مصطلحات العلوم على مدى عدة قرون ، وثبت أنه من أكثر طرق التنمية المعجمية فاعلية ، و أهمية([4]).

و المقصود بالاشتقاق . هذا ما اصطلح عليه بالاشتقاق الصغير* ؛ أما ما عرف بالاشتقاق الكبير أو القلب في جذب ، و جبذ ، فلم يكن يوما ... من الوسائل التي نمت بها العربية ؛ فهو ليس إلا مظهرا معجميا أو ظاهرة أفقية لايمكن إجراؤها على طبقات المادة اللغوية([5]). و إذا كان الاشتقاق يوصف بأنه من أكثر طرق التنمية اللغوية فاعلية ، و أهمية . كما مر بنا . ، فإنه يتجاوز المعنى الاصطلاحي النحوي الذي يقصرها على اسم الفاعل ، و اسم

---

[1] ـ المزهر في علوم اللغة و أواعها : عبد الرحمن جلال الدين السيوطي (تـ 911 هـ) ، دار الجيل ـ بيروت ، ج : 01 ، ص 295

* المولدون هم الذين لا يحتج بألفاظهم ، ينظر : المزهر للسيوطي ، ج : 01 ، ص 304 ، و عربية مولدة و رجل مولد ؛ إذا كان عربيا غير محض ، ينظر : لسان العرب لابن منطور ، مادة : ولد ، ج : 06 ، ص 4915 . و التوليد : أن يتزاوج رجل من أمة ، و امرأة من أمة ، فينشأ بينهما نسل يجري في عروقه دم الأمتين . ينظر : ضحى الإسلام : احمد أمين ، دار الكتاب العربي ، بيروت ـ لبنان ، ط : 10 ، ص 09 .

[2] ـ ينظر : المزهر : السيوطي ، ج : 01 ، ص 305 .

[3] ـ ينظر : نمام حسان رائدا لغويا : عبد الرحمن حسن العارف ، عالم الكتب ـ القاهرة (2002 م) ، ط : 01 ، ص 304 .

[4] ـ ينظر : الأسس اللغوية لعلم المصطلح : محمود فهمي حجازي ، ص 36 .

* هو الاشتقاق المبني على الأساس الثلاثي ؛ أي : على الاشتراك في ثلاثة حروف مرتبة ترتيبا ثابتا دون تبديل في مواقعها بين الكلمة المشتقة ، و المادة الأصلية . يراجع : فقه اللغة و خصائص العربية : محمد المبارك ، ص 85 و ص 86 .

[5] ـ ينظر : تمام حسان رائدا لغويا : عبد الرحمن حسن العارف ، ص 305 .

المفعول ، و الصفة المشبهة ، و اسم التفضيل ، و اسم الزمان ، و اسم المكان ، و اسم الآلة ؛ ذلك أن متطلبات العلوم ، و الحضارة الحديثة لا تقتصر على هذه الأنواع من المفردات ، فثمة حاجة . أيضا . إلى أفعال جديدة ، و مصادر جديدة ([1]).

و اللغة العربية لغة اشتقاقية الأفعال ، و الأسماء كثرة مفرطة ، مما يجعلها من قديم تتسع لعلوم الدين ، و اللغة ، و علوم الأوائل من كيمياء ، و غير كيمياء ، و معروف أن الفعل الثلاثي يشتق منه ثلاثة أفعال بزيادة حرف ؛ هي : أفعل . فعل (بفتح و سكون) . فاعل و خمسة أفعال بزيادة حرفين ؛هي : افتعل . تفعل . تفاعل . انفعل . افعل (بتشديد اللام) و ثلاثة أفعال بزيادة ثلاثة أحرف ؛ هي : اسْتَفْعَلَ . افْعَوْعَلَ . افْعَالَّ ، و جعل المجمع لجواز الاشتقاق* من أسماء الأعيان الجامدة المعربة صيغ ؛ هي : فَعَّلَ . بتشديد العين

. و لا زمها تفعل ، و فعلل ، و لازمها نفعلل ، و أضاف إليها شوقي ضيف في محاضرته المجمعية ثلاث صيغ : صيغة : فَعَلَ الثلاثي ، و يشتق من أسماء

الأعيان العربية ، و المعرَبة و شمل صيغتا : أفعل و استفعل و هناك نوعان من الاشتقاق لم يتوسع فيهما العرب على حد قول عبد الواحد وافي. و قد رأى مجمع اللغة العربية استخدامهما قياسا لشدة الحاجة إليهما في مصطلحات العلوم ، و الفنون اعتمادا على مذهب من مذاهب النحاة و اللغويين ؛ أحدهما: الاشتقاق من أسماء الأعيان ، و ثانيهما : المصدر الصناعي([2]).

و لم يتفق النحاة على أصل الاشتقاق ([3])؛ فأما البصريون فقد رأوا أن أصل الاشتقاق هو المصدر لبساطته ؛ لأنه اسم الحدث ، و الحدث جزء من معنى الفعل ؛ و لكن الكوفيين لم يهتموا لبساطة المعنى ، و إنما اعتدوا ببساطة المبنى ، و كان أبسط المباني في نظرهم الفعل الماضي الثلاثي المسند إلى المفرد الغائب ، فجعلوه أصل الاشتقاق([4]).

و الضرورة تدعونا إلى أن نشتق ما نحتاج إليه اليوم على أوزان العرب ، و أساليبها في تشقيق الصيغ دلالة على تنويع المعاني ... ، و الحاجة الملحة تقتضي منا أن نطرد من قواعد الاشتقاق

---

[1] ـ ينظر : الأسس اللغوية لعلم المصطلح : محمود فهمي حجازي ، ص 37 .

* يعرف صالح بلعيد الاشتقاق بقوله : " هو الذي يتحد فيه المشتق ، و المشتق منه في الحروف ، و يختلفان في التركيب ؛ مثل : جلا و جال و جل و لاج / و سمح و حمس و مسح ... ، و هو ما يعرف بالتقليب الصرفي ، و هناك نوعان آخران ذكرهما علماء الصرف في تقسيمهم للاشتقاق ؛ و هما : الاشتقاق الكبار ، و اشتقاق الأعلام " . ينظر : فقه اللغة العربية : صالح بلعيد ، ص 78 و ما بعدها . و يسميه ابن جني الاشتقاق الأكبر في الخصائص ؛ بقوله : " هو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية ، فتعقد عليه ، و على تقاليبه الستة معنى واحدا تجتمع التراكيب الستة ، و ما يتصرف من كل واحد منها عليه ، و إن تباعد شيء من ذلك عنه ..." يراجع : الخصائص : ابن جني ، تح : محمد علي النجار ، عالم الكتب ـ لبنان (1401 هـ ـ 2006 م) ، ط : 01 ، ص 395 .

[2] ـ ينظر : فقه اللغة : عبد الواحد وافي ، ص 138 و ص 139 .

[3] ـ ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين و البصريين و الكوفيين: أبو البركات الأنباري النحوي (513 هـ ـ 577 هـ) ، المكتبة العصرية ، صيدا ـ بيروت ، ص 235 و ما بعدها من الصفحات .

[4] ـ ينظر : مقالات في اللغة و الأدب : تمام حسان ، ص 113 .

ما كان غير مطرد ؛ فنشتق من أسماء الأعيان ، و غيرها كل ما تدعو إليه الحاجة ؛ لأن لغتنا العربية ما تزال غنية بإمكاناتها تنتظر إقدام المتقدمين من الواقفين على مزاياها ، و أسرارها بعد أن طال بلاؤها من إحجام المحجمين ([1]) و لا بد لصحة الاشتقاق من وجود ثلاثة عناصر رئيسة تتوافر في المشتقات ؛ و هي :

1 . الاشتراك في عدد الحروف ، و هو في الكلمات العربية ثلاثة حروف . غالبا .

2 . أن تكون هذه الحروف مرتبة ترتيبا واحدا في بنية الكلمات المشتقة .

3 . أن يكون بين هذه الكلمات قدر مشترك من الدلالة ([2]).

يهدف عمل مجامع اللغة العربية في الاشتقاق تلبية للحاجة المعاصرة إلى تكوين كلمات عربية لم ترد في المعجمات العربية ، و تصلح للتعبير عن المفاهيم المستحدثة في العلوم و الصناعات ؛ فالمعجمات العربية لا تضم كل ألفاظ اللغة ، و أمثلتها ليست مستوعبة لكل ما تسمح به القواعد اللغوية ؛ فقد كان المعجميون يرون عملهم متكاملا مع جهود علماء النحو ، و الصرف ، فكانت المعجمات لا تتعرض لكثير من الألفاظ القياسية اكتفاء بأقيسة النحو ، و الصرف ؛ مثل النص على اسمي الفاعل ، و المفعول القياسيين ؛ و مثل النص على جموع السلامة ، و مشتقات أسماء الزمان ، و المكان ، و المصادر الميمية ، و نحو ذلك([3]).

و لا بد هنا من التأكيد على وجود علاقة بين التصريف ، و المشتقات ؛ لأنه إذا كان الاشتقاق هو أخذ كلمة من كلمة ، أو توليد لفظ من لفظ ، فإن التصريف هو ميزان لهذه الكلمات المشتقة ([4]) و لذا كانت المعاجم هي المصدر الذي يهتم بتوفير الكلمات الأمر الذي يتيح لعلماء الصرف ، و النحو المجال لدراستها ، و تحليلها ، و من هنا كان التكامل بين عمل المعجميين ، و جهود علماء النحو ، و الصرف ؛ كما لا بد . أيضا . أن نشير إلى وجود علاقة بين اشتقاق الكلمات ، و توليدها في العربية ، و عملية القياس ؛ لأن القياس كان عملية يلجأ إليها العربي عندما لا يجد في لغته ما يعبر به عن حاجاته المتجددة ، و قد يكتب لهذا القياس ... النجاح ؛ ككلمة : الطائرة ، و الغواصة ، و الصاروخ ،و القطار ... إلخ . إذا راعى الواضع خصائص لغته ، و مميزاتها...، و إلا فإن الكلمة ستسقط ، و سيعرض القوم عنها ؛ كما

---

[1] ـ ينظر : الاشتقاق و دوره في نمو اللغة : فرحات عياش ، ديوان المطبوعات الجامعية ـ الجزائر (1995 م) ، ص 140 .

[2] ـ ينظر : الكلمة دراسة معجمية و لغوية : حلمي خليل ، ص 69 , و ينظر : فقه اللغة و خصائص العربية : محمد مبارك ، ط : 07 ، ص 78 و ص 79 .

[3] ـ ينظر : الأسس اللغوية لعلم المصطلح : محمود فهمي حجازي ، ص 38 .

[4] ـ ينظر : الاشتقاق و دوره في نمو اللغة : فرحات عياش ، ص 133 .

حصل عندما أطلق أحدهم العبارة : الشاطر ، و المشطور و الكامخ بينهما ؛ ليعبر عن السندويتش (sand – witch) ، فسقطت الكلمة لسماجتها ، و ثقلها على النص ([1]).

لم يكن الاشتقاق الطريقة الوحيدة التي عرفها العرب في صياغة المصطلحات ، بل توجد هناك طرق في ذلك ؛ مثل : القياس .

ب . القياس :

يعد القياس طريقة فعالة تسهم في صياغة المصطلح إلى جانب الوسائل الأخرى المعروفة ، و يعرف القياس من ناحية اللغة بأنه التقدير ؛ قاس الشيء يقيسه قيسا و قياسا و اقتاسه إذا قدره على مثاله ..و المقياس : المقدار ([2]) و من الناحية الاصطلاحية تعرفه بعض المعاجم الحديثة بأنه : " حمل كلمة على أخرى عن طريق المشابهة ، و هو قسمان : شكلي ، و معنوي ([3])"، و أنه . كذلك . : " مقارنة كلمات بكلمات ، أو صيغ بصيغ ، أو استعمال باستعمال ... ؛ أما القياس من الناحية الصرفية .. فهو جريان الكلمة على قواعد الصرف ؛ فلفظ : الأجلل في قولك : الحمدلله العلي الأجلل غير فصيح ؛ لأن القياس (الأجل) ([4]) ".

إن القياس ، أو التقييس هو لغة العصر ، و أساس العلم ، و الصناعة ، و لأنه بالتقييس تتحقق للغة مرونتها ، و مطواعيتها ، و سعتها ، و دقتها ([5])... و لما كان النحاة متأثرين بعلم أصول الفقه ، فقد جاءت تعريفاتهم للقياس لا تختلف عن مفهوم الأصوليين له ، و لذلك يعرف القياس عندهم (أي : النحاة) ؛ كما جاء عند الأنباري بأنه : " حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه ([6]) " ، و أول من وضعه . حسب رواية ابن سلام الجمحي .

(تـ 232 هـ) أبو الأسود الدؤلي ، وقد ثار بشأنه خلاف طويل بين البصريين : سيبويه (تـ 180 هـ) ، و الكوفيين بقيادة الكسائي(تـ 189 هـ) ([7]) و لم يكن القياس في حد ذاته موضع الخلاف في أي عصر ؛ إنما الخلاف كان على سيبويه([8]).

و لقد اهتم مجمع اللغة العربية بوضع الضوابط القياسية لتكوين الأفعال التي لم تذكرها

---

[1] ـ ينظر : محاضرات في فقه اللغة : عصام نور الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، (1424 هـ ـ 2003 م) ، ط : 01 ، ص 158 و ص159 .

[2] ـ لسان العرب : ابن منظور المصري ، مادة : قيس ، ج : 05 ، ص 3793 .

[3] ـ المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية : محمد رشاد الحمزاوي ، المؤسسة الوطنية للكتاب ـ الجزائر (1987 م) ، ص 163 .

[4] ـ معجم المصطلحات العربية في اللغة و الأدب : مجدي وهبة و كامل المهندس ، ص 300 و ص 301 .

[5] ـ منهجية وضع المصطلحات العلمية الجديدة مع ترجمة للسوابق و اللواحق الشائعة : أحمد شفيق الخطيب ، مجلة اللسان العربي ، الرباط ـ المغرب (1402 هـ / 1982 م) ، العدد : 19 ، ج : 01 ، ص 39 .

[6] ـ النحو العربي أصوله و أسسه و قضاياه و كتبه مع ربطه بالدرس اللغوي الحديث : محمد إبراهيم عبادة ، مكتبة الآداب ـ القاهرة (1420 هـ ـ 2009 م) ، ص 37 .

[7] ـ ينظر : معجم المصطلحات العربية في اللغة و الأدب : مجدي وهبة و كامل المهندس ، ص 300 .

[8] ـ ينظر : منهجية وضع المصطلحات العلمية الحديثة : أحمد شفيق الخطيب ، ص 40 .

المعجمات العربية و التي يتطلب التعبير العلمي إيجادها للدلالة على المفاهيم بدقة ([1])
و هناك . حاليا . شبه إجماع إن لم يكن إجماعا كاملا على الأخذ بالمبادئ التالية في القياس :
1 . يصاغ للدلالة على الحرفة ، أو ما يشبهها من الثلاثي مصدر على وزن فعالة (بكسر الفاء) ؛ مثل : سباكة ..، و خراطة ، نجارة ، و حدادة . و يصاغ فعال (بفتح الفاء و عين مشددة) للدلالة على الاحتراف ، أو ملازمة الشيء ؛ مثل: سباك ، و زجاج ، و دهان ...إلخ .
2 . يصاغ وزن : فعالة (بضم الفاء و فتح العين) للدلالة على الشيء فضالة الشيء ، أو الأشياء ، أو ما تحات ، أو تناثر منها ، و ما بقي بعد الفعل ؛ مثل : (نفاية ، و برادة ، و خراطة ، و نخالة ، و كسارة ...
3 . يصاغ من الفعل الثلاثي على وزن : مفعل (بكسر وسكون و فتح) ، و مفعلة و مفعال للدلالة على الآلة التي يعالج بها الشيء ؛ مثل : مبرد . مخرطة . و مثقاب مع إمكانية استخدام الصيغ الأربع التالية مقيسة لاسم الآلة :
. فعالة ؛ مثل : فتاحة . و كسارة . و قطارة .
. فاعلة ؛ مثل : راجمة . و ساقية . ، و قاذفة .
. فاعول ؛ مثل : ساطور . و شاقول . و طاحون .
. فِعَال(بكسر أوله) ؛ مثل : سداد و سراج . و إثار .
و تلتزم صيغة : مفعال لما يراد به الكشف ؛ كما في : مرطاب ، و مكشاف ، و مطياف و صيغة : مفعلة لما يراد به الرسم ، و التخطيط ؛ كما في : مرسمة ، و منطرة ... .
و لتحديد نوع الآلة يضاف إلى صيغتها عملها ؛ فنقول : مكشاف كهربائي ، أو مغنطيسي ، و موسمة الضغط ، أو الحرارة ، أو الرطوبة ، وهكذا ...([2])، و من تلك الأوزان . أيضا . التي اهتم بها مجمع اللغة العربية ، و التي لم تذكرها المعاجم العربية ، أوزان الأفعال :
1 . فعل : (بفتح الفاء و تشديد العين) و له دلالات كثيرة ؛ منها : . التعدية ، و التكثير و له أهمية في تكوين المصطلحات ؛ فقرر المجمع جواز استعمال هذا الوزن لأداء هذه المعاني ، و تكونت مصطلحات كثيرة ؛ منها : ورد . شخص . جسم ... ، كذلك أقر المجمع جبس ، و الفعل : يود ؛ بمعنى : إدخال اليُود في مركب ما .
2 . وزن أفعل ؛ حيث أجاز مجمع اللغة العربية جعل تعدية الفعل الثلاثي بالهمزة قياسية و هو ما يهم المشتغلين بوضع المصطلحات العلمية .

---

[1] ـ ينظر : الأسس اللغوية لعلم المصطلح : محمود فهمي حجازي ، ص 41 .
[2] ـ ينظر : منهجية وضع المصطلحات العلمية الجديدة : أحمد شفيق الخطيب ، ص 40 و ما بعدها .

3 . وزن استفعل له دلالات أكثر استخداما للطلب ، و الصيرورة قياسية ، و يوجد هذا المعنى في وزن استفعل من أسماء الأعيان ، و الجواهر . أيضا . استحجر ، و استنوق .

4 . فعلل من الأوزان القليلة الاستخدام في العربية أفادت منه المصطلحات الحديثة المعربة و أقره المجمع لاشتقاق الفعل من الاسم الجامد المعرب غير الثلاثي ، و لازمه تفعلل . هناك مصطلحات كثيرة بوزن فعلل ، منها :

. وَرْنَشَ من كلمة ورنيش(warnish) .

. أسْتَلَ من الأَسِتِيلْ (acetyl) ؛ و هي مجموعة حمض الخل ، و دَرْجَنَ ، و بَلْمَرَ ، و كَحْلَلَ ، و بَرْوَمَ) ، في كل هذا ، فإن المصدر يكون بوزن فعللة ؛ مثل ؛ وَرْنَشَة ، أستلة دَرْجنة ، بلمرة ، كحللة) ؛ أما وزن تفعلل ، فمنه : تَكَيْمَس (cynification) ،

و تكلس (calcification) ([1]). و اتخذ فعول قياسا لأسماء الأدوية ، و عليه قيل : سعوط و نطول ، و غسول .

. يقاس أفعل التفضيل مَقِيسًا مطردا في كل مادة تضمنت معنى تاما يقبل التفاضل ؛ مثل : أكلَسَ ، و أحجرَ ، و أعصبَ ، و أجسمَ . ..

. يقاس المصدر على وزن : فعل لفعل اللازم المفتوح العين إذا دل على تقلب ، و اضطراب ؛ مثل : جيشان ، و ثوران ، و و نبضان ، و غليان .

. و يقاس من هذا الفعل مصدر على وزن : فعال (بضم الفاء) ، أو فعيل للدلالة على صوت إن لم يرد له في اللغة مصدر يدل على صوت ؛ مثل : شواس ، و صراخ ، و صفير و هزيز

. يصاغ من المصدر الصناعي قياسا من الكلمة بإضافة ياء النسبة ، و التاء إليها ؛ مثل : حساسية ، و قلوية ، و حمضية ، و مفهومية ([2]).

و من الطرق التي اعتمدها علماء المصطلح في صياغة المصطلح طريقة النحت.

ج . النحت : إن كلمة : النحت أخذت من مادة : نحت ، نحتا الشيء إذا براه بريا ؛ : بري القصبة أو القلم ، و ما يتطاير من عملية النحت ، أو البري يسمى نحاتة ، و براية ، و آلة النحت تسمى المنحات ؛ مثلما تسمى آلة البري مبراة ، و مادة " نحت " تتقاطع دلاليا بشكل من الأشكال مع مادتي : نأت ، و نهت([3]).

---

[1] ـ ينظر : الأسس اللغوية لعلم المصطلح : محمود فهمي حجازي ، ص 41 و ما بعدها من الصفحات .

[2] ـ ينظر : منهجية وضع المصطلحات العلمية الجديدة مع ترجمة السوابق و اللواحق الشائعة : أحمد شفيق الخطيب ، ص 40 و ما بعدها من الصفحات .

[3] ـ ينظر : التهيئة اللغوية للنحت في العربية : عبد الجليل مرتاض ، دار هومة ـ الجزائر (2006 م) ، ص 3 .

و اصطلاحا : هو جنس من الاختصار ؛ ينحتون من الكلمتين كلمة واحدة . و ذلك رجل عبشمي منسوب إلى اسمين ([1]). و تعرف بعض المعاجم النحت بأنه ؛ " هو استخراج كلمة واحدة من كلمتين ، أو أكثر ؛ و مثاله : حوقل ، أو حولق نحتا من لا حول و لا قوة إلا بالله ، و الحسبلة من قول القائل : حسبي الله و المشألة من ما شاء الله و البسملة من بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، و الحمدلة من قولك : الحمد لله ، و من ذلكما يروى عن عمر بن أبي ربيعة (93 هـ) :

لَقَد بَسْمَلَت لَيلَى غَدَاةَ لَقيتُهَا فَيَا حَبَّذَا هَذَا الحَبِيبُ المُبَسْمِلُ ([2])"

و النحت عرفته اللغة العربية منذ الجاهلية ، و قد جاء فيها على عدة وجوه أهمها الوجوه الثلاثة التالية :1 . نحت من جملة للدلالة على التحدث بهذه الجملة ؛ نحو : بَسْمَل ، و حَمْدل و حَوْقل ، و حَسْبل ... و لم يرد هذا النوع إلا في كلمات قليلة معظمها مستحدث في الإسلام

2 . نحت من علم مؤلف من مضاف ، و مضاف إليه (مركب إضافي) للنسب إلى هذا العلم أو للدلالة على الاتصال به بسبب ما ؛ نحو : عبشمي (نسبة إلى عبد شمس) ، و عبدري نسبة إلى عبد الله ، و تيملي نسبة إلى تيم اللات ، و عبقسي نسبة إلى عبد قيس و مرقسي نسبة إلى امرئ القيس... إلخ .

3 . نحت كلمة من أصلين مستقلين ، أو من أصول مستقلة للدلالة على معنى مركب في صورة ما من معاني هذين الأصلين ، أو هذه الأصول([3]).

و المفردات العربية المنتزعة من أصلين مستقلين ، أو من أصول مستقلة لا تتجاوز بضع عشرات ، و معظمها لم يظهر فيه النحت إلا عن طريق ظني ... ، و في ما يلي بعض أمثلة من هذه المفردات :

ذهب الخليل إلى أن (لن) منتزعة من (لا) ، و (أن) ، و أنها تضمنت بعد تركيبها معنى لم تكن لأصليها مجتمعين ، و كان الفراء ؛ يقول في (هلم) أن أصلها (هل)؛(هل لك في كذا) ، و (أم) ؛ بمعنى : (أقصد ، و تعال) ،و قيل : إنها مركبة من (هاء التنبيه) و (لم) ؛ بمعنى (ضم) ...، و قال بعض العلماء في (أيان): إنها منتزعة من (أي آن) فحذفت همزة (آن) ، و جعلت الكلمتان كلمة واحدة متضمنة معناهما ... ، و في

(ليس) أن أصلها (لا) ، (أيس) ....([4]) و إذا كان النحت . إذا . عرفته العربية منذ الجاهلية ، فإن قضية النحت طرحت في العصر الحديث في إطار الإفادة من الإمكانات اللغوية

---

[1] ـ ينظر : تاريخ آداب العرب : مصطفى صادق الرافعي ، ج : 01 ، ص 187 ، و ينظر : الصاحبي في فقه اللغة و سنن العرب في كلامها : أبو الحسن أحمد بن فارس ، ص 271 .

[2] ـ معجم المصطلحات العربية في اللغة و الأدب : مجدي وهبة و كامل المهندس ، ص 402 .

[3] ـ ينظر : فقه اللغة : علي عبد الواحد وافي ، ص 144 .

[4] ـ ينظر : المرجع نفسه ، ص 144 و ص 145 .

المختلفة لصوغ المصطلحات العلمية ، و الكلمات الحضارية ([1]) ، و لهذا الاعتبار كان النحت طريقة من طرائق توليد الألفاظ ، و هو قليل الاستعمال في اللغة العربية شائع في غيرها من اللغات الهندية الأوربية على عكس الاشتقاق الذي هو القاعدة الأساسية في توليد الألفاظ في اللغة العربية ([2]) و النحت يرجع إلى الخليل) تـ 175 هـ الذي ذكره في كتاب (العين) ، و أوضحه بعدة أمثلة ؛ قال الخليل بن أحمد : " إن العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجها إلا أن يشتق فعل من جمع كلمتين ؛ مثل : حي على ؛ كقول الشاعر :

أَلاَ رُبَّ طَيفٍ بَاتَ مِنْكَ مُعَانقِي إلَى أَنْ دَعَا دَاعِي الفَلاحِ فَحَيْعَلاَ

يريد حي على الفلاح ([3])، ثم جاءت كتب اللغة بعد الخليل تذكر النحت بأمثلة محدودة كـ ابن السكيت في إصلاح المنطق ، و ابن فارس (تـ 395 هـ) في معجم مقاييس اللغة ، و في كتابه الصاحبي في فقه اللغة ، و هناك آخرون ممن أتوا بعده كالثعالبي تـ 449 هـ في كتابه : فقه اللغة و أسرار العربية ، و السيوطي (تـ 911 هـ) في كتابه : المزهر في علوم اللغة و أنواعها ، و عموما فإن كتب اللغويين تناولت ظاهرة النحت بأمثلة محدودة الأمر الذي جعل مؤلفي كتب النحو لا يعنون به إلا قليلا نظرا لمحدوديته ...([4]) و بعض الدارسين رأى في المنحوتات الغرابة اللغوية ، و الثقل ، و مخالفة الذوق اللغوي ، و يرى أن العلماء انقسمت آراؤهم في هذه النقطة على ثلاثة أقسام : 1 . قسم يجيزه ، فيؤكد دوره في اللغة العربية ، و يرى الحاجة إلى النحت ؛ لأن الضرورة تدفع إلى الحاجات العلمية ، و المقتضيات الحضارية .

2 . و قسم يعارضه ، و يعتبره من التراكيب المزيفة ؛ بحجة أن خصائص العربية غير مؤهلة لهذا النوع من التوسع اللغوي ؛ كما أن الذهن قد يميل إلى أن يصل بين الكلمات تبعا لشكلها الخارجي فقط . 3 . و قسم بين معارض ، و مؤيد ؛ لأن قياسه صعب ، و العربية ليست لغة نحتية ، و المنحوتات فيها سماعية ، لا قياسية ، و هي ألفاظ قلائل ؛ و مؤيد يرى أنه من ضرورات توفير المصطلحات في العربية عن طريق استعماله ([5]).

لقد قرر مجمع اللغة العربية في القاهرة جواز النحت من كلمتين ، أو أكثر عند الضرورة على أن يراعى ما أمكن استخدام الأصلي من الحروف دون الزوائد ..؛ فإن كان المنحوت اسما اشترط أن يكون على وزن عربي ، و الوصف منه بإضافة ياء النسب ، و إن كان فعلا كان على وزن :

---

[1] ـ ينظر : الأسس اللغوية لعلم المصطلح : محمود فهمي حجازي ، ص 72 .
[2] ـ ينظر : فقه اللغة و خصائص العربية : محمد المبارك ، ص 148 و ص 149 .
[3] ـ التهيئة اللغوية للنحت في العربية : عبد الجليل مرتاض ، دار هومة ـ الجزائر (2006م) ، ص 19 .
[4] ـ ينظر : الأسس اللغوية لعلم المصطلح : محمود فهمي حجازي ، ص 73 .
[5] ـ ينظر : فقه اللغة : صالح بلعيد ، ص 75 .

فعلل ، أو تفعلل([1])....، و من الكلمات المنحوتة التي أقرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة في مصطلحات علم الكيمياء حمقلى (amphoteric) ؛ و هي صفة للمادة التي تعمل كحمض ضعيف ، أو قلوي ضعيف حسب الظروف ، و هكذا تكونت من (حمض + قلوي) كلمة : حمقلى ؛ أما كلمة شبقلى (alkaloid) ؛ فتدل على مجموعة من المواد العضوية لها أصل نباتي ، فتكونت من شبه + قلوي ، كلمة : شَبْقَلَى ... إلخ ، و هناك صيغ منحوتة عناصرها أجنبية : تلفون . تلفن ، و ثمة صيغ مختلطة بها عنصر أجنبي ، و عنصر عربي ؛ مثل : كهرمغنطيس ؛ ترجمة للمصطلح (electro-magnetic) ، و قد ترجم (electro) إلى : كهر ... عن كلمة كهرباء التي عرفتها العربية قبل العصر الحديث،و كلمة(magnetic) أخذت على سبيل التعريب بالإقتراض([2]).

فما أحوجنا في هذا العصر لاستثمار النحت في توليد المصطلحات العلمية العصرية ، و هذا ما يجب أن تقوم به المؤسسات العلمية ، و الثقافية لسد النقص الذي تشكيه اللغة العربية في هذا المجال قياسا للغات القديمة ([3]) .

و من الطرق الأخري في صياغة المصطلح ، و تنمية اللغة : المجاز .

د . المجاز : و يعرفه عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) بما يلي : " أن كل لفظ نقل عن موضوعه فهو مجاز ([4])"، و يعرفه القزويني (666 هـ . 739 هـ) بأنه : " هو إسناد الفعل ، أو معناه إلى ملابس له غير ما هو له بتأول ([5]) " و لعل في هذا التعريف ما يشير إلى نوع من المجاز ، و هو المجاز العقلي . و في حلية المصون نجد تعريفا للمجاز أنه : " من جاز المكان يجوزه إذا تعداه إلى مكان آخر ؛ سمي بذلك لأنهم جازوا به معناه الأصلي إلى معنى آخر ..([6])"، و في هذا التعريف ربط بين المعنى اللغوي للكلمة و معناها الاصطلاحي مما يحدد المعنى الاصطلاحي تحديدا دقيقا و عرفه البعض الآخر موضحا إياه بضرب الأمثلة ؛ فيقول إنه : " اسم لما أريد به غير ما وضع له لمناسبة بينهما ؛ كتسمية الشجاع أسدا ... ، سمي به ؛ لأنه متعد من محل الحقيقة إلى محل المجاز ([7])"، و يعرفه بعض المعاصرين بأنه : " هو اللفظ

---

[1] ـ ينظر: المعجم المفصل في دقائق اللغة العربية : إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان(1424 هـ ـ 2004 م) ط : 01 ، ص 429 و ص 430 .

[2] ـ ينظر : الأسس اللغوية لعلم المصطلح : محمود فهمي حجازي ، ص 77 .

[3] ـ ينظر : غرائب اللغة العربية : الأب رفائيل نخلة اليسوعي ، دار المشرق ـ بيروت (1986 م) ، ط : 03 ، ص 50 و ص 52 .

[4] ـ دلائل الإعجاز : أبو بكر عبد القاهر الجرجاني ، تح : علي محمد زينو ، مؤسسة الرسالة ناشرون ، بيروت ـ لبنان (1426 هـ ـ 2005 م) ، ط : 01 ، ص 65 .

[5] ـ الإيضاح في علوم البلاغة : الخطيب القزويني (666 هـ ـ 739 هـ) ، تح : عبد الحميد هنداوي ، مؤسسة المختار (1428 هـ ـ 2007 م) ، ط : 03 ، ص 32 .

[6] ـ حاشية المنياوي على شرح حلية اللب المصون الموسومة بالجوهر المكنون : الشيخ احمد الدمنهوري ، مكتبة اليمن الكبرى ـ صنعاء ، ص 130 .

[7] ـ التعريفات : السيد الشريف الجرجاني ، ص 178 .

المستعمل في غير معناه الذي اصطلح عليه في التخاطب لعلاقة بين المعنى الحقيقي ، و المعنى المجازي مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي ، و العلاقة هي المناسبة بين المعنى الحقيقي والمعى المجازي..([1])"

و كل هذه التعريفات ، و إن اختلفت في التعبير فهي على معنى المجاز ، و لا تختلف ، و حتى نوضح المقال بالمثال نقدم هذه الأمثلة على المجاز ؛ كما يلي : " سمعت الأبدية تتكلم بمدك ، و جزرك . [سمعت]: استعملت في معناها الحقيقي الذي وضعت له ، السمع لكل مخلوق ؛ إنسانا كان ، أو حيوانا ، لذلك فهي حقيقة لفظة (تتكلم) لم تستعمل في مكانها الحقيقي ؛ لأن الأبدية ليست إنسانا عاقلا ، فهي مجاز ؛ لأن المراد أن المد ، و الجزر يحدثان بحركتهما صوتا ، فهما كالإنسان المتكلم ، و من الأمثلة . أيضا . ما أكرمك أيتها الأرض ! . و ما أطول أناتك ! . و ما أشد حنانك ! و لا شك أن هذه الأمثلة فيها مجاز ما لا يخفى على أريب ([2])".

و هكذا تتحول الكلمة من معناها اللغوي إلى معنى خاص ؛ هو المعنى الاصطلاحي ، و بذلك تصبح الكلمة مصطلحا يعبر عن معنى خاص ، و عن مفهوم غير المفهوم الذي نجده له في المعجم، و على هذا الاعتبار يصبح المجاز.. الجسر الذي تنتقل عبره الكلمة من مدلول إلى مدلول ، أو من حقل دلالي إلى إلى حقل دلالي آخر ... ، و منبت المجاز هو الاستعمال ؛ فإذا اطرد المصطلح العلمي ، و تواتر في سياق التركيب اكتسب صيغته ، و عند ذلك يستقل بخصوصية الحقيقة العرفية ([3]).

و من طرق صياغة المصطلح ،و الذي يسهم في تنمية اللغة من هذا الجانب :

هـ . التعريب ([4]): و يعد التعريب . كذلك . من الموضوعات التي تتصل بصوغ المصطلحات العلمية الحديثة ، و التي أولى لها في العصر الحديث مجمع اللغة العربية بالقاهرة إلى جانب النحت ، و الاشتقاق اهتماما ظهر في ما أقره من قرارات . و مما قرره بهذا الشأن ؛ أنه يجيز استعمال بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب في تعريبهم ([5]).

و من القواعد التي أقرها المجمع العربي ، و التي تتعلق بعمل اللجان ، و تخص التعريب ؛ مثل : أ) . يفضل اللفظ العربي على المعرب القديم إلا إذا اشتهر المعرب .

---

[1] ـ موجز علوم العربية : محمد قاسم و أحمد الحمص ، حروس برس ـ طرابلس لبنان (1994 م) ، ط : 01 ، ص 73 .

[2] ـ معجم اللغة و الدلالة : يوسف مارون ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس ـ لبنان (2007 م) ، ص 300 .

[3] ـ ينطر : تمام حسان رائدا لغويا : عبد الرحمن حسن العارف ، ص 301 .

[4] ـ التعريب هو " إدخال لفظ أعجمي على العربية بعد إخضاعه للوزن الذي تقبله اللغة العربية " ينطر : التعريف المختلفة الأخرى ؛ كتاب : فقه اللغة العربية : صالح بلعيد ، ص 82 ، و ما بعدها من الصفحات .

[5] ـ ينطر : المجامع العربية و قضايا اللغة : وفاء كامل فايد ـ عالم الكتب (2004 م) ، ص 261 .

ب) . ينطق الاسم المعرب على الصورة التي نطقت بها العرب ([1]).

و من المعربات التي أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمالها الأفعال الآتية :

. (بستر . بلور . بلشف . تلفن . فبرك . جبس . كهرب ...) .

. و مما جاء في قراره أنه : أجاز اشتقاق الفعل من الاسم الجامد المعرب ، و وزنه من الثلاثي ، و غير الثلاثي ، و من حيث الأفعال ... مشتقة ، أو مأخوذة من كلمات أعجمية ترى اللجنة ألا يقر منها إلا ما صح صوغه العربي ، و ساغ في الذوق ، و شاع استعماله في الكتابة و التأليف بوجه عام .

. و توافق اللجنة على أن يقر المجمع ما جرى به الاستعمال من تلك الأفعال لمجيء الاشتقاق على وزن عربي صحيح ، و لكونه سائغا في الذوق([2]).

و تلك الأفعال مشتقة من أسماء معربة ؛ هي كالتالي :

1 . (بَسْتر) ، و هو مأخوذ من : بستور صاحب الطريقة الخاصة في التعقيم .

2 . (بَلْور) من البلور ، و هو معرب قديما .

3 . (بَلْشف) من البلشفية .

4 . (تلفْـَن) من التلفون .

5 . (فَبْرك) من الفابريكة و المراد بالفعل صنع الشيء بالآلة .

6 . (جَبَّس) من (الجِبْس) من مواد البناء ؛ و هو معرب قديما .

7 . (كَهْرب) من الكهرباء ، و قد أقر المجمع تعريب الاسم([3]).

و يرى شوقي ضيف أن هناك عقبات تعترض سبيل التعريب ، و ذلك عندما يقول : " ومن العقبات التي تقف في طريق هذا التوحيد التي يعرب منها علماؤنا ، و ينقلون مصطلحات العلوم من بلدان ؛ كـ : لبنان ، و سوريا ، و الجزائر ، و المغرب ، و تونس الذين يعربون و ينقلون من الفرنسية ؛ و بلدان أخرى كـ : العراق ، و الأردن ، و السعودية ، و السودان يعربون ، و ينقلون عن الانجليزية ، و كذلك مصر ..([4])" . و يقول شوقي ضيف أن ذلك التعريب ، و النقل ... . " أدى إلى اختلافات كثيرة في المصطلحات العلمية ، و استخدامها في البلدان العربية ، و حتى عنوانات بعض العلوم حدث فيها اختلافات عن طريق النقل ، و التعريب ...([5])".

و يرى محمد المبارك أن أثر اللغات الأجنبية في اللغة العربية اقتصر على دخول بعض المفردات الغربية في اللغة العربية ، و هو ما سماه علماء اللغة تعريبا ... ؛ و أما المواطن

---

[1] ـ ينظر : المرجع نفسه ، ص 261 .

[2] ـ ينظر : المفصل في دقائق اللغة العربية : إميل بديع يعقوب ، ص 132 .

[3] ـ ينظر : المرجع السابق، ص 133 .

[4] ـ محاضرات مجمعية : شوقي ضيف ، (ج ـ م ـ ع)، (1404 هـ ـ 1984 م) ، ط : 01 ، ص 21 .

[5] ـ المرجع نفسه ، ص 21 . و ينظر : فقه اللغة العربية : صالح بلعيد ، ص 84 و ما بعدها .

الأخرى التي يحدث فيها التأثير . عادة . بين اللغات ؛ كالأصوات ، و التراكيب ، فيكاد يكون تأثير اللغات الأخرى في العربية منعدما ..([1])، غير أن علي عبد الواحد وافي يرى أنه لم يقتصر أثر احتكاك اللغة العربية باللغات الأجنبية على انتقال مفردات أجنبية إليها ...بل كان من نتائجه . كذلك . بأن دخول الأساليب الأعجمية في اللغة العربية قديم ، و ليس وليد العصر الحديث([2]) .

و مهما يكن من أمر ، فإن الذي نؤكد عليه هو أن التعريب حين تدفع إليه الضرورة تكون الحاجة ماسة إليه ؛ لأنه إحدى الطرق المهمة في تنمية اللغة العربية ، و الضرورة تدعو إليه أكثر من أي وقت مضى . خاصة . في العصر الحديث ؛ و ذلك حتى لا تجمد العربية على ما عرفته من الألفاظ الدخيلة قديما ، و مع هذه الأهمية لقضية التعريب فإن بعض المحدثين . مع ذلك . يتحفظ بشأنه ؛ فيرى بأن التعريب ...يقودنا إلى القذف بمحيط غريب . نوعا ما . داخل محيطنا ، و بمفاهيم مجسدة في ألفاظ لغات أخرى ضمن مفاهيمنا ، و هو قد ينفر عنه الذوق العربي ، و إن كان مما يخفف من هذا النفور إعطاء اللفظ المعرب الصيغة العربية ، و النطق به على مناهج العرب([3]).

و مما تجدر الإشارة إليه أن قضية التعريب ليست وليدة هذا العصر ؛ بل هي قضية قديمة ، و لها تاريخ طويل ؛ إلا أن كثرة المصطلحات التي جاءت بها النظريات الألسنية الحديثة ، و ما سببته من امتلاء الساحة الألسنية العالمية بالمفاهيم ، و المصطلحات المتزاحمة جعلت اللغة العربية في موقف العاجز ، مما يتعين على الدارسين المهتمين بمثل هذه القضايا نقلها إلى اللغة العربية . و قد اضطر اللغويون إلى اللجوء إلى المصطلحات المعربة ؛ لأن مفاهيمها ، أو تصوراتها لم تقم في أذهان لغويي العرب ، و من العبث فرض المصطلحات العربية التي لا تتناسب ، و المفاهيم التي تعنيها([4])و لمالم تحقق الطرق النابعة من صميم اللغة العربية حاجتنا من المصطلحات أضحت تلك القضية مشكلة المشاكل ، و انكب على معالجتها المجمعيون ، و الأخصائيون اللغويون الضليعون في جميع ضروب المعرفة ، و التقنية ، و العلم ، و قد رأى هؤلاء في تعريب العلوم جميعها المخرج الوحيد ، و اعتبروا أن اللغة العربية لا تكون حية إلا بمصطلحها العلمي العربي ، فنادوا بالتعريب ؛ كوسيلة وحيدة تنقذ الموقف ([5]).

---

[1] ـ ينظر : فقه اللغة و خصائص العربية : محمد المبارك ، ص 295 .

[2] ـ ينظر : فقه اللغة : علي عبد الواحد وافي ، ص 180 .

[3] ـ ينظر : المصطلح الألسني العربي و ضبط المنهجية : أحمد مختار عمر ، مجلة عالم الفكر ، الكويت ، مج : 20 ، 1989 م ، ص 18 .

[4] ـ ينظر : تمام حسان رائدا لغويا : عبد الرحمن حسن العارف ، ص 313 .

[5] ـ ينظر : اللغة العربية و تحديات العصر : ريمون طحان ن دار الكتاب اللبناني ـ بيروت (1984 م) ، ط : 02 ، ص 209 و ص 210 .

و . التوليد : . التوليد أحد المباحث الهامة في علم المعنى ؛ حيث إنه يتعلق بالمعاني ، و تطورها ، و احتياجها إلى ألفاظ جديدة ، و قد كان من نتائج الفتوحات الإسلامية ، و دخول الأعاجم في الدين الإسلامي([1]).

و للتوليد أسماء أخرى مثل: المولد ، و يسمى المحدث ؛ و يراد به في الاصطلاح اللغوي : ما أحدثه المولدون الذين لا يحتج بألفاظهم ، وهم الطبقة التي وليت العرب في القيام على لغتهم من المتحضرين([2])، و ليس هناك من فرق بين المصطلحين : المولد ،

و التوليد **إلا** في بنية الكلمة ؛ فالأولى اسم مفعول ، و الثانية مصدر ، و الفعل واحد و هو : ولد . بدال مشددة و مفتوحة . ، و لكنهما يتفقان من حيث الأصل الاشتقاقي ، أو جذر الكلمة ؛ كما ترى . و لذلك إذا تناولنا مصطلح : المولد ؛ فنقصد به اللفظ الذي استخرج من معنى ، أو لفظة معينة .

و يعطيناالسيوطي (ت 911 هـ) تعريفا لمعنى المولد ، بقوله : " هو ما أحدثه المولدون الذين لا يحتج بألفاظهم ([3])"و لعل التعريف الذي أوردناه للرافعي في المولد أخذه بلفظه من التعريف السابق للسيوطي ؛ أما التوليد في صورة المصدر فيعرفه لنا صالح بلعيد بأنه : " استخراج معنى ، أو لفظة من معنى ، أو لفظة سابقة بالزيادة عن الأول عن طريق الاشتقاق ، أو النحت ([4])".

يعد موضوع المولد ، أو التوليد من المواضيع التي تناولها الأقدمون في كتاباتهم نذكر منهم : ابن قتيبة في كتابه : أدب الكاتب ، و السيوطي في المزهر ؛ كما تناولته المعاجم اللغوية أو النحوية القديمة ، و نشير . هنا . بهذا الصدد إلى كتاب : التعريفات للجرجاني ، هذا المعجم الذي جاء المصطلح فيه في غاية الدقة ، و الإيجاز ، و الوضوح الذي يقتضيه علم المصطلح الحديث ؛فالجرجاني في تعريفاته هذه يستعمل مصطلح : التوليد بدل مصطلح : المولد ؛ لأنه يعني اللفظ بعينه لما يدل عليه من معنى اشتقاقي ؛ فيقول : " التوليد ؛ هو أن يحصل الفعل عن فاعله بتوسط فعل آخر ؛ كحركة المفتاح في حركة اليد ([5]) " ، و واضح من هذا التعريف أنه نظر إليه على أنه توليد لفظ من لفظ آخر ، و هو بذلك يعطيه معنى الوظيفة الاشتقاقية ؛ لكن مهما اختلفت الزاوية التي ينظر منها في تعريف التوليد يبقى عملية تأتي عن طريق الاشتقاق ، أو النحت كما أشار إلى ذلك صالح بلعيد في التعريق السابق ؛ و لذلك فإن شرط المولد عند العلماء

---

[1] ـ ينظر : فقه اللغة العربية : صالح بلعيد ، ص 110 .
[2] ـ ينظر : تاريخ آداب العرب : مصطفى صاق الرافعي ، ج : 01 ، ص 207 .
[3] ـ المزهر في علوم اللغة و أنواعها : عبد الرحمن جلال الدين السيوطي ، ج : 01 ، ص 304 .
[4] ـ فقه اللغة العربية : صالح بلعيد ، ص 304 . :
[5] ـ التعريفات : السيد الشريف الجرجاني ، ص 68 .

ألا يكون في استعمال أهل البادية ، و لا في العتيق من كلام العرب ، و بهذا قال بعضهم إن الغضارة : مولدة ؛ لأنها من خزف ، و قصاع العرب من خشب ([1]).

و لشوقي ضيف مفهوم للتوليد غير المعنى الذي أورده مجمع اللغة العربية في القاهرة و الذي مفاده أن المولد من الكلم يراد به ما استعمله المولدون على غير استعمال العرب ([2]) و لذلك فإنه يريد بالتوليد اطراد قواعد الاشتقاق على المصطلحات العلمية الأجنبية المعربة و يضيف قائلا : " إن هذا التوليد قد أباحه المجمع إذا أساغه الذوق ، و وضحت حاجة علمية إليه ، ثم أخذ يضرب أمثلة على ذلك مما أجازه المجمع ؛ ككلمة : بستر . بفتح و سكون . بَسْتَرة و الفعل مأخوذ من بَسْتُور صاحب الطريقة الخاصة في التعقيم ، و يقال منه : لبن مبستر ، و ككلمة : بَلْوَر ، بلْورة . بفتح و سكون . من البلور ، و هو معرب قديما ... إلخ . و ذكر أمثلة من ذلك ([3]) " .

و يشير الرافعي إلى ما فهمه ثعلب في أماليه من أن المولد عنده كل لفظ كان عربي الأصل ، ثم غيرته العامة بنوع من أنواع التغيير ؛ كأن يكون مهموزا فتدع (همزة) ؛ نحو : هناك الطعام في هنأك ..،، إلخ ([4]). و في كتاب : أدب الكاتب لابن قتيبة أمثلة كثيرة من هذه الأنواع ؛ كما يقول الرافعي .

و إذا نظرنا إلى طريقة استخدام المولدين ، و المحدثين في توليد الألفاظ ، وجدناها تتلخص عن طريق : . استغلال الاشتقاق (تغيير النواة) .

. إدخال السوابق ، و اللواحق على الكلمة .

. إجراء وسائل التعديل في الكلمة .

. إحداث صيغ صرفية جديدة تلائم كل مستجد ([5]).

و بهذا نجد أن القدامى كانوا أشد حذرا من المحدثين في مسألة المولد من الكلام بعلة أن الألفاظ المولدة ليست من كلام العرب . و لعل المحدثين . اليوم . هم أكثر قناعة بضرورة التوليد ؛ لأنهم يرون في التوليد ، أو الألفاظ المولدة مظهرا من مظاهر تطور اللغة ، و مجازاتها للعصر ، بالإضافة إلى أنه يعمل على التوسع اللغوي الذي تفرضه الضرورة العلمية([6]).

---

[1] ـ ينظر : تاريخ آداب العرب : مصطفى صادق الرافعي ، ج : 01 ، ص 207 .

[2] ـ ينظر : مجمع اللغة العربية في خمسين عاما : شوقي ضيف ، ص 131 .

[3] ـ المرجع السابق ، ص 131 .

[4] ـ ينظر : تاريخ آداب العرب : مصطفى صادق الرافعي ، ج : 01 ، ص 208 ، و ينظر : أدب الكاتب : ابن قتيبة ،(تح): محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت (1405 هـ ـ 1985 م) ، ط : 02 ، ص 307 .

[5] ـ ينظر : فقه اللغة : صالح بلعيد ، ص 111 .

[6] ـ ينظر : المرجع نفسه ، ص 111 .

و لا بأس أن نذكر بعض أبحاثهم التي عالجت التوليد ، و التي منها :

. الوضع اللغوي ، و هل للمحدثين حق فيه ؟ لأحمد حسن الزيات .

. الكلام المولد في معاجمنا الحديثة لأنيس المقدسي .

. و الدخيل في لغتنا المحكية و دلالته لنفس المؤلف .

و لما وضع بطرس البستاني معجمه : محيط المحيط أضاف إليه كثيرا من الألفاظ المولدة التي نشأت مع الزمن ؛ لأنه رأى أن المعاجم القديمة تخلو منها ، و تبعه في ذلك سعيد الشرتوني في : أقرب الموارد ، و عبد الله البستاني في : البستان بخطوات بطيئة ؛ أما لويس المعلوف فقد أثبت في : المنجد عددا طيبا من الكلمات المولدة ، و لكنه لم ينبه إليها ، و لم يبحث في حركة التوليد ، و أثرها ؛ كما قدم محمد عيد بحثا بعنوان :

العوامل الطارئة على اللغة ؛ تحدث فيه عن التوليد([1]).

ز . **الترجمة** : و نقصد بها الترجمة الحرفية التي هي : النقل من لغة إلى لغة أخرى نقلا حرفيا مع التزام الصورة اللفظية للكلمة ، أو ترتيب العبارات ؛ مثل : القطاع العام أو الخاص (secteur public) . (secteur prive)، و لعب دورا (he plyed a part)([2]) .

أو بالأحرى ترجمة الدلالة ، و المراد . هنا . هو نقل معنى كلمة من لغة إلى أخرى عندما تتشابه مفاهيم أصول الدلالة اللغوية ، و بذا تكون الترجمة ؛ هي نقل الأجنبي إلى اللغة العربية بمعناه ، لا بلفظه فيتخير المترجم من الألفاظ العربية ما يقابل معنى المصطلح الأجنبي و هنا تغدو الترجمة شكلا من أشكال : الاشتقاق تماما كما لو تكون الترجمة لفظية، فتغدو تعريبا ([3])

لقد عرفت اللغة العربية قضية الترجمة منذ أواخر العصر الأموي ، و خاصة في العصر العباسي الأول ؛ حيث بدأت مع أبي جعفر المنصور ، ثم هارون الرشيد إلى أن وصلت إلى أوجها في عصر المأمون([4]).

و أما في العصر الحديث ، فإن الحاجة تكون ماسة جدا ؛ ذلك لأن الضرورة تدفع إلى الحاجة إلى الكلمات لأداء المفاهيم العلمية الجديدة([5]) ، و إذا كانت الترجمة هي نقل الأجنبي إلى العربية بمعناه ؛ فهذا يعني أن في ترجمة الأفكار ... ، و تحويلها إلى واقع تجد

---

[1] ـ ينظر : المجامع العربية و قضايا اللغة : وفاء كامل فايد ، ص 230 و ما بعدها .

[2] ـ ينظر : معجم المصطلحات العربية في اللغة و الأدب : مجدي وهبة و كامل المهندس ، ص 94 .

[3] ـ ينظر : إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد : يوسف وغليسي ، ص 109 و ما بعدها .

[4] ـ ينظر : العصر العباسي الأول : شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ، ط : 06 ، ص 109 و ما بعدها .

[5] ـ ينظر : اللغة العربية في العصر الحديث قضايا و مشكلات : محمود فهمي حجازي ، دار قباء ـ القاهرة ، ص 68 .

المصطلحات نفسها كأدوات تعبير مفروض عليها الحضور لاستنطاق الأفكار ، و تدوينها ؛ فهناك علاقة وطيدة بين الأفكار ، و المصطلحات([1]).

إن الترجمة عملية معقدة تقع على مفترق طرق علوم متعددة ؛ كعلم الألسنية ، و النفس ، و المنطق ، و الفلسفة ، و التربية ، الحضارات ... ، و لا بد من اعتبارالترجمة علما بأصول يحتاج إلى علوم مساعدة (و لذا كانت) الترجمة ، و حتى النوع الوثائقي منها تمرين شاق ، و صعب يتيح لنا أن نقف على خفايا اللغة المنقول منها ، و المنقول إليها([2]).

و على خلاف الترجمة ، و التقنية ، فإن ترجمة العلوم الإنسانية ، و الأدبية شيء آخر ؛ حيث قيمها أنصارها على أنها أعلى من الترجمة العلمية ، و اعتبروها الشكل الرئيسي للترجمة الجدير بالاهتمام ، و ذلك ؛ لأن مترجم النص الإبداعي مهما سما تكوينه قد يعجز بعض الأحيان عن نقل النص بكل دقة ؛ لتكون الترجمة جيدة ، و يعوض النص الأصلي بعمل كامل يحدث التأثير نفسه الذي يمكن أن يحدثه النص الأصلي ؛ لأن الترجمة تطرح مشكلة هوية النص ؛ أي : النص المترجم يحمل هوية خاصة يشكلها الفكر المترجم إليها ([3])، و هكذا تبقى طريقة الترجمة للفظ الأعجمي هي مثل كل الطرق الأخرى التي تثري اللغة([4]).

و رغم ذلك فقد تعددت حولها وجهات نظر كثير من الباحثين المحدثين ؛ فهذا أحمد شفيق الخطيب يشيرإلى أن القاعدة المنطقية في الترجمة ، و التعريب ؛ هي : أن ما هو أصيل في اللغة العربية المنقولة يترجم ؛ أما الألفاظ العالمية التسمية ، و المشتقة من اليونانية ، و اللاتنية أو الموضوعية تخليدا لذكرى عالم ، أو مخترع ، أو المركبة من أرف متعارف عليها دوليا ؛ فتعرب كما هي ... ، و يرى إبراهيم أنيس أنه أجدر بنا أن نترجم المصطلح
الأجنبي إلى مصطلح عربي ؛ فإذا عزت الترجمة ، أو ظهر أن المصطلح الأجنبي قد أصبح بمثابة علم على أمر خاص ، و أن معظم اللغات في العالم المتمدين تستخدمه لم تتردد في اقتراضه* ، و صبغه بالصبغة العربية ([5])، و لا يخفي الحاج عبد الرحمن صالح صعوبات الترجمة من لغة أجنبية إلى اللغة العربية ، فإن الناقل منها سيكون اختياره لكلمة لطيف ، أو مجامل ، أو ودود اختيارا تحكميا ما لم يرجع إلى قائمة جد مستفيضة من السياقات التي تردد فيها

---

[1] ـ ينظر : وضع المصطلحات : محمد طبي ، المؤسسة العمومية الاقتصادية لترقية الحديد و الصلب (بروسيدار) ، ص 83 .
[2] ـ ينظر : اللغة العربية و تحديات العصر : ريمون طحان ، ص 157 و ما بعدها .
[3] ـ ينظر : اللغة العربية و مشكلة المصطلح : غبراهيم مناد ، مجلة دراسات أدبية ، العدد الأول ، ماي 2008 م / جمادى الأولى 1429 هـ ، جامعة قسنطينة ـ الجزائر ، ص 31 .
[4] ـ ينظر : بحوث و دراسات في اللسانيات العربية : عبد الرحمن الحاج صالح ، ج : 01 ، ص 139 .
* الاقتراض : " يعني الاقتباس ؛ أي : الأخذ ، و العطاء ، و هذا من سنن اللغات ...؛ و نعني بالاقتراض ما عنى به الأولون من : معرب ، و دخيل ، و مولد " ، و ينظر : فقه اللغة : صالح بلعيد ، ص 114 .
[5] ـ ينظر : تحديث اللغة العربية : محمود منقذ الهاشمي ، مجلة المعرفة ، العدد 178 ، كانون الأول ـ 1976 م ـ سوريا ، ص 87 .

. غالبا . ، و مهما كان من أمرها ، فإنه يحتمل ، بل يرجح أن لا يحصل التطابق التام ؛ لأن التقابل بين الألفاظ العربية ، و الألفاظ الفرنسية . في نظره . مقابلة النظير للنظير يعد من محض التحكم([1]).

و أخيرا لا بد من التنويه إلى أهمية الترجمة . بالرغم من ل اصعوبات . ؛ كطريقة لوضع المصطلح الذي لا بد منه ، و نلخصها في النقاط التالية :

1 . إن الترجمة تحتاج إلى تعلم اللغة الأجنبية ؛ لتمكيننا من الاطلاع على أسرار لغتنا عن طريق المقارن بين اللغتين .

2 . إن تعلم اللغة الأجنبية يريك الفعل الحضاري للنقل اللغوي من لغة إلى أخرى ...

3 . الترجمة ؛ هي : حاجة العصر ، تمكن من تبادل المنافع بين الشعوب .

4 . الترجمة منشط ثقافي ، فكري هادف استدعاه العصر للتعرف على ما لدى الآخرين ، و تعريف الآخرين بما عندك .

5 . الترجمة تعد من الأعمال الثقافية الأساسية في تبادل الفكر ، و تفاعل الثقافة و نمو العلم .

6 . الترجمة هي إحدى الوسائل الناجعة التي تمكننا من تجاوز التخلف ، و تحقيق التنمية لمجتمعاتنا الناهضة ، و إدراك الحداثة .

7 . الترجمة سبيل من سبل الإسراع في التعريب...([2]).

إن التخوف من قضية التعريب لا مبرر له . اليوم . ما دام أسلافنا واجهوا هذه القضية بعلم ، و تبصر ؛ حيث عرب العباسيون ، وترجموا ألفاظا ، و مصطلحات من الفلسفة ، و المنطق ، و سواهما ، فسادت بلا خلاف بينهم ؛ بينما نرى المحدثين لا يتفقون على اسم واحد للمسمى الواحد ؛ فيطلق بعضهم الرومانتيكية ، و بعضهم : الرومانطيقية ، و بعضهم: الرومانتية ، و بعضهم الرومانسية ، و بعضهم : الإبداعية مقابل كلمة(romanticism) دون أن يتفقوا على كلمة واحدة مما ترجم ، أو عرب([3]).

و هناك طرق أخرى غير تلك التي ذكرناها يلجأ إليها واضع المصطلح ؛ مثل :

1 . طريقة اختيار المصطلح من اللغة العامة : فقد يختار اللغوي ما يراه مناسبا للمفهوم الجديد ؛ و من أمثلة ذلك : توزيع (distribution) ، و اكتساب (aquisition) .

---

[1] ـ ينظر : بحوث و دراسات في اللسانيات العربية : عبد الرحمن الحاج صالح ، ص 140 .

[2] ـ دروس في اللسانيات التطبيقية : صالح بلعيد ، دار هومة ـ الجزائر ، ط : 03 ، ص 200 .

[3] ـ ينظر : تحديث اللغة العربية : محمود منقذ الهاشمي ، مجلة المعرفة ، سوريا ، العدد : 178 ـ كانون الأول (1976م) ص90 .

2 . اختيار مصطلح من اللغة الخاصة : قد يختار اللغوي المصطلح القديم ما دام يؤدي المفهوم المراد ، أو يرادف المصطلح الأجنبي([1]).

إن ضرورة الإفادة من المصطلحات المستخدمة في الكتب التراثية المتخصصة باتت على درجة من الأهمية ؛ حيث انعكس ذلك في اتفاق في الرأي عند المجمعيين مما حدا ببعض المجمعيين إلى القول : " رأيي أن ننظر مختصين بشؤون العلوم العربية لإخراج المصطلحات العلمية القديمة من الكتب العربية ، و عرض كل نوع على اللجنة المختصة ، و إذا لم تكن لجنة مختصة تشكل لجنة جديدة ([2])" و تلك من جملة الدعاوى التي دعت إلى إيجاد مصطلحات عربية أصيلة ، أو إلى تعريبها ، و نقلها من اللغات الأجنبية ([3])، و لكن هناك من المحدثين من يرى أنه ليس هناك ما يدعو إلى تفضيل المصطلح القديم ؛ لكونه قديما فالمصطلحات القديمة تمثل تصورات علمية قديمة لا يمكن نقلها إلى التصورات الحديثة ([4]).

و من هؤلاء عبد القادر الفاسي الفهري الذي يحذر في دعوته من استخدام المقابلات العربية الواردة في التراث ؛ حين يقول : " تجنبنا بقدر الإمكان استعمال المصطلح المتوفر القديم للتعبير عن المصطلح الداخل ؛ لأن توظيف المصطلح القديم لنقل مفاهيم جديدة قد يفسد تمثل المفهوم ، و المحلي على السواء ، و لا يمكن إعادة توظيف المصطلح القديم ، و تخصيصه إذا كان موظفا ؛ لأن هذا يؤدي إلى مشترك لفظي غير مرغوب فيه بالإضافة إلى سوء الفهم ([5]) " .

و من الذين ساروا على منوال عبد القادر الفاسي . أيضا . عبد السلام المسدي الذي يهاجم إحياء الألفاظ القديمة ، و إطلاقها على متصور مستحدث ، و كذلك نجد ذلك عند (محمد رشاد الحمزاوي) الذي يهاجم اللجوء إلى الترجمة ؛ لأن اللجوء إلى الترجمة في نظره يثير قضية المطابقة بين المصطلح اللغوي ، و الواقع ، و قضية الترادف بين اللغات ([6]).

و عند محمود السعران نجد مثل ذلك . أيضا . ؛ حيث يرى أن الكلمة (morphologic) حين تترجم بالصرف ، أو النظام الصرفي (morphologique) بـ صرفي ، أو صرفية هو تصور لا يطابقه ، أو يماثله ، و في ذلك يقول : إن ترجمة هذا المصطلح بالمصطلح العربي القديم مرادا به معنى جديدا تعوق كثيرا عن إدراك هذا التصور الذي نسعى إلى إدخاله في

---

[1] ـ ينظر : تمام حسان رائدا لغويا : عبد الرحمن حسن العارف ، ص 302 .
[2] ـ ينظر : اللغة العربية في العصر الحديث : محمود فهمي حجازي ، ص 66 .
[3] ـ ينظر : اللغة العربية و تحديات العصر : ريمون طحان ، ص 201 .
[4] ـ ينظر : المجامع العربية و قضايا اللغة : وفاء كامل فايد ، ص 163 .
[5] ـ المصطلح الألسني العربي و ضبط المنهجية : أحمد مختار ، مجلة عالم الفكر ، 1989 م ، عدد : 03 ، الكويت ، ص 15 .
[6] ـ ينظر : المرجع نفسه ، ص 15 و ص 16 .

دراساتنا اللغوية الحديثة ([1])، و له . أيضا . مثل ذلك في حديثه عن الساكن ، و الحركة ، و الصامت ، و الصائت .

و من طرق وضع المصطلح . أيضا . :

2 . اختيار المهجور ، و الغريب ؛ من الباحثين في المصطلح ، و وضعه من يرى ضرورة استعمال المصطلحات العربية القديمة التي هجرت بفعل تقادم الزمن ، أو استغني عنها رغم اتسامها بالغرابة ؛ فإنه يمكن إحياؤها ، و استخدامها للتعبير عن بعض المفاهيم بحجة أن كسب اللغة لمصطلحات علمية من داخلها ينشط الوعي العلمي عند استجلاء الصيغ ، و التدقيق في فهم التراكيب ، و يجدر بعلمائنا أن يؤسسوا للمصطلحات العلمية بناء شاهقا يقوم على أصول لغتنا العربية و في قوالبها([2]).

و لعل المجمع العلمي العراقي هو المجمع العربي الوحيد الذي يتعصب للفظ العربي لدرجة أنه كان يختار اللفظ الغامض ، و يفضله على الواضح ؛ كإطلاق الجابية على الخزان ، و الوسق على الحمولة ، و الإرقال على السرعة ، و الكظام على الحشو و الواجنة على المكبس ، و السدام على القداحة ، و الواجئة على آلة التخريم ، و الجسوءة على الصلابة ([3]).

و من الدارسين من كان له ولع دعاه إلى استخراج الألفاظ العربية المهجورة من بطون المعاجم العربية القديمة بغية الحصول على عدد وافر لاستخدامه في التعبير عن مفاهيم حديثة ، و رأى أن المفيد إحياؤها ، و استغلالها في معنى قريب من المعنى القديم ، و مما استخدمه :

1 . عرضى في (autographique) للإشارة إلى لون من الفن التشكيلي غير المستقيم ، و يقابله المصطلح صويب في (allographique) للإشارة إلى فن الشعر . و في هذه المقابلة يقول : الشعر مستقيم الصوب ، أو صويب في حين أن الفن التشكيلي ؛ مثلا عكس ذلك إنه : عرضى ، و قد استخرج اللفظ الأول عَرضى من مقاييس اللغة لابن فارس من قولهم : ناقة عرضية ؛ إذا كانت صعبة ؛ و معنى هذا أنها لا تستقيم في السير ، بل تعترض ([4])، و لكن مهما اختلفت آراء المشتغلين بوضع المصطلحات ، فإنه يبقى علينا أن نشير في الأخير إلى أن تصنيف المفاهيم يختلف من لغة إلى لغة ، و من ثقافة إلى أخرى و من الصعب الحصول على لفظ مطابق في لغة ما للفظ آخر ([5]). و مع ذلك نؤكد بالقول . أيضا . إن بحر العربية واسع للمنقبين ، و يمكن . دائما . إحياء ألفاظ من الفصحى ؛ لتؤدي معاني جديدة شرط أن يكون

---

[1] ـ ينظر : هامش كتاب : علم اللغة مقدمة للقارئ العربي : محمود السعران ، ص 37 .

[2] ـ ينظر : المجامع العربية و قضايا اللغة : وفاء كامل فايد ، ص 165 .

[3] ـ ينظر :المصطلح الألسني العربي و ضبط المنهجية : أحمد مختار عمر ، مجلة عالم الفكر ، ص 15 .

[4] ـ ينظر : تمام حسان رائدا لغويا : عبد الرحمن حسن العارف ، ص 303 و ما بعدها .

[5] ـ ينظر : المصطلح الألسني العربي و ضبط المنهجية : أحمد عمر مختار ، مجلة عالم الفكر ، ص 18 .

المرادف المختار لمصطلح ما قريبا منه في معناه ، أو ما يشبه معناه ، أو أنه وثيق الصلة ([1])، و في هذا الرأي الأخير نلمس ترخصا ، أو تسامحا في وضع المصطلح المقابل الذي نبحث عنه عكس رأي المحدثين من أمثال : عبد القادر الفاسي ، و عبد السلام المسدي ، و محمد رشاد الحمزاوي.

3 . شروط و أسس صياغة المصطلح : يقول عمار ساسي : "

لصناعة المصطلح في اللسان العربي لا بد من مراعاة الضوابط التالية :

. الحفاظ على النظام الاشتقاقي . مجانبة الوقوع في الالتباس ، و الغموض و الابهام . مراعاة خاصية الإبانة .

. وجود علاقة بين المعنى الأصلي ، و المعنى الجديد ، و لا أن تكون هذه العلاقة قد وصلت إلى حد المطابقة ، بل يكتفى بأدناها .

. أن يراعى في وضع المصطلح الاهتمام بالمعنى قبل اللفظ ؛ أي : بالمدلول قبل الدال .

. يستحسن ألا يختار المصطلح من بين الألفاظ ذات الدلالات الأصلية الشائعة المعروفة ؛ لأن نقل الذهن عنها إلى غيرها أمر صعب .

. يستحسن ألا يصطلح بلفظ واحد ؛ لتأدية معان علمية ، و لكن يلاحظ أن الفقهاء المسلمين لم يتقيدوا بهذا الشرط كثيرا ؛ إذ نراهم يطلقون لفظا واحدا على معان اصطلاحية متعددة .

. يستحسن ألا يصطلح بألفاظ مختلفة للمعنى العلمي الواحد .

. يفضل المصطلح العربي على غيره ما أمكن إليه سبيلا .

. يستحسن تجنب الألفاظ التي ينفر الطبع منها ؛ إما لثقلها على اللسان ، أو لفحش دلالتها .

. يستحسن تجنب النحت ما أمكن ؛ لأن العربية هي لغة اشتقاقية .

. يستحسن مراعاة ميزان العربية ؛ حتى لا يشذ المصطلح المنقول صيغة ، و دلالة .

. لا يقبل المصطلح المنقول إلا بعد التأكد من انعدامه في التراث العربي الأصيل .

. لا بد من بعث علم الصيغ ؛ لأداء دوره الازم في صناعة المصطلح العربي العلمي الدقيق .

. لا ترادف في المصطلح العلمي الدقيق في اللسان العربي ؛ إذ إن ذلك يكرس ازدواجية في المصطلحاتية .

. يقوم وضع المصطلح على الدلالة ، و الوظيفة ، و المقصد .

. في وضع المصطلح لا بد من التمييز بين اسم الذات ، و اسم الصفة .

---

[1] ـ ينظر : منهجية وضع المصطلحات العلمية الجديدة مع ترجمة السوابق و اللواحق الشائعة ، مجلة اللسان العربي ، ج : 01 ، ص 39 .

. لا اشتراك في المصطلح العلمي الدقيق في اللسان العربي ؛ إذ ذلك يكرس الازدواجية الدلالية في المصطلحية .

. في المصطلح العلمي لا تفارق الدلالة اللغوية الأصلية الدلالة الاصطلاحية الفرعية .

. في وضع المصطلح لا بد من التمييز بين التعريب ، و الترجمة .

من خلال حذف بعض مكونات تركيبه ؛ ففي بعض الأحيان يؤدي إسقاط مكونات بعينها إلى تزايد نسبة الغموض .

. علاقة علم المصطلح أساسا ؛ هي مع التعريب ، و ليس مع الترجمة .

. التعريب يخص المفردة ، و الترجمة تخص التركيب .

. التعريب خاص بلغة واحدة ، و الترجمة محور عام في كل اللغات ([1])".

و بهذه الشروط و الأسس أصبحت عملية صياغة المصطلحات تنأى بنفسها عن الارتجالية و العفوية و بذلك حددت من الفوضى و كل أنواع الغموض و التعقيد التي كانت المصطلحات تتخبط فيها ، و منذ طهور علم المصطلح أخذ أهل التخصص يلزمون أنفسهم بهذه الشروط لتستقيم العملية حرصا منهم لوضع مصطلحات تكون في غاية الدقة ، و الضبط و المنهجية ...

[1] ـ المصطلح في اللسان العربي من آلية الفهم إلى أداة الصناعة : عمار ساسي ، جدارا للكتاب العالمي ، عمان ـ الأردن (1429 ـ 2009 م) ، ط : 01 ، ص 112 و ص 97 .

الفصل الثانـي

المصطلح النحوي في الاتجاه التراثي

(النحو الوافي لعباس حسن)

[عينـة]

الفصل الثاني : المصطلح النحوي في الاتجاه التراثي

. توطئة .

الاتجاه التراثي هو ذلك الاتجاه الذي يقوم على استرداد التراث اللغوي العربي لبريقه بحمله على المنظور الجديد في محاولة جادة ؛ لتأسيس الحاضر ، و المستقبل على أصول الماضي و تأصيل البحث اللساني المعاصر في الظاهرة اللغوية العربية ؛ أو بعبارة أخرى البحث في أصول الفكر العربي ... ، و بهذا المعنى وحده يبرز الاهتمام بالتراث و به يصبح التراث معاصرا لنا ([1])، فقد أثبت أصحاب هذا الاتجاه من اللسانيين العرب المعاصرين حين قاموا بعملية التوفيق ، بين ما وجدوه في التراث العربي ، و ما وصلت إليه نتائج الدرس اللغوي الحديث أن كثيرا من القضايا المطروحة . حاليا . سبق إليها العرب ، أو فيها ما يماثل قضايا الدرس اللغوي الحديث ، و لم يكن هذا الاهتمام بدراسة التراث العربي حكرا على الدارسين العرب ، بل نجد أن العديد من العلماء الغربيين قد أولوا تراثنا العربي اهتماما ، و اعتبارا ... ، و من ثم جاءت دراساتهم في الربط بين التراث اللغوي العربي القديم و نظريات البحث اللغوي الحديث ؛ فقد جاءت هذه الدراسات على نحو من الدقة ؛ إن دقة الأبحاث اللسانية من هذا المنظور متأتية من اعتمادها التراث اللغوي . عموما . ، و العربي منه . خصوصا . ([2])، و هكذا فإن كل محاولة لتطوير الدرس اللغوي العربي الحديث لا بد من يكون الانطلاق فيها من التراث ، و ذلك بقراءته و فهمه و الاستفادة من جميع جوانب الدراسة التراثية التي خلفها لنا الأقدمون .

يقول عبد السلام المسدي : " إن العرب . بحكم مميزات حضارتهم ، و بحكم اندراج نصهم الديني في صلب هذه المميزات . قد أفضى بهم النظر إلى الكشف عن كثير من أسرار الظاهرة اللسانية ما لم تهتد إليه البشرية إلا مؤخرا بفضل ازدهار علوم اللسان في مطلع القرن العشرين "([3])، و هذا الكلام من المسدي يشير إلى سبق العرب التاريخي و الحضاري في مجال الدراسات اللغوية ، كعامل وراء بروز هذا الاتجاه ، و هناك عامل آخر ، و هو العامل الديني ؛ فقد كان لهذا العامل بالغ الأثر في توجيه اللغويين العرب ؛ فقد اهتدوا إلى أدق تفاصيل اللسانيات ، و هم

---

[1] ـ ينظر : التراث اللغوي و إشكالية المناهج الوصفية الحديثة : مينة الحمامي ، مجلة التواصل اللساني (المغرب) المجلد الثاني ـ العدد الثاني 1990 م ، ص 07 نقلا عن اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة : حافظ إسماعيلي علوي ، دار الكتاب الجديد المتحدة (2009 م) ، ص 132 و ص 133 .

[2] ـ اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة : حافظ إسماعيلي علوي ، ص 134 .

[3] ـ التفكير اللساني في الحضارة العربية : عبد السلام المسدي ، الدار العربية للكتاب ـ تونس (1981 م) ، ص 24 .

يرسون قواعد لغتهم ،و يضعون قوانينها من خلال العمل اللغوي الجاد الذي قام به فحول علمائهم لخدمة كتاب الله العزيز ، و قد استطاعوا بدأبهم على البحث و الدرس أن يقيموا الدعائم الوطيدة لعلم اللغة([1])، و قد كانت الغاية التي يرمي إليها هذا الاتجاه ؛ هي : إبراز قيمة التراث العربي ، و إعطائه المكانة التي يستحقها ضمن الفكر اللساني الحديث ، و إن اختلفت بعد ذلك في ما تنتهي إليه من نتائج ، و على الأصح فيما تهدف إليه من وراء قراءة التراث اللغوي([2]).

لقد تبين لأصحاب هذا الاتجاه بعد تمحيص التراث العربي القديم ، و دراسته أنه يشتمل على أصول بنيوية تلك الأصول التي ترجع إلى اللساني السويسري : فرديناند دي سوسرالذي يعتبر بحق أبا اللسانيات الحديثة ؛ فهو مؤسس علم اللغة الحديث دون نزاع ، و هو صاحب فكرة المنهج الوصفي ([3])، و قد كانت الدراسة الوصفية للغة هي النظر في علاقة كل عنصر من العناصر اللغوية الداخلية بغيره من العناصر الأخرى المكونة للنظام اللغوي ؛ لأن أي عنصر منها لا قيمة له دون العناصر الأخرى ، و من ثم ، فإن النظام اللغوي يقوم على التشابه (indentit) من ناحية ، و الاختلاف (differ) من ناحية أخرى([4]) .

يمثل النحو في الدراسات اللغوية الحديثة فرعا من علم اللغة الحديث الذي ظهر أوائل هذا القرن (؛ أي القرن العشرين) و أخذ يتأصل ، و يتطور تطورا سريعا في السنوات الأخيرة ([5]) ،و لقد عرف النحو العربي هذا الاتجاه .. ، و بخاصة في الدراسات الصرفية للصيغ و علاقاتها ، و تصريفاتها ، و المتصل ، و المنفصل من الضمائر ، نسبة المعاني الوظيفية إلى الصيغ المجردة من قبل أن تصاغ الكلمات على نمطها .

و ما من شك في أن القدماء جعلوا اللغة العربية موضوع دراساتهم ، و تناولوها بالدرس من جميع مستوياتها الصوتية ، و الصرفية ، و التركيبية (النحوية) ، و المعجمية ، و الدلالية ؛ لذلك فإن أصحاب هذا الاتجاه التراثي كانوا يرون أن القدماء قد سبقوا إلى هذا الدرس قبل أن تظهر الدراسات اللغوية الحديثة ، بما وصلت إليه من نتائج و مع كل ذلك لم ينسب لهم فضل التقدم و السبق ، و لم توصف دراساتهم بالعلمية ، إلا مع ظهور دي سوسير ، و وصف تلك الدراسات التي قام بها بالعلمية ، و وصف الدراسات العربية القديمة بعدم العلمية ، و السبب في ذلك أن الدراسات التراثية توصف بأنها معيارية مما يجعلها تناقض ما يسمى عندهم بالدراسة العلمية ، و ينفي عن تلك الدراسات كل صفة علمية ؛ و كما لمس أصحاب الاتجاه التراثي وجود

---

[1] ـ ينظر : اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة : حافظ إسماعيلي علوي ، ص 132 و ص 133 .
[2] ـ ينظر : المرجع نفسه ، ص 138 .
[3] ـ ينظر : النحو العربي و الدرس الحديث : عبده الراجحي ، دار النهضة العربية (1979 م) ، ص 24 .
[4] ـ ينظر : العربية و علم اللغة البنيوي : حلمي خليل ، ص 100 .
[5] ـ ينظر : النحو العربي و الدرس الحديث : عبده الراجحي ، ص 23 .

أصول البنيوية الوصفية في هذا التراث ؛ فقد أبانوا أول التوليدية التحويلية في التراث اللغوي العربي القديم ، و النظرية التوليدية في النحو لصاحبها ، و منشئها الأول تشوسكي كان هو الذي استطاع من علماء اللغة أن يظهر أوجه القصور في نظرية دي سوسير لأخطائها ؛ فهو لم يهدم أصول البنوية الديسوسيرية ، و إنما رأى أن هذه النظرية غير كافية لتفسير الظاهرة اللغوية لما لها من صلة بالعمليات العقلية ، و النفسية عند بني الإنسان([1])

و قد حاول التراثيون الربط بين نتائج الدراسات اللسانية الغربية الحديثة ، و بين التراث ليؤكدوا سبق تراثنا الدرس اللغوي الحديث ؛ لأن الناظر في كتب التراث بدءا بكتاب سيبويه . و هو أول كتاب في النحو العربي ، و ما تلاه من كتب في النحو يشير بما لا يقبل الشك إلى سبق العرب إلى إرساء تلك الأصول سواء أ كانت وصفية أم توليدية تحويلية لم تظهر إلا في القرن العشرين . ...

لقد عرض حسام البهنساوي . كما يقول إسماعيلي علوي . المنهج التوليدي التحويلي عرضا ضافيا ، و مما انتهى إليه أن نظرة مقارنة دقيقة بين الأسس التي اعتمدت عليها الدراسة التوليدية التحويلية و بين القواعد النحوية التي أرساها العلماء العرب لتؤكد لنا أن النحو العربي لم يكن بعيدا عن هذه الأسس و الأفكار([2]).

و هذا المنحى . كما يقول حافظ إسماعيلي علوي أيضا . هو الذي سلكه عبده الراجحي الذي وجد أن طريقة النحو التوليدي تتبع عددا من العمليات النحوية تشبه شبها غير بعيد كثيرا مما جاء في النحو العربي ؛ كما لاحظ نهاد موسى أن مجمل استدراك تشومسكي على البنيويين مستشعر في استطلاعات سيبويه في باب اللفظ للمعاني من أوائل كتابه ([3]).

المبحث الأول : التعريف بكتاب التحو الوافي لعباس حسن

1 . سبب تسمية الكتاب :

اختارعباس حسن أن يطلق على هذا الكتاب اسم : النحو الوافي ، و ينعته بالوافي ؛ ليدل على كثرة ما فيه من مسائل و معارف ، و تمامها ، و إيفائها بالمطلوب؛ لأنه جاء في اللغة ؛ " **وفى الشيء وفيا** ؛ أي تم ، و كثر ، و **الوفي** : الوافي / و **وفى الشيء** : كثر / و كل ما تم من كلام ، و غيره ، فقد وفى ، و أوفيته أنا ([4])"؛ ليكون كتابا شاملا لكل أبواب النحو ، مستوعبا كل قضاياه ، و مسائله ،و قد عرفه عباس حسن بأنه " كتاب جديد في (النحو) ، و

---

[1] ـ ينظر : العربية و علم اللغة البنيوي : حلمي خليل ، ص 103 .
[2] ـ ينظر : اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة : حافظ إسماعيلي علوي ، ص 103 .
[3] ـ ينظر : المرجع نفسه ، ص 143 .
[4] ـ لسان العرب : ابن منطور المصري ، مادة : وفى ، ج : 06 ، ص 4885 .

ما يتصل به من الصرف . و النحو. كما نوه به عباس حسن . . دعامة العلوم العربية ، و قانونها الأعلى ، منه تستمد العون ، و تستلهم القصد و ترجع إليه في جليل مسائلها ، و فروع تشريعها ، و لن تجد علما منها يستقل بنفسه عن النحو أن يستغنى عن معونته ، أو يسير بغير نوره ، و هداه ([1]) ".

وعنوان الكتاب جاء في غاية الدقة ، و الوضوح ، و الاختصار ، و هو اسم على مسمى و قد جاء على صيغة مركب تركيبا نعتيا من كلمتين :

[النحو + الوافي] ؛ و النحو اصطلح عليه عند القدماء ؛ كما جاء في كتاب التعريفات للجرجاني : " هو علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب ، و البناء و غيرهما ، و قيل النحو : علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال ، و قيل علم بأصول يعرف بها صحة الكلام ، و فساده([2])".

و من خلال هذا التعريف للنحو يتبين لنا أن النحو علم له قواعد ؛ هي بمنزلة القوانين التي تدرس على ضوئها التراكيب ، و الجمل العربية ، و تبين . كذلك . كيفية تأليف الكلام ،و ينظر من خلالها إلى الكلمات من ناحية بنائها ، و إعرابها ، و علاقة هذه الكلمات بعضها ببعض داخل الجملة ؛ كما يهتم بالنظر إلى أصول تلك الكلمات ، و يعرف بالقواعد التي تبنى عليها ، و هو بهذا التعريف يجمع بين النحو ، و مسائله ، و الصرف ، و قضاياه ، ثم يبين . بشكل أساس . أن النحو علم تعرف به صحة الكلام من فاسده ، و هذه من إحدى الغايات الأساسية التي وضع من أجلها علم النحو ، و صحة الكلام تكون من حيث موافقته ، و انتحائه سمت كلام العرب ؛ كما جاء في تعريف ابن جني السابق في التمهيد ، و في ثنايا
هذا البحث .

و يشيد عباس حسن بالنحو ؛ قائلا : " النحو وسيلة المستعرب ، و سلاح اللغوي ، و عماد البلاغي ، و أداة المشرع ، و المجتهد ، و المدخل إلى العلوم العربية ، و الإسلامية جميعا و بهذا الإجلال للنحو يستحسن ما وصفه به الأعلام السابقون . على حد قوله . بأنه ميزان العربية ، و القانون الذي تحكم به في كل صورة من صورها ([3]) " ثم يعتب عباس حسن على أهل العصور الحديثة ، لو أنهم بذلوا في إصلاحه ، و تقويمه . بعض ما بذلوه في غيره أو وجهوا إليه اليسير من اهتمام أسلافهم . لكان نصيبه في النفع أوفى ، و أثره في الإفادة أعم ، و لكان له شأن أي

---

[1] ـ ينظر : النحو الوافي : عباس حسن ، (د ـ ط) ، ج : 01 ، ص 03 .
[2] ـ التعريفات : السيد الشريف الجرجاني ، ص 215 .
[3] ـ النحو الوافي : عباس حسن ، ج : 01 ، ص 04 .

شأن في نشر الثقافة العربية ، و تجديد معالمها بما يلائم الحياة القائمة ، و يساير العصور الحديثة ([1]).

2 . الغاية من تأليفه :

من خلال ما ورد في مقدمة كتاب النحو الوافي لعباس حسن ندرك . بسهولة . الغاية التي يرمي إليها الكاتب . في هذا الكتاب الضخم ذي الأجزاء الأربعة . ؛ و هي : وضع كتاب جامع ، مانع ، واف ، كاف لطلاب الدراسات النحوية ، و الصرفية ، يوفيهم ما يحتاجون إليه غاية التوفية الحكيمة التي تساير مناهجهم الرسمية ... ، و يلائم الأساتذة المتخصصين أكمل الملاءمة ، و أتمها ... ، يجد فيه هؤلاء ، و هؤلاء حاجتهم ميسرة ، موائمة في كتاب واحد ، قريبة التناول ، لا يكدون في استخلاصها ، و لا يجهدون في السعي وراءها في متاهات الكتب المتعددة ، القديمة ، و قد يبلغون ، أو لا يبلغون ([2]).

و من الغايات التي يرمي إليها . أيضا . ؛ هو تخليص النحو مما داخله من الشوائب التي نمت على مر الليالي ، و تغلغلت برعاية الصروف ، و غفلة الحراس ؛ فشوهت جماله و أضعفت شأنه ، و انتهت به إلى ما ترى ([3])، و لذلك يرى عباس حسن أنه لم ير من تصدى لتلك الشوائب كلها ، أو أكثرها ، ينتزعها من مكانها ، و يجهز عليها ما وسعته القدرة ، و مكنته الوسيلة ، فيريح المعلمين ، و المتعلمين من أوزارها..؛ و لهذا السبب يقول عباس حسن : " حاولت جاهدا ، مخلصا قدر استطاعتي أن أمد يدي لهذه المهمة الجليلة ، متقدما لها برباطة جأش ..؛ حتى يصبح النحو ، و درسه سهلا ميسورا بعيداعن الصعوبة ، و الغموض ، أو التعقيد الذي من شأنه أن يكون سببا في تنفير طلبة العلم منه ([4])".

3 . منهجه و موضوعه : يقع النحو الوافي في أربعة أجزاء ، أو مجلدات ، و هو من القطع الكبير استوعبت جميع الأبواب النحوية ، و الصرفية . و قد قسم هذا الكتاب الكبير على ما يلي : . المقدمة ؛ و جملة من الأبواب النحوية ، و الصرفية ، و قد جعل تحت كل باب من أبوابه جملة من المسائل التي لها صلة بذلك الباب ، و في صدر الجزء الأول نجد مقدمة الكتاب التي بدأها بالحمد ، و الشكر لله تعالى ، و بالصلاة على الأنبياء ، و الرسل ، بادئا بتعريف كتابه هذا ، و مشيرا إلى موضوعه ، و مركزا على بيان أهمية النحو و فوائده بين سائر العلوم النقليدية ، و مدى حاجتها ، و حاجة كل عالم ، أو أديب ، أو كاتب له ؛ كشرط أساسي بدونه ، لا يمكن له

---

[1] ـ ينظر : اللغة و النحو بين القديم و الحديث : عباس حسن ، دار المعارف مصر ، ص 69 .
[2] ـ ينظر : النحو الوافي : عباس حسن ، ج : 01 ، ص 07 .
[3] ـ ينظر : المصدر نفسه و الجزء نفسه ، ص 05 .
[4] ـ المصدر نفسه ، و الجزء نفسه ، ص 06 و ما بعدها .

أن يصل إلى مبتغاه ، منوها بجهود الأعلام السابقين و مبينا مزاياهم ، و فضلهم ، و ما بذلوه من جهد جهيد يجل عن الوصف ، خدمة للقرآن الكريم ، و لغته العربية الشريفة دون ملل ، أو كلال عبر مر العصور ، حتى نضج و اكتمل على أيديهم بعدما نشأ ضعيفا ؛ كما ينشأ أي علم من العلوم الأخرى ؛ كما تعرض لما أصاب هذا النحو عبر التاريخ من علل ، و ما داخله من شوائب شوهت جماله ، و أضعفت شأنه ،و انتهت به إلى ما ترى([1]) الأمر الذي جعل الكثير من الغيورين على هذه اللغة أن ينبروا للتصدي ؛ لتنقيته منها ، كل على قدر جهده ، و معرفته .

و لكن كل تلك الجهود يراها عباس حسن . بغض النظر عما قدموه من عمل مفيد ، نافع . ؛ لم تتصد لكل تلك الشوائب ، أو أكثرها ؛ و لذلك رأى أن كتابه هذا ؛ هو محاولة . على عظم المهمة . جاءت لتخلص النحو من كل تلك الشوائب التي داخلته ... ، بل رأى أن ذلك حق عليه اتجاه النحو ؛ لتدارك ذلك الأمر ، ثم ختم هذه المقدمة بعرض دستور تأليفه : " و من هذا الدستور : . إعداد كل مسألة إعدادا محكما مستقلا ، يناسب طلبة الدراسات النحوية ، و الصرفية ، و مناهجها بالجامعات بعد القيام بتجميع مادة : النحو كله ، و ما يتصل به من الصرف ، و تخليص الدرس النحوي ، و الصرفي مما أثقله من الشواهد ، و ما ينجم عن دراستها من صعوبات ، و غموص ؛ لعدم ملاءمتها لذوق عصر ليس بعصرنا ، و ليس في معرفتها ما يفيد الدارس للنحو في زماننا ، و كذا ما داخله من شوائب تتمثل في تلك العلل الزائفة ، و تعدد الآراء الضارة في المسألة الواحدة ؛ حيث لا يخفى ما لذلك من سوء الأثر، و قبيح المغبة ما لا يخفى ([2])"، و ابتداءا من الجزء الأول من هذا الكتاب أخذ يتعرض لأبواب النحو ، و مسائله ، متبعا في طريقة تأليفه منهج تأليف الألفية ففي النقطة السابعة من مواد الدستور الذي وضعه لهذا الكتاب ؛ يقول : " تسجيل أبواب النحو مرتبة ترتيب ابن مالك في ألفيته المشهورة ..([3])"؛ حيث بدأ بالكلام ، و ما يتألف منه ، و أقسام الكلم ، و التنوين ، و أحكامه و الفعل ،و أقسامه ، و علاماته ، و الحروف ، و معانيها ، و أنواعها ، كل ذلك في خمس مسائل ، ثم يجعل الباب الأول منه في الإعراب ، و البناء ، أو المعرب ، و المبني في المسألة السادسة ، و هكذا مع بقية الأبواب ، و مسائلها المعروفة في النحو ؛ و هي كثيرة جاعلا آخر باب في التصريف ، و قد تعرض فيه لمعناه ، و أبنيه ، و أوزانه ... إلخ ثم يفرده بباب الإعلال ، و الإبدال ، و القلب ، و ذلك من خلال أربع مسائل ؛ تحت كل مسألة يتناول جملة من العناوين الفرعية ، و لكثرتها يعز

---

[1] ـ ينظر : المصدر السابق ، الجزء نفسه ، ص 6 و ما بعدها .
[2] ـ المصدر نفسه ، و الجزء نفسه ، ص 11 .
[3] ـ المصدر نفسه ، الجزء نفسه ، ص 05 .

علينا أن نذكرها جميعها ؛ حتى لا نثقل بها كاهل هذا البحث ، و هي مذكورة في فهرس أجزاء الكتاب من اليسير على القارئ أن يعود إليها ، فيتعرف عليها كلها .

إن مجموع الأبواب النحوية في هذا الكتاب خمسة ، و ثلاثون بابا موزعة بين النحو ، و الصرف تتفاوت من حيث عددها من جزء إلى آخر ؛ فعلى سبيل المثال : الجزء الأول اشتمل على أحد عشر بابا ؛ بينما الجزء الثاني ليس فيه إلا باب واحد فقط ؛ أما الجزء الرابع نجد فيه أربعة ، و عشرين بابا ؛ بينما لا نجد في الجزء الثالث الذي قبله أي باب يذكر ، في حين إذا انتقل الأمر إلى مسائله ؛ فهي من الكثرة في العدد ؛ حيث تتوزع على كامل أجزائه الأربعة ، و قد جاء مجموعها الكلي : مائة ، و أربع و ثمانون مسألة تتفاوت . هي الأخرى . عددا من جزء إلى آخر ؛ إلا أن الكتاب ليس فيه خاتمة ، و لا يوجد فيه قائمة المصادر ، و المراجع ، و هو بهذه الضخامة ، و النفاسة يحتاج من الدارسين دراسته ، و تحقيق مسائله .

و لعل ما ذكره في دستوره . في التمهيد الذي وضعه لهذا الكتاب . رآى في ذكره ما يغني عن الحاجة إلى وضع خاتمة له ؛ فلو جاز أن يعطينا خلاصة لكل أبواب النحو و الصرف التي تناولها فيه لاحتاج الأمر منه . ربما . إلى جزء كامل ؛ لأنه من الصعوبة بمكان عليه ، أو على غيره أن يحقق ذلك ، و لربما . كذلك . أوضح ما فيه من الكفاية لمسائله ، و تذليل صعوباته ، و إزالة عوائقه ما لا يحتاج منه إلى خلاصة ، أو ما شابه ...

و من كل ما سبق يحق لنا أن نقول : إن عباس حسن سار على منهجية اختارها عن قصد في كتابه النحو الوافي هي نفس المنهجية التي اتبعها ابن مالك في ألفيته ، و اختار طريقته دون غيرها من الطرق القديمة ، و قد علل هذا الاختيار ؛ بقوله : و قد دعانا إلى الحرص على ترتيب ألفية ابن مالك ، و تسجيل أبوابها ، و أبياتها مرتبة كاملة . في الهامش . ما تعلمه في مصر ، و غير مصر من تمسك بعض المعاهد ، و الكليات الجامعية ، و إقبال طوائف من الطلاب على تفهمها ، و التشدد في دراستها ، و استظهارهم كثيرا منها للانتفاع بها حين يريدون ... ، و إنما آثرنا في ترتيب الأبواب النحوية الترتيب الذي ارتضاه ابن مالك ؛ لأنه ارتضاه كثيرون ممن جاءوا بعده ؛ و لأنه الترتيب الشائع اليوم ، و هو فوق شيوعه ، أكثر ملاءمة في طريقته و أوفر إفادة في التحصيل ، و التعليم([1]).

و بالرغم من استحسانه لطريقة الزمخشري في كتابه الرائع : المفصل في علم العربية ؛ إلا أنه فضل طريقة ابن مالك عليه للأسباب التي تقدم ذكرها ، و السبب الذي جعله يتجه ذلك الاتجاه هو أن كتاب الزمخشري . السابق ذكره . يفيد المتخصصين دون سواهم من الراغبين في المعرفة

[1] ـ ينظر : مقدمة النحو الوافي : عباس حسن ، ج : 01 ، ص 11 .

العامة أولا ، فأولا ؛ يقول في ذلك : "... ، و يشيع بعده ؛ أي : ابن مالك في ألفيته الترتيب القائم على جمع الأبواب الخاصة بالأسماء المتعاقبة يليها الخاصة بالأفعال ، ثم الحروف ؛ كما فعل الزمخشري في مفصله ، و تبعه عليه شراحه ، و هذه طريقة حميدة . أيضا . ؛ و لكنها تفيد المتخصصين دون سواهم من الراغبين في المعرفة العامة أولا ، فأولا ...، و هو مع ذلك يرى أن لكل طريقة مزيتها في الترتيب . لدى القدماء . إلا أن طريقة الترتيب التي فضلها على غيرها . يراها . لا تعدل مزية الترتيب الذي اختاره هو ، و لأن الطرائق الأخرى لا تناسب عصرنا القائم ([1])".

و واضح من كل ما تقدم أن منهجية كتابه سار فيها على ترتيب قديم في التأليف ، و هو ترتيب ابن مالك في ألفيته ؛ كما سبقت الإشارة إلى ذلك ؛ أما منهجه الذي يتضح لنا . بشكل عام . فيمكن لنا أن نلخصه في النقاط التالية :

1 . ظهورالمنهج الوصفي التحليلي و المنهج التطبيقي في عرض المادة النحوية بشكل أوفر .

. تقسيمه مسائل النحو ، و الصرف قسمين : أحدهما : موجز دقيق يناسب طلاب الدراسات النحوية ، و الصرفية بالجامعات ، و ثانيهما : بعنوان مستقل ؛ هو : زيادة و تفصيل ؛ ليكون ملائما للأساتذة ، و المتخصصين أكمل ملاءمة ، و أتمها .

3 . جمع في كتابه هذا بين الجانبين : النظري ، و التطبيقي ...

4 . عدم خضوع الدرس النحوي لديه لمنهج معين ، و قد اتبع . إلى جانب ما ذكرناه له من مناهج . المنهج التربوي التعليمي ؛ لأن هذا الكتاب أعد لفائدة الطلاب ، و الأساتذة

المتخصصين في الجامعات ؛ يقول في ذلك : ".. عدم التزام طريقة تربوية معينة في التأليف ؛ فقد تكون الطريقة استنباطية ، و قد تكون إلقائية ، و قد تكون حوارا ، أو غير ذلك مما يقتضيه صادق الخبرة ، و ملاءمة الموضوع([2])" .

5 . اعتمد في عرض مادة كتابه منهج التيسير الذي دعت إليه المجامع اللغوية العربية المعاصرة ، و قد ظهر التيسير لديه في عدة أمور ؛ مثل : لغة النحو . اختصار القاعدة .

طريقة التدريس الواضحة . التخلص من زائف العلل ،و ضار الخلاف ؛يقول عباس حسن عما بذله علماؤنا المعاصرون في سبيل خدمة هذه اللغة . و هو ما ينطبق على كتابه هذا و يعكس دعوته إلى التيسير النحوي . :.. فمنهم من ذلل للناشئة لغته ، أو اختصر قاعدته أو أوضح طريقة تدريسه ، أو أراحهم من زائف العلل ، و ضار الخلاف ، أو جمع بين مزيتين ، أو أكثر من هذه المزايا العظيمة الشأن ... ، و حينما يتكلم عن طريقة تقسيم مسائل هذا الكتاب ، فإنه

---

[1] ـ المصدر السابق و الجزء السابق ، ص 11 .

[2] ـ المصدر نفسه ، و الجزء نفسه ، ص 10 .

يعلن عن نيته في تيسيرها ، قائلا : و بهذا التقسيم ، و التنسيق يجد هؤلاء و هؤلاء ؛ (أي الطلاب ، و الأساتذة) حاجتهم ميسرة ، موائمة في كتاب واحد ، قريبة التناول ، لا يكدون في استخلاصها ، و لا يجهدون في السعي وراءها في متاهات الكتب ، المتعددة ، القديمة ، و قد يبلغون ، أو لا يبلغون ([1]).

6 . جاءت مصطلحات كتابه مصطلحات مأثورة ، و مأخوذة من التراث النحوي العربي القديم لم يستخدم ، أو حاول استخدام أي مصطلح نحوي أجنبي لإيمانه بضرورتها ، و صلاحيتها للدرس النحوي العربي ، و لعل عباس حسن ؛ كما هو واضح في كتابه هذا أخذ مصطلحه النحوي من مصطلحات النحو لدى المدرسة البصرية أولا ، و المدرسة الكوفية ثانيا ، و لم يكن اختياره هذا اختيارا فرديا ؛ و إنما كان اختياره وفق ما استقر عليه اختيار المجامع العربية المعاصرة ، و على الأخص مجمع اللغة العربي بالقاهرة ، هذا المجمع الذي كان فيه (عباس حسن) عضوا أساسيا .

يقول عباس حسن في شأن المصطلحات النحوية في كتابه : " أما الاصطلاحات العلمية المأثورة ، فلم أكن أفكر في تغييرها إيمانا ، و اقتناعا بفائدتها ، و بما سجله العلماء قديما ، و حديثا من ضرر هذا التغيير الفردي ،و وفاء بما اشترطوه في تغيير المصطلحات أن يكون بإجماع المختصين ، المشتغلين بالعلم الذي يحويها ([2])".

و من هذا الكلام نستنتج الملاحظات التالية : 1 . إن مسألة تغيير المصطلح النحوي عملية لا يمكن إلا أن تتم في إطار جماعي . 2 . أن يقوم بهذا العمل المهم ، و الخطير المتخصصون في مادة النحو وحدهم دون غيرهم . 3 . اقتناعه ، و إيمانه بفائدة هذه المصطلحات ، و هذا لعدم الحاجة إلى تجديدها ، أو تغييرها في نظره . 4 . إن اختياره لجميع مصطلحات هذا الكتاب هي مصطلحات استقر عليها اختيار مجمع اللغة العربي بالقاهرة

7 . اعتماده على ضرب الأمثلة لتوضيح القاعدة بغية كشف غوامضها ، و التقليل ما أمكن من الشواهد القديمة ؛ لألفاظها الصعبة ، و غموض معانيها ؛ و لأنها بلغة غير لغتنا المعاصرة لبعد زمانها عن زماننا ، و في ذلك يقول عباس حسن : " اختيار أمثلة ناصعة ، بارعة في أداء مهمتها من توضيح القاعدة ، و كشف غامضها في سهولة ، و يسر ، و اقتراب ؛ لهذا تركت كثيرا من الشواهد القديمة المرددة في أغلب المراجع النحوية ([3]) " ، و هذا كله يخدم عملية التيسير التي يدعو إليها .

---

[1] ، المصدر السابق ، و الجزء السابق ، ص 07 .

[2] ـ المصدر نفسه ، ، ج : 01 ، ص 07 .

[3] ـ المصدر السابق ، و الجزء السابق ، ص 07 .

8 . اعتماد الأساليب الرفيعة ، و المادة اللغوية المتجددة ، و هذا لايتم إلا بلغة عربية فصيحة سهلة ، واضحة ، خالية من كل غموض ، أو تعقيد ، تذلل الصعب ، و تقرب البعيد ، و تزيل الضار ، و الزائف من القول ... إلخ . يقول عباس حسن في مواد دستوره عن نهجه في التأليف : " العناية أكمل بلغة الكتاب وضوحا ، و إشراقا ، و إحكاما ، و استرسالا ، فلا تعقيد و لا غموض ، و لا حشو ، و لا فضول ، و لا توقف لمناقشة لفظ ، أو إرسال اعتراض أو الإجابة عنه ، و لا حرص على أساليب القدامى ، و تعبيراتهم ؛ إلا حين تسايرنا في البيان الأوفى ، و الجلاء الأكمل ([1]) ".

و الحق أنه مهما قيل عن كثرة التفاصيل ، و الشروح في هذا الكتاب؛ فللكاتب العذر الأكيد في اعتقادنا ؛ ذلك لأنه أراده أن يكون كتابا جامعا ، وافيا يضم ما تفرق من أبواب ، و مسائل في كتب النحو في ثوب جديد ، و لغة عصرية تناسب مستوى طلبة الجامعات ، والمتخصصين في النحو ، و هذا اللون من التفكير الذي اهتدى إليه عباس حسن يصب في دائرة التيسير الذي يؤمن به ، و يدعو إليه ، و دعت إليه المجامع العربية في العصر الحديث .

المبحث الثاني : المصطلح النحوي في كتاب [النحو الوافي] لعباس حسن

لقد قمنا بتصنيف بعض المصطلحات النحوية بحسب أنواعها و هذا تمهيدا لتحليل عينة منها قصد تسليط الضوء عليها وفق منهجية البحث في علم المصطلح ، و هذا التصنيف ضروري في اعتقادنا لتعريف القارئ بعض تلك المصطلحات النحوية في كتاب النحو الوافي لعباس حسن و قد قسمناه إلى ثلاثة خانات : خانة للمصطلحات و خانة نبين فيها المعنى الأصلي للمصطلح أو الدلالة المعجمية و الخانة الثالثة لبيان المعنى الاصطلاحي النحوي ، و هذا لدواعي منهجية أولا و معرفية ثانيا ، و بذلك يتبين عند الدراسة و التحليل العلاقة بين المبنى الأصلي لتلك المصطلحات و المعنى الاصطلاحي ، لكون تلك العلاقة شرط أساسي لا بد من توفره في المصطلح النحوي .

1 . تصنيف مصطلحات النحو الوافي لعباس حسن :

أ . **المصطلحات النحوية المفردة :** و نذكر منها ما يلي :

1 . الإعراب ، 2 . البناء ، 3 . النكرة ، 4 . المعرفة ، ، 5 . العلم ، 6 . العامل

7 . الموصول ، 8 . المبتدأ ، 9 . الخبر ، 10 . التمييز ، 11 . الحال ، 12 . النداء ،

13 . الاستغاثة ، 14 . الندبة ، 15 . الترخيم ، 16 . التصغير ، 17 . النسب ،

18 . التصريف .

---

[1] ـ المصدر نفسه ، و الجزء نفسه ، ص 07 .

المصطلح	المعنى الأصلي (الدلالة المعجمية)	المعنى الاصطلاحي (النحوي) . المفهوم .
الإعراب و المعرب	الإعراب و التعريب معناهما واحد ؛ و هو الإبانة ، يقال : أعرب عنه لسانه ، و عرب ؛ أي : أبان ، و أفصح .. و إنما سمي الإعراب إعرابا لتبيينه و إيضاحه ، و عرب منطقه أي هذبه من اللحن . و الإعراب الذي هو النحو إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ..	هو تغيير العلامة التي في آخر اللفظ بسبب تغيير العوامل الداخلة عليه و ما يقتضيه كل عامل و للإعراب معنى آخر مشهور بين المشتغلين بالعلوم العربية هو التطبيق العام على القواعد النحوية المختلفة ببيان ما في الكلام من فعل أو فاعل أو خبر ، أو مفعول به أو حال ... ، أو غير ذلك من أنواع الأسماء ، و الأفعال ، و الحروف ، و موقع كل منها في جملته ، و بنائه أو إعرابه ... أو غير ذلك . و المعرب هو اللفظ الذي يدخله الإعراب .

المصطلح	المعنى الأصلي (الدلالة المعجمية)	المعنى الاصطلاحي (النحوي) . المفهوم .
البناء	لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل و كأنهم إنما سموه بناءا لأنه لما لزم ضربا واحدا فلم يتغير تغير الإعراب سمي بناءا من حيث كان البناء لازما موضعا لا يزول من مكان إلى غيره ([1]).	المبني هو اللفظ الذي دخله البناء .. و إن المبني سمي (غير متمكن) ، و لا توصف الكلمة بإعراب أو بناء إلا بعد إدخالها في جملة و هو الذي لا يدخله الإعراب كالحروف ؛ لأنها كلها مبنية و لا تحتاج إلى الإعراب .. و قليل من الأسماء مبني كالضمائر و أسماء الإشارة و أسماء

[1] ـ لسان العرب : ابن منظور المصري ، مادة : بنى ، ج : 01 ، ص 366 .

		الموصول ، و أسماء الأفعال و الأسماء المركبة و اسم لا ، المنادى (إذا كان مفردا علما أو نكرة مقصودة) ، و غيرها ([1]).
النكرة	إنكارك الشيء و هو نقيض المعرفة و النكرة خلاف المعرفة ، و نكر الأمر نكيرا و أنكره إنكارا و نكرا : جهله و الصحيح أن الإنكار المصدر و النكر (بضم النون و تسكين الكاف) الاسم ([2]).	يدل على شيء واحد و لكنه غير معين بسبب شيوعه بين أفراد كثيرة من نوعه تشابهه في حقيقته و يصدق على كل منها اسمه و هذا معنى قولهم : مدلول النكرة فرد شائع بين أفراد جنسه مثل: كلمة : رجل . طالب . كتاب([3]). و معنى غير معين أن شيوعه كثير ؛ فهناك أفراد كثيرة من نوعه تشابهه في حقيقته و يصدق على كل منها اسمه و للنكرة علامة تعرف بها و هي قبولها (أل) التي تكسبها التعريف و تمحو شيوعها و إبهامها.
المصطلح	المعنى الأصلي (الدلالة المعجمية)	المعنى الاصطلاحي (النحوي) . المفهوم .
المعرفة	العرفان ، العلم / عرف يعرفه عرفة و عرفانا و معرفة و قد تعارف القوم أي عرف بعضهم بعضا / و عرفه الأمر أعلمه إياه / و قوله أيضا إذا أراد أن يفضل شيئا من النحو أو اللغة على شيء و الأول أعرف([4]).	المعرفة تدل على التعيين([5]). و هو الإيضاح ، و هو رفع الاحتمال و إزالة الاشتراك في المضاف إلى المعرفة و المراد بالتخصيص (في جانب النكرات) تقليل الاحتمال والاشتراك في المضاف إلى النكرة([6])

[1] ـ ينظر : النحو الوافي : عباس حسن ، ج : 01 ، ص 67 و ص 69 و ص 70 .
[2] ـ لسان العرب : ابن منظور المصري ، مادة : نكر ، ج : 06 ، ص 4539 .
[3] ـ النحو الوافي : عباس حسن ، ج : 01 ، ص 184 و ينظر : معجم الشامل في علوم اللغة العربية و مصطلحاتها : محمد سعيد اسبر و بلال جنيدي ، ص 990 .
[4] ـ لسان العرب : ابن منظور المصري ، مادة : عرف ، ج : 04 ، ص 2898 .
[5] ـ ينظر : النحو الوافي : عباس حسن ، ج : 01 ، ص 187 .
[6] ـ ينظر : المصدر نفسه ، و الجزء نفسه ، ص 258 .

العلم	علمه يعلمه و يعلمه علما : وسمه و علم نفسه و أعلمها : وسمها بسما الحرف.	1 . هو كل كلمة تدل بنفسها مباشرة على شيء واحد معين بشكله الخاص و أوصافه المحسوسة التي ينفرد بها و تميزه عن باقي أفراد نوعه مثل : كلمة (محمود) فإنها تدل بذاتها على فرد واحد له صورة معينة و وصف حسي ينطبق عليه وحده دون غيره من أفراد النوع الإنساني و كذلك : إبراهيم و فاطمة و أمينة و غيرها([1]). 2 . **العلم** : اسم يدل على معين بحسب وضعه بلا قرينة ؛ مثل : خالد ، وفاطمة ، و دمشق ، و الفرات ، و قاسيون ، أو هو اللفظ الذي يدل على تعيين مسماه تعيينا مطلقا غير مقيد بقرينة توضح مدلوله ...
المصطلح	المعنى الأصلي (الدلالة المعجمية)	المعنى الاصطلاحي (النحوي) . المفهوم .
العامل	العامل و في العربية : ما عمل عملا ما فرفع أو نصب أو جر كالفعل و الناصب و الجازم و كالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضا و كأسماء الفعل و قد عمل الشيء في الشيء : أحدث فيه نوعا من الإعراب ([2]).	العامل : ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب ([3]). ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب ([4]). إذا فالعامل هو : ما يؤثر في اللفظ تأثيرا ينشأ عنه علامة إعرابية ترمز إلى معنى خاص ؛ كالفاعلية أو المفعولية أو غيرهما..([5])

[1] ـ ينظر : المصدر نفسه ، ج : 01 ، ص 247 .
[2] ـ لسان العرب : ابن منظور المصري ، مادة : عمل ، ج : 04 ، ص 3108 .
[3] ـ ينظر : معجم مقاليد العلوم في الحدود و الرسوم : أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين السيوطي ، ص 95 .
[4] ـ ينظر : التعريفات للسيد الشريف الجرجاني ، ص 130 .
[5] ـ ينظر : النحو الوافي : عباس حسن ، ج : 01 ، ص 67 .

الموصول	وصلت الشيء وصلا و صلة / و الوصل خلاف الفصل / و وصل الشيء إلى الشيء وصولا و توصل إليه : انتهى إليه و بلغه ([1]). جاء على وزن (مفعول) و فعله (وصلا) ثلاثي مبني للمجهول .	أحد المعارف ، و هو قسمان : اسمي و حرفي و لتعريفه نقدم أمثلة : أ . خرج الذي ...سمعت الذي ... أصغيت إلى الذي ... ب . خرج الذي حضر والده ... سمعت الذي صوته مرتفع ... أصغيت إلى الذي صعد المنبر ... في كل جملة من جمل القسم الأول نجد (الذي) اسم مسماه ، و مدلوله غير واضح فلا ندري أ هو سعد أم علي أم سمير ... إذا هو اسم غامض المعنى مبهم الدلالة لكن عندما أتينا بجملة بعده زال الغموض

المصطلح	المعنى الأصلي (المعنى المعجمي)	المعنى الاصطلاحي (النحوي) . المفهوم .
المبتدأ	بدأت الشيء : فعلته ابتداءا / البدء و البديء : الأول / البدء : فعل الشيء : أول / بدأ به و بدأه ، يبدؤه ، بدأ , و أبدأه و ابتدأه ([2]).	**المبتدأ** : هو اسم مرفوع في أول جملته مجرد من العوامل اللفظية الأصلية محكوم عليه بأمر ، و قد يكون وصفا مستغنيا بمرفوعه في الإفادة و الاتمام ([3]).
الخبر	ما أتاك من نبإ عمن تستخبر / و الخبر بالتحريك : واحد الأخبار ، و خبره بكذا و أخبره : نبأه / الخبر النبأ	الخبر القياسي ؛ هو اللفظ الذي يكمل الجملة مع المبتدأ و يتمم معناها الأساس بشرط أن يكون المبتدأ غير

[1] ـ لسان العرب : ابن منظور المصري ، مادة : وصل ، ج : 06 ، ص 8450 .
[2] ـ لسان العرب : ابن منظور المصري ، مادة : بدأ ، ج : 02 ، ص 223 .
[3] ـ ينظر : النحو الوافي : عباس حسن ، ج : 01 ، ص 381 .

	، و الجمع أخبار ، و أخابير : جمع الجمع ([1]).	وصف .

الحال	و الحال كنية الإنسان و هو ما كان عليه من خبر أو شر يذكر و يؤنث و الجمع أحوال ، و أحواله / يقال حال فلان حسنة و حسن و الواحدة حالة / يقال : هو بحال سوء ؛ فمن ذكر الحال جمعه أحوال و من أنثه جمعه حالات / الحالة : واحدة حال الإنسان و أحواله ([2]).	**الحال** : وصف منصوب فضلة يبين هيئة ما قبله من فاعل أو مفعول أو منهما معا أو من غيرهما وقت وقوع الفعل ..([3]) عرف الحال بأنه الوصف الفضلة المنتصب للدلالة على هيئة ([4]).).
التمييز	الميز : التمييز بين الأشياء / ميز يميز و قد تميز ...كله بمعنى ([5]).). التمييز : هو الإبانة و التوضيح و التفسير .	**التمييز** : هو الاسم المنصوب المفسر لماانبهم من الذوات([6]).). . اسم نكرة يذكر تفسيرا للمبهم من ذات أو نسبة ([7]).

النداء	و النداء الممدود : الدعاء بأرفع الصوت ، و قد ناديته نداءا ، و	**النداء** : هو توجيه الدعوة إلى المخاطب و تنبيهه للإصغاء و

[1] ـ لسان العرب : ابن منطور المصري ، مادة : خبر ، ص 1090 .
[2] ـ لسان العرب : ابن منطور المصري ، مادة : حيل ، ج : 02 ، ص 1057 .
[3] ـ ينطر : النحو الوافي : عباس حسن ، ج : 02 ، ص 914 و ص 915 .
[4] ـ ينطر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك في النحو و الصرف لابن عقيل ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ـ لبنان ، ج : 01 ، ص 625 .
[5] ـ لسان العرب : ابن منطور المصري ، مادة : ميز ، ج : 06 ، ص 4307 .
[6] ـ حدود النحو : الأبذي (800 هـ ـ 860 هـ) ، ص 84 .
[7] ـ ينطر : معجم الشامل في علوم اللغة العربية و مصطلحاتها : محمد سعيد اسبر و بلال جنيدي ، ص 375 . و ينطر : النحو الوافي : حسن عباس ، ج : 02 ، ص 331 و ما بعدها ...

	فلان أندى صوتا من فلان ؛ أي أبعد مذهبا و أرفع صوتا / و **النداء** : الصوت مثل الدعاء و الرغاء ، و قد ناداه و نادى به و ناداه مناداة و نداءا ؛ أي : صاح به ([1]).	سماع ما يريده المتكلم ... ، و يقولون في تعريفه . أيضا . : طلب الإقبال بالحرف (يا) أو أحد إخوته ، و الإقبال قد يكون حقيقيا ، و قد يكون مجازيا يراد به الاستجابة ([2]). النداء في أصله : هو طلب الإقبال للمخاطب (المنادى) بواسطة أحرف النداء تنوب مناب الفعل المحذوف ([3]).
الاستغاثة	و من الإغاثة بمعنى الإعانة / أغثنا و الغواث بالضم : الإغاثة و غوث الرجل و استغاث : صاح واغوثاه ! و الاسم الغوث و الغواث (بضم الغين) و الغواث (بفتح الغين) ([4]).	الاستغاثة : نداء موجه إلى من يخلص من شدة واقعة بالفعل أويعين على دفعها قبل وقوعها ([5]) . .كل اسم نودي ليخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة ([6]).

الندبة	الندب : أن تدعو النادبة الميت بحسن الثناء في قولها : وا فلاناه ! وا هناه ! و اسم ذلك الفعل :	**الندبة** : إنها نداء موجه للمتفجع عليه أو للمتوجع منه . . هي : نداء المتفجع عليه أو

[1] ـ لسان العرب : ابن منطور المصري ، مادة : ندي ، ج : 06 ، ص 4388 .
[2] ـ ينظر : النحو الوافي : عباس حسن ، ج : 04 ، ص 05 .
[3] ـ ينظر : معجم اللغة و الدلالة : يوسف مارون ، ص 332 .
[4] ـ لسان العرب : ابن منطور المصري ، مادة : غوث ، ج : 05 ، ص 3323 و ص 3312 .
[5] ـ ينظر : النحو الوافي : عباس حسن ، ج : 04 ، ص 63 .
[6] ـ شرح قطر الندى : ابن هشام الأنصاري ، دار الفكر ، بيروت ـ لبنان (1427 هـ ـ 1428 هـ) ـ (2007 م) ، ص 295 .

	الندبة ، و هو من أبواب النحو / كل شيء في ندائه (وا !) فهو من باب الندبة ([1]) .	المتوجع منه أو المتوجع له و أداتها (وا) ([2]).
الترخيم	الترخيم : التليين ، و منه الترخيم في الأسماء ؛ لأنهم إنما يحذفون أواخرها ليسهلوا النطق بها / و قيل الترخيم : الحذف . و منه ترخيم الاسم في النداء ، و هو أن يحذف من آخره حرف أو أكثر ... / سمي ترخيما لتليين المنادي صوته بحذف الحرف ([3]).	**الترخيم** : حذف آخر اللفظ بطريقة معينة لداع بلاغي و هو ثلاثة أقسام : ترخيم اللفظ للنداء و ترخيمه للضرورة الشعرية و ترخيمه للتصغير([4]) . هو ما حذف من آخره حرف واحد أو أكثر للتخفيف ([5]).

التصغير	التصغير ضد التكبير صغر (بضم الغين) صغارة و صغرا و صغر (بفتح و كسر) يصغر (بفتح الغين) ، صغرا فهو صغير و أصغره غيره و صغره (بفتح الغين المشددة) تصغيرا و	**التصغير** : تغيير يطرأ على بنية الاسم و هيئته فيجعله على وزن ((فعيل)) أو ((فعيعل)) أو ((فعيعيل)) بالطريقة الخاصة المؤدية إلى هذا التغيير ([7]). . هو التغيير اللاحق ببنية الاسم

[1] ـ لسان العرب : ابن منطور المصري ، مادة : ندب ، ج : 06 ، ص 4380 .
[2] ـ القواعد الأساسية للغة العربية : السيد أحمد الهاشمي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، ص 225 .
[3] ـ لسان العرب : ابن منطور المصري ، مادة : رخم ، ج : 03 ، ص 1617 .
[4] ـ النحو الوافي : عباس حسن ، ج : 04 ، ص 81 .
[5] ـ معجم الشامل في علوم اللغة العربية و مصطلحاتها : محمد سعيد اسبر و بلال جنيدي ، ص 280 .
[7] ـ ينظر : النحو الوافي : عباس حسن ، ج : 04 ، ص 530 .

	تصغير الصغير صغير (بضم و فتح و كسر) و صغيير ؛ الأولى على القياس و الأخرى على غير قياس . / و التصغير للاسم و النعت يكون تحقيرا و يكون شفقة و يكون تخصيصا .. و التصغير يجيء بمعان شتى منها ما يجيء على التعظيم لها ([1]).	المعرب ، يتم بضم الحرف الأول من الاسم و فتح الحرف الثاني و إضافة ياء ساكنة بعده ([3]).
النسب	النسبة :مصدر الانتساب و النسسبة (بضم النون): الاسم / و نسبه ، ينسبه و ينسبه (بكسر السين) نسبا : عزاه / و نسبه : سأله أن ينتسب و نسبت فلانا إلى أبيه أنسبه نسبا إذا رفعت في نسبه إلى جده الأكبر ([4])	**النسبة** : هي إلحاق آخر الاسم ياء مشددة مكسورا ما قبلها للدلالة على نسبة شيء آخر([5])
التصريف	**الصرف** : رد الشيء عن وجهه و صرف الكلمة : إجراؤها بالتنوين / و تصريف الآيات : تبيينها / و تصاريف الأمور :	يراد به هنا : التغيير الذي يتناول صيغة الكلمة و بنيتها لإظهار ما في حروفها من أصالة أو زيادة أو حذف أو صحة أو إعلال أو إبدال

[1] ـ لسان العرب : ابن منطور المصري ، مادة : صغر ، ج : 04 ، ص 2452 و ص 2453 .
[3] ـ ينظر : معجم اللغة و الدلالة : يوسف مارون ، ص 105 .
[4] ـ لسان العرب : ابن منطور المصري ، مادة : نسب ، ج : 06 ، ص 4405 .
[5] ـ ينظر : جامع الدروس العربية : الشيخ مصطفى الغلاييني ، ج : 01 ، ص 37 ، و ينظر : النحو الوافي : عباس حسن ، ص 554 ، و ينظر : الكتاب لسيبويه ، تح : عبد السلام هارون ، ج : 03 ـ 2009 م ، ص 335 .

	تخاليفها ، و منه تصريف الرياح و السحاب ([1]). . الصرف في اللغة : بمعنى التحويل و التغييير و الانتقال ([2]).	أو غير ذلك من التغيير الذي لا يتصل باختلاف المعاني ([3]). . تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها كاسمي الفاعل و المفعول ، و اسم التفضيل و التثنية و الجمع إلى غير ذلك . و بالمعنى العلمي : علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب و لا بناء([4])

ب . المصطلحات النحوية المركبة : نحاول . الآن . أن ننقل قسما آخر من المصطلحات النحوية و الصرفية المركبة نقدمها ؛ كالآتي : . اسم الاشارة . الصفة المشبهة . جمع التكسير . التنازع في العمل . أسماء الأفعال . المفعول المطلق . الحروف الناسخة . اسم الآلة . الإعلال و الإبدال و القلب . لا النافية للجنس . أفعل التفضيل . اشتغال العامل عن المعمول . عطف البيان . تعدية الفعل و لزومه . عطف النسق . نونا التوكيد . اسم المفعول . اسم الفاعل . أسماء الأصوات . كنايات العدد .

المصطلح	المعنى الأصلي (الدلالة المعجمية)	المعنى الاصطلاحي النحوي (المفهوم)
اسم الاشارة	شور إليه بيده : أي : أشار . / و أشار عليه بأمر كذا : أمره به / و	اسم يعين مدلوله تعيينا مقرونا بإشارة حسية إليه ([1]).

[1] ـ لسان العرب : ابن منطور المصري ، ، مادة : صرف ، ج : 04 ، ص 2434 .
[2] ـ ينظر : تكحيل الطرف بشرح و تحقيق شذا العرف : الشيخ أحمد الحملاوي ، تح : محمد خلف يوسف ، دار الأندلس الجديدة بمصر (1429 هـ ـ 2008 م) ، ص 19 .
[3] ـ ينظر : النحو الوافي : عباس حسن ، ج : 04 ، ص 579 .
[4] ـ ينظر : تكحيل الطرف بشرح و تحقيق شذا العرف : الشيخ أحمد الحملاوي ، ص 19 .

	أشار الرجل يشير إشارة : إذا أومأ بيديه . / و أشار عليه بالرأي ([1]).	. و تسمى المبهمات لعمومها و صلاحيتها للإشارة إلى كل جنس و إلى أشخاص كل نوع ... و اسم الإشارة هو ما وضع للمشار إليه ...([3]). . هذه الأسماء إنما وضعت في الأصل لما استبهم على المتكلم اسمه أو أراد هو إبهامه على بعض المخاطبين دون بعض ، فاكتفى بالإشارة إليه أو كانت الإشارة إليه أبين من اسمه عند المخاطب ([4]).

الحروف الناسخة	. **الحرف** من حروف الهجاء معروف واحد حروف التهجي ، و الحرف : الأداة التي تسمى الرابطة ؛ لأنها تربط	. يراد بالحروف الناسخة هنا ؛ سبعة أحرف لا خلاف في حريتها ، و هي : إن . و أن ، لكن ، كأن ليت ، و لعل و لا . و كل واحد من هذه

[2] ـ ينظر : النحو الوافي : عباس حسن ، ج : 01 ، ص 279 .
[1] ـ لسان العرب : ابن منظور المصري ، مادة : شور ، ج : 04 ، ص 2358 .
[3] ـ ينظر : الكواكب الدرية على متمة الآجرومية : محمد بن محمد المشهور بالحطاب ، إشراف و تقديم : خليل الميس ، دار القلم ، بيروت ـ لبنان (1406 هـ ـ 1986 م) ، ج : 01 ، ص 67 .
[4] ـ ينظر : نتائج الفكر في النحو : أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (508 هـ ـ 581 هـ) ، تح : محمد إبراهيم البنا ، دار الرياض للنشر و التوزيع ، ص 227 .

	الاسم بالاسم و الفعل بالفعل ؛ كعن و على و نحوهما ([1]). . **النسخ :** إبطال الشيء و إقامة آخر مقامه / النسخ : تبديل الشيء من الشيء و هو غيره و نسخ الآية بالآية : إزالة مثل حكمها ، و النسخ : نقل الشيء من مكان إلى مكان ، و هو هو ، و نسخ الشيء بالشيء ينسخه و انتسخه : أزاله به و أداله ، و الشيء ينسخ الشيء نسخا ؛ أي ؛يزيله و يكون مكانه([2])	السبعة يدخل على المبتدأ و الخبر بأنواعهما و أحوالهما فيتناولهما بالتغيير في اسمها و في شيء من ضبط آخرهما ؛ إذ يصير المبتدأ منصوبا ، و يسمى : اسم الناسخ ، و يبقى الخبر مرفوعا ، و يسمى خبر الناسخ ؛ كالأمثلة المذكورة و في جميع الحالات لا يصح أن يكون اسم الناسخ هنا شبه جملة ؛ كما لا يصح في أسماء النواسخ الأخرى([3]).

لا النافية للجنس	نفى الشيء نفيا : جحده ([4]). الجنس : الضرب من كل شيء و هو من الناس و من الطير و من	**لا :** و أشباهها تدل على نفي يحتمل وقوعه على فرد واحد فقط أو على فرد واحد و ما زاد عليه .

[1] ـ لسان العرب : ابن منطور ، مادة : حرف ، ج : 2 ، ص 837 .
[2] ـ ينظر : المرجع نفسه ، مادة : نسخ ، ج : 06 ، ص 4407 .
[3] ـ ينظر : النحو الوافي : عباس حسن ، ج : 01 ، ص 534 و ص 535 .
[4] ـ لسان العرب : ابن منطور المصري ، مادة : جنس ، ج : 01 ، ص 700 .

	حدود النحو و العروض و الأشياء جملة ([1]).	إنها تدل على نفي الحكم عن جنس اسمها نصا أو أنها لاستغراق حكم النفي لجنس اسمها كله نصا ([2]).).
اشتغال العامل عن المعمول	. رجل شغل : من الشغل و مشتغل (بكسر الغين) و مشتغل (بفتح الغين) و مشتغول . . و اشتغل فلان بأمر فهو مشتغل ([3]). . العامل في العربية : ما عمل عملا ما فرفع أو نصب أو جر ؛ كالفعل و الناصب و الجازم ، و كالأسماء التي من شأنها أن تعمل . أيضا . و كأسماء الفعل . . و قد عمل الشيء في الشيء : أحدث فيه نوعا من الإعراب([4]).).	. أن يتقدم اسم واحد و يتأخر عنه عامل يعمل في ضميره مباشرة أو يعمل في سببي للمتقدم مشتمل على ضمير يعود على المتقدم ؛ بحيث لو خلا الكلام من الضمير الذي يباشره العامل ، و من السببي و تفرغ العامل للمتقدم لعمل فيه النصب لفظا أو معنى (حكما كما كان قبل التقدم ([5]).

التنازع في العمل	**التنازع** : التخاصم ، و تنازع القوم : اختصموا / و المنازعة في الخصومة ؛ فجاذبه الحجج فيما يتنازع فيه	. ما يشتمل على فعلين . غالبا . متصرفين مذكورين أو على اسمين يشبهانهما في العمل أو على فعل و

[1] ـ نفس المرجع ، مادة : جنس ، ج : 01 ، ص 700 .
[2] ـ ينظر : النحو الوافي : عباس حسن ، ج : 01 ، ص 582 .
[3] ـ لسان العرب : ابن منظور المصري ، مادة : شغل ، ج : 04 ، ص 2286 .
[4] ـ ينظر : المرجع نفسه ، مادة : عمل ، ج : 04 ، ص 3108 .
[5] ـ ينظر : النحو الوافي : عباس حسن ، ج : 02 ، ص 104 .

	الخصمان و قد نازعه منازعة و نزاعا : جاذبه في الخصومة ([1])	اسم يشبهه في العمل و بعد الفعلين و ما يشبههما معمول مطلوب لكل من الاثنين السابقين . . و الفعلان و ما يشبههما يسميان : ((عاملي التنازع)) و المعمول يسمى : ((المتنازع فيه)) ([2]).
تعدية الفعل و لزومه	. عدا الأمر يعدوه و تعداه كلاهما : تجاوزه / و التعدي : مجاوزة الشيء إلى غيره ؛ يقال : عديته فتعدى ؛ أي : تجاوز ([3]). الفعل : كناية عن كل عمل متعد أو غير متعد ،... فالاسم مكسور و المصدر مفتوح ([4]).	. **المتعدي** : و هو الذي ينصب بنفسه مفعولا به أو اثنين أو ثلاثة من غير أن يحتاج إلى مساعدة حرف جر أو غيره مما يؤدي إلى تعدية الفعل اللازم . . **اللازم أو القاصر** : و هو الذي لا ينصب بنفسه مفعولا به أو أكثر و إنما ينصبه بمعونة حرف جر أو غيره مما يؤدي إلى التعدية([5]).

[1] ـ لسان العرب : ابن منظور المصري ، مادة : نزع ، ج : 05 ، ص 4026 .
[2] ـ ينظر : المرجع نفسه ، مادة : نزع ، ج : 02 ، ص 151 و ص 152 .
[3] ـ المرجع نفسه ، مادة : عدا ، ج : 04 ، ص 2846 .
[4] ـ المرجع نفسه ، مادة : فعل ، ج : 05 ، ص 3438 .
[5] ـ ينظر : النحو الوافي : عباس حسن ، ج : 02 ، ص 746 .

(يتبع : تعدية الفعل و لزومه) لزم : اللزوم ، معروف ، و الفعل : لزم ، يلزم و الفاعل لازم و المفعول به / لزم الشيء يلزم لزما و لزوما ، و لازمه ملازمة و لزاما و التزمه و ألزمه إياه فالتزمه([1]).

اسم الفاعل	و في قوله تعالى : (و الذين هم للزكاة فاعلون) قال الزجاج : معناه ؛ مؤتون ([2]). **فاعل** : من الفعل الثلاثي (فعل) . و الفاعل المختار : هو الذي يصح أن يصدر عنه الفعل مع قصد و إرادة ([3]).	**اسم الفاعل** : اسم مشتق يدل على معنى مجرد حادث و على فاعله ([4]) . صفة تؤخذ من الفعل المعلوم لازما أو متعديا لتدل على معنى وقع من الموصوف بها أو قام بها و هذه الصفة مؤقتة و ليست ثابتة ؛ لذلك قالوا : تفيد الحدوث لا الثبوت للتفريق بينها و بين الصفة المشبهة التي تفيد الثبوت و الدوام.

[1] ـ لسان العرب : ابن منظور المصري ، مادة : لزم ، ج : 05 ، ص 4026 .
[2] ـ لسان العرب : ابن منظور المصري ، مادة : فعل ، ج : 05 ، ص 3439 .
[3] ـ ينظر : التعريفات : السيد الشريف الجرجاني ، ص 146 .
[4] ـ ينظر : النحو الوافي : عباس حسن ، ج : 03 ، ص 180 .

اسم المفعول	**الاسم :** ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران بزمان و قيل عن الاقتران بأحد الأزمنة الثلاثة ([1]).	. اسم مشتق يدل على معنى مجرد غير دائم و على الذي وقع عليه هذا المعنى ([2]). . هو اسم مصوغ من المصدر ليدل على من وقع عليه فعل الفاعل أو هو ما اشتق من مصدر الفعل المبني للمجهول لمن وقع عليه فعل الفاعل ([3]) .

[1] ـ ينظر : معجم مقاليد العلوم في الحدود و الرسوم : عبد الرحمن جلال الدين السيوطي ، ص 94 .
[2] ـ ينظر : النحو الوافي : عباس حسن ، ج : 03 ، ص 203 .
[3] ـ ينظر : تصريف الأفعال و الأسماء في ضوء أساليب القرآن : محمد سالم محيسن ، دار الكتاب العربي ـ بيروت (1407 هـ ـ 1984 م) ، ط : 01 ، ص 376 .

الصفة المشبهة	**الوصف** : وصفك الشيء بحليته و نعته ، و تواصفوا الشيء من الوصف . **الصفة** : كالعلم و السواد ؛ و أما النحويون فليس يريدون بالصفة هذا ؛ لأن الصفة عندهم هي النعت ، و النعت اسم الفاعل ؛ نحو : ضارب و المفعول ؛ نحو مضروب ، و ما يرجع إليها من طريق المعنى ؛ نحو : مثل شبه و ما يجري مجرى ذلك([1]) . الشبه (بكسر و سكون) و الشبه (بفتحتين) و الشبيه : المثل و الجمع أشباه ، و أشبه الشيء الشيء : ماثله ([2]).	. إنها اسم مشتق يدل على ثبوت صفة لصاحبها ثبوتا عاما ([3]). . هي التي ليست من الصفات الجارية ، و إنما هي مشبهة بها في أنها نذكر و تؤنث و تثنى و تجمع ... و هي لذلك تعمل عمل فعلها ... و هي تدل على معنى ثابت ...([4]).
اسم الآلة	**آلة** : ج : آل و آلات : ما اعتملت به من أداة مثل : " الآلة الحاسبة " و " الآلة الكاتبة " و " آلة الجر " و" الآلة الرافعة "	. اسم يصاغ قياسا من المصدر الأصلي للفعل الثلاثي المتصرف . لازما أو متعديا بقصد الدلالة على الأداة التي تستخدم في إيجاد معنى ذلك المصدر و تحقيق مدلوله ([5]).

[1] ـ لسان العرب : ابن منظور ، مادة : وصف ، ج : 06 ، ص 4849 .
[2] ـ المرجع نفسه ، مادة : شبه ، ج : 04 ، ص 2189 .
[3] ـ ينظر : النحو الوافي : عباس حسن ، ج : 03 ، ص 212 .
[4] ـ ينظر : المفصل في علم العربية : أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، ص 294 .
[5] ـ ينظر : النحو الوافي : عباس حسن ، ج : 03 ، ص 249 .

		اسم الآلة اسم يؤخذ من مصدر الفعل الثلاثي للدلالة على الأداة التي يصنع بها الفعل ([1]).
أفعل التفضيل	التفاضل : التمازي في الفضل / و فضله : مزاه ، و التفاضل بين القوم : أن يكون بعضهم أفضل من بعض ...، و رجل مفضول : قد فضله غيره ([2]).	. هو اسم مشتق على وزن " أفعل " يدل . في الأغلب . على أن شيئين اشتركا في معنى و زاد أحدهما على الآخر فيه ([3]). . هو اسم مصوغ من المصدر على وزن " أفعل " للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة و زاد أحدهما على الآخر فيها ([4]).
عطف البيان	. عطف الشيء يعطفه عطفا و عطوفا فانعطف ، و عطفه (شدة على الفاء) ، فتعطف : حناه و أماله شدد للكثرة ([5]). . العطف لغة : الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه ([6]).	. إنه **تابع** جامد . غالبا . مخالف متبوعه في لفظه ، و يوافقه في معناه المراد منه الذات ، مع توضيح الذات إن كان المتبوع معرفة ، و تخصيصها إن كان نكرة ([7]). . **فعطف البيان** هو التابع المشبه للنعت في توضيح متبوعه إن كان معرفة .. و تخصيصه إن كان نكرة ([8]).

تابع / البيان لغة :

البيان : ما يبين به الشيء من الدلالة و غيرها ، و بان الشيء بيانا : اتضح فهو بين

---

[1] ـ ينظر : الكامل في النحو و الصرف و الإعراب : أحمد قبش ، دار الجيل ، بيروت ـ لبنان ، ص 345 .
[2] ـ لسان العرب : ابن منطور المصري ، مادة : فضل ، ج : 05 ، ص 3428 .
[3] ـ ينظر : النحو الوافي : عباس حسن ، ج : 03 ، ص 293 .
[4] ـ ينظر : القواعد الأساسية للغة العربية : السيد أحمد الهاشمي ، ص 316 و ص 317 .
[5] ـ لسان العرب : ابن منطور المصري ، مادة : عطف ، ج : 04 ، ص 2996 .
[6] ـ ينظر : الكواكب الدرية على متممة الآجرومية : محمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب ، ص 101 .
[7] ـ ينظر : النحو الوافي : عباس حسن ، ج : 03 ، ص 402 .
[8] ـ ينظر الكواكب الدرية على متممة الآجرومية : محمد بن محمد المشهور بالحطاب ، ص 101 و ص 103 .

و الجمع أبيناء ... و كذلك أبان الشيء فهو مبين . و **البيان** : الإفصاح مع ذكاء و البيان إظهار المقصود بأبلغ لفظ و من الفهم و ذكاء القلب مع اللسن .

عطف النسق	**النسق** من كل شيء ما كان على طريقة نظام واحد عام في الأشياء و نسقته تنسيقا و يخفف . نسق الشيء ينسقه و نسقه : نظمه على السواء و انتسق هو تناسق و الاسم النسق و قد انتسقت هذه الأشياء بعضها إلى بعض أي : تنسقت . و النحويون يسمون حروف العطف حروف النسق لأن الشيء إذا عطفت عليه شيئا بعده جرى مجرى واحدا ([1]). . النسق بفتح السين و سكونها مصدر نسقت نسقت الكلام أنسقه بفتح السين في الماضي و ضمها في المضارع بمعنى واليت أجزاءه و ربطت بعضها ببعض ربطا يجعل المتأخر متصلا بالمتقدم .	. هو **تابع** يتوسط بينه و بين متبوعه حرف من حروف عشرة كل منها يسمى (حرف العطف) ([2]).

أسماء الأفعال	في **اللغة** : ألفاظ يدل الواحد منها على " فعل " معين أي : محدد بزمنه و معناه و عمله لكنه لا يقبل العلامة التي	. اسم يدل على فعل معين و يتضمن معناه و زمنه و عمله من غير أن يقبل علامته أو يتأثر

[1] ـ لسان العرب : ابن منطور المصري ، مادة : نسق ، ج : 06 ، ص 4412 .
[2] ـ ينظر : النحو الوافي : عباس حسن ، ج : 03 ، ص 413 .

	يقبلها هذا الفعل المعين و التي تبين نوعه ([1]).	بالعوامل ([2]). . **اسم الفعل** : ما ناب عن فعله في العمل بالعوامل ، و غير قابل لعلامة من علامات الفعل و الغرض منه الاختصار للمبالغة و التوكيد ([3]).
نونا التوكيد	النون من الحروف المجهورة و من الحروف الذلق ، و الراء و اللام و النون في حيز واحد ([4]). . وكد العقد و العهد : أوثقه ؛ يقال : أوكدته و أكدته و آكدته إيكادا و بالواو أفصح أي : شددته ، و توكد الأمر و تأكد بمعنى ([5]).	. يراد بهما نونان : إحداهما مشددة مبنية على الفتح و الثانية مخففة مبنية على السكون كالنونين في قولهم : لا تقعدن عن إعانة الملهوف و بادرن بمعاونته . و هما من أحرف المعاني و تتصل كل واحدة منهما بآخر المضارع و الأمر فتخلصهما للزمن المستقبل و لا تتصل بهما إن كانا لغيره و كذلك لا تتصل بالفعل الماضي و لا بأسماء الأفعال مطلقا سواء أ كانت طلبية أم خبرية و لا بغيرها من الأسماء والحروف.

أسماء الأصوات	. و قد صات يصوت و يصات صوتا و أصات و صوت به : كله نادى و يقال : صوت يصوت تصويتا فهو مصوت و ذلك إذا	. يراد منها نوعان ؛ أولهما : ألفاظ توجه إلى الحيوان الأعجم و ما في حكمه . كالأطفال . ؛ إما لزجره و تخويفه لينصرف عن شيء ؛ و إما

[1] ـ ينظر : النحو الوافي : عباس حسن ، ج : 04 ، ص 111 .
[2] ـ ينظر : المصدر نفسه ، ج : 04 ، ص 112 و ص 113 .
[3] ـ ينظر : القواعد الأساسية للغة العربية : السيد أحمد الهاشمي ، ص 333 .
[4] ـ لسان العرب : ابن منظور المصري ، ج : 06 ، ص 4312 .
[5] ـ المرجع نفسه ، ج : 06 ، ص 4905 .

	صوت بإنسان فدعاه ، و يقال صات يصوت صوتا فهو صائت ؛ معناه : صائح / الصوت : صوت الإنسان و غيره و الصائت : الصائح ([1]).	لحثه على أداء أمر معين بمجرد سماعه أحد هذه الألفاظ دون حاجة إلى مزيد . فالمراد من توجيه الألفاظ هو طلب الامتناع أو طلب الأداء . ثانيهما : ألفاظ صادرة من الحيوان الأعجم أو مما يشبهه ؛ كالجماد و نحوه فيرددها الإنسان و يعيدها كما سمعها تقليدا أو محاكاة لأصحابها من غير أن يقصد من وراء هذا دلالة أخرى ([2]).... . و أسماء الأصوات نظير أسماء الأفعال في أنها تدل على المقصود بدون مساعدة و كلها سماعية و لا تعمل شيئا و ليس لها محل من الإعراب . و هي نوعان : 1 . نوع يخاطب به ما لا يعقل من الحيوان أو صغار الآدميين . 2 . و نوع يحكى به صوت([3]).

كنايات العدد	. **الكنيـة** على ثلاثة أوجه ؛ أحدها : أن يكنى عن الشيء الذي يستفحش ذكره . و الثاني : أن يكنى المرجل باسم توقيرا و تعظيما ، و الثالث : أن تقوم الكنية مقام الاسم فيعرف صاحبها بها كما	. **أصل الكنايـة** : التوريـة عن الشيء بأن يعبر عنه بغير اسمه لسبب بلاغي و هذه الألفاظ سميت " كنايات " ؛ لأن كل واحدة منها يكنى بها عن معدود أي : يرمز به إلى معدود و يراد منها ذلك المعدود

[1] ـ لسان العرب : ابن منظور ، مادة : صوت ، ج : 04 ، ص 2521 .
[2] ـ ينظر : النحو الوافي : عباس حسن ، ج : 04 ، ص 130 .
[3] ـ ينظر : القواعد الأساسية للغة العربية : السيد أحمد الهاشمي ، ص 235 .

	يعرف باسمه كأبي لهب اسمه عبد العزى عرف بكنيته فسماه الله بها . . و **الكناية** : أن تتكلم بشيء و تريد غيره . و كنى عن الأمر بغيره يكني كناية : يعني إذا تكلم بغيره مما يستدل عليه ؛ نحو الرفث و الغائط و نحوه ([1]). . **عدد** * العد : إحصاء الشيء ، عده يعده عدا و تعدادا ، و عدة (بفتح العين و الدال المشددة) . . و **العدد** : مقدار ما يعد و مبلغه و الجمع أعداد و كذلك العدة و قيل:العدة (بكسر العين) مصدر كالعد . و العدة أيضا : الجماعة قلت أو كثرت ... و العديد : الكثرة ([2]).	فهو مدلولها و هي الرمز الدال عليه ([3]) . **أسماء الكناية** : هي ألفاظ مبهمة يكنى بها عن مبهم من عدد أو حديث أو فعل ؛ و هي : كم و كذا و كأين و كيت و ذيت ([4])

المقصور و الممدود	. **القصر** : خلاف المد و الفعل كالفعل و المصدر كالمصدر . . و **المقصور** : من عروض المديد و الرمل و ما أسقط آخره و أسكن ؛ نحو : (فاعلاتن)	. **المقصور** : هو الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمه ؛ مثل : الهدى . الهوى . المولى ... . **المقصور** : هو الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة أي : ينتهي بألف

[1] ـ لسان العرب : ابن منطور المصري ، مادة : كني ، ج : 05 ، ص 3944 .
[2] ـ المرجع نفسه ، مادة : عدد ، ج : 04 ، ص 2832 و ص 2833 .
[3] ـ ينظر : النحو الوافي : عباس حسن ، ج : 04 ، ص 441 .
[4] ـ ينظر : جامع الدروس العربية : الشيخ مصطفى الغلاييني ، ج : 01 ، ص 108 .

	حذفت نونه و أسكنت تاؤه فبقي (فاعلات) فنقل إلى (فاعلان) ([1]). . مد الحرف يمده مدا : طوله ([2]) .	لازمة ، و الألف لا بد أن يكون ما قبلها مفتوحا ([3]). . **الممدود :** هو الاسم المعرب الذي آخره همزة قبلها ألف زائدة ... . **الممدود :** هو الاسم الذي في آخره همزة تلي ألفا زائدة ([4]).
جمع التكسير	. **و الجمع :** اسم لجماعة الناس و الجمع : مصدر قولك : جمعت الشيء . و الجمع : المجتمعون ، و جمعه جموع و الجماعة و الجميع و المجمع و المجمعة : كالجمع . و قد استعملوا ذلك في غير الناس حتى قالوا : جماعة الشجر و جماعة النبات ([5]).	. هو ما يدل على ثلاثة أو أكثر ، و له مفرد يشاركه في معناه و أصوله مع تغير حتمي يطرأ على صيغته عند الجمع ([6]). . هو ما دل على أكثر من اثنين بتغيير ظاهر ؛ كرجل و رجال أو مقدر كفلك للمفرد و الجمع و الضمة التي في المفرد كضمة (قفل) و الضمة التي في الجمع كضمة (أسد) ([7])
الإعلال و الإبدال و القلب	. و حروف العلة و الاعتلال : الألف و الياء و الواو سميت بذلك للينها ، و موتها([8]). . **بدل الشيء :** غيره . / و أبدلت الشيء بغيره و بدله الله من الخوف أمنا ، و تبديل الشيء : تغييره و إن	. **الإعلال :** و المراد به تغيير يطرأ على أحد أحرف العلة الثلاثة (و . ا . ي) و ما يلحق بها ، و هو الهمزة ؛ بحيث يؤدي هذا التغيير إلى حذف الحرف أو تسكينه أو قلبه حرفا آخر من الأربعة مع

[1] ـ لسان العرب : ابن منطور المصري ، مادة : قصر ، ج : 05 ، ص 3645 .
[2] ـ المرجع نفسه ، مادة : مدد ، ج : 06 ، ص 4157 .
[3] ـ ينظر : النحو الوافي : عباس حسن ، ج : 04 ، ص 469 و ص 138 .
[4] ـ ينظر : المصدر نفسه ، ج : 04 ، ص 473 . ينظر : تسهيل شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك في النحو و الصرف : حسن عبد الجليل يوسف ، مؤسسة المختار ـ القاهرة (1425 هـ ـ 2004 م) ، ط : 01 ، ص 138 و ص 139 .
[5] ـ لسان العرب : ابن منطور المصري ، مادة : جمع ، ج : 01 ، ص 678 و ص 679 .
[6] ـ ينظر : النحو الوافي : عباس حسن ، ج : 04 ، ص 486 .
[7] ـ ينظر : تسهيل شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك في النحو و الصرف : حسن عبد الجليل يوسف ، ص 116 .
[8] ـ لسان العرب : ابن منطور المصري ، مادة : علل ، ج : 04 ، ص 3081 .

	لم تأتي ببدل .. و الأصل في التبديل تغيير الشيء عن حاله . و الأصل في الإبدال جعل الشيء مكان شيء آخر كإبدالك من الواو تاءا في تالله ([1]). . قلب * القلب : تحويل الشيء عن وجهه ([2]).	جريانه في كل ما سبق على قواعد ثابتة يجب مراعاتها ([3]). . إن التغييرات الصرفية التي تعتري حرف العلة اجتنابا للثقل أو التعذر تسمى " إعلالا " و تكون إما بالقلب ؛ و إما بالحذف ؛ و إما بالإسكان ([4]). . القلب و معناه : تحويل أحد الحروف الثلاثة السالفة إلى آخر منها بحيث يختفي أحدهما ليحل محله غيره من بينها طبقا لضوابط محددة يجب الخضوع لها ([5]).
		. **الإبدال** : و معناه حذف حرف و وضع آخر مكانه بحيث يختفي الأول و يحل في موضعه غيره سواء أ كان الحرفان من أحرف العلة ... أم كانا صحيحين أم مختلفين ؛ فهو أعم من القلب ؛ لأنه يشمل " القلب " وغيره ([6])

[1] ـ نفس المرجع ، مادة : بدل ، ج : 01 ، ص 231 .
[2] ـ نفس المرجع ، مادة : قلب ، ج : 05 ، ص 3713 .
[3] ـ ينظر : النحو الوافي : عباس حسن ، ج : 04 ، ص 587 .
[4] ـ ينظر : الموجز في قواعد اللغة العربية و شواهدها : سعيد الأفغاني ، دار الفكر (1401 هـ ـ 1981 م) ، ط : 03 ، ص 408.
[5] ـ ينظر : النحو الوافي : عباس حسن ، ج : 04 ، ص 587 و ص 588 .
[6] ـ ينظر : المصدر السابق ، ج : 04 ، ص 588 .

		. هو وضع حرف ليس من حروف الأصول في الكلمة مكان حرف آخر من الحروف الأصول في أثناء الكلام لضرورة لفظية قصد النخفيف و البحث عن تيسير النطق و سهولته على اللسان ليكون تناولها من وجه واحد من غير أن تدغم حرفا في حرف و ترفع لسانك من موضع واحد ([1]).

و من خلال ما تقدم من شرح لغوي و اصطلاحي لمصطلحات نحوية مفردة ، و أخرى مركبة انتقيناها من كتاب : النحو الوافي لعباس حسن ، و على قلتها مقارنة مع باقي مصطلحات النحو و الصرف في هذا الكتاب ؛ فإنها تكون في مجموعها أنموذجا يمثل جميع المصطلحات النحوية المفردة ، و المركبة الأخرى التي لا يسمح المقام هنا لذكرها جميعا .

و في ما يلي نقدم **دراسة تحليلية** لبعض المصطلحات النحوية الواردة في كتاب:النحو الوافي مقتصرين على بعض المصطلحات التي خالفت تلك الشروط التي وضعها علماء الاصطلاح و كان يمكن أن نقف عند كل مصطلح من تلك المصطلحات لولا أن وجدنا باحثة كفتنا البحث في ذلك و هي : إيناس كمال الحديدي في كتابها : المصطحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث ، و مخافة الوقوع في تكرار ما ذكرته عن تلك المصطلحات عزفنا عن الوقوف على كل المصطلحات التي وردت في الجداول المتقدمة .

و للتذكير فإن الباحثة المذكورة قامت بدراسة و تحليل المصطلح النحوي القديم ، و تحديدا مصطلحات النحو البصري ، و الكوفي ؛ أما نحن . في هذا البحث ندرس المصطلح النحوي لدى عباس حسن في كتابه : النحو الوافي ، و هو دارس معاصر ينتمي إلى الاتجاه التراثي في النحو ؛ إلا أن المصطلح النحوي لديه هو المصطلح التراثي القديم الذي كان أغلبه مصطلحا بصريا و

[1] ـ ينظر : طاهرة الإبدال عند اللغويين و النحاة العرب : عبد الله بو خلخال ، دار الهدى ، عين مليلة ـ الجزائر ، ص 04 و ص 05 .

لم يستعمل غيره من المصطلحات الحديثة ؛ و قد أبقى على مفاهيمها القديمة ؛ إلا أنه انتقى أوضحها ، و أسهلها ، و أقربها إلى الصواب في رأيه .

2 . التحليل الشكلي و الدلالي للمصطلحات النحوية :

أ) . التحليل الشكلي :

1 . بالنظر إلى تلك المصطلحات المقدمة : مفردة أو مركبة جاءت من فصيلة الأسماء الجامدة و المشتقة ؛ إذ من شروط علم المصطلحات أنه يفضل أن يكون المصطلح . دائما . قابلا للاشتقاق ([1]). فعن طريق الاشتقاق تكونت في اللغة العربية آلاف الكلمات للحياة العامة و لمصطلحات العلوم على مدى عدة قرون ،و ثبت أنه من أكثر طرق التنمية المعجمية فاعلية ، و أهمية ([2])؛ أما ما جاء من الأسماء منها فيكسبها الثبات ، و الاستقرار .

2 . انقسمت هذه المصطلحات على قسمين : مصطلحات مفردة ، و أخرى مركبة ؛ فأما المفردة ، فقد جاءت لتعبر عن مفاهيم واضحة ، و محددة في غالب الأحيان إلا أننا نجد بعضها لها أكثر من اسم ، و نمثل لذلك بمصطلح : المبتدأ الذي نجد إلى جانبه مصطلح الابتداء ، و مصطلح المسند إليه مما يجعل للمعنى الواحد أكثر من مصطلح ؛ و أما تلك المركبة ؛ فهي مركبة من الآتي : . مركبة تركيبا إضافيا ؛ مثل : اسم الإشارة . اسم الفاعل . اسم المفعول ... ، أو مركبة تركيبا نعتيا (وصفيا) ؛ مثل : المفعول المطلق ، الحروف الناسخة . الصفة المشبهة . ، أو ما جاء على شكل عبارة شارحة من مثل : اشتغال العامل عن المعمول ، لا النافية للجنس ، التنازع في العمل ...

3 . تتسم هذه المصطلحات النحوية بسمة الاقتصاد اللغوي ، أو ما يسمى بالاقتصاد في اللغة مما يجعلها خفيفة على اللسان ، و أكثر يسرا ، و سهولة إلى جانب وضوحها لولا ما قد نجده من الترادف الذي يتميز به بعضها ؛ كما مثلنا لذلك بمصطلح المبتدإ .

4 . إذا تأملنا في كل تلك المصطلحات المعينة في الجداول السابقة نجد أن معناها الأصلي ، أو اللغوي ذا صلة قوية تربطه بالمعنى الاصطلاحي الذي وضع له ؛ بحيث إن كل معنى اصطلاحي له ما يدل عليه في الأصل المعجمي أو اللغوي فعلى سبيل المثال نأخذ مصطلح : الاستغاثة ؛ فمعناه من الغوث ، أو صاح : وا غوثاه ... ؛ فإن هذا المعنى يدل عليه المعنى الاصطلاحي الذي يعني : نداء موجه إلى من يخلص من شدة واقعة بالفعل ... إلخ . و كذلك لو أخذنا مصطلح : النداء ؛ فهو في اللغة الدعاء بأرفع الصوت .. و في الاصطلاح نجده يدل على

---

[1] ـ ينظر : المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح : إيناس كمال الحديدي ، ص 99 .

[2] ـ ينظر : الأسس اللغوية لعلم المصطلح : محمود فهمي حجازي ، ص 36 .

أنه : توجيه الدعوة إلى المخاطب ، و تنبيهه إلى الإصغاء ، و سماع ما يريده المتكلم ...، فلا بد أن نجد ، و لو خيطا رفيعا يربط المعنى الاصطلاحي بالمعنى اللغوي . و هكذا فالمعنى اللغوي لا بد أن يتقدم المعنى الاصطلاحي ، و لا بد أن يكون مرتبطا به أشد الارتباط ؛ إذ لابد من ضرورة وجود مناسبة ، أو مشاركة ، أو مشابهة بين مدلول المصطلح اللغوي ، و مدلوله الاصطلاحي ، و لا يشترط في المصطلح أن يستوعب كل معناه العلمي ([1]).

5 . إن الملاحظ على كل المصطلحات النحوية التي استخدمها عباس حسن جاءت عربية أصيلة ؛ فليس بينها مصطلح واحد يمكن أن يوصف بأنه مترجم ، أو غربي دخيل ، فلا نجد فيها معربا ، و لا مترجما ، و هو ما يتفق مع ما دعا إليه مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي كان عباس حسن عضوا فيه ، و الذي قرر في دورته الأولى تفضيل المصطلحات العربية القديمة في العلوم ، و الصناعات ، و غيرها على المصطلحات الحديثة ... ، و ظل موضوع الانتفاع بالمصطلحات العلمية القديمة يتناول في دورات المجمع حتى دورته الثامنة ، و العشرين ([2])، و مع ذلك فقد ظل عباس حسن وفيا في التزامه بالمصطلح النحوي العربي القديم ؛ حيث ذكر في مقدمة كتابه : النحو الوافي أن التزامه هذا لم يأت عن قرار شخصي ، أو فردي ؛ و إنما عن قرار جماعي اتفق عليه مجمع اللغة ؛ إذ كان عضوا فيه كما ذكرنا ؛ يقول مؤكدا هذا المعنى : " أما الاصطلاحات العلمية المأثورة المستقرة فلم أفكر في تغييرها ، إيمانا ، و اقتناعا بفائدتها ، و بما سجله العلماء قديما ، و حديثا من ضرر هذا التغيير الفردي ، و وفاء بما اشترطوه في تغيير المصطلحات أن يكون بإجماع المختصين ، المشتغلين بالعلم الذي يحويها ([3]) ".

ب) . التحليل الدلالي:

قبل أن نبدأ بتحليل بعض المصطلحات . التي يسمح بها مجال البحث . تحليلا دلاليا ، و إخضاعها لقواعد علم لاصطلاح الحديث ؛ فإنه تراودنا جملة من التساؤلات التي تفرض نفسها علينا ؛ كما يلي :

أ . هل المفاهيم الاصطلاحية التي قدمتها هذه العينة من المصطلحات المختارة استطاعت أن تعبر بدقة ، و وضوح عن المفاهيم التي وضعت لها ؟.

ب . هل . هناك . علاقة واحدة تربط بين المصطلح ، و مفهومه ، أم تحدد تلك العلاقة عدة مفاهيم للمصطلح الواحد ؟ .

---

[1] ـ ينظر : المرجع السابق ، ص 251 .

[2] ـ ينظر : مجمع اللغة العربية في خمسين عاما (1934 م ـ 1984 م) ، : شوقي ضيف ، ط : 01 ، ص 128 . و ينظر كذلك : الأسس اللغوية لعلم المصطلح : محمود فهمي حجازي ، ص 252 .

[3] ـ مقدمة كتاب : النحو الوافي : عباس حسن ، ج : 01 ، ص 07 .

ج . هل استطاع عباس حسن أن يخلص المصطلح النحوي . في كتابه : النحو الوافي من الاشتراك اللفظي و الترادف ، و الاضطراب و الغموض ، و تعدد المفاهيم للمصطلح الواحد و من كل تلك الآفات التي وقع فيها المصطلح النحوي العربي القديم ؟ .

و في ما يلي نحلل بعض تلك المصطلحات : 1 . **الإعراب والبناء:**

أ . **الإعراب :** و يعني عند عباس حسن التغيير الحاصل للعلامة في آخر الكلمة ، و الداعي الذي أوجده . في رأيه . ؛ هو العامل ، و يقول . أيضا . في مقدمة النحو الوافي : " هو تغيير العلامة التي في آخر اللفظ بسبب تغير العوامل الداخلة عليه ، و ما يقتضيه كل عامل ([1]) " ، و هذا التعريف لا يختلف في مضمونه عما تردد عند الكثير من قدماء النحو ؛ كابن هشام الأنصاري (761 هـ) الذي يعرف الإعراب بقوله : " الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة ؛ فالظاهر كالذي في آخر (زيد) في قولك :(جاء زيد) ، و مررت بزيد ... إلخ ([2]) " ، و يظهر من خلال ما أورده عباس حسن في تعريفه السابق أنه يدافع عن العامل الذي يجلب الإعراب ، و ليس هذا . فقط . ؛ بل هو في كتابه : النحو الوافي يثني على النحاة القدماء الذين أسسوا نظريتهم النحوية عليه ، و يقف ضد من ينتقدهم في ذلك ، و يرى أن منتقديه لم يراعوا الاعتدال ، و الإنصاف في انتقاداتهم تلك ؛ فيقول : " و الحق أن النحاة أبرياء مما اتهموا به بل أذكياء بارعون فيما قرروه بشأن نظرية العامل ؛ فقد قامت على أساس يوافق أسس التربية الحديثة لتعليم اللغة ، و ضبط قواعدها ، و تيسير استعمالها ([3]) "

و لقد كان النحويون القدماء و معهم عباس حسن يحصرون الإعراب في الأثر الذي يجلبه العامل ، و هو التغيير الذي يحصل في أواخر الكلم بسبب العوامل الداخلة عليه مما يقصر دور الإعراب في الجانب الشكلي فقط للغة ، و يجرده من أي وظيفة يؤديها من الجانب الآخر ؛ أي جانب المعنى ، و هو ما جعل كثيرا من دعاة التجديد من الدارسين المحدثين يرفضون ذلك ، و ينتقدونه انتقادا شديدا و من أولئك المحدثين مهدي المخزومي الذي يرى أن الإعراب : بيان ما للكلمة في الجملة ، و ما للجملة من وظيفة لغوية ، أو قيمة نحوية ، ككونها مسندا إليه ، أو مضافا إليه ، أو كونها مفعولا ، أو حالا ، أو تمييزا ، أو غير ذلك من الدلالات التي تؤديها الكلمات في ثنايا الجمل ، و تؤديها الجمل في ثنايا الكلام ([4])، فالإعراب . إذا . على هذا التصور ، أو المفهوم ليس صورة شكلية تنحصر في الحركة الإعرابية ، و العمل الذي يجلبها ، و

---

[1] ـ المصدر السابق ، ج : 01 ، ص 66 و ص 77 .

[2] ـ شرح قطر الندى و بل الصدى : جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري ، ص 60 .

[3] ـ الهامش الأول من كتاب : النحو الوافي : عباس حسن ، ج : 01 ، ص 65 .

[4] ـ ينظر : في النحو العربي قواعد و تطبيق : مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت ـ لبنان (1406 هـ ـ 1986 م) ، ط : 02 ، ص 66 .

إنما هو وظيفة للكلمة في علاقتها مع ما قبلها و ما بعدها داخل إطار الجملة ، هذه الكلمة التي تكون مسندا ، و مسندا إليه ، و هو ما عبر عنه تمام حسان في حديثه عن الغاية من الإعراب أن الكشف عن العلاقات السياقية أو التعليق كما يسميه عبد القاهر الجرجاني هو الغاية من الإعراب .ذلك بأن وضوح المعنى الوظيفي ؛ هو الثمرة الطبيعية لنجاح عملية التعليق([1]).

و من خلال تعريف القدماء ، و من تبعهم كعباس حسن ، و تعريف المحدثين نجد أن القدماء يفصلون بين مصطلحين اثنين ، و هما: الإعراب ، و المعرب ؛ حيث يتمثل الإعراب عندهم في حركات الإعراب : الضمة ، و الفتحة ، و الكسرة ، و السكون المعرب في الكلمة التي تظهر الحركة الإعرابية في آخرها ، و هما مصطلحان غير مترادفين ؛ فالأولى مصدر للفعل أعرب ، و هي : اسم جامد ؛ أما الثانية فهي : اسم مفعول ، و هي اسم مشتق ؛ في حين أن المحدثين تجنبوا أي تفريق بين الكلمة و الحركة الإعرابية ، و تكلموا عنها من الجانب الوظيفي الذي تؤديه داخل الجملة باعتبار أن دور النحو يكمن في تأليف الجملة من خلال الوظيفة التي تؤديها الكلمات مع أخواتها داخل الجملة نفسها ؛ فإذا نظرنا إلى مصطلحي : **الإعراب و المعرب** من وجهة نظر علم الاصطلاح أنهما مصطلحان مختلفان ، و ليسا مترادفين ، قد عبرا عن مفهومين مختلفين بوضوح لا لبس فيه ، و هذا يعني أن هذين المصطلحين استوفيا شروط علم الاصطلاح التي أقرها ؛ أما في ما يتعلق بوجهة نظر المحدثين ممثلة في ما جاء في كلام مهدي المخزومي ، و تمام حسان ؛ فإنها . في اعتقادنا . وجهة نظر متأثرة بالثقافة الغربية ؛ لأنها تسعى إلى تقويض نظرية النحو العربي التي أسسها علماؤنا عبر القرون ، هذه النظرية التي تقوم كلها على أساس الإعراب و العامل معا ، و من المعلوم أن الإعراب ميزة أساسية تنفرد بها اللغة العربية عن كثير من اللغات القديمة ، أو المعاصرة ظلت تحتفظ به أكثر من غيرها حتى الآن ، و لا يخفى ما للإعراب من أهمية في بيان المعنى ، و لأنه سمة من سمات العربية و مزية من مزاياها ؛ فإن له فوائد ، و أغراضا حرمت منها اللغات المبنية ([2]) و لأن أغلب المحدثين تأثروا بمناهج الغرب ، و درسوا لغاته ، و أكثر ما درسوا اللغتين الإنجليزية ، و الفرنسية ، و اللغات الأخرى بنسب متفاوتة ، فإن هذه اللغات من اللغات المبنية التي تفتقد سمة الإعراب ، و التي هي . كما قلنا . سمة تتسم بها لغتنا ،

و لهذا السبب نرى أن أغلب الدعوات لإلغاء العامل ، أو التقليل من أهمية الإعراب يصب في اتجاه التقليد للغات الغرب ، و هذا ليس جديدا ؛ فقد دعا بعض الدارسين في وقت ما من هذا

---

[1] ـ اللغة العربية معناها و مبناها : تمام حسان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1979 م ، ص 181 و ص 182 .

[2] ـ لمزيد من الاطلاع ينظر : الجملة العربية و المعنى : فاضل صالح السامرائي ، دار ابن حزم (1421 هـ ـ 2000 م) ، ط : 01 ، ص 48 و ما بعدها ..

العصر . بدعوى التجديد في النحو ، و تيسيره . إلى إحلال العامية محل العربية و إلغاء الإعراب ، و الوقوف على الساكن في آخر الكلمة. و لما لم يفلحوا ، و ماتت دعواتهم في مهدها ، حاولت هذه الدعوة أن تظهر تحت غطاء ما يسمونه بالمنهج العلمي ، و الدراسة العلمية ، و للأسف وجدنا من سار . من غير قصد . مع هذه الدعوة من بعض من لا نشك في إخلاصه ، و غيرته على لغتنا الأبية فقال ما قال حول الإعراب ، و العامل من أمثال : إبراهيم مصطفى ، و تمام حسان , و مهدي المخزومي و أمين الخولي ...، و غيرهم .

ب . البناء : و إذا تحدثنا مليا عن مصطلح الإعرب ؛ فإن . هناك . مصطلحا يذكر أينما ذكر مقابلا له و هو مصطح البناء ، و قد تناوله عباس حسن ، و عرفه بأنه " هو لزوم آخر اللفظ علامة واحدة في كل أحواله لا تتغير مهما تغيرت العوامل ([1]) " ، و هو تعريف . كما يبدو . لا يختلف عما ذكره أساطين النحو القدماء كالصبان في حاشيته ، أو في كتاب كشف المشكل في النحو ، أو همع الهوامع للسيوطي ، و هذا يؤكد مدى التزام عباس حسن على السير على هدى النحويين القدماء .

و مما سجله بعض المحدثين في قضية **الإعراب** ، و **البناء** ما أورده أحمد عبد العظيم عبد الغني في كتابه : المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية و هو . حقا . من الدراسات العلمية ، الموضوعية التي تصدت بجرأة لتحليل مصطلحات النحو العربي القديم ، و كان من بينها مصطلحا الإعراب ، و البناء ؛ فقد لاحظ أن . هناك . تداخلا في استخدام هذين المصطلحين :

الإعراب و البناء :

أولا : أن مقولة أصالة الإعراب في الأسماء لا تسلم للنحاة ؛ إذ منهم من يرى أن الإعراب أصل في الأسماء و في الأفعال معا ؛ و منهم من يرى أن الإعراب أصل في الأفعال فرع في الأسماء .

ثانيا : أن اتصال المضارع بنون التوكيد لا يسبب بناء الفعل عند بعض النحاة ، و إنما يظل المضارع معربا اتصلت به نون التوكيد أم لم تتصل .

ثالثا : أن اتصال الفعل المضارع بنون النسوة لا يغير إعراب المضارع .

رابعا : أن من يرى أصالة الإعراب في الفعل يقرر إعراب فعل الأمر لا بناءه ؛ بل إن من النحاة من يرى أن المقولة التي أسس عليها الإعراب أصالة في الأسماء ، و تبعا في بعض الأفعال تتحقق فيما اتفقوا على بنائه في الأفعال و هو الماضي الذي يتغير آخره تبعا لتغير الضمائر التي يسند إليها ؛ كما في : أكرما ، أكرموا ، أكرمن .

---

[1] ـ النحو الوافي : عباس حسن ، ج : 01 ، ص 67 .

خامسا : أن النحاة أنفسهم . و تبعهم في ذلك عباس حسن . قد استخدموا مصطلح إعراب و معرب فيما قرروا فيه حكم البناء ؛ كما صرحوا باستخدام العكس ،فوظفوا مصطلح : البناء و مبني فيما قرروا له حكم الإعراب ، و المعرب ؛ فمن الأول حكمهم على اسم لا النافية للحنس المفرد بالإعراب نصبا مع حذف التنوين للتخفيف ، و من الثاني حكمهم على المثنى ، و جمع المذكر السالم ، و الممنوع من الصرف في حالة الجر بالفتحة بأنها جميعا من المبنيات ([1]). و مهما سجله الدارسون المحدثون من ملاحظات على الخلط ، أو التداخل فيما قرره النحاة القدماء ، و من سار نحوهم ؛ . كعباس حسن . من أحكام ، فإن الذي لا بد أن نؤكد عليه ؛ هو احتلال هذه المصطلحات التي أشرنا إليها مكانا بين مصطلحات النحو الأخرى و دلالة كل مصطلح على معنى محدد ، و واضح ينفي عنه الغموض ، و التعقيد ، و هو ما قرره علماء الاصطلاح عند صياغة أي مصطلح .

2 . الكلمة . الكلام . الكلم . القول : لقد حظيت هذه المصطلحات الأربع باهتمام عباس حسن في كتابه : النحو الوافي .

أ . تعريف الكلمة : و مما انتهى إليه في تعريف الكلمة . بعد كلام طويل حولها . بالقول : " و مما تقدم نعلم أن الكلمة ؛ هي : اللفظة الواحدة التي تتركب من بعض الحروف الهجائية ، و تدل على معنى جزئي ؛ أي : مفرد ([2]) "، و الكلمة بهذا المعنى عند عباس حسن ذات مدلول صوتي ؛ لأن حد اللفظ ؛ . كما يفهمه بعض النحاة القدماء . بأنه " هو الصوت المشتمل على بعض الحروف ، و الصوت : هو ما تسمعه الآذان ([3])"، و هو في تعريفه ذلك . من حيث دلالة الكلمة على معنى مفرد . لا يختلف في جوهره عما نجده من تعريف للكلمة عند السيوطي حين يعرف الكلمة بقوله :

" الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع ، و قيل لفظ وضع لمعنى مفرد و قيل : هي اللفظ الموضوع للمعنى مفردا ([4]) " ، و هو يؤكد في كل مرة على كون الكلمة لفظا ، و هو ما يتفق . أيضا . مع ما جاء في تعريف عباس حسن .

ب . الكلام : و هذا المصطلح عند عباس حسن مرادف لمصطلح : الجملة الذي يعرفه ؛ بقوله : " الكلام هو : ما تركب من كلمتين ، أو أكثر ، و له معنى مستقل ([5])"و يفهم من هذا التعريف أن الكلام لا بد له من أمرين . على حد قوله . ؛ هما : التركيب ، و الإفادة المستقلة و إلا فهو ليس

---

[1] ـ ينظر : المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية : أحمد عبد العطيم عبد الغني ، ص 144 و ص 145 .
[2] ـ النحو الوافي : عباس حسن ، ج : 01 ، ص 14 .
[3] ـ حدود النحو : الأبذي (800 هـ ـ 860 هـ) ، ص 52 و ص 53 .
[4] ـ معجم مقاليد العلوم في الحدود و الرسوم : عبد الرحمن جلال الدين السيوطي ، ص 94 .
[5] ـ النحو الوافي : عباس حسن ، ج : 01 ، ص 14 .

بكلام ، و هو بهذا التعريف للكلام يتفق مع ما ذهب إليه ابن يعيش(تـ 643 هـ) في شرحه للمفصل ؛ بقوله : " اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ، و يسمى الجملة ([1])" ، و عليه ؛ فإنه لا يمكن اعتبار جملة فعل الشرط ، أو جوابها جملة إذا استقلت كل واحدة عن الأخرى ؛ لأنها لا تفيد معنى إلا بذكر الأخرى ، و بهذا نفهم كلام ابن يعيش المتقدم .

و مما نلاحظه من هذين المصطلحين : الكلام و الجملة . و بالرغم من قيام عباس حسن بمحاولة التوحيد بينهما ، و لم يدخل في إيراد الفروق الموجودة بينهما ؛ كما نجد ذلك عند المتقدمين و منهم الجرجاني صاحب كتاب : التعريفات حين يشير في تعريفه للجملة بأنها عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ؛ سواء أفاد ؛ كقولك : زيد قائم ، أو لم يفد ؛ كقولك : إن تكرمني ، فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه ، فتكون الجملة أعم من الكلام ([2])؛ إلا أنه ، و من منظور علم الاصطلاح الذي يسعى إلى توحيد المصطلح نجد أنفسنا مع معنى واحد لمصطلحين مترادفين ،و في هذا ما يحدد نوعا من أنواع العلاقات بين المصطلح و مدلوله ، و تسمى هذه العلاقة ؛ كما ذكرنا ذلك في التمهيد علاقة الترادف

ج . الكلم : و يعرفه عباس حسن بأنه : " هو ما تركب من ثلاث كلمات ، فأكثر ؛ سواء أ كان لها معنى مفيد ، أم لم يكن لها معنى مفيد ؛ فالكلم المفيد ؛ مثل : النيل ثروة مصر . القطن محصول أساسي في بلادنا ؛ و غير المفيد ؛ مثل : إن تكثر الصناعات ...([3])".

و معنى هذا أن الكلم يختلف عن مفهوم الجملة عنده ؛ لأن الجملة يشترط فيها الإفادة فقط ؛ مثل الكلام ؛ أما الكلم ، فقد يتوفر فيه عنصر الإفادة أو لا مع كونه يتركب من ثلاث كلمات الأمر الذي يميزه عن الجملة ، و لكن عباس حسن إذا سلم له التفريق بين الجملة ، و الكلم فإنه لم يسلم له في مفهومه للكلام ، و الجملة حينما جعلهما مترادفين ، تماما كما وقع له ذلك في تعريف الكلمة حينما جعلها مرادفة للمفرد ؛ كما سبق في التعريف ، و لو أنه كان يعتقد أنه خلص المصطلحين من تعدد المفاهيم ؛ ليقع في مشكل تعدد المصطلح لمفهوم واحد الأمر الذي يأباه علم الاصطلاح في صوغ المصطلح .

د . القول : و يعني عند عباس حسن ؛ بأنه : " هو كل لفظ نطق به الإنسان ؛ سواء أ كان لفظا مفردا ، أم مركبا ،و سواء أ كان تركيبه مفيدا أم غير مفيد ؛ فهو ينطبق على

---

[1] ـ شرح المفصل : موفق الدين بن يعيش النحوي ، ج : 01 ، ص 20 .
[2] ـ التعريفات : السيد الشريف الجرجاني ، ص 74 .
[3] ـ النحو الوافي : عباس حسن ، ج : 01 ، ص 15 و ص 16 .

الكلمة ، وعلى : الكلام ، و على : الكلم ([1]) " ، و هو بهذا التعريف يختلف عن بقية المصطلحات الثلاثة السابقة ، و يشملها جميعا ، و لكنه في كل ما سبق لا يختلف مفهوم هذه المصطلحات في عمومها عما ذكره النحاة القدماء لها من مفاهيم ؛ فجعله الكلام مرادفا للجملة سبق إليه ابن جني (392 هـ) ، و مهما قال في مفهوم القول ؛ فإنه جعله في بعض ما يدل عليه مرادفا للكلمة ، أو المفرد مما يوقعه في مشكل الترادف ، أو تعدد المصطلح للمفهوم الواحد و هو ما يأباه علم الاصطلاح كذلك .

و إذا كان مفهوم المصطلح النحوي عند عباس حسن لا يختلف كثيرا في مفهومه لدى النحاة القدماء كما بينا . على الأقل في ما قدمنا من تلك المصطلحات . ، فإنه حين يذكر مصطلحا من تلك المصطلحات التي استخدمها المتقدمون من النحاة ، و كانت تلك المصطلحات موضع اختلاف بينهم . يشير إلى عدم جدوى إشغال النفس بتلك الخلافات المرهقة . خصوصا . التي تعد أثرا من آثار الفكر الفلسفي ، ذلك الفكر الذي جنى على النحو العربي

و ظل النحو العربي يعاني من تبعاته الخطيرة إلى أن جاء بعض المخلصين من رواد العصر الحديث أمثال : عباس حسن ، و عبده الراجحي ، و غيرهما .

يقول عباس حسن . بعد كلامه عن تلك المصطلحات الأربعة : الكلمة ، و الكلام ، و الكلم ، و القول : " تعود النحاة أن يوازنوا بينها (أي : تلك المصطلحات) موازنة أساسها : علم المنطق ، و يطيلوا فيها الجدل المرهق مع أن الموضوع في غنى عن الموازنة ؛ لبعد صلتها بالنحو .. ، و قد يكون من الخير في الاستغناء عنه ([2]) " ، و هو عندما يقرر ذلك ؛ فهو إنما يدعو إلى تيسير النحو ، و تجديد الدرس النحوي ؛ لتخليصه مما أثقله من أمور المنطق ، و الفكر الفلسفي التي تنافي الواقع اللغوي ، و مما يمكن لنا . هنا . أن نذكره على سبيل المثال لا الحصر ؛ و لتأكيد كلامه الذي سبق ذكره ما جاء في قوله عن أحد تلك المصطلحات ، و هو مصطلح :

. الجنس الجمعي : يقول عباس حسن : " و لهم في اسم الجنس الجمعي . من ناحية أنه جمع تكسير حقيقة ، أو أنه قسم مستقل بنفسه . آراء متضاربة ، و مجادلات عنيفة لا خير فيها ؛ و إنما الخير في الأخذ بالرأي القائل : إنه جمع تكسير ، و هو رأي فيه سداد ، و تيسير ، و لن يترتب على الأخذ به مخالفة أصل من أصول اللغة ، أو خروج على قاعدة من قواعدها ، و أحكامها السليمة ([3]) .

---

[1] ـ المصدر نفسه ، و الجزء نفسه ، ص 16 .
[2] ـ المصدر السابق ، ج : 01 ، ص 17 .
[3] ـ المصدر نفسه ، و الجزء نفسه ، ص 21 .

3 . النعت و الصفة و الوصف : من المصطلحات النحوية التي تردد صداها في كتب النحاة البصريين و الكوفيين ، فمصطلح الصفة و الوصف مصطلحان بصريان ؛ أما مصطلح النعت فمصطلح كوفي ، و إذا كان الحال كذلك فما هو المصطلح الذي فضل عباس حسن اختياره في كتابه : النحو الوافي ؟ . لقد عرفه بأنه : " تابع يكمل متبوعه ، أو سببي المتبوع بمعنى جديد يناسب السياق ، و يحقق الغرض ... ([1]) ".

لقد فضل عباس حسن مصطلح : النعت ؛ و هو مصطلح كوفي بدل مصطلح : الصفة و هو مصطلح بصري مع العلم أن كتابه ذاك يغلب عليه المصطلح البصري ، و الحقيقة أنه صدر حديثه عن التوابع بمصطلح النعت ؛ إلا أنه يفتح قوسا أمام هذا المصطلح الذي يقول فيه : و يسمى الصفة ، أو الوصف من غير أن يفرق بينها جميعا مما يعني لدينا أنه . و إن بدأ الحديث عن التوابع باستعمال مصطلح النعت ، يجعل مصطلح الصفة و الوصف مرادفين لمصطلح النعت ، و الذي يؤكد لدينا هذا الاعتقاد أنه لم يبين الفرق في استعمال المصطلحين ، و لم يقدم مجرد تعليق عليهما ، و كان يمكن أن يكون اختياره لمصطلح النعت اختيارا دقيقا لو لم يجعله مرادفا للصفة أو الوصف و يكون قد خلص هذا المصطلح النحوي من علاقة الترادف ، و إن اعتقدنا . بادئ الأمر . أن تفضيله لمصطلح النعت و إطلاقه على التوابع جاء ؛ لكي لا يلتبس هذا المصطلح بمصطلح الصفات في النحو العربي ؛ كالمشتقات ، و الخبر ، و الحال ...؛ لأن هذه المصطلحات المذكورة تعد في جملتها من الصفات بمفهومها العام ، و رغم الحذر الذي أبداه عباس حسن من استخدام مصطلح الصفة ، أو الوصف ، و اقتصاره على استخدام مصطلح النعت ، إلا أنه لا يفرق بين تلك المصطلحات ، و لا يبرر وجهة نظره القائلة :"... و يتردد ذكر المشتق . أحيانا . باسم : الوصف ، أو الصفة ، و هذان غير الوصف ، أو الوصف المراد منهما النعت ([2]) " ؛ لأنه يؤكد ضمنيا على القول بترادفها جميعا .

و مما تجدر الملاحظة إليه . إذا . أن مصطلح النعت . و إن كان أقرب إلى الكوفيين فقد شاع في الدراسات النحوية مصطلحا على مفهوم أحد التوابع ... ؛ أما الصفة . و إن عرفت عند البصريين . ؛ فقد شاعت . في الأغلب . مصطلحا لغويا ، لا نحويا إلا فيما ندر ؛ و أما الوصف فلم يأت إلا في معرض الشرح ، و توضيح أحكام النعت ...([3]) .

---

[1] ـ الهامش الأول من كتاب : النحو الوافي : عباس حسن ، ج : 03 ، ص 325 .
[2] ـ المصدر السابق ، و الجزء نفسه ، ص 137 .
[3] ـ المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح : إيناس كمال الحديدي ، ص 155 .

و الذي نختم القول به في مصطلح : النعت من حيث مفهومه عند عباس حسن ، وعلاقة المفهوم بالمصطلح ، فإن التعريف الذي قدمه لنا لا يعدم التعريف الدقيق لمصطلح النعت ؛ لأنه تعريف جاء مستوفيا لشروط التعريف ؛ فهو عندما يعتبر النعت مكملا لمتبوعه ،

فلكي يخرج بذلك البدل ، و النسق ، و إن قوبل ذلك باعتراض بعض الدارسين المحدثين على كلمة : مكمل بالقول : " إن النعت ليس مكملا لمتبوعه ؛ إنما يأتي لتوضيحه ، أو تخصيصه ([1]) " ، و ذلك في معرض الرد على تعريف السيوطي للنعت ، و ليس في هذا اعتراض على ما جاء في تعريف عباس حسن الذي أشار إلى الأغراض **التي** يحققها النعت في سياق الكلام ، و التي لم نسترسل في ذكرها رغبة في عدم التطويل ، و اكتفينا بالإحالة إليها في الهامش ، و قد ذكرعباس حسن أن من أشهر الأغراض الأساسية التي يفيدها النعت ما يأتي : و ذكر منها :

1 . الإيضاح إن كان متبوعه معرفة ... و التخصيص إن كان المتبوع نكرة([2])... .

4 . المفرد : لقد اكتنف هذا المصطلح من الغموض في المفهوم ما اكتنف غيره من كثير من المصطلحات في تراثنا النحوي ، و الغريب في الأمر أن هذا الغموض ظل ساريا إلى الدرس النحوي إلى عصرنا الحالي ، و لم يستطع عباس حسن أن يخلصه من ذلك الغموض بالرغم من دعوته إلى التيسير ، و التجديد في النحو ؛ إذ يحدد هذا المصطلح لديه نوعا من العلاقة بينه ، و بين مفهومه ، هذه العلاقة تسمى علاقة تداخل مفاهيم المصطلح و هي علاقة تنشأ بين عدة مفاهيم تعتور مصطلحا واحدا ؛ إذ تتداخل هذي المفاهيم ؛ بحيث تشترك في سمات بعينها ، و من ثم تشترك في تسميتها ([3])؛ بحيث نجد هذا المصطلح . ليس عند عباس حسن فحسب ؛ بل في تراثنا النحوي . عموما . نجده في مقابلة المركب في باب معنى الكلمة ، و العلم ، و الضمير ، و الفعل ؛ كما نجده في أبواب نحوية أخرى كثيرة في مقابلة : مكرر ، و معطوف ، و في مقابلة مثنى ، و جمع ، و في مقابلة جملة ، و شبه جملة ، في مقابلة مضاف ، و شبيه بالمضاف ، و في مقابلة مصدر مؤول ([4]). و لعلنا نتبين ذلك من خلال هذه النقول من كتاب : النحو الوافي الذي هو محل دراستنا للمصطلح النحوي :

1 . ... و كذلك الشأن في كلمة : عين ، و منزل ، و غيرهما من باقي الكلمات المفردة .

2 . في أقسام العلم ... و ينقسم باعتبار لفظه إلى علم مفرد ، و علم مركب .

---

[1] ـ المرجع نفسه ، ص 155 .

[2] ـ ينظر : النحو الوافي : عباس حسن ، ج : 03 ، ص 325 و ص 326 .

[3] ـ ينظر : المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح : إيناس كمال الحديدي ، ص 58 .

[4] ـ ينظر : المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية : أحمد عبد العطيم عبد الغني ، ص 09 - 73 .

3 . الضمير المفرد (أي : هو كلمة واحدة ، و ليس كلمتين ، أو أكثر ، و يسمونه البسيط) و الضمير المركب .

4 . التابع . هنا . و هو المعطوف ، مفردا ، أو غيره مفرد قد يتعدد ... . المفرد في باب العطف ؛ هو : ما ليس جملة ، و لا شبه جملة ... .

5 . ... فليس من المثنى ما يأتي : 1 . ما يدل على مفرد ، مثل : نجم . و لا مثل شعبان و مروان ، و بحرين مما أصله مثنى ثم سمي به واحد .

6 .... و المراد بجمعي التصحيح : جمع المذكر السالم ، و جمع المؤنث السالم ؛ لأن مفردهما يصح ، و يسلم . غالبا . عند جمعه على أحدهما ..

7 . .. الخبر ... ثلاثة أقسام : مفرد و جملة ، و شبه جملة ... ؛ الخبر المفرد ما ليس جملة و لا شبه جملة .

8 . .. إذا أطلق المصدر كان المراد النوع الأول من الثلاثة الآتية ، و هو : الصريح دون المؤول ...([1]).

و هكذا فمصطلح : المفرد بالرغم من أن عباس حسن لم يجعله مصطلحا مستقلا ؛ كبقية المصطلحات ، و لم يفرده بالتعريف ؛ إلا أننا نجده يدخل في عدة مواضيع نحوية ؛ كما بينا ، و هذا فيه دليل على أنه مصطلح استعمل استعمالا غير دقيق سواء عند القدماء أو عند المحدثين التراثيين ؛ كعباس حسن .

5 . الجملة : و هي من المصطلحات التي نجد لها حضورا في كثير من قضايا النحو ، و مواضيعه ؛ و من مواضع مجيئها أنها تجيء في الظرف المضاف إلى الجمل . الاستثناء الواقع جملة ؛ في مثل : ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه) . جملة الشرط . جملة جواب الشرط . جملة الخبر . جملة الصفة . جملة الحال . جملة مقول القول . المصدر المؤول الواقع بعد أحرف العطف الأربعة : (الواو ، و الفاء ، و ثم ، و أو) ...([2]).

و لعل تعدد المفاهيم حول الجملة هو الذي جعل من الصعوبة بمكان إعطاء مفهوم واحد محدد لها ، و هذه القضية ليست مطروحة عندنا فحسب ، بل حتى عند الغرب ؛ فتحت عنوان : مائتا تعريف للجملة ، يقول عبد الجليل مرتاض : " و قد يكون العرب الرواد فعلوا خيرا ؛ إذ لم يلتفتوا كثيرا إلى مصطلح : الجملة بعينه ، و اجتزؤوا بما ينبئ عنه ؛ لأنه حتى عهدنا الحالي لم يجمع

---

[1] ـ ينظر : تلك النقول على الترتيب : النحو الوافي : عباس حسن الصفحات التالية : (14 - 255 - 207 - 412 - 413 - 105 - 396 - 397) . و ينظر : الهامش ، ج : 01 ، ص 137 .

[2] ـ ينظر : المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح : إيناس كمال الحديدي ، ص 190 ، و ينظر : المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية : أحمد عبد العطيم عبد الغني ، ص 106 .

الناس على ماهية الجملة ؛ فهذا اللساني الفرنسي المعاصر جورج مونان يقول في كتابه : مفتاح اللسانيات ، و هو يتساءل : ما معنى الجملة ؟ .... ، غير أنه يوجد . مثلما سبق أن قلنا . ؛ نحو مائتي تعريف مختلف للجملة بشكل منفصل ، أو مرتبط حول ثلاثة أضرب من المعايير ، إن لم نقل أربعة ...([1])" .

و مهما يكن من شأن صعوبة تحديد مفهوم واضح ، و دقيق للجملة على حد قول عبد الجليل مرتاض ؛ فإن الذي يعنينا . هنا . هو مصطلح : الجملة في كتاب : النحو الوافي و الذي نستطيع قوله بالفعل : إن هذا المصطلح انضوى تحت مصطلح **الكلام** عند حديثه عن أقسام الكلم ، و نجد ه في **النحو الوافي** يذهب مع ما ذهب إليه بعض النحاة القدماء كسيبويه ، و ابن جني ، و من بعده ابن مالك ، و الزمخشري من اعتبار الكلام مرادفا للجملة ؛ إلا أن من جاء بعدهم ؛ كالشريف الرضي في شرحه على الكافية ، أو ابن هشام في مغني اللبيب ، فيفرقون بين الكلام و الجملة ([2]) و هو ؛ إذ يذهب مع الفريق الأول ، فإنه يفعل ذلك حتى لا يتساوى ، أويلتقي مفهوم الجملة مع مفهوم الكلم ؛ كما سبق و أن أشرنا .

و الذي نؤكده . هنا مرة ثانية . أن مصطلح الجملة عند عباس حسن جعله مرادفا لمصطلح الكلام ، و بذلك يقع الالتباس فيه ، و يصبح المفهوم النحوي الواحد له مصطلحان و هو ما لا يقبله **علم الاصطلاح الحديث** الذي وضع شروطا محددة في صياغة المصطلحات ذكرناها عند حديثنا عن علم الاصطلاح في التمهيد من هذا البحث .

6 . عطف النسق : و هذا النوع من المصطلحات يدخل في النوع الثاني ؛ و هو المصطلحات المركبة تركيبا إضافيا ، و التي كثر استعمالها بين سائر المصطلحات التي وردت في النحو الوافي ؛ و كما هو ملاحظ فقد جاء مركبا من كلمتين إحداهما أضيفت إلى الأخرى ؛ فكلمة (عطف) تسمى : مضافا ، و كلمة : النسق مضافا إليه .

و **العطف لغة :** " يقال عطف فلان إلى ناحية كذا يعطف عطفا ؛ إذا مال إليه ، و انعطف نحوه ([3]) " ؛ و أما **النسق** ؛ ففي اللسان . أيضا . : **النسق :** النسق من كل شيء : ما كان على طريقة نظام واحد عام في الأشياء / و النحويون يسمون حروف العطف : حروف النسق ؛ لأن الشيء إذا عطفت عليه شيئا آخر جرى مجرى واحدا / و النسق : العطف على الأول([4]) .

---

[1] ـ الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية : عبد الجليل مرتاض ، دار هومة ـ الجزائر (2008 م) ، ص 189 و ص 199 .
[2] ـ ينظر : الجملة العربية مكوناتها ـ أنواعها ـ تحليلها : محمد إبراهيم عبادة ، ص 18 و ما بعدها .
[3] ـ لسان العرب : ابن منظور المصري ، مادة : عطف ، ج : 04 ، ص 2926 .
[4] ـ ينظر : المرجع نفسه ، مادة : نسق ، ج : 06 ، ص 4412 .

و يعرفه عباس حسن **لغة** : النسق . بفتح السين و سكونها . مصدر نسقت الكلام أنسقه (بفتح السين في الماضي ، و ضمها في المضارع) ؛ بمعنى : واليت أجزاءه ، و ربطت بعضها ببعض ، ربطا يجعل المتأخر متصلا بالمتقدم ([1])و يذكر عباس حسن هذا النوع من العطف ضمن حديثه عما يسمى بالتوابع في المسألة الثامن عشرة بعد المائة باسم عطف النسق إلى جانب نوع آخر من العطف ؛ و هو عطف البيان .

و يعرف عباس حسن عطف النسق بأنه ؛ هو : " تابع يتوسط بينه ، و بين متبوعه من حروف عشرة ، كل منها يسمى : حرف العطف ، و يؤدي معنى خاصا و التابع . عنده . لفظ متأخر . دائما . يتقيد في نوع إعرابه بنوع الإعراب في لفظ معين متقدم عليه ؛ يسمى : المتبوع ؛ بحيث لا يختلف اللاحق عن السابق في ذلك النوع . و يزيد الأمر وضوحا في حديثه عن التابع حين يردف بالقول : التابع . هنا . ؛ و هو المعطوف مفردا ، أو غيره قد يتعدد ، و يتمدد معه حرف عطف لا يفيد الترتيب ([2]) "، و الملاحظ أن صاحب النحو الوافي جمع بين مصطلحين اثنين ليدل بهما على معنى واحد ؛ هما : العطف و النسق ؛ الأول: بصري ، و الثاني : كوفي ، ذلك بالرغم من أن الكوفيين يجعلون مصطلح النسق مرادفا لمصطلح : الرّد .

و هكذا عرف النحو ثلاث مصطلحات مترادفة لمعنى واحد ، و حتى يُخلِّص عباس حسن هذا المصطلح . في اعتقادنا . من تعدد المصطلحات ، أو بالأحرى الترادف جمع بينهما في مركب واحد ؛ و ذلك في صورة المركب الإضافي توحيدا للمصطلح ، و تخليصا له من التعدد ، و الترادف الذي يجعله يتنافى مع شروط علم المصطلح ، و اختياره . كما يتجلى لنا من رأيه . حين يبرره بقوله : " كان من الأفضل الاقتصار على كلمة : النسق ؛ بمعنى : المنسوق من إطلاق المصدر على المفعول ؛ أي : الكلام المنسوق بعضه على
بعض ([3]) " ، و عباس حسن في هذا الاختيار لا يتعصب للمصطلح البصري الذي يفضله في أغلب دروسه النحوية ، و يعلل ذلك الاختيار بقوله : " و **النسق اصطلاح** كوفي قد اشتهر ، حتى لا يكاد غيره يذكر ، و سيبويه ، و كثير من البصريين يعبرون عنه في كلامهم **بالشركة** ، و علينا . اليوم . أن نساير المشهور توحيدا للاصطلاح ، و انتفاعا بمزايا التوحيد ([4]) " ، و من هذا الكلام نستنتج ما يلي : أولا . أن أساس اختيار المصطلح لديه هو الشيوع و الاستعمال ، ثانيا: الانتفاع بمزايا توحيد المصطلح . و من المؤكد أن صاحب **النحو الوافي** على اطلاع بما أقره

---

[1] ـ ينظر : الهامش الأول من كتاب النحو الوافي : عباس حسن ، ج : 03 ، ص 412 .
[2] ـ المصدر السابق ، ج : 01 ، ص 412 و ص 413 , ص 322 و ص 412 .
[3] ـ الهامش الأول من المصدر نفسه ، ج : 03 ، ص 412 .
[4] ـ المصدر نفسه ، ج : 03 ، ص 412 .

علماء الاصطلاح من ضرورة توحيد المصطلحات في عهده ، و كيف لا ، و قد كان عضوا في مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي أخذ على عاتقه هذه المسؤولية ، و بهذا الاختيار . أيضا . نقول بأن تعريف **عطف النسق** الذي تقدم توفرت فيه الشروط التي أقرها **علم الاصطلاح** و أجمع عليها علماؤه نذكر منها : الدقة ، و الوضوح في المفهوم ، و عدم قابليته للتأويل ، و ابتعاده عن الترادف ، أو تعدد المعنى للمصطلح الواحد .

7 . شبه الجملة : و كان يفترض أن يأتي حديثنا عن هذا المصطلح مباشرة بعد مصطلح (**جملة**) مراعاة للتناسب ، و الترتيب الحاصل بينهما ، و إذا كنا من البداية تناولنا هذه المصطلحات بالتحليل ؛ فإننا ندرك أنها لا تمثل سوى عينة من تلك المصطلحات الكثيرة ، و لذا لا يشترط ترتيبها . على الأقل كما وردت بالترتيب في كتاب : النحو الوافي . ؛ لأن الترتيب . ههنا . لا يهم بقدر ما يهم دراسة المصطلح النحوي ، و نقده على ضوء علم الاصطلاح الحديث .

إن **شبه الجملة** من المصطلحات النحوية البارزة في الدرس النحوي القديم و التي تعرضت لانتقادات شديدة من قبل الدارسين المحدثين ، و وجه الاعتراض على هذا المصطلح تمثل . على وجه التحديد . في الطريقة التي عالج بها النحاة القدامى هذا المصطلح ؛ و لهذا السبب عد في نظرهم مصطلح **شبه الجملة** من المصطلحات التي تصنف في قائمة المصطلحات التي تتنافى مع قواعد **علم المصطلحات الحديث** ، و من أولئك الدارسين : إيناس كمال الحديدي في كتابها : المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم
الاصطلاح و الذي يهمنا ؛ هو : الملحق الثاني منه ، الخاص بتصنيف المصطلحات التي تتنافى مع قواعد المصطلحات الحديثة .

تذكر لنا إيناس كمال الحديدي موضعين من المواضع التي جاء فيهما مصطلح (**شبه الجملة**) . <u>الموضع الأول</u> : في حالات الإعراب التالية :

1 . الظرف و الجار و المجرور = المفرد في أغلب المواضع .

2 . الظرف و الجار و المجرور = الصفة الصريحة : (اسم الفاعل مع مرفوعه . اسم المفعول مع مرفوعه ؛ و ذلك مع (أل) ؛ مثال : تكلم الذي عندك / الصدق يألفه الكريم المرتجى . و تعقب على ذلك قائلة : و تجدر الإشارة . هنا . إلى أن شبه الجملة . و بخاصة في الحالة الأولى . قد يوظف ليعني (المفرد) ؛ و في بعض الأحيان يخلط النحاة بين المفهومين ؛ فيعدون (شبه الجملة) مفردا ؛ و ذلك في الحالات التي يمتنع فيها غير المفرد ؛ كما في حالة مجيء شبه الجملة بين (أما) ؛ بمعنى (مهما) . و فاء الجواب ؛ فهنا يلزم ألا يفصل بينها إلا بمفرد([1]).

[1] ـ ينظر : المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح : إيناس كمال الحديدي ، ص 189 و ص 190 .

و يكاد يكون هذا الملحق ، و ما جاء فيه من كلام عن مصطلح **: شبه الجملة** خلاصة لما جاء من كلام عنه لدى دارس حديث آخر ؛ هو : أحمد عبد العظيم عبد الغني في كتابه : المصطلح النحوي . دراسة نقدية تحليلية . ، و الذي أشرنا إليه في أكثر من موضع إن في المتن ، أو في الهامش من هذا البحث ، و دليلنا على ذلك أن هذا الكتاب يعد مرجعا أساسيا من مراجع البحث عند الباحثة : كمال إيناس الحديدي ، في كتابها السالف الذكر ، و إن لم نجد له ذكرا في هامش ملحقها المذكور ؛ إلا أنه مرجع ذكرته في قائمة المصادر و المراجع لديها **. و نظرا** للكلام الكثير الذي قاله عن هذا المصطلح ، فإننا مضطرين إلى التوقف عند بعض ما قاله عن ذلك المصطلح على سبيل التمثيل لا غير ، و طلبا للاختصار حتى لا نكرر ما جاء في بحثه عنه .

لقد بدأ حديثه عن مصطلح : شبه الجملة بتوجيه جملة من الأسئلة ؛ هي : ماذا يقصد بمصطلح شبه الجملة ؟ ، و ماذا يعني النحاة بمقولتهم : إنه موضع التوسع ؟ ، و هل ينطبق ذلك على جميع أفراده ؟ ، و أخيرا كيف وظفوا هذا المصطلح في الأبواب ؟ . و بعد أن يتحمل عناء الإجابة عن الأسئلة التي كلف نفسه بها من خلال نقد ما تعنيه عند النحاة القدامى ؛ يقول تحت عنوان : شبه الجملة المصطلح عليه بالمفرد : حين يقع شبه الجملة في المواقع الإعرابية التي تقرر قواعد النحاة حول المفرد دون غيره فيها ... ، و من تلك المواقع التي
خلط النحاة فيها مصطلحات البدائل الموقعية ما يذكره النحاة فيما يلي من أبواب :

1 . باب (أما) التي تعدل عندهم أداة الشرط (مهما) ، و فعل الشرط ، و التي لا يصح أن يليها ، أو يفصل بينها ، و بين ما يدعى (فاء الجواب) الواجبة إلا المفرد ، فإذا استخدمت اللغة في هذا الموقع ظرفا ، أو جارا ، و مجرورا ، فإن سلطان القاعدة يجعل من شبه الجملة مفردا ، و يسميه كذلك به ، و هذا هو موطن الشكوى .

2 . باب التمييز المجرور بمن ، و يشمل جميع أفراد العائلة المصطلح عليها بالتمييز المفرد إلا في حالات مستثناة ، هذا التمييز المجرور بمن يطلق عليه النحاة مصطلح : مفرد ، ثم يسجل ملاحظاته النقدية على ما ذهب إليه النحاة القدامى بشأن هذين البابين ؛ قائلا : . إن القاعدة العامة التي تنص على أن التمييز لا يكون إلا مفردا ، و التي من أجلها سمى النحاة . في باب التمييز . شبه الجملة مفردا ، قد أهدرت ، و انخرمت على أيدي النحاة بقاعدة تتلى في كتب النحو تقرر أن إحدى صور تمييز المفرد الثلاثة أن يأتي مجرورا بمن ، و يتساءل بعد ذلك تساؤلا في تعجب ، و استنكار : و لست أدري إذا لم تكن (من) و ما بعدها (شبه جملة فما يكون هذا التركيب في عرفهم ؟ .

ثم يواصل تسجيل ملاحظاته متناولا الباب الأول الذي انطلق منه ؛ قائلا :

إن ما زعمه النحاة من أن (أما) لا يليها إلا المفرد ، و من ثم إذا وقع بعدها شبه جملة عد مفردا ، و سمي كذلك ، دفعهم إلى كثير من العنت ، و إجهاد النصوص بتصور ما لا يتأتى فيها و ما لا تجيزه قواعدهم في وقت واحد معا . و من الأمثلة التي ضربها في هذا المضمار هذا المثال ، و إن لم يكن له علاقة مباشرة بما كان يتحدث عنه من وقوع شبه الجملة بعد (أما) و قد ساق هذا المثال لتوضيح بعض ما تؤدي إليه افتراضات النحاة في التركيب من فساد في التأويل . على حد زعمه . ، و تأول على اللغة ، و مخالفة القواعد :

يرى النحاة . فيما يرون . أن ثمود (بالنصب) لا يصح أن تكون مفعولا به لفعل محذوف قبلها يدل عليه المذكور بعدها ؛ أي : أنه لا يصح عندهم أن يكون أصل التركيب و أما هدينا ثمود فهديناهم ؛ حتى لا تنخرم القاعدة العامة في (أما) ، و (الفاء) ؛ إذ إن الفاصل . هنا . سيكون جملة فعلية ، فماذا يفعلون ؟ . يقدرون أن (ثمود) مفعول به لفعل واجب التأخير مع فاعله بعد الفعل المفسر [بكسر السين] :(فهديناهم) حتى يستقيم أمر القاعدة العامة ، و تبقى كلمة (ثمود) وحدها بين (أما) ،(الفاء) ، و يكون التقدير على هذا : (و أما ثمود فهديناهم هدينا)، و إلى جانب أن هذا التأويل فيه إغراب ، و بعد ، فإن فيه مغالطة ، و مراوغة ؛ ذلك أن تأخر الفعل ، و الفاعل (هدينا) من موقعهما لا يعني في حقيقة التركيب ، أصله عدم وجود جملة بعد (أما) ، فهو ذر للرماد في العيون لتسلم لهم قوانينهم ليس إلا ([1]).

لو كان المقام يسمح ، لتناولنا مصطلحات نحوية أخرى كان قد سجل عليها بعض الدارسين ملاحظات هامة كمصطلح : تصرف ، متصرف التي تجيء في المواضع التالية : 1 . في أبواب : . نائب الفاعل . الموصولات . نواصب المضارع ، و في أبواب أخرى ؛ مثل : . حروف الجر . القسم . نواصب المضارع ، و عند تناول الترتيب بين عناصر الجملة . أفعال المدح ، و الذم , أفعال التعجب ، و أفعال الاستثناء ، و أفعل التفضيل : المجرد من (أل) ، و الإضافة . المضاف إلى نكرة . النواسخ الفعلية الناقصة . أفعال المقاربة . و قل مثل ذلك عن مصطلحات أخرى ؛ كالتعدية ، و التعليل ، و التفسير ، و ما لم يسم فاعله (اصطلاح بالشرح) ، و النسبة ، و الإضافة ، و ياء الإضافة([2])... .

---

[1] ـ ينظر : المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية : أحمد عبد العطيم عبد الغني ، ص 91 ـ ص96 ، و ينظر : النحو الوافي : عباس حسن ، ج : 02 ، ص 334 في باب التمييز المجرور بمن ، و ينظر : نفس هذا المصدر : باب ـ أما ـ الشرطية ، ج : 04 ، ص 393 .

[2] ـ ينظر : المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح : إيناس كمال الحديدي ، ص 190 ـ 194 .

8 . مناقشة التقسيم النحوي : نود . و نحن في نهاية تحليلنا للمصطلحات النحوية عند عباس حسن . أن نشير إلى أن النحاة المحدثين ممن حملوا على النحو العربي القديم ، و دعوا إلى تجديده وقفوا مواقف منتقدة لكثير من قضاياه ، كقضية تقسيم الكلم ، و كقضية الزمن الفعلي و الزمن الصرفي و غيرها ، و هذا نتيجة تأثرهم بالأفكار الجديدة التي وفدت عليهم من الفكر اللغوي الغربي الحديث ، و نطرا لأن الحديث في عرض مثل هذه القضايا يستغرق صفحات يطول الحديث عنها ، فإننا نكتفي بعرض بعض تلك المواقف لدى أحد الدارسين المحدثين ألا وهو محمد علي عبد الكريم الرديني في مناقشته لهذه القضية ؛ قضية استقلال الكلمة عند القدماء بالمعنى و عدم استقلالها ، و قضية فكرة الزمن و اقترانها بالفعل ؛ كما يلي :

أ . عدم الاستقلال بالمعنى :

الكلمة عند النحاة القدامى ؛ كما هي . أيضا . عند عباس حسن ؛ إما مستقلة بالمعنى أو غير مستقلة ؛ فالمستقلة بالمعنى مثل : رجل ، شجرة ، أسد ... ؛ أما غير المستقلة فمثل : من ، أل ، هل ... ، و لكن هناك كلمات كثيرة أدخلوها في قسم الأسماء ؛ كالضمائر و الإشارة ، و الموصول ، و أسماء الاستفهام ، و أسماء الشرط ، و غيرها ليست لها تلك المعاني المستقلة ؛ لأن معناها لا يفهم إلا ضمن كلمة أخرى ، أو جملة ؛ و ما الفرق بين كلمة (أل) التي يفترض أنها حرف ، و كلمة : الذي التي يفترض أنها اسم فعند النظر نجدهما سواء من حيث عدم استقلاليتهما بالمعنى ، و إذا جاز ذلك مع (أل) ؛ لأنها حرف فإنه يجوز ذلك . كذلك . مع الاسم : الذي ، و لتوضيح ذلك نأتي بالمثال التالي :

(الذي جاءني بالأمس زيد) ، فلو أننا اقتطعنا منها كلمة : الذي ، فما المعنى الذي تدل عليه منفردة ؟ !!. و كذلك . في مثال آخر . لو قلنا : هذا باعتبارها اسم إشارة وحدها لبقي المعنى غامضا حتى تأتي بالمشار إليه لفظا ؛ مثل : هذا الرجل خير من أخيه . .. و حينئذ يغني معنى الذي بصلتها : جاءني ، و لا يفي : هذا ؛ معنى غير معنى : الرجل المشار إليه لفظا ..([1])؛ فبالرغم من أن هذه الكلمات مفتقرة إلى المعنى ؛ إلا أنهم . مع ذلك . درجوها ضمن الأسماء ، و هذا لا يستقيم لهم بناءا على التقسيم الذي وضعوه . و قس على ذلك كلمات أخرى عدوها من الأسماء ، و لكنها لا تستقل بالمعنى ؛ مثل الأسماء المبهمة و قد أطلق سيبويه اصطلاح الأسماء المبهمة على أسماء الإشارة ؛ نحو : هذه ، هذا ، هذان هاتان ، هؤلاء ، ذلك ، تلك ذانك ، تانك ، و أولئك ، و ما أشبه ذلك ... ، و يعني الاسم المبهم عند الفراء : ما ليس بمعلوم من الأسماء ؛ يقول : و كل ما كان من الأسماء مبهما ؛ مثل قولهم : ما عندي أحد . و ديار (بالياء

---

[1] ـ ينظر : مباحث لغوية : محمد علي عبد الكريم الرديني ، ص 144 و ص 145 .

المشددة) . و كراب . و غريب ، فإن هذا يجري مؤنثه على التذكير ، و قد جعله الزجاجي يشمل أسماء الإشارة ، و الأسماء الموصولة ([1])، وعند بعض المحدثين ؛ أمثال : تمام حسان ، فيعني بالاسم المبهم ما دل على مسمى غير معين ، فيحتاج في تعيينه إلى ضميمة من الوصف ، أو التمييز ، و من الأمثلة التي ضربها لنا عن الاسم المبهم نذكر ؛ كواحد ، و اثنين ، و ثلاثة التي يرى أنها مبهمات ينزاح إبهامها بتمييز العدد ، ثم ذكر بقية المبهمات ، و ما يزيل إبهامها ؛ كالموازين ، و المكاييل ، و المقاييس ، و الجهات ،والأوقات ... إلخ([2]).

ب . فكرة الزمن و اقترانها بالفعل : و بالنسبة إلى فكرة الزمن ، و جعلها هي المائزة بين الاسم و الفعل مع دلالتها على المعنى المستقل ؛ فيسجل عليها محمد علي الرديني الملاحظات التالية :

1 . إن فكرة الزمن ، و دلالة الصيغة الفعلية عليها ، فكرة غير ناضجة في أذهان النحاة القدماء ؛ ذلك لأنهم يربطون ربطا وثيقا بين صيغة الفعل ، و الزمن ، و الفعل ؛ إما ماض يدل على زمن مضى ، أو مضارع يدل على الحال ، أو المستقبل ، أو أمر و هو ما ليس بماض و لا مضارع ، و عليه فإنهم . جميعا يتفقون على أمرين :

أولهما : إنهم يقسمون الفعل على أساس تقسيم الزمان الفلسفي إلى ماض ، و حاضر، و مستقبل و **الثاني :** إنهم خصوا كل زمن بصيغة معينة ، و هو معناها في حالتي الانفراد ، و التساوق على السواء .

و بعد أن يوضح الزمن في صيغة الفعل سواء أ كان ماضيا أم مضارعا يخلص إلى أن الفعل يدل على الزمن في ارتباطه بالسياق ؛ فليس الماضي دائما يدل على الماضي ؛ إذ قد يدل على المستقبل ، و الصيغة في الماضي مع وجود قرائن تدل على ذلك . فالنحاة حصروا الزمن في صيغ الأفعال الثلاثة بناءا على التقسيم الثلاثي للفعل ، و بذلك لا بد من التفريق بين الزمن الصرفي الذي يقتصر عليه تقسيمهم ذلك ، و الزمن النحوي الذي يدل عليه زمن الفعل في السياق ([3])، و إذا كان عباس حسن وافق النحاة القدامى على تقسيمهم للكلم ، فإنه لم يتفق معهم على فكرة الزمن في اقترانها بالفعل ؛ لأنه يذكر أن للماضي أربع حالات من ناحية الزمن تتعين كل واحدة منها عند عدم قرينة تعارضها ([4])، و ما اعتبره تمام حسان من جعل الصفة ، و الظرف ، و الضمير أقساما للاسم ، فإنه يعتبرها من الأسماء و يكتفي في تعريف الاسم بأنه : كلمة تدل على شيء محسوس ؛ مثل : بيت نحاس . جمل . نخلة ([5])..

---

[1] ـ ينظر : الهامش الثالث المرجع نفسه ، ص 145 .
[2] ـ اللغة العربية معناها و مبناها : تمام حسان ، ص 97 .
[3] ـ ينظر : مباحث لغوية : محمد علي عبد الكريم الرديني ، ص 145 - 149 .
[4] ـ تراجع تلك الحالات : النحو الوافي : عباس حسن ، ج : 01 ، ص 47 و ما بعدها .
[5] ـ ينظر : المصدر نفسه ، ص 24 .

و هو ما ينطبق على قسم من أقسام الاسم لدى تمام حسان ، و هو الاسم المعين الذي يرادف اسم الذوات ، فهو بذلك لا يختلف مع القدامى في تعريف الاسم .

و أخيرا يمكن القول إن مجمل هذه المصطلحات النحوية التي استخدمها عباس حسن استطاع أن يخلص مفاهيمها مما دخلها من منطق ، أو تعقيد جعلها موضع جدل ، و خلاف كبيرعند بعض النحاة إخلاصا لمبدإ التيسير الذي سلكه منهجا بعدما أثيرت في عهده مسألة صعوبات النحو ، و قد رأينا أن أغلب هذه المصطلحات تميزت بعلاقة المشابهة التي تربط بين المفهوم النحوي ، و الدلالة المعجمية ؛ إلا أننا وجدنا بعض المصطلحات التي صنفت في قائمة المصطلحات التي تتنافى مع قواعد علم المصطلحات الحديث ، و هذا بسبب اطمئنان عباس حسن ، و رضاه بمصطلحات النحو العربي التي لم يختلف عليها مجمع اللغة العربي الذي كان عضوا فيه ، و لعل موقفه من قبول المصطلح ، أو تغييره مسألة تكلمنا فيها في ثنايا هذا البحث فعباس حسن يرى أن اختيار المصطلح ، أو رفضه مسألة يتخذ فيها المجمع رأيه بصفة جماعية ، لا فردية ... ؛ و لعل في هذا ما يدل على اعتقاده بصلاحية هذه المصطلحات النحوية و كفايتها في التعبير الدقيق ، و الأنسب عن معاني النحو الذي وضعت لها ، و عدم وجود ضرورة ، أو داع يدعو إلى استبدالها ، أو تغييرها بمصطلحات أخرى . و مهما وجه للنحاة القدامى من نقد في هاتين القضيتين فإن ما ادعاه المحدثون من تجديد في تقسيم الكلم ، هو جري وراء التقسيم الحديث للكلم في اللغات الحية كالفرنسية و الانجليزية و لا يخفى أن أغلب هؤلاء المحدثين تأثروا بمدارس اللغة و النحو الأوربية حيث تتلمذ أغلبهم على يد المستشرقين ، و المتأمل في في ذلك التقسيم الرباعي أو السباعي أو الثماني ينضوي جميعه تحت أقسام الكلم الثلاثة التي ذكرها سيبويه في الكتاب .

و أما ادعاء أن القدامى قسموا الفعل تقسيما صرفيا ، و لم يقسموه تقسيما نحويا ، و حصر الزمن زمن الفعل في ذلك التقسيم الثلاثي الماضي و المضارع و الأمر فتفنده أبحاثهم المستفيضة ، و الذي ألجأهم إلى ذلك التقسيم في اعتقادنا هو الضرورة التعليمية ، و حتى لا يرهقوا المبتدئين بمسائل النحو العويصة تيسيرا للدرس النحوي عليهم ، و هنا لا بد من أن يميز هؤلاء بين النحو التعليمي ، و النحو العلمي .

الفصل الثالث

المصطلح النحوي في الاتجاه الوصفي

(الخلاصة النحوية لتمام حسان)

[عينة]

الفصل الثالث : المصطلح النحوي في الاتجاه الوصفي

توطئـة :

لم تكن الدراسة الوصفية دراسة غربية بحتة ذلك ؛ لأن الدراسات اللغوية الوصفية نشأتها قديمة فقد عرفها الهنود ، و الشعوب الأخرى و من بينها العرب و كتابات القدماء و على رأسهم سيبويه شاهدة على ذلك ...و لئن كان القرن التاسع عشر قد هيمنت عليه اللسانيات التاريخية ، و المقارنة ، فإن القرن العشرين قد سيطرت عليه الوصفية ([1]) بعدما عرفت أفكارسوسيرانتشارا واسعا في أوربا ...و يتفق الدارسون المحدثون على أن دي سوسير هو الأب الحقيقي للسانيات الحديثة ؛ لأنه أوضح اختصاصها ، و مناهجها ، و حدودها و أثرى الدراسات اللسانية بالكثير من الأفكار اللغوية الرائدة ؛ حتى صارت اللسانيات باعثا لنهضة علمية تولدت عنها علوم و مناهج جديدة . و يشار هنا إلى أن ما امتاز به دي سوسير من تنظير عميق ، جعله يسعى إلى وضع الأسس المنهجية للتحليل اللغوي ، مركزا لى وصف اللغات الإنسانية للوصول إلى الكليات المشتركة بين اللغات ، باحثا عن العوامل المؤثرة في النشاط اللغوي ؛ نحو : العوامل النفسية ، و الاجتماعية ، و الجغرافية ... مقتصرا في ذلك على المناهج العلمية في دراسة اللغة ، و نبذ كل ما هو دخيل عليها ([2]).

و تتمثل الأفكار الجديدة لدى دي سوسير في مجموعة من المسائل الثنائية المتعارضة ، و هي مبثوثة في ثنايا محاضراته ؛ كثنائية : (لسان ، كلام) ، (دال . مدلول) ،(تزامن ، تزمن) ، (استبدال توزيع) ، (استبدال ، توزيع)([3]).

و لقد تحول مسار الدراسات اللغوية نحو دراسة اللغة على أساس شكلي ، أو صوري ينظر إلى الصور اللفظية المختلفة التي تعرضها لغة من اللغات ، يصفها على أسس معينة ، ثم يصف العلاقات الناشئة بين الكلمات في الجملة وصفا موضوعيا ، و بذلك تكون الدراسة الوصفية أساس كل بحث لدراسة اللغة بشكل علمي بحسب الوصفيين ([4]) و تنبني هذه الدراسة على اللغة

---

[1] ـ ينظر : اللسانيات النشأة و التطور : أحمد مومن ، ديوان المطبوعات الجامعية ـ الجزائر (2007 م) ط : 03 ، ص 187 .
[2] ـ ينظر : اللسانيات النطرية : دروس و تطبيقات : خليفة أبو جادي ، بيت الحكمة ـ الجزائر (2012 م) ، ط : 01 ، ص 29 .
[3] ـ ينظر : المرجع نفسه ، ص 31 ـ 33 .
[4] ـ ينظر : اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة : حافظ إسماعيلي علوي ، ص 225 .

المنطوقة ...، و ترتكز على وصف خصوصيات كل لغة على انفراد ؛ أي : دراسة كل لغة كما هي مستعملة في مكان ، و زمان معينين ([1]).

لقد اتجهت اللسانيات العربية إلى ما يمكن تسميته لسانيات توفيقية تتبنى أنموذجا وصفيا يمزج المقولات النظرية الغربية الحديثة بمقولات نظرية النحو العربي ، و كان هذا الموقف هو الموقف الأساس في اللسانيات العربية ، على الرغم من النقد الذي وجهه اللسانيون العرب
إلى نظرية النحو العربي ؛ إذ لم يستطيعوا أن ينتجوا درسا لسانيا منبتا عن أصله التراثي يعلن القطيعة التامة مع التراث النحوي القديم ؛ إذ كان هذا يعني (تغريبا ثقافيا) يهدد الهوية الثقافية العربية الإسلامية ([2]) و إن كان الوصفيون العرب . و مسايرة لما وجهه الوصفيون الغرب للنحو العربي الذي اصطلحوا على تسميته بالتقليدي . يعيبون على هذا النحو العربي
القديم لجوءه إلى المعيارية ، و الاتجاه بالنحو لأغراض تعليمية بحتة ، إلزام مستعمل اللغة ، و دارسها بالتقيد ، و الخضوع للقواعد النحوية المستنبطة بقدر استقرارها لدى جمع النحاة العرب ، و أن الدراسة المعيارية للغة لم تكن تدرس اللغة في ذاتها ، من أجل ذاتها ، و إنما
تدرسها لهدف معين ، و بهذا المعنى يقابل علم اللغة الوصفي الذي يدرس اللغة في ذاتها و من أجل ذاتها للوصول إلى القوانين العامة التي تحكمها دون النظر إلى الجوانب المعيارية ؛
مثل : وضع القواعد ، أو المحافظة على اللغة أو تعديلها ، و غير ذلك([3]).

و خير من يمثل هذا الاتجاه البنيوي الوصفي أصدق تمثيل الدكتور عبد الرحمن أيوب ، و الدكتور تمام حسان ؛ فقد صدر كتابان في عامين متتاليين ؛ الأول هو دراسات نقدية في النحو العربي (1957 م) للدكتور أيوب ، و الثاني ؛ هو :(اللغة بين المعيارية و الوصفية) 1958 م للدكتور تمام حسان([4]).

---

[1] ـ ينظر : اللسانيات : النشأة و التطور : أحمد مومن ، ص 187 .
[2] ـ ينظر : نشأة الدرس اللساني العربي الحديث : فاطمة الهاشمي بكوش ، ايترك للطباعة و النشر و التوزيع ـ مصر (2004 م) ، ط : 01 ، ص 15 .
[3] ـ لسان عربي و نظام نحوي : ممدوح عبد الرحمن ، دار المعرفة الجامعية (1999 م) ، ص 61 .
[4] ـ ينظر : العربية و علم اللغة البنيوي : حلمي خليل ، ص 162 .

المبحث الأول : التعريف بالخلاصة النحوية لتمام حسان

1 . أسباب تأليفها :

هذا الكتاب تطبيق عملي لما أودعه في كتابه : اللغة العربية معناها و مبناها من نظريات لغوية ... ، و تعد الخلاصة النحوية آخر مصنفاته التي صنفها ، و فيها وضع الصورة النهائية التي ارتضاها لأصناف القرائن التي تسعى إلى تحقيق اطراد القاعدة بعد تحقيق أمن اللبس في المعنى ، و طلب الخفة في المبنى ([1])؛ حيث قسم القرائن إلى خمسة أصناف ؛ كالتالي :

أ . صوتية ؛ علامة الإعراب .

ب . صرفية ؛ تتمثل في نوعين : أ . الأدوات ، و حروف المعاني ، ب . ثم البنية ؛ أي : الصيغة .

جـ . سياقية ؛ أي : تعنى بدلالة سياق اللفظ .

د . حالية تخص الموقف اللغوي ؛ أي : المقام .

هـ . نحوية تتفرع إلى ثلاث قرائن :

1 . **قرينة التضام** : و تتفرع إلى الذكر ، و الحذف ، و الوصل ، و الحذف ، و الوصل ، و الفصل ، الزيادة ، و الحيز بالافتقار ، أو الاختصاص ، و المناسبة التي ؛ إما أن تكون نحوية أو معجمية . 2 . و **قرينة الربط** : و هي ؛ إما بالإحالة ، أو المطابقة .

3 . و **قرينة الرتبة** : و تكون محفوظة ، أو غير محفوظة([2]).

لقد قسم تمام حسان . إذا . تلك القرائن في كتابه : الخلاصة النحوية على خمس قرائن و لم تسلم تلك القرائن من انتقاد الدارسين . و من الذين وجهوا لها سهام النقد خالد سليمان بن مهنا الكندي في كتابه: التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم و الحديث ([3])؛ أما قرينة التضام ، فهي عنده تتشعب إلى خمس قرائن أخرى ؛ هي :

الذكر و الحذف . الوصل و الفصل . الزيادة . الحيز . المناسبة ؛ و أما الحيز ، فبدوره يقسمه على قسمين : الافتقار ، و الاختصاص ؛ و أما المناسبة ، فهي الأخرى يقسمها . كذلك . على قسمين ، أو قرينتين ؛ هما : النحوية و المعجمية .

---

[1] ـ ينظر : الخلاصة النحوية : تمام حسان ، عالم الكتب ، بيروت ـ لبنان (1427 هـ ـ 2006 م) ، ط : 01 ، ص 14 .

[2] ـ ينظر : المصدر نفسه ، ص 24 .

[3] ـ ينظر : التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم و الحديث : خالد بن سليمان بن مهنا الكندي ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ـ الأردن (1427 هـ ـ 2007 م) ، ط : 01 ، ص 274 .

و يضيف تمام حسان إلى القرينة الحالية نغمة الكلام ؛ فيقول : " ... ثم . هناك بالطبع نغمة الكلام ، و هي تنتمي إلى القرينة الحالية ؛ فلو سمعنا عبارة ؛ مثل : ما هذا لفرقنا بنغمة الكلام بين معنيين يمكن فهمهما من هذه العبارة ؛ أحدهما : الاستفهام ؛ أي الاستفهام الطلبي الذي يريد فهم المجهول ، و الثاني : معنى الإنكار الذي يعلن عن الاعتراض على ما يحدث . فلولا النغمة لظل تعدد احتمالي المعنى قائما ، و هذا التعدد في احتمال المعنى . دون مرجح لأحد الاحتمالات . ، هو الذي يسمى : اللبس([1])".

و في الأخير ، لا بد أن نشير إلى أن . هناك . أسبابا دفعت تماما حسانا إلى تأليف الخلاصة النحوية ؛ و ذلك بعد أن تعرض تمام حسان لانتقادات جراء كتابه : اللغة العربية معناها و مبناها تتمثل في قول بعضهم : " إن هذا الكتاب لا يكشف عن أي جديد حقيقي في مقاربة اللغة ، و أنه ليس نموذجا جديدا يقف بإزاء النموذج البصري ؛ و إنما هو دراسة نقدية شاملة ، مع إعادة ترتيب للدراسات اللغوية العربية وفق المنهج الوصفي البنيوي ليس إلا ([2])" . و قد تقبل تمام حسان هذه الانتقادات بصدر رحب ، و خاصة تلك الملاحظة العلمية البناءة التي أبداها كثير من الباحثين ، و التي مفادها أن نظريته في القرائن النحوية تفتقر إلى التطبيق العملي ، و العلمي على أبواب النحو جميعها ، فكان ذلك مدعاة لتأليف كتابه : الخلاصة النحوية([3]).

2 . موضوعها :

الخلاصة النحوية . و هي آخر مصنفاته . كتاب من الحجم المتوسط ، و هي تعد من _أصغر كتبه ؛ من حيث الحجم ، و عدد صفحاتها . بحسب الطبعة التي اعتمدناها . يقع في سبع و ثمانين بعد المائة (187) صفحة ؛ و هي . _كما علمنا . تطبيق عملي لكتابه : اللغة العربية معناها و مبناها.

و قد خضعت الخلاصة لمنهجية تقوم على الخطة التالية . وهذا بالنظر إلى محتوياتها:

. تقديم ، فمقدمة ، ثم عرض المادة النحوية ، و قد قسمها على خمسة أقسام رئيسة :

أولا : الدراسة الصوتية ، **ثانيا** : الدراسة الصرفية ، **ثالثا** : الدراسة النحوية ، **رابعا** : المكملات ، **خامسا** : ظواهر إعرابية .

فأما التقديم ، فقد جاء عبارة عن خلاصة لما تضمنه كتابه: اللغة العربية معناها و مبناها ؛ حيث بدأ بالإشارة إلى موضوع الكتاب ، و منهجه القائم على وصف فروعه الصوتية

---

[1] ـ الخلاصة النحوية : تمام حسان ، ص 24 .

[2] ـ العربية و علم اللغة البنيوي : حلمي خليل ، ص 204 .

[3] ـ ينظر : تمام حسان رائدا لغويا : عبد الرحمن حسن العارف ، ص 20 .

و الصرفية ، و النحوية ... ؛ للكشف عن المعنى النحوي للوصول إلى الإفادة ، ثم ذكر بنتائج هذه الدراسة التي تمثلت في تقسيم الكلم تقسيما جديدا لم يعرفه القدماء ، يقوم . على حد قوله . على فروق في المعنى ، و المبنى .

و من الجديد تفريقه بين مفهوم الصيغة الصرفية ، و الميزان الصرفي ، و نسبة المعاني إليها و تعدد المعنى الوظيفي لحروف المعاني، و الأدوات ،و الضمائر ، ثم توسيع النظرة إلى فكرة النقل ، و ثمراته ، و الدراسة . ؛ كما أشار . أنها أنشأت نظاما من القرائن النحوية في نطاق الجملة للكشف عن المعنى ، و رفضت فكرة العامل النحوي ، و أن العلاقة الإعرابية ، لا تمثل إلا قرينة واحدة لا يمكن لها وحدها أن تكشف عن المعنى إلا بتضافر جميع القرائن ، و التي أخذ يعددها .. ، ثم أشار . في هذا التقديم . إلى أن الدراسة ركزت على أمرين ؛هما:

1 . أمن اللبس ، 2 . طلب الخفة للمبنى ، ثم بين فيه كيف أنه كان يأمل أن تتناول هذه الدراسة بالنقد ؛ إلا أن الدراسة لم تظفر بذلك إلا بعد مضي سنين ، حتى بدأت بشائر النقد تظهر بعد ذلك بين قدح ، و مدح ، مع الإشارة إلى أن تماما حسانا قابل ذلك النقد بصدر رحب ،لم يثن عزمه على العمل بكل ما جاء في ذلك النقد الذي كان من آثاره كتابه الخلاصة

النحوية التي علمنا ما كان من شأنها ، ثم ختم هذا التقديم بإظهار تواضعه الشديد للقارئ ؛ بقوله : (سيدي القارئ) ، و معلنا عن أهداف هذه الخلاصة([1])... .

أما المقدمة . في هذه الخلاصة . ، فيضعها تحت عنوان : ثوابت النحو العربي و قرائنه حيث تحدث عن ثوابت النحو أولا ، و بإسهاب ، ثم عن قرائنه ثانيا ، منطلقا من اعتبار أن اللغة نظام ، و هو ؛ إذ يستخدم مصطلح النظام ، فليس ذلك إلا لتأثره بوصفية دي سوسير ؛ لأن هذا المصطلح هو نفسه الذي أطلقه دو سوسير أول مرة قبل أن يشيع عند من استخدم . بعده . مصطلح : البنية ؛ و هم البنيون بالطبع .

و إذا كانت اللغة نظاما ؛ فإن لكل نظام . في نظر تمام حسان . ثوابته ، و متغيراته . و لم ينس تمام حسان . صدد ذلك . أن يميز بين ما هو من الثوابت ، و ما هو من المتغيرات ، معتمدا في ذلك على ضرب الأمثلة ، ثم ذكر أن ثوابت النحو العربي تتلخص في أمور ثلاثة ؛ هي : 1 . أمن اللبس في المعنى ، 2 . طلب الخفة في المبنى ، 3 . الطرد ، أو الاطراد ؛ كما يسمونه ، ثم قام بإيضاح علاقة هذه الثوابت بعضها بعضا عن طريق رسم شكل بياني ؛ ليصل . في آخر المطاف . إلى الشروع في بيان معنى هذا الشكل بالتفصيل .

---

[1] ـ ينظر : التقديم في الخلاصة النحوية الصفحات : 07 و 08 و 09 .

و بعد حديثه عن ثوابت النحو العربي انتقل . في القسم الثاني من ذلك العنوان . إلى الحديث عن القرائن النحوية ، و قد لخصها في خمسة مصادر ؛ و هي : خمسة قرائن بعد ما كانت ثمانية أعلنها في كتابه : اللغة العربية معناها و مبناها ، و هذه المصادر ، أو القرائن الخمسة يعددها ؛ كالآتي : 1 . النظام الصوتي ، 2 . النظام الصرفي ، 3 . النظام النحوي ، 4 . دلالة السياق ، 5 . الدلالة الحالية .

و لقد أشار تمام حسان إلى أن القرائن التي تنتمي إلى المصدرين الأخيرين ؛ هي مناط أمن اللبس عندما تتعدد احتمالات المعنى ، و تفشل الثلاث الأوليات في إيضاحه ، ثم أخذ يشرح هذه القرائن ذات الصلة بنظام اللغة ، مركزا على مصادرها([1]).

إن مصطلح : النظام . عند تمام حسان . مرادف لمصطلحي : المستوى أو المنهج ؛ فالنظام الصوتي . مثلا . يعد عنده : مستوى صوتيا ، أو منهجا صوتيا ؛ أي : شيئا واحدا .

و حين نصل إلى فحوى الخلاصة النحوية . بعد التقديم ، و المقدمة . نجده يبتدئ ؛ أولا : **بالدراسة الصوتية** ، و فيها يتوقف عند عنصرين مهمين ؛ هما :

1 . طلب الخفة ، **2 .** قرينة الإعراب .

ثانيا : **الدراسة الصرفية** : و ينطلق فيها من الحديث عن القرائن اللفظية التي يقسمها على ثلاثة أقسام ؛ هي : أ . قرينة البنية ، ب . قرينة الأداة ، 3 . القرائن العلائقية .

فتحت عنوان : **قرينة البنية** : يرى تمام حسان أن هذه القرينة يقع تحتها موضوع علم الصرف برمته ؛ فيشتمل على الموضوعات الخاصة ببنية الكلمة المفردة . و في هذه الدراسة تناول موضوعات من ؛ مثل : 1 . أقسام الكلم ، 2 . الجمود و الاشتقاق ، 3 . الجمود ، و التصرف ، 4 . التجرد ، و الزيادة ، 5 ، الصيغة الصرفية ، و الميزان الصرفي ، 6 . إسناد الأفعال إلى الضمائر ، 7 . تقليب الصيغ .

و نجد تماما حسانا في حديثه عن هذه القرينة يقوم بشرح أبعادها في عدد من الصفحات بلغ تعدادها سبعا و عشرين صفحة ؛ كما تناول الحديث عما يلي :

1 . الأسماء من حيث أوزانها ، و حروف الزيادة ، و همزة الوصل ، و المقصور ، و المنقوص ، و الممدود ... إلخ .

2 . الأوصاف ؛ كوصف فاعل ، صيغ المبالغة ، و وصف المفعول ... إلخ .

3 . تصاريف ؛ كالإفراد ، و التثنية ، و الجمع ، و كيفيتهما ، و جموع التكسير ، و صيغة

4 . منتهى الجموع ... إلخ .

---

[1] ـ ينظر : مقدمة المصدر السابق ، ص 15 و ما بعدها .

. الأفعال : و فيها بسط الحديث عن : الحدث ، و الزمن . الصحيح ، و المعتل . و أقسام الصحيح . و أقسام المعتل . و المجرد ، و المزيد ، و أوزان هذه الأفعال ، . و معاني صيغ الزوائد . ، و الأفعال من حيث الجمود ، و التصرف . و صوغ المضارع من الماضي . ، بناء الفعل للمفعول . و نونا التوكيد . و صور تأكيد الفعل . و أحكام النون الخفيفة .

هذا كل ما انضوى من موضوعات تحت ما يسمى : قرينة البنية ؛ أما القرينة الثانية ، و هي : **قرينة الأداة** ؛ فتناول فيها الحديث عن الأدوات ، و معانيها ؛ و من تلك الأدوات : أدوات التوكيد ، و الإيجاب ، و النفي ، و الاستفهام ، و الشرط ، و التحضيض ، و العرض ، و التمني ، و الأمر ، و النهي ، و النداء ، و القسم ، و التعجب ، و الترجي ، و أخيرا أدوات الاستغاثة . و إلى جانب ذلك تناول : معاني الحروف المصدرية ، و العطف ، و الاستثناء ، و الاستفتاح ، و التوكيد ، و الاستدراك ، و الإضراب ، و المعية ، و الملابسة ، و التشبيه ، و التعليل ، و الظرفية ، و التعدية ، و أخيرا التفسير .

أما **القرينة الثالثة** من تلك القرائن اللفظية ؛ فتناول الحديث فيها عن القرائن العلائقية ، و في هذه القرائن تحدث عن التضام ، و الرتبة ، و الربط ؛ فأما التضام ، فتكلم فيه عن المناسبة النحوية (الافتقار، والاختصاص) ، والمناسبة المعجمية ، و الذكر ، و الحذف .

أما **الرتبة** ، فتحدث عن نوعين منها ؛ هما : الرتبة المحفوظة ، و غير المحفوظة ، ثم تناول في حديثه التقديم ، و التأخير ، و كذا الحديث عن الربط : مشيرا إلى ثلاثة أنواع من الربط ؛ هي : أ . الربط بالأداة ، ب . و الربط بالإحالة ، جـ . و أخيرا الربط بالمطابقة ، و كل هذه **المصطلحات النحوية** شرحها ، و وضحها نظريا ، و تطبيقيا في كتابيه : اللغة العربية معناها و مبناها ، و كتابه : الخلاصة النحوية .

ثالثا : الدراسة النحوية : تأتي هذه الدراسة . مباشرة . بعد الانتهاء من الدراسة الصوتية ، و الدراسة الصرفية ، و قد تناول فيها مجموعة من القضايا النحوية ، و يأتي على رأس تلك القضايا حديثه عن الجملة ، و قد نظر إليها من حيث المبنى أولا ، ثم من جهة المعنى ثانيا

أما من حيث المبنى ؛ فكان حديثه ؛ كالتالي :

أ . الجملة الاسمية ؛ و العناصر التي تتكون منها ، و هي : المبتدأ ، و الخبر ، و الإخبار بالذي ، و الألف ، و اللام ، و نواسخ الجملة الاسمية و هي : (كان ، و أخواتها ، و ما ، و لا ، و لات ، و إن النافية ، و أفعال المقاربة ، و إن ، و أخواتها ، و لا النافية للجنس) .

ب . الجملة الفعلية : و فيها تكلم عن العناصر المكونة لها ؛ كالفعل ، و الفاعل ، و نائب الفاعل .

ج . الجملة الوصفية : و فيها تحدث عن جملة وصفي فاعل ، و مفعول ، و جملة صيغ المبالغة ، و جملة الصفة المشبهة ، و جملة أفعل التفضيل .

د . ظواهر في تركيب الجملة ؛ و تحت هذا العنوان تناول الحديث عن الاشتغال ، و التنازع .

هـ . الجملة الشرطية ، و الشرط ، و الجواب ، و الشرط الامتناعي . أما ، و لولا ، و لوما .

أما الجملة من حيث **المعنى** ؛ فتناول فيها القضايا النحوية التالية :

أ . **الخبر ، و الإنشاء** ، ب . **الإنشاء الطلبي** ؛ و فيه تناول الأمر ، و التحضيض ، و العرض ، و الإغراء ، و النهي ، و التحذير ، و الاستفهام ، و التمني ، و الترجي (الدعاء) و النداء ، و الاستغاثة .

ج . **الإنشاء الإفصاحي** : و تناول فيه ؛ القسم ، و العقود ، و الندبة ، و التعجب ، و المدح و الذم ، و الإحالة ، و الحكاية الصوتية .

رابعا : المكملات : و في هذا القسم تناول جملة من القضايا نذكرها على الترتيب ؛ كما يلي : . التعدي ، و اللزوم ، . ظن ، و أخواتها . أعلم ، و أرى . المفعول المطلق . المفعول لأجله . المفعول فيه . المفعول معه . الاستثناء . الملابسة (الحال) . التفسير(التمييز) . الاختصاص . كم و كأي ، و كذا ، الجر بعد الحرف . الإضافة . التوابع ؛ كالنعت ، و التوكيد ، و عطف النسق ، و عطف البيان ، و البدل .

خامسا : أما القسم الخامس ، و الأخير من هذه الدراسات التي تمثل عنده ثوابت للنحو العربي ، فيخصصه للحديث عن **ظواهر إعرابية** ؛ مثل العدد . و ما لا ينصرف . و الحكاية . و إعراب المقصور ، و الممدود ، و أخيرا الوقف.

هذه . إذا . هي أهم القضايا ، أو المسائل النحوية التي تضمنها كتابه : الخلاصة النحوية أتينا على ذكرها بإجمال متجنبين الدخول في أي شرح ، أو تفصيل لها ؛ رأينا كيف بدأها بالدراسة الصوتية ، ثم الدراسة الصرفية ، ثم انتهى بها إلى الدراسة النحوية .

و من هذا العرض المجمل ، و السريع لمحتويات الخلاصة النحوية ، سجلنا عددا من الملاحظات تعد في مجملها مزايا ، أو خصائص تفسر لنا . في الأخير . منهجه العام في هذا الكتاب .

3 . منهجها : . من أهم المزايا ، أو الخصائص التي اتسم بها المنهج العام لهذا الكتاب ؛ نذكر ما يلي :

1 . التصنيف ، و الوصف : لقد طبق تمام حسان على هذه الدراسة المنهج الوصفي القائم . كما هو معروف . على التصنيف ، و الوصف ، فاستفاد منه في تصنيف ، و وصف الظواهر

الصوتية ، و الصرفية ، و النحوية ، و شرحها دون اللجوء إلى التعليل ، و التأويل الذي يتجاوز واقع اللغة ، و يحملها ما ليس منها ؛ لأن المنهج الذي أخلص له ، و هو المنهج الوصفي يقتضي منه ؛ كدارس للغة ألا يزيد شيئا عليها ، و لا ينقص منها شيئا موجودا فيها.

و هو في ذلك متأثر . إلى حد بعيد . بالدراسة البنيوية الوصفية كما بشرت بها الدراسات اللسانية الحديثة في القرن العشرين ، و التي يعد رائدها الأول . بلا منازع . اللساني السويسري فرديناند دو سوسير .

2 . اعتماده على ضرب الأمثلة ، و الشواهد ؛ فأما الأمثلة فهي مدرسية قديمة فيها تبسيط ، و سهولة لغرض التوضيح ؛ و من أمثلة ذلك قوله عند التمثيل للحروف التي تجر الاسم في حيزها : جاء القوم خلا زيد , و عدا زيد ، و حاشا زيد ... إلخ . ؛ إلا أنه يغلب عليها جانب الاستشهاد بآيات من القرآن الكريم من مثل قوله تعالى: (سلام هي حتى مطلع الفجر) أو ؛ كقوله تعالى : (مَا لَهُمْ مِنَ اللهِ مِنْ عَاصِم)([1])... إلخ .

3 . اللجوء إلى الاختصار ، و التوضيح ، و التبسيط ما أمكنه ذلك ، متحاشيا لغة التعقيد ، أو الصعوبة التي طالما عانى منها الدرس النحوي العربي القديم ، و هو بهذا الأسلوب يجعل القارئ البسيط نصب عينيه ؛ فهو قد وضعها بهذا الشكل حتى يستفيد منها القارئ العام ،

و المتخصص معا ؛ و من هنا ندرك السبب في تسمية كتابه هذا بالخلاصة النحوية ، فهو يريدها أن تكون خلاصة حتى لا يثقل كاهل القارئ بكثرة الأحكام التي تتضمنها قواعد النحو العربي ، و هي من الكثرة بحيث لا يستطيع القارئ الإلمام بها جميعا .

4 . جاءت هذه الخلاصة درسا عمليا حول فيه تمام حسان الدروس النظرية اللغوية كما جاءت في كتابه : اللغة العربية معناها و مبناها إلى دروس تطبيقية قائمة على التعريف بالوصف ، و التمثيل ، متبعا طريقة الرسم بالجداول التي تجمع حكمة التلخيص،والتبسيط الذي يخلص النحو من تعقيد الخلافات ، و غموض التأويل ، أو افتراض ما ليس من اللغة .

5 . استعماله المصطلح النحوي العربي القديم ، و إن غلب المصطلح البصري لشيوعه ، و أوليته في الدرس النحوي ؛ إلا أنه استخدم بعض المصطلحات النحوية التي كان يستخدمها النحاة الكوفيون قديما ؛ مثل مصطلح : الأداة إلى جانب : الحرف عند البصريين ، و مصطلح : التفسير في مقابل : التمييز عند البصريين ، و مصطلح : الملابسة مقابل : الحال و عطف النسق مقابل : حروف العطف عند البصريين ، و إن كان يذكرهما

[1] ـ ينظر : المصدر السابق ، ص 77 و ص 78 .

على سبيل التوضيح ، أو تذكير القارئ ليس إلا . و على الرغم من أن تماما حسانا اطلع على ثقافة الغرب ، و عرف كثيرا من مصطلحاته اللغوية ؛ إلا أنه لم يستخدم في خلاصته أيا من تلك المصطلحات الغربية ، و ظل وفيا للتراث مادام يرى أن المصطلح التراثي فيه ما يغني عن المصطلح الأجنبي ، و لأن مسألة المصطلح ، و استعماله . كما سبق، و أن ذكرنا . ليست مسألة فردية يقوم به شخص بمفرده ، و إنما هي عملية تتخذ في إطار جماعي ، و هذا الإطار . في نظرنا . هو مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، و الذي كان تمام حسان . في يوم ما . عضوا فيه .

6 . و من المصطلحات الحديثة التي استعملها تمام حسان مصطلح : المكملات ، و هو مصطلح جاء ترجمة لمصطلح أجنبي ؛ هو :(complement) في مقابل المصطلح العربي القديم : الفضلات . فهو لا يلجأ إلى تعريبه ما دام يوجد في اللغة العربية ما يرادفه و هذا ما أقره مجمع اللغة العربية في توصياته كما مر بنا عند حديثنا عن المصطلح ، و كيفية بنائه . و هو في طريقة التقسيم و التصنيف التي اتبعها يحاول أن يقدم بديلا عما شاع من مصطلح عند القدماء ، و ما تعارفوا عليه كاستعماله مصطلح : الإخالة في مقابل ما عرفه النحاة القدامى بأسماء الأفعال ؛ يقول تمام حسان في تعريفه لها : الإخالة : و يسميها النحاة أسماء الأفعال ... إلخ . أو عند حديثه عن معاني الجمل الإنشائية في الجانب الطلبي منها ؛ حيث يستخدم مصطلح : الحفز للأمر ، و التحضيض ، و العرض ، و الإغراء و مصطلح : الكبح للنهي ، و التحذير([1])؛ كما يستخدم مصطلح الافتقار في مقابل ما كان يعرف لدى النحاة القدماء بالاستغناء .

؛ يقول تمام حسان في ذلك :" و عكس الافتقار في مصطلح النحاة : الاستغناء([2])" .

وأخيرا إن المتصفح للخلاصة النحوية لا يجد بدا من القول أن تمام حسان . إضافة لما ذكرنا . اتبع فيها طريقة جديدة في عرض حقائق النحو ، و ذلك عن طريق الأشكال الإيضاحية التي تعين على تصور العلاقات بين الأحكام على حد قوله ، و إذا وجدناه يضرب الأمثلة بزيد ، و عمرو ، فليس ذلك رغبة في تقليد القدماء ؛ و إنما هو على حد قوله : ليكون موازيا لما في علوم الرياضة من رمزي (س) ، و (ص) ، و في هذا ما يدل على أن

تمام حسان . هو بحق . مؤصل للتراث ، و بالرغم من تأثره الشديد بمناهج البحث الغربية ؛ فلا نجده يستعمل مصطلحا أجنبيا واحدا معربا في هذه الخلاصة على كثرة استعماله لها في مؤلفاته

---

[1] ـ ينظر : المصدر السابق ، ص 151 و ص 152 .

[2] ـ المصدر نفسه ، ص 80 .

الأخرى ([1])؛ و من تلك المصطلحات التي نجد لها ذكرا في مؤلفاته الأخرى و لا نجد لها أثرا في خلاصته النحوية نذكر على سبيل المثال المصطلحات(الفونيم ، و الفونيمات و المورفيم ، و المورفولوجيا ، و السانتاكس ، البلاتوغرافيا ، الكيموغرافيا ، النظرة الديناميكية و النظرة الاستاتيكية ، و الابستمولوجية ، و الفونتيك ، و السيمفونية ... إلخ) . و هو عندما يذكر المصطلح النحوي في هذه الخلاصة لا يضع مقابله المصطلح الأجنبي الذي يردافه كما يفعل في كتبه الأخرى مثل كتابه اللغة العربية معناها ، و مبناها.

المبحث الثاني : المصطلحات النحوية في كتاب الخلاصة النحوية

1 . التحليل الشكلي :

[1] ـ ينظر : كتب تمام حسان التالية : أ ـ مناهج البحث في اللغة ، و ب ـ الأصول ، و جـ ـ اللغة بين المعيارية و الوصفية ، و د ـ اللغة العربية معناها و مبناها .

يمكن تقسيم المصطحات الواردة في الخلاصة إلى الأقسام التالية : . أ . المصطلحات المفردة ، ب . المصطلحات المركبة : و نذكر منها ؛ المصطلحات ذات التركيب الإضافي ، و التركيب النعتي ، و العطفي ، و هناك نوع آخر يدخل في ما يسمى بالمصطلحات الشارحة ، و هي المصطلحات التي تتركب من ثلاث كلمات فأكثر ، و تشكل جملة فيها إسناد تام .

أ . **المصطلحات المفردة أو البسيطة :** و هي التي وردت في الخلاصة نذكر ما يلي : (الكلم . الكلمة . الاسم . المصادر . الفعل . التضام . الرتبة . الربط . الاشتغال . التنازع . الأمر . التحضيض . العرض . الإغراء . النهي . التحذير . الاستفهام . التمني . الترجي . الدعاء . النداء . الاستغاثة . القسم . العقود . الندبة . التعجب .

المدح . الذم . الإخالة . المكملات . الاستثناء . الملابسة (الحال) . التفسير (التمييز) . الاختصاص . الإضافة . التوابع (النعت . التوكيد . البدل .) . العدد . الحكاية . الوقف .

ب . **المصطلحات المركبة ، أو الشارحة :** و من تلك المصطلحات نذكر ما يلي :

1 . **المصطلحات المركبة تركيبا إضافيا:**(قرينة الإعراب . قرينة البنية . تضافر القرائن . قرينة الإعراب . أقسام الكلم . صيغة التعجب . وصف الفاعل . صيغ المبالغة . نونا التوكيد . قرينة الأداة . أدوات التوكيد . أدوات الإيجاب . أدوات النفي . أدوات الاستفهام

. أدوات الشرط . أدوات التحضيض . أدوات العرض) .

2 . المصطلحات المركبة تركيبا نعتيا : و من تلك المصطلحات نذكر ما يلي :

(القرائن اللفظية . المصدر الميمي . الصفة المشبهة . القرائن العلائقية . المناسبة النحوية . المناسبة المعجمية . الرتبة المحفوظة . الجملة الاسمية . الجملة الفعلية . الجملة الوصفية . الجملة الشرطية . الشرط الامتناعي . الإنشاء الطلبي . الإنشاء الإفصاحي . المفعول المطلق ...).

3 . المصطلحات المركبة تركيبا عطفيا : و من تلك المصطلحات نذكر . أيضا . :

(الجمود و الاشتقاق و التصرف . التجرد و الزيادة . المقصور و المنقوص و الممدود . أسماء المرة و الهيئة . أسماء المرة و المكان . أسماء الزمان و المكان و الآلة . الإفراد و التثنية و الجمع . الحدث و الزمن . الصحيح و المعتل . المجرد و المزيد . جمود الفعل و تصرفه ، الذكر و الحذف . التقديم و التأخير . الخبر و الإنشاء . إعراب المقصور و الممدود) .

4 . المصطلحات الشارحة : و هي التي تشرح المصطلح ، لا في كلمة مفردة ، و لا كلمة مركبة ؛ كالتي مرت بنا ، و إنما . في الغالب هذا النوع من المصطلحات . يتركب من أكثر من ثلاث كلمات فأكثر كما ذكرنا آنفا، و من هذه المصطلحات ، نذكر ما يلي:

(بناء الفعل للمفعول . الرتبة غير المحفوظة . الربط بالأداة . الربط بالإحالة . الربط بالمطابقة . المفعول لأجله . المفعول فيه . المفعول معه ...) .

و لقد قمنا بانتقاء جملة من تلك المصطلحات ، مركزين على معناها الاصطلاحي دون المعنى الأصلي (اللغوي) لها باعتبار أنها جميعها مصطلحات تراثية مرت بنا عندما تناولنا المصطلحات النحوية عند عباس حسن ، و كنا قد تعرضنا لبيان معناها الأصلي (اللغوي) فلا حاجة بنا . إذا . أن نكرر معناها من جديد إلا ما لم نورد ذكره في تلك الجداول مثل :

1 . **الكلم** : أ . لغة : " و الكلم لا يكون أقل من ثلاث كلمات ؛ لأنه جمع كلمة / و الكلمة : اللفظة / و الكلمة تقع على الحرف من حروف الهجاء، و تقع على لفظة مؤلفة من جماعة حروف ذات معنى ، و تقع على قصيدة بكاملها ، و خطبة بأسرها ([1]) ".

ب . **اصطلاحا** : لا يعرف (تمام حسان) (الكلم) ؛ كما عرفه غيره من النحاة القدماء ، الذين فرقوا بين عدة مصطلحات **ذات** صلة بهذا المصطلح ؛ مثل : (الكلمة و اللفظ ، و الكلام و الكلم ، و القول) ([2]) أو المتأخرين منهم ؛ بل يكتفي بالحديث عن أقسامه ، ثم يعرف كل قسم ؛ لأن هذه الطريقة في نظره . كما يقول : " تسهل علينا إدراك المفردات بعضها ببعض في السياق ([3])"،و من تلك المصطلحات التي درج على استعمالها ، و التي نجد لها حضورا قويا عنده ؛ مصطلح : الكلام ، الذي يجعله مرادفا لمصطلح (الكلم) ؛ كما نجده يستخدم مصطلح : الكلمة ، أو اللفظ ؛ كما يستخدم مصطلح : الجملة ، و سنرى . فيما بعد . كيف دلت تلك المصطلحات لديه .

أ . **الاسم** : و هو ما دل على طائفة من المسميات الفرعية ؛ كالأعلام ، و الأجسام و الأعراض ، و الأحداث ، و الأجناس ، و ما صيغ للدلالة على زمان ، أو مكان ، أو آلة ؛ كما يشمل المبهمات ، و المصادر ؛ و عليه ، فإن الاسم المراد تثنيته ، أو جمعه ؛ إما أن يكون صحيح الآخر ، و تلحقه العلامة بلا تغيير ؛ نحو : زيدان و زيدون ؛ و إما منقوصا تلحقه علامة التثنية ، و جمع الإناث بلا تغيير . و تحذف الياء لجمع المذكر السالم ؛ نحو راضون ؛ و إما مقصورا ، أو ممدودا([4]) .

ب . **الوصف** : و يعرفه (تمام حسان) في الخلاصة بأنه : " هو ما صيغ للدلالة على موصوف بالحدث على جهة الفاعلية أو ما شبه بها أو المفعولية أو المبالغة ، أو التفضيل .

---

[1] ـ لسان العرب : ابن منظور المصري ، مادة : كلم ، ج : 05 ، ص 3922 . و ينظر : الهامش الأول من الكتاب : سيبويه ، ج : 01 ، ص 12 .

[2] ـ ينظر : حدود النحو : الأبذي ، ص 51 و ص 52 .

[3] ـ الخلاصة النحوية : تمام حسان ، ص 55 .

[4] ـ ينظر : المصدر السابق ، ص 55 .

ج . **الفعل** : و هو ما دل على اقتران حدث ، و زمن ، و دل بصيغته على المضي ، أو الحالية ، أو الاستقبال ،و ذلك عندما يكون قيد الإفراد ؛ و ينقسم إلى ماض ، و مضارع و أمر.

د . **الضمير** : و هو ما دل على مطلق حاضر ، أو غائب ، و ينقسم . طبقا لهذا التعريف . إلى ما يلي : أ . **دال على الحاضر** : و ينقسم إلى ثلاثة أقسام ؛ هي : 1 . ضمير المتكلم ، 2 . ضمير المخاطب ، 3 . الإشارة ، ب . **دال على الغائب** : و ينقسم إلى :

أ . ضمير الغائب ، ب . الموصول .

هـ . **الخالفة** : و هي تشمل صيغ التعجب ، و المدح ، و الذم ، و ما أطلق النحاة عليه أسماء الأفعال ، و أسماء الأصوات ، و ما استعمل للندبة ، و التحذير ، و الإغراء و المعاني الإفصاحية الأخرى .

و . **الظرف** : و هذا القسم مقصور على عدد من الألفاظ الجامدة المبنية الدالة على زمان ، أو مكان ؛ فللزمان : إذ . إذا ، و لما ، و أيان ، و متى ؛ و للمكان : أين . أنى . حيث ؛ أما غير ذلك مما يستعمل استعمال الظرف ، فهو منقول إلى الظرفية .

ز . **الأداة** : و يشتمل هذا القسم على الأدوات ، و حروف المعاني ، و كلها يدل ؛ . كما قال النحاة . على معنى عام حقه أن يؤدى بالحرف ؛ و معنى ذلك . يقول . في فهمنا الحاضر أنها تدل على علاقة بين عنصرين ، أو أكثر من عناصر السياق ([1])".

2 . **الكلمة** : يقسم تمام حسان الكلمة . في شكل مخطط توضيحي . على ثلاثة أقسام و ذلك من حيث الإفراد ، و التثنية ، و الجمع ، و مصطلح : الكلمة من المصطلحات التي عرفها المتأخرون ؛ أمثال : الشريف الجرجاني في التعريفات ، و السيوطي في معجمه (2) و هذا شيخ النحاة(سيبويه تـ 180 هـ) لا يذكرها في صورتها المفردة ؛ بل يعرفها عن طريق التمثيل لها ؛ كقسم من أقسام الكلم ؛ فيقول : " فالاسم : رجل و فرس و حائط ([2]).

لقد جعل تمام حسان . عند تقسيمه للكلمة . المفرد منها في قسمين : . اسم ، و وصف ، و المثنى جعله قسمين : و ذلك بإضافة العلامة تزاد على المفرد ؛ مثل : ألف

و نون رفعا ؛ نحو : رجلان ، و ياء و نون نصبا ، و جرا ؛ نحو : رجلين ، و ذكر لذلك روطا ؛ هي : . شرطه الإفراد ، . و اتفاق اللفظ ، و الوزن ، و المعنى ، . و أن يكون على نية التنكير . و له مماثل ، . و ألا يستغى بتثنية غيره .

---

[1] ـ المصدر نفسه ، ص 40 و ص 41 .

[2] ـ الكتاب : سيبويه ، تح : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة (1425 هـ ـ 2004 م) ، ج : 01 ، ص 12 .

أما المثنى بدلالة اللفظ ؛ فمثل : زوج ، و شفع ، و كلا ، و كلتا ؛ أم بالنسبة للجمع ، فقد قسمه على قسمين : أ . مذكر سالم ، ب . مؤنث سالم ؛ فأما المذكر السالم ، فقسمه على قسمين : 1 . جامد (اسم) ، و يشترط فيه أن يكون علما لمذكر خال من التاء ، و من التركيب المزجي ، و أن يكون لعاقل .

2 . مشتق (وصف) : و يشترط فيه أن يكون صفة لمذكر عاقل خال من التاء ، ليس على وزن (أفعل) فعلاء ، و لا (فعلان) فعلى ، و لا مما يستوي فيه المذكر ، و المؤنث ، و علامته : الواو ، و النون رفعا ، و الياء ، و النون نصبا ، و جرا .

3 . الزمن الصرفي : و يرى تمام حسان بأنه هو الزمن الذي تدل عليه صيغة الفعل؛ إذ تدل(فعل) على المضي ، و تدل (يفعل) ، أو (افعل) على الحال ، و الاستقبال ، و هذا الزمن الذي تدل عليه الصيغة عند الإفراد ؛ يسمى زمنا صرفيا ؛ لأن الصيغة بمفردها مفهوم صرفي بحت .

4 . الزمن النحوي : و هذا الزمن يختلف عنده عن الزمن الصرفي الذي يقول عنه إنه عندما توضع هذه الصيغة في سياق الجملة ، فإن الزمن الصرفي يجري تجاهله ، و ينشأ في بيئته زمن آخر نحوي ، لا يتحتم أن يطابقه ، و هكذا يصبح للصيغة زمنان . في نظره . زمن صرفي تكتسبه الصيغة عندما تكون مجردة من السياق ، و زمن نحوي عندما توضع هذه الصيغة في سياق الجملة ؛ و من الأمثلة التوضيحية التي ضربها لنا ما يلي :

الصيغة	زمنها الصرفي	المثال	الزمن النحوي	ملاحظات
بارك	ماض	بارك الله فيك	مستقبل (دعاء)	الدعاء طلب شيء لم يحدث .
يزور	حال	لم يحدث هذا	مضي	نفي المضارع بلم يدل على المضي .
أحسن	ماض	ما أحسن زيدا !	حاضر(تعجب)	التعجب تعبير عن انفعال حاضر ([1])

5 . الجمود و الاشتقاق و التصرف :

أ . الجمود لغة : جمع من الفعل : جمد ، و اسم الفاعل منه جامد ، و الأصل الثلاثي له يتألف من ثلاثة حروف أصلية ؛ هي : (جـ . م . د) ورد في لسان العرب ، في مادة :

[1] ـ ينظر : الخلاصة النحوية : تمام حسان ، ص 54 و ص 61 .

جمد ؛ قوله : " الجمد بالتحريك : الماء الجامد / الجمد بالتسكين : ما جمد من الماء / و ماء جمد : جامد / و الجمد (بالتحريك): الثلج / و رجل جامد العين : قليل الدمع([1])"..

و جاء في التعريفات : " الجمود ؛ هو هيئة حاصلة للنفس بها يقتصر على استيفائها ما ينبغي ، و ما لا ينبغي ([2]) ".

ب . اصطلاحا : يفرق تمام حسان بين جمود الأسماء، و جمود الأفعال ؛ فيقول : فالجامد من الأسماء ما لم يؤخذ من غيره ؛ فلا تقوم علاقة لفظية بينه ، و بين غيره من حيث حروفه الأصلية ، و عكسه المشتق ...؛ أما جمود الفعل ، فعكسه المتصرف ، و ليس المشتق ؛ فالفعل الجامد يلزم صورة واحدة ؛ كصورة الماضي ؛ مثلا ، فلا يأتي منه مضارع ، و لا أمر ([3]).

التصرف : و هو الذي يأتي في مقابل جمود الفعل ، و ليس المشتق ؛ فإذا كان الفعل متصرفا ، فهو على نوعين : أحدهما : تام التصرف ؛ بمعنى : أنه تأتي منه الصيغ الثلاث : فعل . يفعل . افعل ؛ و الثاني : أن يكون ناقص التصرف ؛ و هو ما لا تأتي منه واحدة من صوره الثلاث ؛ مثل : مازال . مافتئ . مابرح . كاد . أوشك . ، و الجامد ؛ مثل : حرى . اخلولق . أنشأ . طفق . خلا . عدا . حاشا... إلخ ([4]).

و خلاصة قوله في ذلك أن **الجمود** مصطلح ذو وجهين : أحدهما عكس **الاشتقاق** ؛ و الثاني : عكس **التصرف** ؛ فالاشتقاق ينطبق على الأسماء ، و التصرف ينطبق على الأفعال .

6 . الميزان الصرفي : يقول تمام حسان عن الميزان الصرفي ما يلي : للكلمة العربية أصول اشتقاقية ثلاثة ، و لها صيغة صرفية تختلف عن صيغ أخرى لكلمات أخرى ؛ فلما اختلفت الصيغ ، و كان لكل منها إطار شكلي لعدد كبير من الكلمات أراد النحاة أن يرمزوا لكل حرف من الأصول الثلاثة برمز يعرف به موضعه من الكلمة ، فجعلوا الفاء بإزاء الأصل الأول ، و العين بإزاء الثاني ، و جعلوا اللام بإزاء الأصل الثالث ؛ فسموا الأول فاء الكلمة ، و الثاني : عين الكلمة ، و الثالث : لام الكلمة ؛ فإذا كان في الكلمة أي حرف زائد رمزوا له ، و للحركات بلفظه الحقيقي ([5])؛ و هكذا ؛ فالفعل : ضرب على وزن : فعل ، اجتمع على وزن : افتعل ، و انطلق على وزن : انفعل، و استخرج على وزن : استفعل ... ، و هكذا نشأ مفهوم الميزان الصرفي ، و إذا نشأ التضعيف في الكلمة نشأ ما يقابلها في الميزان الصرفي ، و يحدث ذلك مع الحذف ، و هكذا ...

---

[1] ـ لسان العرب : ابن منظور المصري ، مادة : جمد ، ج : 01 ، ص 673 .
[2] ـ التعريفات : السيد الشريف الجرجاني ، ص 74 .
[3] ـ ينظر : الخلاصة النحوية : تمام حسان ، ص 41 .
[4] ـ ينظر : المصدر نفسه ، ص 42 .
[5] ـ المصدر السابق ، ص 42 .

و في ختام حديثه عن **الميزان الصرفي** يلجأ إلى بيان عناصر الميزان التي انقسمت . في اعتقاده . على قسمين : الأصول في الثلاثي ، و ما زاد عنه ، و الزوائد ؛ نحو : استخرج : استفعل ، و ذلك بواسطة الأشكال الإيضاحية التي يتبعها .

7 . الجملة : و الجملة . عند تمام حسان . أنواع ؛ فقد ذكر . في هذه الخلاصة . أنواعا ؛ هي : أ . الجملة الاسمية ، ب . الجملة الفعلية ، ج . الجملة الوصفية ، د . الجملة الشرطية .

أ . **الجملة الاسمية** : يرى تمام حسان أن معنى جملة المبتدإ ، و الخبر يتضح بعدد من القرائن ؛ بعضها معنوي ، و بعضها لفظي ؛ فمن القرائن المعنوية : العهد ، الإسناد و من القرائن اللفظية : البنية ، والتضام ، الرتبة ، و الإعراب ، ثم راح يبين تلك القرائن مبتدئا بالقرائن المعنوية التي يذكر منها قرينتين ؛ هما : قرينة العهد ، و قرينة الإسناد ؛ فأما قرينة

أ . العهد : فقد تحدث فيها عن الركن الأول في الجملة الاسمية ؛ هو المبتدأ الذي يرى أنه من شأنه أن يكون معروفا لدى المتكلم و السامع معا ، و لذلك اشترط النحاة أن يأتي معرفة , لا يكون نكرة إلا بمسوغ في ذلك ؛ أما الخبر فينبغي أن يكون معلوما عند المتكلم ، مجهولا عند السامع ، حتى يتحقق عنصر الفائدة لأن الخبر لو كان معلوما للسامع لانتفت الإفادة .

ب . **الإسناد** : و هو نسبة المسند و هو في الجملة الاسمية الخبر إلى المسند إليه و هو المبتدأ ....

ج . **البنية** : و هي من القرائن اللفظية عند تمام حسان ، و يرى أن المبتدأ من شأنه أن يكون معرفة ، و أن الخبر من شأنه أن يكون وصفا ، فإذا أمن اللبس جاز في المبتدإ أن يكون نكرة ، و في الخبر أن يكون جامدا أو جملة ، أو شبه جملة ، و أفاد بأن المبتدأ يجوز تنكيره ، و ذكر لذلك حالات ترجع إلى : التضام ، و ذكر معها حالات أخرى بعضها يرجع إلى المعاقبة و بعضها يعود إلى الرتبة ، و بعضها الآخر يعود إلى التكرار للتنويع ، و ضرب على كل حالة من تلك الحالات أمثلة يوضحها بها .

د . **قرينة التضام** : و هي من القرائن اللفظية عنده ، و يقول عنها أنها تشمل الافتقار ، و الاختصاص ، و المناسبة المعجمية ، و الذكر ، و الحذف ، و الإظهار ، و الإضمار إلخ ، ثم شرع يتحدث عما يدخل تحت عنوان التضام في باب المبتدإ ، و الخبر .

هـ . **قرينة الرتبة** : و بين فيها أن الأصل في رتبة المبتدإ ، و الخبر تقديم المبتدإ ، و تأخير الخبر ، و أن هذه الرتبة غير محفوظة ؛ إذ تخضع للاعتبارات السياقية ، و الأسلوبية ؛ كما تخضع لجواز عكسها أو وجوبه ، ثم أخذ يبين ذلك بواسطة الأشكال الإيضاحية ...

و . **قرينة الربط :** إذا كان الخبر وصفا . و هو الأصل . ، فإن الرابط له بالمبتدإ ؛ هو المطابقة بين جزئي الجملة في الغيبة ، و العدد ، و الإعراب ؛ كما بين ذلك بالأمثلة التوضيحية ثم قال : إنه إذا تحققت المطابقة بين جزئي الجملة علم بالمطابقة أن إحدى الكلمتين . في حال كون الخبر مفردا أو جملة . تنتمي إلى الأخرى، و ذلك بواسطة الرابط الذي يكون ؛ إما بالضمير المتصل ، أو المنفصل ، و قد يكون الربط بإعادة لفظ المبتدإ ، أو إعادة معناه ، و كل ذلك وضحه بأمثلة([1]) .

ز . **قرينة الإعراب :** يقول تمام حسان في سياق حديثه عن قرينة الإعراب : ... غير أن فكرة العمل النحوي . على جدواها في تفسير ظاهرة الإعراب . تتنافى مع التفكير المنهجي المستقيم ؛ لأن الكلمات ليست ذات قدرة تأثيرية تمكنها من إحداث تغير في أوضاع كلمات أخرى هذا من ناحية العامل اللفظي ، أما عن العامل المعنوي ؛ فإن . هناك . قرائن معنوية في النحو نلمحها في عناوين الأبواب ، هذه القرائن تمكننا من أن نقول عن زيد في : قام زيد إنه مرفوع بالفاعلية ، و ليس بالفعل ذاته ؛ أي : أنه مرفوع ؛ لأنه يؤدي دور الفاعل في الجملة ، و الفاعل يستحق الرفع ، و أن نقول عن زيد في : زيد قائم إنه مرفوع بالابتداء ، و لا يصح أن نقول : إن المبتدأ ، و الخبر ترافعا ؛ أي : رفع كل منهما الآخر ، أو أن نقول : إن المبتدأ رفع الخبر([2])... إلخ .

ب . الجملة الفعلية : و عنده أن الجملة الفعلية ؛ هي : " تركيب ... ، يتكون من فعل ، و فاعل ، أو فعل ، و نائب فاعل ؛ فأما مع الفاعل ، فالفعل مبني للمعلوم ؛ و أما مع نائبه فإنه يبنى للمجهول ([3])، ثم راح يبين حدود هذين التركيبين ؛ فعن تركيب : الفعل ، و الفاعل بدأ بالحديث عن **بنية الفعل** الذي يرى أنه لا تلحقه التاء مع الفاعل المذكر ، و ضرب مثالا على ذلك بقوله : قام زيد ؛ أما إن كان الفاعل مؤنثا ، فإنه تلحقه التاء ، و ذهب إلى التفصيل في ذلك ...؛ كما تحدث عن **بنية الفاعل** حيث قسمه على قسمين : ظاهر ، و ضمير مستتر ؛ فأما الظاهر ، فهو . كذلك . على قسمين : اسم . ضمير بارز قام هو ، و أخوه ؛ و أما الاسم فقسمه على قسمين : أ . صريح ؛ مثل : قام زيد ، و مؤول ؛ مثل : يسرني أن أراك . و ذكر جملة من القرائن التي تعمل على توضيح المعنى ؛ فمن حيث **التضام** : أ . الفعل مفتقر إلى فاعل ، ب . قد يحذف الفعل إذا دل عليه دليل ، ففي جواب : من فعل هذا ؟) ؛ يقال : زيد ؛ أي : فعله زيد . جـ . أما الفاعل ، فيستتر في صورة الفعل و لا يحذف .

---

[1] ـ ينظر : الخلاصة النحوية : تمام حسان ، ص 105 و ما بعدها .
[2] ـ ينظر : المصدر نفسه ، ص 110 .
[3] ـ ينظر : المصدر نفسه ، ص 123 .

أما من حيث الرتبة : فعل + فاعل + مفعول به ؛ و هي محفوظة . دائما . بين الفعل ، و الفاعل ، و المفعول إذا خيف اللبس؛ نحو : ضرب موسى عيسى . رأى هذا ذلك . و هذا في أصل الترتيب ، و لكن هذه الرتبة . على حد قوله . قد تعكس ، و بين ذلك من حيث الوجوب ، و الجواز مع ضرب الأمثلة ...

أما عن نائب الفاعل ، فقد بدا يتكلم عنه من حيث البنية متحدثا عن تضافر مجموعة من القرائن اللفظية لتبيين المعنى ؛ كالإعراب ، و الرتبة ، و التضام .

فمن حيث : أ . الإعراب : نائب الفاعل مرفوع . ب . من حيث الرتبة : نائب الفاعل يأتي بعد الفعل ، رتبته محفوظة ؛ كالفاعل . جـ . من حيث التضام : الفعل المبني للمفعول مفتقر إلى نائب فاعل ؛ ليعاقب الفاعل بعد تحول بنية الفعل ، و لا يجوز تعدده ... إلخ .

ج . الجملة الوصفية : يرى تمام حسان أن المبتدأ إذا جاز كون مجيئه اسما معرفة ؛ فإنه . كذلك . يجوز . هنا في هذا المقام . أن يأتي وصفا ؛ ذلك أن الوصف يشبه الفعل في صلاحيته أن يكون نواة لجملة أصلية ؛ كما في: أ قائم زيد ؟ ، أو نواة لجملة فرعية ؛ نحو :

زيد قائم أبوه ...، و إذا جاء الوصف مقترنا بـ (أل) ، فإنه يرتفع بعده الفاعل ، أو نائبه و ينتصب المفعول به بقطع النظر عن الزمن ؛ لأن الوصف المجرد مجرد صلة لأل و الصلة متعددة احتمالات الزمن ، و يضرب على ذلك أمثلة توضيحية ؛ و ذلك على النحو التالي : الضارب أبوه زيدا عمرو . المكسو أخوه حلة بكر ؛ و ذلك من قبيل الإخبار بالألف ، و اللام ؛ أما إذا جاء الوصف . و هو كذلك . مجردا من (أل) ، و الإضافة ، فإنه يصلح لمعنى الحال ، أو الاستقبال ، و في هذه الحالة يشبه المضارع لفظا ، و معنى ، فيرفع بعده الفاعل ، أو نائبه ، و ينتصب المفعول به بشرط اعتماد الوصف على : 1 . نفي ؛ نحو : ما قائم زيد . ما مكسو زيد حلة ، 2 . استفهام ؛ نحو :

أ قائم زيد ؟ ، . أ مكسو زيد حلة ؟ ، 3 . نداء ؛ نحو : يا عالما بالسر . يا مأمولا عطاؤه) ، 4 . موصوف ؛ و هو على نوعين : **أ . مذكور** ؛ نحو : أعرف رجلا ناضجا رأيه ، أعرف رجلا مسموعا قوله ، **ب . محذوف** ؛ نحو : أعرف نافذا أمره . أعرف سموعا قوله.

و الأمر كذلك في الأوصاف الأخرى ؛ و هي : الصفة المشبهة ، و صيغ المبالغة ، و أفعل التفضيل([1]).

---

[1] ـ ينظر : المصدر السابق ، ص 127 و ص 128 .

د . الجملة الشرطية : و باعتماده على المنهج الوصفي الذي راح يطبقه على الدرس اللغوي تناول وصف الجملة الشرطية ، و ذلك بوصف عناصرها ، مبتدئا بالأداة التي يقسمها على قسمين : **أ . بسيطة** : و قد مثل لها بالأدوات التالية : إن . من . ما . متى . أيان . أنى . أي . **ب . مركبة** من المبهمات ، و ما الشرطية ، و مهما ، و أيما ، و متى ، و ما ، و أينما ، و حيثما ، و إذما ، ثم راح يبين كيفية ما تركب من تلك الأدوات ؛ كما يلي : (مهما = ماما) . (أيما = أي (للتسوية) + ما) . (متى ما = متى (ظرف مكان) + ما) . (أينما = أين (للمكان) + ما) ، (حيثما = حيث (للمكان) + ما) ، (إذما = إذ (للزمان + ما) .

و من القرائن اللفظية التي ذكرها في وصفه للجملة الشرطية :

أ . من حيث التضام : فيرى أنه يدخل على هذه الأدوات فعلان أولهما : فعل الشرط ، و الثاني : جواب الشرط ، و قد يكون الجواب جملة اسمية ، أو طلبية .

ب . من حيث البنية :

الشرط	الجواب	الشرط	الجواب
1 . ماض	ماض	2 . ماض	مضارع (يحسن رفعه)
3 . مضارع	مضارع	4 . مضارع	ماض

و من الأمثلة على الترتيب : إن جاء زيد ذهب عمرو . إن جاء زيد يذهب عمرو . إن يأت زيد يذهب عمرو . حيثما يجلس زيد جلس عمرو ، ثم بين جملة من الأحكام الأخرى التي تتعلق بجملة الشرط ؛ كوجوب اقتران الفاء بجواب الشرط ، و جواز أن تعاقب (إذا) الفجائية فاء الجواب ، و جواز فيما عطف على الجواب بالواو ، أو الفاء من الأفعال ، و ما عطف على فعل الشرط بالواو ، أو الفاء مبينا في ذلك الحكم الإعرابي لجواب الشرط من رفع ، أو نصب ، أو جزم ؛ كما تحدث عن مسألة حذف الشرط ، أو الجواب ؛ حيث أكد على أنه يكثر حذف الشرط بعد (إلا) ؛ نحو : و إلا فلا .

و يضيف مؤكدا على ما يلي : أ . إذا اجتمع الشرط ، و القسم حذف جواب ما تأخر منهما ؛ إلا إذا تقدمهما مبتدأ ، فالحذف لجواب القسم فقط ، و يعطي في ذلك أمثلة كثيرة ؛ ب . إذا حذفنا المبتدأ في مثل قولنا : زيد و الله إن قام أكرمه تشابه هذا التركيب مع مثال أتى به على رأس الأمثلة التي أعطاها في خلاصته؛ و هو قوله : و الله إن قمت لأقومن . و يردف بالقول : لكن تقدم المبتدأ في المثال الأخير الذي قدمناه غير الإعراب . و في نهاية حديثه عن الجملة الشرطية تناول الحديث عن الشرط الامتناعي ؛ فتعرض لمعاني (لو) من حيث المعنى الوظيفي و من حيث الرتبة و من حيث التضام و في ذلك تفصيل أضربنا عنه رغبة في الاختصار ثم تناول . في

الأخير . في حديثه عن الشرط الامتناعي جملة من الأدوات الأخرى ؛ و هي: أما ، و لولا ، و لوما([1]).

. الجملة الإنشائية : و يأتي هذا المصطلح ضمن حديثه عن الجملة التي تناولها في القسم الأول من حيث المبني ، و قد ذكر تحته أربعة أنواع من الجمل ؛ وهي : (الاسمية . الفعلية . الوصفية . الشرطية) ، و ها هو . الآن . يتناول في القسم الثاني : الجملة الإنشائية من حيث المعنى ، و التي يقول صددها : " الجملة ؛ إما خبرية ... ؛ و إما شرطية ... ، و إما إنشائية .. ، ثم أخذ يفصل في بيان أنواع الجمل في شكل بياني في خلاصته ، منطلقا من عنوان ؛ هو : معاني الجمل . و قد قسم تلك المعاني على ثلاثة أقسام ؛ **أ . خبرية** ؛ و الجملة الخبرية تدل بدورها على معان ؛ هي : الإثبات . النفي . التأكيد ، و في كل هذه الأنواع الثلاثة . على حد قوله . ؛ إما أن تكون الجملة اسمية ، أو فعلية .

ب . شرطية : ؛ و هي على نوعين : (امتناع . إمكان) ، و في كلتيهما الشرط . كما يقول . فعل ، و الجواب جملة فعلية ، أو اسمية .

ج . إنشائية : و يقسمها إلى قسمين : 1 . طلبية ، 2 . إفصاحية .

أ . فأما الطلبية ، فقد قسمها على ثلاثة أقسام ؛ هي: أ . للحفز ، ب . للكبح ، ج . للسؤال .

أما التي : 1 . للحفز ، فتتمثل في الأمر بالصيغة (قم) ، و باللام (ليقم زيد) ، و بالمصدر (فضرب الرقاب) ، و بالظرف ، و المجرور : دونك هذا . إليك هذا .و التحضيض و العرض ، و الإغراء : هلا . لولا . ألا . لوما . أخاك .

2 . للكبح : ، و تتمثل في النهي (لا تعجل) ، و التحذير (إياك) .

3 . للسؤال : و يتمثل في : الاستفهام : الهمزة . هل إلخ . التمني : ليت . لو . الترجي : لعل . الدعاء : كل صور الأفعال . النداء : يا . الهمزة .

ب . **إفصاحية :** و تشتمل على : القسم : الواو . الباء . العقود : قبلت . التعجب : ما أحسن . ما الحاقة . لله أنت . المدح و الذم : نعم . بئس . الإخالة : هيهات . وي . صه . الحكاية الصوتية : طق ... إلخ ... ، و من الإضافات التي حدثت . هنا . يقول : تمام حسان) ما يلي : "

1 . جعل الجملة الشرطية جملة مستقلة عن الخبر ، و الإنشاء .

2 . تقسيم الجملة الإنشائية إلى طلبية ، و إفصاحية .

3 . تقسيم الطلبية إلى حافزة ، و كابحة ، و سائلة .

---

[1] ـ ينظر : المصدر السابق ، الصفحات التالية : 133 و 134 و 135 136 .

4 . تقسيم جملة الأمر تقسيما جديدا .

5 . فصل ما بين الإغراء ، و التحذير .

6 . إيراد جملة التعاقد تحت عنوان مستقل .

7 . استعمال مصطلحي الإخالة ، و حكاية الصوت بدلا من أسماء الأفعال ، و أسماء الأصوات ([1])" .

و من التعريفات المقتضبة لبعض المصطلحات التي ألمعنا إليها سابقا ؛ نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي : 1 . **التحضيض** : حث على فعل ما ، و أدواته هي : هلا ، و لولا و لوما ، و هي تدخل على الفعلين : الماضي ، و المضارع ...

2 . **الإغراء** : هو ترغيب المخاطب في شيء يحمد به .

3 . **النهي** : ضد الأمر ، و هو طلب الكف عن الفعل ، و من ثم يقع في قبيل الكبح .

4 . **التحذير** : هو تنبيه المخاطب إلى ما ينبغي له أن يتجنبه ؛ فهو أقل من النهي دخولا في قبيل الكبح ...

5 . **الاستفهام** : و هو إما أن يكون على أصله ، فيكون طلبا للجواب ؛ و إما أن يكون للتقرير فيكون طلبا للإيجاب ، و الموافقة ؛ و إما أن يكون للإنكار ، فيكون إظهارا للاختلاف ، و الخلاف .

6 . **التمني** : إذا قلت أتمنى كذا ، فأنت تسأل شيئا لن يتحقق ، أو ليس من شأنه أن يتحقق ، و له أداتان مشهورتان ؛ إحداهما (ليت) ، و الأخرى (لو) ...

7 . **الترجي** : هو أن تسأل الحصول على الممكن أن يتحقق ، و له أداتان ؛ هما : لعل ، و عسى ...

8 . **الترخيم** : هو حذف آخر لكلمة عند النداء طلبا للخفة ...

9 . **العقود** : المقصود بالعقود إجراء الإيجاب ، و القبول بين طرفين ؛ سواء أ كان ذلك في البيع ، و الشراء ، أم في الشركات ، و المشروعات ، أم عقود الزواج ، أم عقود إيجار المساكن ، أم غير ذلك من كل نشاط يتطلب اتفاق الإرادة بين طرفين ، و هذه الإرادة هي التي يجري الإفصاح عنها ...

10 . **الإخالة** : هي كما يقول النحاة : " ألفاظ تقوم مقام الأفعال في الدلالة على معناها ، و في عملها ، و يرد (تمام حسان) بجملة من الاعتراضات على تعريف النحاة للإخالة ، و ذلك في خمس نقاط ([1])".

---

[1] - المصدر السابق ، ص 137 و ص 138 .

11 . **حكاية الأصوات** : تحت هذا العنوان أمران :

أ . ألفاظ لمخاطبة ما لا يعقل ؛ نحو قولك للحصان : هلا ، و للبغل عدس ، و للحمار شى ، أو حى .

ب . حكاية الأصوات نحو: طخ لوقع الصدمة . قب لوقع السيف ، و غاق لصوت الغراب ، و هذه تنتمي . أيضا . إلى الجملة الإفصاحية ([2]).

و من **المصطلحات النحوية** الأخرى التي جاءت ، مصطلح **المكملات** :

1 . **المفعول لأجله** : و هو مصدر واقع في حيز عنصر يخالفه في مادة الاشتقاق ، و يشاركه في الزمن ، و الفاعل ، و يأتي هذا المصدر في إحدى صور ثلاث : مجرد ، أو محلى بأل ، أو مضاف .

2 . **المفعول معه** : يقصد بالمعية مجرد المصاحبة أثناء وقوع الحدث ؛ أما العطف ، فيقصد به المشاركة في علاقة نحوية ما .

. المفعول معه اسم منصوب تسبقه واو تفيد المصاحبة ، و تسمى واو المعية ، فإن احتملت المشاركة تحولت إلى العطف .؛ مثال المصاحبة : سرت و يمين الطريق ، و مثال ما احتملت العطف : لزمت زيدا و يمين الطريق .

بعد عرضنا لأغلب المصطلحات النحوية الواردة في الخلاصة نأتي إلى التحليل الشكلي لبعضها نظرا لأن المقام لا يتسع لتحليلها جميعا :

1 . نلمس إضافة ، و ابتكارا جاء نتيجة اجتهاد من تمام حسان و ذلك بإدخاله مصطلحات لم نألفها في مصطلحات النحو العربي القديم ، و يظهر ذلك . خصوصا . قي تقسيمه للجملة الإنشائية من حيث المعنى ؛ و من تلك المصطلحات نذكر ما يلي : الجملة الإفصاحية . الحفز . الكبح . السؤال . إخالة . الحيز ، تضافر القرائن .....إلخ .

2 . المصطلحات التي استعملها تمام حسان أغلبها مصطلحات مفردة بتسع و ثلاثين مصطلحا (39) يليها من حيث الترتيب المصطلحات المركبة تركيبا إضافيا بسبعة عشر مصطلحا(17) تليها المصطلحات المركبة تركيبا نعتيا ، و عطفيا بخمسة عشرة مصطلحا (15) ؛ أما المصطلحات الشارحة فتأتي بنسبة أقل ؛ حيث لم يتجاوز عددها الإجمالي ثمانية مصطلحات فقط .

---

[1] ـ المصدر السابق ، ص 148 للاطلاع على تلك النقاط الخمس المعترض بها على النحاة .

[2] ـ ينظر : المصدر نفسه ، ص 153 .

3 . إذا كانت أغلب المصطلحات الواردة في الخلاصة من فصيلة الأسماء المفردة ، فإنما يأتي الاسم في المرتبة الأولى من حيث القدرة على التعبير عن المفاهيم ، ثم يليه الوصف ؛ ذلك لأن الاصطلاح يقوم على المقولات الاسمية خاصة ، و إذا كان الاصطلاح يكون بالإحالة إلى المفاهيم ، فإن الأسماء من بين المقولات المعجمية الأقدر على اكتساب المفاهيم .

4 . استطاع تمام حسان أن يخلص المصطلح النحوي من ظاهرة الترادف ، أو الاشتراك اللفظي ؛ فهو على سبيل المثال يستخدم مصطلح : الكلم بدلا من مصطلح : الكلمة ، لا لشيء . في اعتقادنا . إلا ؛ لأنه أكثر دقة في التعبير ؛ فمصطلح : الكلم جمع : كلمة ، و هو يطلق على طائفة كبيرة من المصطلحات ؛ كطائفة الأسماء ، و الأفعال ، و الأدوات ...

على عكس ما يدل عليه مصطلح كلمة الذي يوقعنا في التكرار ، و التعدد لهذا المصطلح ..

5 . يغلب استعمال المصطلحات النحوية البصرية لدى تمام حسان ؛ كما نجده يدخل بعض المصطلحات الكوفية ؛ كمصطلح : الإخالة ، أو الأدوات بدل الحروف ... ، كما يستخدم مصطلحات عربية حديثة ؛ مثل مصطلح : المكملات عوضا عن مصطلح : الفضلة ، أو الفضليات...

6 . لجوؤه إلى التقسيم ، و التصنيف و التفريع ، و ما يدخل في هذا المعنى ، و الاستعانة بوسائل الإيضاح التي اعتمدها في كثير من تلك الدروس مما يقرب الفهم للقارئ ، و يبتعد به عن أسلوب الإطالة إلى الاختصار الذي يقتصر فيه على المطلوب ، و المفيد ...

7 . راعى تمام حسان في تناوله المصطلح النحوي منهج الدراسة الوصفية للغة ؛ حيث بدأ بالدراسة الصوتية ، ثم تلاها بالدراسة الصرفية ، فالدراسة النحوية ، و حاول إلغاء العمل ، أو العامل بما اصطلح على تسميته بتضافر القرائن ؛ لأنها . في نظره . هي القادرة على فهم معنى الجملة ، و ليس مرد ذلك إلى قرينة واحدة ؛ هي قرينة الإعراب .

8 . استطاع تمام حسان أن يأتي بجديد على مستوى تقسيم الكلم الذي جعله تقسيما سباعيا و بررره من حيث المبنى ، و المعنى ، و هو تقسيم . فيما نعلم . انفرد به بين كل الدارسين سواء منهم القدماء ، أم المحدثون ، و استطاع . كذلك . أن يفرق بين مصطلح الاسم ، و مصطلح الوصف ، و جعلهما قسمين متباينين ، و فعل ذلك مع بقية الأقسام كل ذلك على أسس واضحة ، و ثابتة الأمر الذي جعله ينتقد تقسيم القدماء للكلم ؛ حيث لم يضعوا أسسا لتقسيمهم ذلك .

9 . و من الجديد . كذلك . تفريقه بين مصطلحي الزمن الصرفي البسيط و الزمن النحوي المعتمد على السياق و ذكره للنحو ستة عشر زمنا ؛ كما أنشأ مفهوم : الجهة ، و جعلها عونا على تعدد الزمن النحوي .

10 . جاءت صيغ المصطلحات المفردة وافية بمفاهيمها ، و بخاصة ما كان منها دالا على مفهوم محدد ضيق المجال لا يتنازعه فيه مفهوم آخر ؛ مثل : الخبر و الحال و الفعل ، و هو ما يؤكد المبدأ القائم على تفضيل الاقتصاد في اللغة عند وضع المصطلح .

11 . في جل المصطلحات المركبة ، تحقق شرط التعبير عن المفاهيم ذات الخصائص الواحدة بمصطلحات ذات نظام شكلي واحد ؛ فالبدل يعبر عن أنواعه بمصطلحات يستخدم فيها المصطلح الرئيس مضافا إلى كلمة أخرى ، و كذلك الحال مع أنواع الضمائر، و أنواع الجملة

12 . نجد تنوعا كبيرا في المصطلحات التي تنتمي إلى الفصائل المعجمية التي تتركز في أربع فصائل أساسة ؛ هي : الاسم و الفعل ، و الوصف ، و الظرف ، و هي نماذج تشيع في المعاجم اللغوية ، و من العسير أن نجد في مقابل هذه المصطلحات مصطلحات تنتمي إلى الأفعال .

ب . التحليل الدلالـي :

1 . من غير الممكن . و لو حاولنا . أن نحلل جميع المصطلحات التي أتينا على ذكرها من الخلاصة النحوية لضيق المجال ؛ و عليه فإن تحليلنا سينصب على بعضها مركزين أولا على أقسام الكلم عند تمام حسان لما تحملة من مفاهيم مختلفة عن تلك المفاهيم التي عرفها النحاة الأقدمون ، و تلك المصطلحات ؛ هي : 1 . الاسم ، 2 . الفعل ، 3 . الأداة ، 4 . الصفة ، 5 . الضمير ، 6 . الخالفة ، 7 . الظرف .

أ . الاسم : لقد تناول تمام حسان في تقسيمه السباعي للكلم الحديث عن الاسم الذي يأتي على رأس هذا التقسيم ، و يشتمل عنده على خمسة أقسام ؛ هي : **الأول :** الاسم المعين و هو الذي يسمى طائفة من المسميات الواقعة في نطاق التجربة ؛ كالأعلام ، و الأعراض المختلفة ، و هو الذي أطلق عليه النحاة اسم الجثة . **الثاني :** اسم الحدث ؛ و هو يصدق على المصدر ، و اسم

المصدر ، و اسم المرة ، و اسم الهيئة ... ، و هي جميعا تدل على المصدرية و تدخل تحت عنوان اسم المعنى . **الثالث** : اسم الجنس ، و يدخل تحته أيضا اسم الجنس الجمعي ؛ كعرب ، و ترك .. ، و اسم الجمع ؛ كإبل ، و نساء . **الرابع** : الأسماء المشتقة المبدوءة بالميم الزائدة ؛ و هي اسم الزمان ، و المكان ، و اسم الآلة ، و استثنى منها المصدر الميمي ؛ لأنه . على حد قوله . إن اقترب من هذه الثلاثة ، فإنه يتفق مع المصدر من جهة دلالته ...، **الخامس** : الاسم المبهم ، و يقصد به طائفة من الأسماء التي لا تدل على معين ؛ إذ تدل على الجهات ، و الأوقات ، و الموازين ، و المكاييل ، و المقاييس ، و الأعداد ، و نحوها و تحتاج إلى وصف ، أو إضافة ، أو تمييز ؛ لتعيين مقصودها ؛ و عليه فمعناها معجمي لا وظيفي ، و لكن مسماها غير معين ([1])، و بين أن للاسم بجميع أقسامه المذكورة سمات تدل عليه سواء من حيث المبنى ، او المعنى . و بالرغم من وجود سمات تشترك فيها أحيانا مع الصفات ، و الضمائر ، و الظروف ؛ إلا أنها تمتاز بصيغ خاصة : المرة و الهيئة و صيغ الزمان و المكان ..، و انفرادها بالدلالة على مُسَمَّى([2]).

و هكذا فبالرغم من أن تماما حسانا يتفق مع النحاة القدامى في جعلهم الاسم قسما من أقسام الكلم ؛ إلا أنه كان أكثر دقة ، و وضوحا في تقسيم الاسم ، و جعل الأقسام الخمسة التي ذكرها له تحت مفهومه ، و لم يعد منها الصفات و لا الضمائر و لا أسماء الأفعال ، و أسماء الأصوات ، و لا الإشارات ، و الموصولات ، و الظروف ؛ كما فعل النحاة .

لقد قدم تمام حسان مبررات على ذلك التقسيم ؛ فمن حيث الصورة الإعرابية ، فإن الاسم يقبل الجر لفظا و لا تشاركه في ذلك من أقسام الكلم إلا الصفات ؛ أما الأفعال ، و الأدوات فلا يدخل عليها حرف الجر ؛ و أما الضمائر ، الظروف فيجر محلها لا لفظها لأن جميعها من المبنيات ؛ و من حيث الصيغة الخاصة ؛ فالاسم يمتاز بأبنية المصادر ، و صيغتي المرة و الهيئة ، و صيغ الزمان ، و المكان ، و الآلة عما عداه من أقسام الكلام ، و يمتاز عن الصفة . كذلك . بأقسامها الخمسة : الفاعل ، و المفعول ، و المشبهة ، و المبالغة ، و التفضيل بواسطة الرجوع إلى الجدول .

و من حيث قابلية الدخول في جدول ، و قد ذكر أنها ثلاثة أنواع ؛ هي : أ . جدول إلصاق :

---

[1] ـ ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها : تمام حسان ، ص 90 و ص 91 .

[2] ـ ينظر : المرجع نفسه ، ص 96 .

كأن نحاول أن نعرف ما يلحق بالكلمة من الصدور ، و الأحشاء ، و الأعجاز ذات المعنى الصرفي ، فنكشف بالجدول ما تقبله الكلمة ، و ما لا تقبله من اللواصق . ب . جدول تصريف : كأن نعمد إلى الفعل الماضي من مادة ما ، فننظر فيما إذا كان له مضارع ، و أمر أو لم يكن و كأن نعمد إلى صفة الفاعل فنرى ما إذا كان لها صفة مفعول ، أو مشبهة ، أو تفضيل ، أو مبالغة ، أو لم يكن .

ج . جدول إسناد : و ذلك أن نعمد إلى الفعل الماضي أو المضارع ، أو الأمر فنسنده بحسب الضمائر ...([1]) ثم راح يسترسل في ذكر السمات التي تميز الاسم عن بقية أقسام الكلم لولا خشية الإطالة لذكرناها جميعها . و هو بهذا التوضيح ، و الدقة يجعله أقرب إلى العلمية ، و الموضوعية مما يحقق ، و يتفق مع شروط علم الاصطلاح .

ب . الوصف : جعل تمام حسان الصفة قسما يتميز عن الاسم ، و نلاحظ أنه في الخلاصة يستخدم مصطلح : الأوصاف بصيغة الجمع الذي مفرده : وصف في حين يذكره في كتابه : اللغة العربية معناها و مبناها في أقسام الكلم تحت اسم : الصفة بالرغم من الاختلاف بين المصطلحين من حيث الصيغة ، أو المبنى إلا أننا لا نجد تماما حسانا يقدم مبررا على هذا الاضطراب ؛ كما فعل مع المبررات التي قدمها في تقسيمه للكلم .

و قد حصر تمام حسان الصفة ، أو الوصف في ما صيغ للدلالة على موصوف بالحدث على جهة الفاعلية ، أو ما شبه بها ، أو المفعولية ، أو المبالغة ، أو التفضيل ، و هو بهذا التقسيم يجعل يخالف النحاة في جعلهم الصفة من الأسماء ؛ و لكنه يقيم هذا التقسيم على أسس و مبررات منهجية من حيث المبن و المعنى كما فعل مع الاسم ، و ما جعله يعتبر الصفة تختلف عن الاسم أو غيره من الأقسام ما جاء في شرح الأشموني كما يذكر هو أن الأشموني عرف اسم الفاعل بأنه الصفة الدالة على فاعل ... إلخ .

و يرى . بناء على هذا التعريف . أن صفة الفاعل أو المفعول ، أو المبالغة أو المشبهة ، أو التفضيل لا تدل على مسمى ، و إنما تدل على موصوف ، و هو ما يتفق مع تعريفه للصفة مما يجعله يخرج عن التعريف الذي أعطاه النحاة للاسم ، و هو بهذا يجعل كل صفة من تلك الصفات تختلف عن الأخريات مبنى و معنى ، ثم راح على طريقته يبين الاختلاف بين الصفة و الاسم وفق السمات التي تتعلق بالمبنى و المعنى الصورة الإعرابية ، و الصيغة و الجدول و الإلصاق و عدمه ، و من حيث التضام ، و الدلالة على الحدث ، و الدلالة على الزمن و من

[1] ـ ينظر : المرجع السابق ، ص 92 و ص 93 .

حيث التعليق ([1]) فهي ؛ أي : الصفة تلتقي مع بعض أقسام الكلم في بعض السمات و تختلف عن بعضها الآخر ، و عدم مطابقتها كليا من حيث المبنى ، و المعنى هو الذي حدا بتمام حسان أن يجعل الصفة قسما متميزا عن بقية أقسام الكلم .

و إذا كان النحو العربي عرف ثلاثة مصطلحات مترادفة هي : الصفة ، و الوصف ، و النعت ، فإن تماما حسانا أبقى على الأوليين منها : الصفة ، و الوصف ، و كما هو معروف لدى دارس النحو العربي أن هذين المصطلحين مصطلحان بصريان ، و هذا يؤكد على ميل تمام حسان ، و رضاه باستعمال المصطلح البصري الذي كتب له الشيوع ، و الانتشار أكثر من المصطلح الكوفي ، فكيف نفسر وجود مصطلحين مختلفين من حيث المبنى في كتابات تمام حسان ، و لماذا لم يقتصر على استخدام مصطلح واحد بدل الاثنين معا ؟ و هل الترادف في المصطلحات مما يتفق و شروط علم الاصطلاح ؟ ألم يكن تمام حسان على علم بشروط علم الاصطلاح ؟ لا أظن ذلك ؛ و قد قال تمام حسان بهذا الشأن : "

و ينبغي للمصطلح في حدود الفرع العلمي الواحد ألا يتعدد مدلوله ، و إلا دخل الضيم على دلالته الاصطلاحية ، ففقدت ما يراد لها من الدقة ، و الموضوعية ، و الوضوح ([2])".

و يجب أن نشير إلى أن تماما حسانا لم يستخدم مصطلحي : الصفة و الوصف معا في كتابه الخلاصة النحوية الذي نحن صدد دراسة بعض مصطلحاته ؛ ذلك لأنه لم يستخدم إلا مصطلحا واحدا في الخلاصة ألا و هو مصطلح : الأوصاف ؛ أما مصطلح الصفة فإنه ذكره في كتابه : اللغة العربية معناها و مبناها عندما تعرض لأقسام الكلم .

و في تقديرنا أن استخدامه لمصطلح الأوصاف بصيغة الجمع ؛ لأنه يتحدث عن مجموعة من الصفات لا عن صفة واحدة ؛ أما ذكره مصطلح : الصفة بصيغة الإفراد لأن أقسام الكلم التي ذرها في كتابه الآخر جاءت كلها مفردة .

ج . الفعل : لا يختلف تمام حسان عن النحاة حين اعتبر الفعل قسما من أقسام الكلم ، و مفهومه عنده . كما ذكرنا سابقا . لا يختلف عن مفهوم النحاة له من حيث دلالته على اقتران حدث و زمن ، و دلالة صيغته على المضي أو الحالية ، أو الاستقبال و ذلك عندما يكون قيد الإفراد ، و من حيث انقسامه إلى ماض ، و مضارع ، و أمر ، و الفعل يأتي مسندا في الجملة الفعلية ؛ مثل : قام زيد ، فقام : مسند ، و يرى تمام حسان أن دلالة الفعل على الحدث تأتي عن اشتراكه

---

[1] ـ ينظر : المرجع السابق ، ص 98 - 103 .

[2] ـ مقالات في اللغة و الأدب : تمام حسان ، عالم الكتب : ج : 02 ، ص 106 .

مع مصدره في مادة واحدة ... ؛ و أما معنى الزمن فإنه يأتي على المستوى الصرفي من شكل الصيغة ، و على المستوى النحوي من مجرى السياق .

و يشير إلى أن أقسام الفعل الثلاثة تختلف من حيث المبنى و هي . فوق ذلك . تختلف من حيث المعنى الصرفي الزمني أيضا و هي من حيث المبنى لكل منها صيغته الخاصة ما بين مجردة و مزيدة ، و هذا هوالنظام الزمني الصرفي في اللغة الفصحى ، و المعنى يفهم من خلال السياق ح لن السياق يحمل من القرائن اللفظية و المعنوية و الحالية ما يعين على فهم الزمن في مجال أوسع من مجرد المجال الصرفي المحدود ([1]).

و للتفريق بين الفعل ، و بقية أقسام الكلم راح كعادته يذكر السمات ، أو المبررات على استقلال الفعل عنها جميعا ، و بعد أن يخلص من بيان ذك ؛ يقول في الأخير عن الفعل : " بهذا عرفنا أن الفعل يمتاز عن كل ما عداه من أقسام الكلم ؛ من حيث استقلاله بصيغ معينة ، و من حيث استقلاله بقبول الجزم لفظا ، أو محلا ، و من حيث استقلاله بقبول الدخول في جدول إسنادي ، و من حيث تفرده بقبول إلصاق ضمائر الرفع المتصلة به ، و من حيث التضام مع كلمات ، أو عناصر لانضمام غير الأفعال ، ثم من حيث اقتصاره على أداء وظيفة المسند في السياق و قصوره عن أداء وظيفة المسند إليه ([2])".

و بهذا التوضيح ، و التفصيل ، و الدقة في بيان مفهوم الفعل ، و خصائصه التي جعلته يتميز عن بقية أقسام الكلم يكون قد تحقق له أهم شرط من شروط علم المصطلحات ...

د . الضمير : لا يذكر صاحب التعريفات الجرجاني (تـ 816 هـ) مصطلح :الضمير ، و كذلك صاحب : حدود النحو الأبذي (800 هـ . 860 هـ) ؛ بينما لا نجده . كذلك . بلفظه في معجم مقاليد العلوم في الحدود و الرسوم المنسوب للسيوطي (تـ 911 هـ) ، و إنما نجده يذكر مصطلحا آخر ذا علاقة اشتقاقية بمصطلح الضمير ؛ ألا و هو مصطلح (المضمر) الذي يعرفه بقوله : " المضمر : ما وضع لمتكلم ، أو مخاطب ، أو غائب تقدم ذكره لفظا أو معنى ، أو حكما ([3])"، و هو بهذا التعريف لا يجعله مرادفا لمصطلح الكناية؛ إذ يعرف الكناية بقوله : " الكنايات : كل لفظ كني به عن العدد ، أو الحديث أو الفعل ([4])" ،و لعل وجه الفرق بين هذين المصطلحين أن مصطلح : المضمر كناية الجثة أو الانسان ككائن حي عاقل ؛ أما الكناية فما عدا ذلك .

---

[1] ـ ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها : تمام حسان ، ص 104 و ص 105 .
[2] ـ المرجع نفسه ، ص 108 .
[3] ـ معجم مقاليد العلوم في الحدود و الرسوم : عبد الرحمن جلال الدين السيوطي ، ص 99 .
[4] ـ المرجع نفسه ، ص 99 .

و ابن يعيش في شرحه على المفصل للزمخشري تحت عنوان : المضمرات لا يستخدم مصطلح الضمير ؛ بل مصطلح المُضْمَر ؛ لأنه مصطلح بصري ؛ يقول في تفريقه بين هذا المصطلح ، و مصطلح المكنى : " لا فرق بين المضمر ، و المكنى عند الكوفيين فهما من قبيل الأسماء المترادفة فمعناهما واحد ، و إن اختلفا من جهة اللفظ ؛ و أما البصريون فيقولون المضمرات نوع من المكنيات فكل مضمر مكني و ليس كل مكني مضمرا ([1])"، ثم راح يفصل القول في ذلك ...

و لم نعثر على مصطلح **الضمير** من بين كل مصطلحات الكتاب لسيبويه باعتباره أول كتاب في النحو سار على نهجه من جاء بعده ، و لكن وجدنا مصطلحات ؛ مثل : المضمر ، الإضمار ، يضمر بالرغم من أننا نعرف عدم نضج المصطلحات لديه فلم تأت مختصرة إلا مع من جاء بعده ...، و نستطيع أن نمثل لذلك ببعض العناوين الواردة في الكتاب ؛ مثل قوله في الجزء الأول منه: [الإضمار في ليس و كان كالإضمار في إن . ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر و النهي . ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف
و في الجزء الثاني منه ، نجد [علامة المضمرين المنصوبين . الإضمار فيما جرى مجرى الفعل . إضمار المفعولين ... إلخ] ، و من المؤكد أن مصطلح : الضمير مصطلح بصري في مقابل مصطلح : الكناية عند الكوفيين فهذا ابن الأنباري في كتابه : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين يذكره في المسألة السادسة و الستين تحت عنوان : [العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام] ([2]).

و أيا كان الاختلاف في الاستعمال فهما مصطلحان من أصل اشتقاقي واحد فالمضمر اسم مفعول ، و الضمير على وزن فعيل و هو من أوزان الصفة المشبهة ؛ مثل : رحيم ، كريم و عزيز ، و نجده . كذلك . من أوزان المبالغة ...

و بعد تتبعنا للأصل التاريخي للمصطلح نجد أن تماما حسانا في العصر الحديث يستعمل مصطلح الضمير ، ربما لسهولته ، و خفته ، و اختصاره ، و تعبيره بدقه عن المفهوم الذي وضع له الأمر الذي يحقق أهم شرط من شروط علم الاصطلاح ، في حين يستخدم معاصره مهدي المخزومي مصطلح الكناية انتصارا لمذهب الكوفيين .

و الضمير عند تمام حسان قسم بذاته ؛ لأنه لا يدل على مسمى كالاسم ، و لا على موصوف بالحدث كالصفة ، و لا على حدث و زمن كالفعل مبررا ذلك بأن دلالة الضمير تتجه إلى المعاني

---

[1] ـ شرح المفصل : ابن يعيش النحوي (تـ 643 هـ) ، ج : 03 ، المجلد : 01 ، ص 84 .
[2] ـ ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين : أبو البركات الأنباري (513 هـ ـ 577 هـ) ، ج : 02 ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ـ بيروت ، ص 474 .

الصرفية العامة التي أطلق عليها كما يقول معاني التصريف ، و التي قال عنها إنها يعبر عنها باللواصق و الزوائد ، و نحوها ، و المعنى الصرفي العام الذي يعبر عنه الضمير هو عموم الحاضر ، أو الغائب دون دلالة على خصوص الغائب ، أو الحاضر([1]).

و الضمير يشير عنده إلى ضمير الحضور و الغيبة ؛ فالحضور يدل على تكلم أو خطاب أو إشارة أما ضمير الغيبة ؛ فيدل على ضمائر شخصية (هو . هي . هـ . ها .. إلخ) ، و ضمائر موصولية كـ (الذي . التي . ما . من ...) . و هكذا فإن ذلك يعني أن الضمائر في اللغة العربية الفصحى تنقسم على ثلاثة أقسام :

1 . ضمائر الشخص ، 2 . ضمائر الإشارة ، 3 . ضمائر الموصول .

بينما الضمير عند مهدي المخزومي يعرف بـ (الكناية) و تشمل عنده (الضمائر . الاشارة . الموصول بجملة . الكنايات المستفهم عنها . الكنايات المشروط بها .

و قد قدم تمام حسان المبررات التي جعلت من الضمير قسما قائما بذاته عبر السمات التي تتعلق بالمبنى و المعنى .

هـ . الخوالف : و هذا المصطلح لا نجد له ذكرا من بين مصطلحات الخلاصة مع الضمير و إنما ورد ذكرها عند تناول (تمام حسان) أقسام الكلم في جانبها النظري ، و لم تكن الحاجة داعية إلى تناوله في الخلاصة بعدما بسط القول فيه في كتابه : [اللغة العربية معناها و مبناها] و إنما تناول في الخلاصة القواعد التي تتعلق بالمسائل التي تدل عليها الخوالف .

و يعرف تمام حسان **الخوالف** ؛ بأنها كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية ؛ أي : في الأساليب التي تستعمل للكشف عن موقف انفعالي ما ، و الإفصاح عنه ، فهي من حيث استعمالها قريبة الشبه بما يسمونه في اللغة الإنجليزية (exclamation) و هذه الكلمات ذات أربعة أنواع ، و تتمثل هذه الأنواع في ما يلي : 1 . خالفة الإخالة (اسم الفعل) ، 2 . خالفة الصوت (اسم الصوت) ، 3 . خالفة التعجب (صيغة التعجب) ، 4 . خالفة المدح (فعلي المدح و الذم) . و هذه الأنواع التي ذكرناها يذكرها (تمام حسان) في الخلاصة تحت عنوان الإنشاء الإفصاحي حينما تحدث عن الجملة من حيث المعنى ([2]) .

و قد تعرض تمام حسان لهذا المصطلح ذاكرا السمات التي تميزه عن باقي أقسام الكلم و التي على أساسها عد مصطلح الخوالف قسما متميزا عن باقي أقسام الكلم .

---

[1] ـ ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها : تمام حسان ، ص ؤ108 .

[2] ـ ينظر : المرجع السابق ، ص 113 - 118 .

إن مصطلح : الخوالف الذي مفرده : خالفة ليس من المصطلحات الجديدة التي ابتكرها تمام حسان ، و إنما هي من المصطلحات القديمة التي ورد ذكرها في التراث النحوي ، و تحديدا عند الفراء ، و هذا باعتراف تمام حسان نفسه ؛ حيث يقول في ذلك : " و لقد استعرت اسم **الخالفة** لأدل به على هذه العبارات (أي : الندبة و الاستغاثة من النداء ...) مما رواه الأشموني عن الفراء من أنه كان يسمي اسم الفعل خالفة و إن كان بعض المحدثين قد تعودوا نسبة ذلك إلى ابن جابر الأندلسي ([1])".

و هكذا صار مصطلح : الخالفة ضمن التقسيم الجديد لدى تمام حسان ، و التي يرى أن النحاة لم يفردوها كقسم مستقل ؛ بل وزعوها بين أقسام الكلم ؛ يقول في ذلك : " و سنجد في تقسيمنا الجديد مكانا مستقلا ثالثا للخوالف ؛ و هي عناصر معينة وزعها النحاة بين أقسام الكلم لاختلاف مبنى كل منهما عن مباني الأخريات ، و اختلاف معنى كل منها عن معناهن ،

و لكنهم غفلوا عما يجمع بينها جميعا من عناصر يرجع بعضها إلى المبنى نفسه ، و يرجع بعضها الآخر إلى المعنى .فهي جميعا تستعصي على الدخول في جدول إسنادي ، أو تصريفي ما ، و هي جميعا تستعمل في الأسلوب الإفصاحي الإنشائي التأثري الإنفعالي الذي يسمونه (affective language) ، و تلك هي الإخالة ، و الصوت ، و التعجب ، و الذم ، و ربما ألحقنا به على المستوى النحوي ، لا الصرفي أساليب أخرى ؛ كالندبة ، و الاستغاثة من النداء ([2])".

و . الظرف : و هو من المصطلحات التي تعد قسما من بين أقسام الكلم عند تمام حسان ، و لما كان الظرف يدخل في إطار المبنيات غير المتصرفة فهو لا يدخل في موضوع الصرف ، و مجاله لأن الصرف من موضوعاته الكلمات المعربة ، أو المتمكنة من الأسماء ، و الأفعال المتصرفة ، و لذلك لا نجد تماما حسانا يتكلم عن الظرف في الدراسة الصرفية في القرائن اللفظية ؛ كقرينة البنية ، أو قرينة الأداة ؛ بينما يتحدث عن مصطلح الظرف بشكل مفصل في الدراسة النظرية في كتابه اللغة العربية معناها و مبناها .

و هو لذلك يرى أن الظروف مبان تقع في نطاق المبنيات غير المتصرفة ، فتتصل بأقرب الوشائج بالضمائر ، و الأدوات ، و عند قسمان هي : ظروف زمان ، مثل : إذ ، و إذا ، و إذا (بالتنوين) ، و لما ، و أيان ، و متى ؛ و أما ظروف المكان فيحصرها في ثلاثة ؛ هي : أين و أنى ، و حيث ([3]) . و يرى أن مجموعات من الكلمات ذات المعاني المختلفة ، و المباني

---

[1] ـ المرجع نفسه ، ص 89 .
[2] ـ المرجع نفسه ، ص 88 .
[3] ـ ينظر : المرجع السابق ، ص 119 .

المختلفة أيضا قد نسبها النحاة إلى الظرفية ، و ما هي بظروف من حيث التقسيم ؛ كالمصادر نحو : آتيك مطلع الشمس ، و كصيغتي اسم الزمان ، و المكان ؛ نحو : آتيك مطلع الشمس ، و كبعض حروف الجر ؛ نحو : مذ ، و منذ ... ، و بعض ضمائر الإشارة إلى المكان ؛ نحو : هنا ، و ثم ، أو إلى الزمان ؛ نحو : الآن ، و هي ليست ظروفا في الأصل كما يقول ، و بعض الأسماء المبهمة ؛ كأسماء المقادير ، و العدد، و الجهات ، و الأوقات ... إلخ([1]).

و قد أقام تمام حسان تقسيمه هذا بإفراد الظرف قسما من أقسام الكلم على أسس تبرر عمله هذا يطول بنا المقام لو تحدثنا عنها ؛ هي مبثوثة في كتابه اللغة العربية معناها و مبناها في حديثه عن الظرف .

ز . الأداة : و قد جعلها تمام حسان قسما قائما بذاته ، و لكنه . كما فعل مع بقية أقسام الكلم . قدم المبررات ، و الأسس العلمية . في نظره . التي تجعلها قسما منفردا . و لا بد أن نشير إلى أن مصطلح : الأداة مصطلح كوفي ، و قد وجدناه يستعمل مصطلح الأداة في الخلاصة تحت عنوان : قرينة الأداة ، و في كتابه اللغة العربية معناها و مبناها كقسم أساسي من أقسام الكلم ؛ بينما في كتابه : مناهج البحث في اللغة يذكر مصطلحين ؛ هما : الأداة ، و الحروف ([2])؛ إلا أنه . كما تبين لي . يستخدم مصطلح الأداة حينما يتحدث عن أقسام الكلم ، و عن الحروف حينما يتكلم عن كونها حروف صحاح أو حروف علة ، فهذه الأخيرة حروف مباني ؛ أما الأداة فهي من حروف المعاني و لذلك عدها من أقسام الكلم ؛ و هكذا يتبين الفرق .

و يرى تمام حسان أن الأداة مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق ، و العلاقة التي تعبر عنها الأداة ؛ إنما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة ، و عنده تنقسم إلى قسمين

. الأداة الأصلية ، و الحروف ذات المعاني ؛ كحروف الجر ، و النسخ ، و العطف إلخ .

. الأداة المحولة ، و قد تكون : ظرفية ؛ إذ تستعمل الظروف في تعليق جمل الاستفهام ، و الشرط .

. أو اسمية ؛ كاستعمال بعض الأسماء المبهمة في تعليق الجمل ؛ مثل : كم ، و كيف في الاستفهام ، و التكثير ، و الشرط أيضا .

. أو فعلية ؛ لتحويل بعض الأفعال التامة إلى صورة الأداة بعد القول بنقصانها ؛ مثل : كان و أخواتها ، و كاد ، و أخواتها .

---

[1] ـ ينظر : المرجع نفسه ، ص 119 .

[2] ـ ينظر : مناهج البحث في اللغة : تمام حسان ، دار الثقافة ، الدار البيضاء (1407 هـ ـ 1986 م) ، ص 153 و ص 237 .

. أو ضميرية ؛ كنقل (من ، و ما ، و أي) إلى معاني الشرط ، و الاستفهام ، و المصدرية الظرفية ، و التعجب إلى آخره ([1]).

ثم يذكر كالعادة سمات من حيث المبنى و المعنى تميز الأدوات عن بقية أقسام الكلم .

2 . بين النعت و الصفة :

و من المصطلحات النحوية التي وقع فيها الترادف عند القدماء ، و تسبب عنها الغموض و البعد عن الدقة مصطلح : الصفة ، و هو المصطلح الذي استخدمه البصريون مقابلا لمصطلح النعت عند الكوفيين ؛ فـ (تمام حسان) فضل استخدام مصطلح الكوفيين (النعت) بدلا من مصطلح البصريين (الصفة) لما قد يسببه هذا المصطلح من لبس ، و غموض ، و أطلق مصطلح الصفة ، أو الأوصاف على المشتقات ؛ كوصف الفاعل ، و المفعول ، و اسم التفضيل ، و الصفة المشبهة .... ، و على بعض المكملات ؛ مثل : الحال

؛ " الحال يجري مجرى الصفة للفعل ([2])؛ كما يؤكد تمام حسان على وصفية الحال ؛ بقوله : " قد تأتي (أي الحال) وصفا ، و قد تكون جملة اسمية ، أو فعلية ، و قد تأتي اسماجامدا ، فيؤول بالمشتق ...([3])"، و لذلك تراه . في تقسيمه للكلم . يفرق بين الاسم و الوصف ، و لا يطلق على الكلمات المشتقة مصطلح الاسم ؛ ولا نجد في تقسيمه للاسم مصطلح الصفة ([4]).

و هو في عده مصطلح (الصفة) قسما مستقلا عن الاسم ضمن أقسام الكلم لم يأت اعتباطا هكذا ، و إنما وضع ذلك على أسس منهجية ؛ يقول تمام حسان : " و هي بهذا (أي الصفة) تمتاز عن الأسماء ، و الأفعال ، و بقية أقسام الكلم ، و يحق لها أن تكون قسما من الكلم بذاته ، إذا أردنا أن نحصي السمات التي تتسم بها الصفات ، فتبرر إفرادها في قسم خاص من أقسام الكلم ...إن هناك ستة مبررات تدعو إلى أن تكون الصفات قسما خاصا من الكلم ([5])".

و لم يكن اختلاف تمام حسان مع القدماء في ذلك فقط ؛ و إنما كان اختلافه . أيضا . مع المحدثين . فهذا : رايت ،و هو أحد المستشرقين يجعل مصطلح : الصفة ضمن أقسام الاسم ؛ و يقسم الاسم على ستة أنواع ؛ هي : " اسم هو اسم ، 2 . اسم هو صفة ، 3 . اسم العدد 4 . اسم الإشارة ، 5 . اسم الموصول ، 6 . الضمير أو المضمر([6])" و بهذه الأنواع التي أعطاها للاسم

---

[1] ـ ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها : تمام حسان ، ص 123 .

[2] ـ ينظر : أسرار العربية : أبو البركات عبد الرحمن الأنباري ـ تح : بركات يوسف هبود ـ دار الأرقم (1420 هـ ـ 1999 م) ، ط : 01 ، ص 152 .

[3] ـ الخلاصة النحوية : تمام حسان ، ص 163 .

[4] ـ ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها : تمام حسان ، ص 91 و ما بعدها .

[5] ـ المرجع السابق ، ص 98 و ما بعدها .

[6] ـ في المصطلح النحوي : الاسم و الصفة في النحو العربي و الدراسات الأوربية : محمود أحمد نحلة ، دار المعرفة الجامعية ـ الاسكندرية (1994 م) ، و دار الثقافة المغرب ، ص 190 ـ 194 .

يتفق مع القدماء و المحدثين من اعتبار الصفة نوعا من أنواع الاسم عدا الدكتور تمام حسان ، و تلميذه : فاضل الساقي ؛ إذ جعلاها قسما مستقلا من أقسام الكلم و لذلك فتمام حسان يفرق بين الاسم ، و الصفة في التعريف ؛ فالاسم عنده ؛ هو : ما دل على طائفة من المسميات ...، و الوصف ما صيغ للدلالة على موصوف بالحدث .

و هو بهذا التمييز الدقيق بينهما يمنع من ذلك الالتباس ، و الخلط ، و الترادف الذي وقع فيه هذان المصطلحان قديما ؛ حيث لم يكن النحاة . خاصة البصريين منهم . يميزون بينهما ، و قد تبعهم في ذلك ابن يعيش (تـ 643 هـ) في شرحه للمفصل ؛ فهو عندما يورد قول صاحب كتاب المفصل (الزمخشري) الذي يعرف الصفة بقوله : " الصفة ؛ هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات ، و ذلك ؛ نحو : طويل ، و عاقل ، أحمق ، و قائم ، و قاعد ....، و الذي تساق له الصفة ؛ هو التفرقة بين المشتركين في الاسم ، و يقال إنها للتخصيص في النكرات ، و للتوضيح في المعارف ([1]) " و يقول بعد ذلك في الشرح : " الصفة و النعت واحد ... ثم يذكر ما ذهب إليه بعضهم من التفريق بينهما ؛ فيقول :.. و قد ذهب بعضهم إلى أن **النعت** يكون بالحلية ؛ نحو : طويل ، و قصير ؛ و **الصفة** تكون بالأفعال ؛ نحو : ضارب ، و خارج ، فعلى هذا يقال للبارئ سبحانه موصوف ، و لا يقال له منعوت و على الأول ، هو موصوف ، و منعوت ...([2]) " .

و الذي نقرره . ههنا . أن ابن يعيش لا يفرق بينهما ؛ بل يتبع البصريين في استعمال هذا المصطلح ؛ و هو الذي يعنيه الكوفيون بالنعت ، و كلا من البصريين ، و الكوفيين يعتبرونهما ؛ أي : الصفة ، و النعت (اسما) ؛ فهذا ابن عصفور الإشبيلي (تـ 669 هـ) الذي يستخدم مصطلح : النعت بدلا من مصطلح : الصفة يعتبر النعت اسما ؛ فيقول في باب النعت شارحا المقصود به : و قولي (عبارة عن اسم) ([3])؛ و يعني به النعت . تقول إيناس كمال الحديدي : " غلب مصطلح النعت على استعمالات الكوفيين مرادفا للصفة عند البصريين و قد استخدمت المصطلحات الثلاثة : النعت ، و الصفة ، و الوصف دلالة على مفهوم واحد بما هو قسم من أقسام التوابع في النحو العربي ([4])".

---

[1] ـ المفصل في علم العربية : أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، تح : سعيد محمود عقيل ، دار الجيل للنشر و الطباعة و التوزيع (1424 هـ ـ 2003 م) ، ط : 01 ، ص 147 .

[2] ـ ينظر : شرح المفصل : ابن يعيش النحوي ، ج : 03 ، ص 46 .

[3] ـ ينظر : مثل المقرب : ابن عصفور الإشبيلي (تـ 669 هـ) ، تح : صلاح سعد محمد المليطي ، دار الآفاق العربية ـ القاهرة (1427 هـ ـ 2006 م) ، ط : 01 ، ص 216 .

[4] ـ المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح : إيناس كمال الحديدي ، ص 150 .

و هكذا جعل تمام حسان كلا من الصفة ، و النعت قسمين منفصلين عن بعضهماالبعض ؛ فالصفة دالة على الأوصاف التي ذكرنا ، و النعت جعله ضمن المكملات التي تشمل : العطف ، و التوكيد و البدل و التي تسمى جميعا : التوابع .

و مع أن تمام حسان استطاع أن يخلص هذين المصطلحين مما لحقهما من خلط ، و اضطراب إلا أننا نلمس عند بعض النحاة القدماء جوانب من الصواب ، في بعض تعريفاتهم للنعت ؛ فهذا ابن هشام يعرفه بأنه : " تابع مشتق ، أو مؤولا به ، يفيد تخصيص متبوعه ، أو توضيحه ، أو مدحه ، أو ذمه ، أو تأكيده ، أو الترحم عليه...([1])" ، و هو تعريف ؛ كما نرى قد ارتكز ... على خواص لا بد من توافرها في المفردات التي يشملها المصطلح ؛ فهي عنده مشتق ، أو مؤول به ؛ كما لا بد أن تكون مباينة للفظ متبوعه و قبل ذلك هو تابع و من ثم تحقق شرط الوضوح ، و انتفى الغموض ... ، و المشتق ، أو المؤول به يخرج عطف البيان ، و عطف النسق ، و البدل ، و في الوقت نفسه يوضح صور النعت من مشتق ، أو جملة ، أو شبه جملة ، و المباين للفظ متبوعه يخرج التوكيد اللفظي ([2]).

و لا نجد فيما ذكره ابن هشام للنعت اختلافا كبيرا بينه ، و بين تمام حسان ؛ حيث اشتمل تعريف هذا الأخير على معظم ألفاظه بالرغم من أن تماما حسانا يجعل النعت تحت ما يسمى التوابع إلا إنه لا يطلق عليه اسم : تابع ؛ لأنه يركز على الجانب الوظيفي للنعت أكثر من شيء آخر ، و لذلك يعرف تمام حسان النعت بقوله : إنه " تخصيص بالوصف للموصوف أو لذي علاقة به ، و ذلك تحديده ، أو مدحه أو ذمه ، أو نحو ذلك ([3]) ".

و هو إذ يستخدم مصطلحي الوصف ، و الموصوف في التعريف ، فهو استخدام لمعناهما اللغوي ، لا الاصطلاحي ؛ كما هو واضح عند الاستقراء .

3 . الكلمة :

لا نجد في كل ما ورد من مصطلحات نحوية لدى تمام حسان ما اعتدنا أن نجد ه في كتب التراث النحوي عند دراستهم لأبواب النحو ؛ من مثل : الكلمة و الكلام ، و اللفظ و القول ... إلخ . فقد اختار تمام حسان مصطلحا واحدا ؛ هو مصطلح الكلم الذي هو في الأصل جمع كلمة ، و عنوان على أقسامه السبعة ؛ ذلك لصعوبة تعريف الكلمة أو تجنبا لأي خلط في مفهومها ؛ كالخلط الذي وقع فيه القدماء عند تعريفهم لها .

---

[1] ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : ابن هشام ، تح : محمد محمد تامر ، الزهراء للإعلام العربي ، ص 402 .
[2] ـ ينظر : المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم المصطلح : إيناس كمال الحديدي ، ص 154 .
[3] ـ الخلاصة النحوية : تمام حسان ، ص 176 .

يقول تمام حسان بهذا الصدد : فالتعريفات العربية للكلمة . برغم اعتمادها على طبيعة اللغة . إما أن تخلط بين الكلمة ، و اللفظ ، و القول ؛ كقول الأشموني : " الكلمة هي اللفظ المفرد ، و قول صاحب الشذور : (الكلمة قول مفرد) ... ؛" و إما أن تضيف إلى هذا الخلط خلطا آخر بأن تبني التعريف على العلاقة بين الكلمة ، و معناها ؛ أي : الفكرة التي تعبر عنها ؛ كقول (ابن عقيل) : " الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد " .... ؛ و إما أن تزيد الطين بلة بأن تدخل في تعريف الكلمة أفكارا منقوضة ؛ كفكرة التقدير ؛ كقول صاحب الهمع : " و قد اختلفت عباراتهم في حد الكلمة اصطلاحا ، و أحسن حدودها ؛ قول مفرد مستقل ، أو منتوي معه) ([1])؛ و لكنه . مع كل ما قاله أولئك النحاة القدماء . ؛ إلا أنه يرى فيها كثيرا من العيوب التي لا تجعلنا نستسيغ بسببها تلك التعريفات للكلمة .

و الأهم من كل ما نحن بصدده ؛ هو أن تمام حسان لم يفرد لمصطلح : الكلمة مكانا بين مصطلحات الخلاصة ؛ إلا عند كلامه عن مصطلحي : التثنية ، و الجمع ، ؛ فتحت هذا المصطلح يأتي ذكره للكلمة ، و هو لم يفعل ذلك إلا لكون الكلمة تأتي ؛ إما مفردا ، أو مثنى ، أو جمعا ، و ما يتفرع عن هذا التقسيم من كلمات و الحاصل من كل ما تقدم أنه لم يعرف الكلمة التعريف الذي عرفها به القدماء تعريفا نظريا ؛ إلا عن طريق الشكل الإيضاحي عند تناوله لمصطلحي : التثنية و الجمع ؛ كما أسلفنا الذكر ؛ و تفسير هذا الأمر عندنا هو رغبة تمام حسان في تيسير الدرس النحوي عن طريق تخليصه من كثرة المصطلحات . خاصة . تلك التي تتقارب مفاهيمها ، أو ذات صلة في المفهوم ببعضها البعض و نفس الشيء بالنسبة لمصطلح : المفرد ؛ حيث لا نجد له تعريفا نظريا يستقل به على غرار المصطلحات النحوية الأخرى في الخلاصة ؛ إلا عند كلامه عن التثنية ، و الجمع يذكره قسيما
للكلمة في هذا الباب ؛ ذلك لأن مصطلح المفرد استعمل في التراث النحوي استعمالا غير دقيق ؛ كما سبق ، و أن تحدثنا عنه ضمن المصطلحات التي تتنافى مع قواعد علم المصطلحات الحديث ؛ و التي تدخل ضمن المفاهيم المتعددة لمصطلح واحد .

4 . الجملـة :

و لم تكن مخالفة تمام حسان للقدماء في موضوع تقسيم الكلم ، فحسب ؛ بل نجده يخالفهم . كذلك . في منهج دراسة ، و تحليل الجملة ، و ما يتعلق بها من مفاهيم ، و يتجلى ذلك في خلاصته النحوية من جانبين :

---

[1] ـ ينظر : مناهج البحث في اللغة : تمام حسان ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ـ المغرب (1407 هـ ـ 1986 م) ، ص 259 و ص260 .

أ . دراسة الجملة من حيث المبنى ؛ حيث قسم الجملة من هذا الجانب على أربعة أنواع ؛ هي : 1 . الجملة الاسمية (المبتدأ و الخبر) ، 2 . الجملة الفعلية (الفعل ، و الفاعل ، و نائب الفاعل) ، 3 . الجملة الوصفية (جملة وصفي فاعل ، و مفعول . صيغ المبالغة . جملة الصفة المشبهة . جملة أفعل التفضيل) ، 4 . الجملة الشرطية .

ب . دراسة الجملة من حيث المعنى : و التي يتحدث فيها عن ثلاث جمل ؛ هي :

أ . جملة الخبر التي تأتي عنده للإثبات ، أو النفي ، أو التأكيد .

ب . جملة الشرط ، **ج** . الجملة الإنشائية ، و الإنشاء . عنده . طلبي ، و نجد تحته (الأمر و التحضيض ، و العرض ، و الإغراء ، و النهي ، و التحذير ....) ؛ و إنشاء إفصاحي و فيه تناول : القسم ، و العقود ، و الندبة ، و التعجب ، و المدح ...) .

و للعلم فإن النحاة القدماء ركزوا عند تحليلهم الكلام على الجملة التي نظروا إلى أنواعها من ثلاثة أبعاد :

البعد الأول : وظيفي عام كأن تكون الجملة خبرية ، أو إنشائية ، أو طلبية .

البعد الثاني : تركيبي يؤسس فيه النحاة على ما تبدأ به الجملة ؛ فإن بدئت بظرف سميت ظرفية و إن بدئت بشرط سميت شرطية . و هكذا فإننا نجدها عند أبي علي الفارسي (ت 377 هـ) على أربعة أضرب الأول أن تكون جملة مركبة من فعل ، و فاعل ، و الثاني : أن تكون من مبتدإ ، و خبر ، و الثالث : أن تكون شرطا ، و جزاء ، و الرابع : أن تكون ظرفا . و قد تابعه في ذلك عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) إلا أنه استدرك فحصر الجملة في نوعين اسمية و فعلية ... ؛ أما ابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) فصنفها في ثلاثة أقسام : فعلية ، و اسمية ، و ظرفية مشترطا للظرفية أن تكون مسبوقة بنفي ، أو استفهام ...

بيد أن ابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) أضاف إلى أنواع الجملة ، الجملة الكبرى و الجملة الصغرى ، و عرفهما بقوله : الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة ؛ نحو : زيد قام أبوه ، و زيد أبوه قائم ، و الصغرى هي المبنية على المبتدأ ؛ كالجملة المخبر بها في المثالين ، و زاد على ذلك الجملة ذات الوجه ، و الكبرى ذات الوجهين ؛ قال : ذات الوجهين ؛ هي : اسمية الصدر ، و فعلية العجز ؛ نحو : زيد يقوم أبوه ، ظننت زيدا أبوه قائم ، و ذات الوجه ؛ كأن تكون اسمية الصدر ، و العجز ؛ نحو : زيد أبوه قائم ، أو فعلية الصدر ، و العجز ؛ نحو : ظننت زيدا يقوم أبوه . و هو حين حكم نظره في بنيتها الدلالية قسمها إلى جمل لها محل من الإعراب ، و جمل لا محل لها من الإعراب ، و يدل هذا على إدراكهم لثنائية التركيب : المبنى

، و المعنى ، و لم يكن هذا خافيا على من قبله ؛ كابن جني (تـ 392 هـ) ، أو عبد القاهر الجرجاني (تـ 471 هـ) في شرحه لنظرية النظم ([1]).

و في نهاية هذا التحليل نستطيع القول إن (تماما حسانا) استطاع أن يهتدي باجتهاده في دراسة اللغة العربية إلى دراستها دراسة علمية تراعي مقاييس الدرس اللغوي الحديث من جميع مستوياتها المعروفة ؛ كنظام لا ينفع معه الفصل في دراسته بين مستوى ، و آخر ، و استطاع بذلك أن يجمع في دراسته للغة من حيث مبناها ، و معناها ، و أن يستفيد من جهود علمائنا في دراستهم لهذه اللغة عبر قرون طويلة ، و أن يجمع ما تفرق في أبحاثهم ، و دراساتهم ، و أن يخلص الدرس اللغوي عامة ، و النحوي . خاصة . مما علق به مما ليس منه ، و صحح كثيرا من المفاهيم ، و طبق جديد المناهج مستفيدا مما تعلمه ، و هداه إليه عقله .

و قد يبدو تمام حسان في تقسيمه للكلم . مثلا . متأثرا إلى حد بعيد بتقسيم الكلم عند المدرسة الانجليزية التي درس بها مع من درس ؛ لكن هذا التأثر . إن وجد . فهو ليس
عيبا في حد ذاته ما دام أنه تقسيم قائم على مبادئ ، و أسس استطاع بها تمام حسان أن يقنع بها الدارسين و أن يكسر معها جدار التقليد للقدماء في هذا الجانب؛ فتمام حسان
عندما لجأ إلى ذلك التقسيم للكلم قدم مبررات ، و أسبابا موضوعية تؤيد وجهة نظره ([2])،
و لم يضع ذلك التقسيم دون وضع أسس منطقية في ذلك ، كما فعل غيره من المحدثين من أمثال : مهدي المخزومي صاحب التقسيم الرباعي للكلم .

و رغم ملمح التجديد عند تمام حسان في فهم المعنى في الكلام ، أو الجملة ؛ فإن وضع مجموعة من القرائن لفهم معنى عنصر واحد في الجملة ؛ كالفاعل ، أو المفعول يجعل العملية صعبة خاصة على القارئ البسيط ؛ حيث تبدو طريقة القدماء أسهل ، و أخف لاعتمادها على العامل ، و الإعراب فقط .

و في **ختام** هذا التحليل ؛ نقول : إنه وفق المنهج الذي طبقه تمام حسان في الدرس النحوي في هذه الخلاصة ، نجده يخالف القدماء في ذلك ؛ حيث قدموا الدرس النحوي على الدرس الصرفي ، و اضطربوا ، و اختلفوا ، و لم يتفقوا على رأي واحد حتى في موضوعات علم الصرف نفسه ؛ فمنهم من جعل موضوعات ؛ كالإعلال ، و الإبدال ، و القلب و الإمالة ، و غيرها من الأشياء التي تخص الجانب الصوتي في الكلمة هي الموضوعات التي يجب أن يقتصر عليها الدرس الصرفي ؛ و منهم من ضم إليها الأوصاف ؛ كالمشتقات من اسم فاعل ، و اسم مفعول ، و صفة

---

[1] ـ ينظر: بنية الجملة العربية و أسس تحليلها في ضوء المنهج التوليدي التحويلي : سعيد شنوقة ، عالم الكتب ـ القاهرة (2010 م) ط : 01 ، الصفحات التالية : 64 و ص 65 و ص 66 .

[2] ـ ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها : تمام حسان ، ص 90 و ما بعدها .

مشبهة ، و صيغة مبالغة ...، و غيرها ؛ مثل التصغير و النسبة ...، و اعتبر أن كل هذه الأبواب تصلح أن تكون موضوعات لعلم الصرف ..

؛ أما تمام حسان ، فإن المنهج الذي التزم به فرض عليه وفق نظرية المعنى ، و المبنى أن يذوب موضوعات الصرف في موضوعات النحو ، لتنصهر في بوتقة واحدة ، و هذا في الجانب التطبيقي ؛ كما يظهر ذلك جليا . فأنت ترى موضوعات الصرف كلها . وفق المنهج الوصفي . تدخل ضمن القرائن اللفظية ؛ أما النحو فيدخل لديه في موضوع الجملة التي درسها هي الأخرى من حيث المبنى ، و من حيث المعنى ؛ ذلك لأن الصرف موضوعه الكلمة ؛ أما النحو فموضوعه الجملة .

استطاع تمام حسان أن يقدم لنا وصفا للنحو أجلى به المفاهيم التي ارتبطت بها مصطلحاته فجاءت تلك المفاهيم غاية في الدقة ، و الوضوح ، ابتعدت فيه عن كثير مما لحقها من كثرة المفاهيم التي كان يدل عليها المصطلح النحوي الواحد في تراثنا النحوي القديم ، و هذا بسبب المنهج الوصفي الذي . كما قلنا . يكتفي بوصف الظاهرة النحوية كما هي دون زيادة ، أو نقص الأمر الذي يخلصها من تلك التأويلات ، و التعليلات الفلسفية ، و التقديرات التي لا تحتملها اللغة ، و هذا ما يشترط في علم الاصطلاح الحديث .

الفصل الرابع

المصطح النحوي في الاتجاه التوليدي والتحويلي

[الألسنية التوليدية التحويلية و قواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة) . عينة .]

لميشال زكرياء

. توطئـة .

لقد دعا بعض اللسانيين العرب في العصر الحديث إلى تبني اتجاه جديد في دراسة اللغة ، و منها دراسة النحو العربي ، و هذا الاتجاه عرف بالاتجاه التوليدي التحويلي ، فاستفادوا من قواعده ، و أصوله ، و ما أتى به من منهج في دراسة اللغة ، و رأوا فيه المنهج الذي يصلح أن يكون بديلا عن مناهج الدرس اللغوي العربي القديم .

و تعرف التوليدية ، و التحويلية ؛ بأنهما : في الواقع نظريتان متكاملتان ؛ فالنظرية التوليدية : هي عبارة عن مجموعة من القواعد التي تعمل من خلال عدد من المفردات على توليد عدد غير محدود من الجمل ... ؛ أما النظرية التحويلية ؛ فتعنى بتطبيق قواعد الحذف ، و الاستبدال وتغيير الموقعية على الجملة للحصول على عدد غير متناه من الجمل الصحيحة ([1]). و واضح

[1] ـ ينظر : الاتجاهات المعاصرة في الدراسات اللسانية : أحمد دراج ، مكتبة الآداب ـ القاهرة (1430 هـ ـ 2009 م) ، ط : 01 ، ص 197 .

أن تسمية هذا النحو بـ (التحويلي) نابعة من أنه يفترض لكل بنية لغوية ظاهرة بنية أخرى عميقة كامنة في ذهن المتكلم ، ثم يحاول الكشف عن كيفية تحول البنية الثانية العميقة إلى البنية الأولى السطحية ، أو الظاهرة الملفوظة ، و لا بد لمن يتبع هذا المنهج في دراسة النحو من أن يعتمد على (الحدس) ، أو (التصور) ، (أو الفروض العقلية) ([1]). و عليه ، فإن النحو عند (تشومسكي) لا بد أن يهتم بالحدس ، و الحدس ليس عنصرا ثانويا في الدرس اللغوي ؛ و إنما هو عنصر جوهري...([2])و عليه نخلص إلى القول بأن التوليدية التحويلية ؛ " هي : اتجاه لساني لغوي يتزعمه الإمريكي : نوام تشومسكي ، من مواليد 1928 م الذي تتلمذ على : هاريس ، و هو (أي : هاريس) من التيار التوزيعي ، و لكنه تأثر بعد ذلك بتلميذه : تشومسكي ، و التحق بالمدرسة التحويلية التي كانت ردة فعل على البنيوية الاستغراقية التوزيعية ، و على اهتمام الوصفيين بالظواهر فقط([3]).

و النظرية اللغوية في تصور النحو التوليدي عليها أن تفهم كيف يستطيع المتكلم أن ينتج جملا لا حصر لها من عناصر لغوية محدودة ، و إنما تميز ما هو مقبول نحويا مما ليس مقبولا؛ أي : أن النحو ينبغي أن يكون صالحا لتوليد كل الجمل النحوية في اللغة ، و من ثم عرف هذا النحو بأنه توليدية([4]) .

و لعل قضية التوليد ، و التحويل تعد من أبرز أفكار تشومسكي حول الجملة ، و قد جعل لها قواعد تتيح توليد عدد غير متناه من جمل اللغة ، و لهذه القواعد ثلاثة مكونات : فونولوجي . دلالي . تركيبي ؛ أما قواعد التحويل ؛ فهي مشير ركني بمشير ركني آخر، تدرس العلاقات القائمة بين الجمل المحولة ، و قواعد التوليد ؛ فتعمل على تخريج الجمل ، و توليدها بطريقة رياضية ، مع استبدال المفردات المعجمية ، فتتولد صور ، و أنماط عديدة للجملة الواحدة ([5]).

إن ما تقدمه النظرية التوليدية التحويلية ليس تعديلا لنظرية النحو العربي ... (إنها) تنظر إلى المسألة من زاوية مغايرة . تماما . لنظرية النحو التقليدي ؛ فالنحو . بالنسبة للنظرية التوليدية . ليس إعرابا ، و تعليلا لتغييرات الحركة الإعرابية ؛ إنما هو الكشف عن القوانين
التي تحكم اكتساب البشر للغة ، هذه القواعد التي تفرد الجنس البشري عن بقية المخلوقات ؛ أي : الكشف عن النحو الكلي ، و تحديد مميزاته ، كذلك تحديد مضمون الأنحاء الخاصة

---

[1] ـ ينظر : فصول في اللغة و النقد : نعمة رحيم العزاوي ، المكتبة المصرية ـ بغداد (1425 هـ ـ 2004 م) ، ص 38 .
[2] ـ ينظر : ينظر : النحو العربي و الدرس الحديث : عبده الراجحي ، ص 118 .
[3] ـ في اللغة : أحمد شامية ، ص 20 .
[4] ـ ينظر : النحو العربي و الدرس الحديث : عبده الراجحي ، ص 117 .
[5] ـ ينظر : التراكيب في المثل العربي القديم : نوار عبيدي ، مطبعة المعارف (2005 م) ، ط : 01 ، ص 61 .

و طرق بنائها ([1])و هكذا ، فإن المكانة الرفيعة التي حظي بها تشومسكي لا تظهر فيما حققته النظرية في ميدان علم اللغة فحسب ؛ بل تعود بالدرجة الأولى إلى تجاوز تأثيرها حدود علم اللغة إلى آفاق العلوم الإنسانية ، و التطبيقية ، علم الاجتماع ، علم النفس ، الأنثروبولوجيا علم الأسلوب ، علم أمراض الكلام ، الترجمة الآلية ، علوم الاتصال ([2]).

ما إن ظهرت النظرية التوليدية التحويلية ، حتى بات يتردد في بعض الكتابات العربية التي ظهرت بعيد ذلك أن للنحو التوليدي صلة باللغة العربية ، و انبرى بعض الباحثين لذلك مقارنين بين بعض المستندات التي أقام عليها (نوام تشومسكي) نظريته التوليدية ، و بعض التصورات التأسيسية التي انطلق منها الخليل (ت 175 هـ) ، و سيبويه (ت 180 هـ) ، و الجاحظ (ت 255 هـ) ، و كذلك ما انتهى إليه عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) في نظريته في النظم . و ما زاد هذا الاعتقاد يقينا تلك الشهادة التي نشرتها مجلة اللسانيات الصادرة عن معهد العلوم اللسانية، و الصوتية في الجزائر، تتمثل في المحاورة التي أجراها مازن الوعر مع نوام تشومسكي أكد فيها هذا الأخير صلته بالتراث النحوي العربي ؛ حيث درس
الآجرومية في النحو لسنوات خلت كان مهتما فيها بالنحو العربي ، و العبري معا كان ذلك قبل أن يظهر بهذه النظرية التحويلية ([3])...

و يكفي أن نعود إلى حديث تشومسكي عندما صرح قائلا بأن بعضا من دراسته المبكرة للنحو العربي قد قاده إلى بعض الأفكار حول البنية التنظيمية اللغوية التي دخلت . بعد ذلك . في الصوتيات التوليدية ، و نظرية النحو التوليدية ([4]) . على أنه لا ينبغي أن نعتقد أن دراسته للنحو العربي ؛ هي المصدر الأول ، و الأخير الذي ألهمه تلك الأفكار عن نظريته التوليدية ، بل هناك أفكار ، و مصادر استفاد منها تشومسكي كانت وراء بلورته لنظريته تلك لا مجال للخوض فيها ههنا . و المهم هو أن كثيرا من الدراسات العربية . فيما بعد . قامت تتبنى المنهج التحويلي ؛ إما إيمانا منها بأن المنهج التحويلي ؛ هو البديل في دراسة اللغة ، أو للمقارنة بينه ، و بين ما جاء في تراثنا اللغوي من عناصر تحويلية . و من تلك الدراسات
نذكر ؛ كتاب : قواعد تحويلية للغة العربية لمحمد الخولي ، أو كتاب : في نحو اللغة و تراكيبها لخليل أحمد عمايرة ، ناهيك عن الدراسات الكثيرة التي تطرقت لنفس الموضوع ، و ما تزال إلى يومنا هذا .

---

[1] ـ ينظر : سبل الاستفادة من النظرية التوليدية التحويلية لإعادة صياغة نظرية النحو العربي : عبد السلام شقرون ، مجلة : أعمال ندوة تيسير النحو المنعقد في 23 و 24 أبريل 2001 م ـ منشورات المجلس الأعلى للغة العربية ـ الجزائر (2001 م) ، ص 374

[2] ـ ينظر : الاتجاهات المعاصرة في الدراسات اللسانية : أحمد دراج ، ص 196 .

[3] ـ ينظر : العربية و الإعراب : عبد السلام المسدي ، مركز النشر الجامعي (2003 م) ، ص 213 و ص 214 .

[4] ـ ينظر : المرجع السابق ، ص 218 .

و لم يكتف اللسانيون التوليديون العرب التبشير بهذا المنهج ، و الترويج له في كتاباتهم ، بل راحوا ينتقدون الوصفية العربية التي كانت تأثرت بالمنهج الوصفي البنائي ، و من هؤلاء المنتقدين ؛ نذكر :عبد القادر الفاسي الفهري ، و أنيس فريحة ....

يقول عبد القادر الفاسي الفهري : " فتمام حسان ؛مثلا شأنه شأن الوصفيين يرفض العلة و نظرية العامل ، و الإعراب التقديري ، و عددا من الأصول ، والمفاهيم الموجودة في التراث و يرفض الخروج من شيء ملاحظ إلى شيء مجرد ، بدعوى أن هذه الأشياء . في نظره . ليست من العلم ، و أن العلم يجب أن يكتفي بالملاحظة الخارجية ، و التساؤل عن الكيف ، و لا يتعدى ذلك إلى التساؤل عن علة وجود الظاهرة ([1])" .

و يقول أنيس فريحة منتقدا هو الآخر الوصفيين العرب : " أصحاب هذه المدرسة الجديدة (الوصفيون) يحللون اللغة إلى عناصرها . تماما . ؛ كما يحلل الكيماوي مادة ما ، و يصفون الأحكام بشكل وصف ، و تقرير لواقع ؛ فإن (قَام) أصلها (قَام) ، لا (قَوَمَ) ، هذه من تعليلات اللغوي حتى يستقيم أمر (قام) مع ميزان (فَعَلَ) الذي اتخذه مسبقا لجميع الأفعال الثلاثية ، فما أكثر الكيماويين الذين يعملون بهذه الطريقة ، و يرفضون كل تجريد ، و كل بنية افتراضية ، استنباطية للتوصل إلى ما يتوصلون إليه من نتائج ...([2])" و يقول أنيس فريحة . أيضا . و هذا بالرغم مما له من آراء حول الفصحى ، و العامية ، و دعوته للعامية : و يرى الفاسي أن من أزمات البحث اللساني العربي ادعاء العلمية ، أو المنهجية ؛ حيث ربط الوصفيون العلمية بالوصفية دون غيرها من مناهج البحث في اللغة ، و بذلك قصروها عليهم ، و نفوها عن غيرهم .

إن عناصر تحويلية كثيرة ذكرها بعض الدارسين العرب سبق إليها الدارسون العرب القدامى النظرية التحويلية كانت هذه النظرية قد تناولتها في دراستها للغة ؛كالترتيب ، و الحذف و الزيادة و الحذف و الحركة الإعرابية ، و التنغيم و التعليل و التقدير ، و التأول ([3])... إلخ.

و مع كل المؤشرات و الدلائل على وجود نماذج توليدية ، و تحويلية في تراثنا النحوي القديم ؛ إلا أننا . في عصرنا الحالي ، لا نجد إلا القليل من الدراسات العربية التي تقدم . فعلا . افتراضات جديدة بشأن بنيات العربية من منظور توليدي و تعكس مجهودا عربيا فيه أصالة ، و إبداع يضع

---

[1] ـ اللسانيات و اللغة العربية : عبد القادر الفاسي الفهري ، مركز النشر الجامعي (2003 م) ، ص 213 و ص 214 .

[2] ـ المرجع نفسه ، ص 58 .

[3] ـ ينظر المراجع التالية : في نحو اللغة العربية و تراكيبها : خليل أحمد عمايرة ، و ينظر : فصول في اللغة و النقد : نعمة رحيم العزاوي ، و ينظر : أصول التفكير النحوي : علي أبو المكارم .

الدرس اللساني العربي في إطار عالمي ،و تكاد هذه المساهمات تنحصر في بعض الأسماء العربية ، و في بعض النماذج ...([1]).

و من النماذج التي مثل بها على ذلك مجموعة من المحاولات ؛ و هي :

1 . **محاولات توليدية جزئية** : و هي محاولات ركزت اهتمامها على نموذج ، أو أكثر ؛ و من أهم تلك النماذج : النموذج المعيار ، و النموذج المعيار الموسع ، و نحو الأحوال ، و النظرية الدلالية التصنيفية .

2 . **محاولات توليدية شمولية:** و تظهر شموليتها في مواكبتها المستمرة للتطورات المتلاحقة التي عرفتها النماذج التوليدية ... ؛ فمن اللسانيين العرب الذين يمثلون النموذج المعيار ، و النموذج المعيار الموسع في المحاولات التوليدية الجزئية نموذجان دالان ؛ هما: داود عبده و ميشال زكرياء ؛ و أما عن نموذج نحو الأحوال ، فيمثله اللساني العربي : محمد علي الخولي و أخيرا نموذج الدلالة التصنيفية ، و يمثله : مازن الوعر .

أما الشق الآخر الذي يميز الكتابة التوليدية العربية ، فيتمثل في المحاولات الثانية ؛ و هي : محاولات توليدية شمولية ، و يمثلها : عبد القادر الفاسي الفهري([2]).

المبحث الأول : التعريف بكتاب الألسنية التوليدية و التحويلية و قواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة) لميشال زكرياء

يأتي كتاب الألسنية التوليدية و التحويلية . الذي نحن بصدد الحديث عنه . ؛ ليقدم دراسة تطبيقية للنظرية التوليدية و التحويلية ، و فيه عرف ميشال زكرياء بالنظرية التوليدية و التحويلية ، موضحا أنها تسعف في تعميق دراسة اللغة ، و وضح التعديلات التي طرأت على النظرية ، و بخاصة ما عرف بـ (النموذجية الموسعة) ، و يقضي هذا التعديل ببقاء تحديد الدلالة . موكولا بصورة أساسية . إلى البنية العميقة ؛ ففيها يتم تحديد معاني المفردات ، و تكتسب العلاقات النحوية التي تتشكل فيها ، و منها الفاعل ، و المفعول ، و الدلالات الخاصة ([3])، و كما في

---

[1] ـ ينظر : اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة : حافظ إسماعيلي علوي ، ص 262 .

[2] ـ ينظر : المرجع نفسه ، ص 262 .

[3] ـ الاتجاهات النحوية لدى القدماء دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة : حليمة أحمد عمايرة ، دار وائل للنشر ـ عمان (2006 م) ، ط : 01 ، ص 65 و ص 66 .

هذا الكتاب تتميز كتابات ميشال زكرياء بعرضه المفصل للقواعد التوليدية و التحويلية ، و التمثيل لها من معطيات اللغة العربية ، و من أبرز تحليلاته ما تعلق بدراسة الجملة ؛ فقد أشار إلى الأهمية البالغة التي تتخذها إعادة كتابة : الجملة بالقواعد التوليدية و التحويلية ؛ من حيث إن للجملة بنية عميقة تشتغل عليها قواعد توليدية ، و تحويلية لاشتقاق بنيتها السطحية ؛ فالجملة من هذه الزاوية هي الوحدة الأساسية التي تقوم عليها القواعد ([1]).

لقد خضع كتابه هذا لمنهجية تقوم على تقسيم البحث على الخطة التالية : المقدمة و العرض ، و قد قسم فيه مادة بحثه على عشرة فصول ، و لا نجد لهذا الكتاب خاتمة ؛ كما اعتمد فيه على مجموعة كبيرة من المراجع الهامة التي رصدها لنا في قائمة المراجع ، و قد جاءت على قسمين : مراجع عربية ، و قد تنوعت بين مراجع قديمة ، و مراجع حديثة نجد من بينها مراجع للمؤلف نفسه ، و مراجع أجنبية تقرب من حيث العدد ما جاء في المراجع العربية و هذا طبيعي نظرا للحاجة إلى الاستعانة بالمراجع الأجنبية التي تتناول نظرية النحو
التوليدي و التحويلي لتشومسكي . و قد جاء هذا الكتاب من القطع الكبير ، و يقع في مائة و واحد و سبعين صفحة .

افتتح ميشال زكرياء كتابه هذا بمقدمة تناول في بدايتها تقديم موضوع كتابه ، و التعريف به ؛ حيث يقول نقدم في هذا الكتاب قواعد الجملة العربية انطلاقا من النظرية التوليدية... و يضيف قائلا بأن هذا الكتاب يأتي بعد أن عرض هذه النظرية الألسنية مفصلة في كتاب له يشير إليه بعنوان : الألسنية التوليدية و التحويلية و قواعد اللغة العربية : 1 . النظرية الألسنية) ، و يرى أن وضعه لهذا الكتاب يأتي إيمانا منه بضرورة إلمام القارئ بصورة واضحة بأبعاد النظرية التوليدية و التحويلية ؛ و ذلك لكي يستطيع متابعة تحليل الجملة العربية ، من هذا المنظار الألسني ؛ كما يرى أن اللغة . في نظره . ليست مجرد لائحة من الجمل يصفها الألسني ، بل هي تنظيم قواعد بالغ التعقيد ، و ينجم عنه توليد مجموعة جمل لا متناهية ، و على هذا تأتي هذه النظرية ؛ لتكون وسيلة لوصف قواعد هذا التنظيم ، و تفسيره وصفا يخضع للدقة ، و المنهجية ، و المواصفات العلمية التي تتطلبها دراسة اللغة .

و هذا الكتاب . من وجهة نظره . لا يتبنى الأطروحات اللغوية القديمة التي يقول بأنه أضفى عليها بعض التعديلات السطحية ؛ من حيث الشكل ، و العرض ، و إن اعترف بجهود القدامى في خدمة الدرس اللغوي ؛ لأنه يراها جهودا لم تعد تفي في الحقيقة في مجال تحليل اللغة ؛ لأن في هذا المجال . في رأيه . تكون النظريات الألسنية العلمية الحديثة التقنية المتطورة التي يتسلح

[1] ـ ينظر : اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة : حافظ إسماعيلي علوي ، ص 269 .

بها لسبر قضايا اللغة ، و تفسيرها ، و توضيحها ، و هو لا ينكر في ذات الوقت أن يكون اللغويون الأوائل أمثال : الخليل ، و سيبويه ، و ابن جني . على سبيل المثال لا الحصر . قد حللوا اللغة من منطلقات علمية يمكن اعتبارها متطورة جدا بالنسبة لعصرهم ، و هذا . في اعتقاده . دليل يبين له أن المفاهيم الألسنية المتطورة ليست دخيلة على التراث اللغوي العربي على ضوء التطور العلمي الحاصل في مجال الألسنية الحديثة ، و السعي إلى إيجاد ألسنية عربية تغدو قادرة على تفهم قضايانا اللغوية ، و وضع الأسس السليمة ، و العلمية لدراسة لغتنا ، و تحليلها .

فالدراسة العلمية للغة . إذا . تقتضي إعادة النظر في المفاهيم ، و المناهج لمواكبة التطور العلمي الحاصل في مجال الدراسات اللغوية .

و في ختام **مقدمة كتابه** هذا أشار إلى وجود صعوبات جمة دون الوصول إلى قواعد اللغة العربية الكاملة يقتضي تذليلها مساهمة العديد من الباحثين ، و العاملين بجد ، و مثابرة في هذا المجال ، و يرى أن ما يقدمه في هذا الكتاب ليس إلا محاولة أولى في مجال استقراء أكبر عدد من قواعد اللغة العربية يمكنه التوصل إليه ، و أن أقصى ما يتمناه ، و يسعى إليه هو أن تثير هذه المحاولة الرغبة عند القارئ في التخصص في مجال الألسنية ، و المساهمة . في ما بعد . في البحث الألسني .

و يقول في الأخير أن كتابه هذا يتوجه به إلى الطلاب الذين يتابعون تخصصهم في مجال اللغة العربية ، أو من يتعامل مع قضايا اللغة ، محاولا في كل ذلك توخي التبسيط في صياغة القواعد ، و تبريرها .

و قد جعل الفصل الأول من هذا الكتاب للحديث عن القواعد التوليدية و التحويلية ، و تحت هذا العنوان الكبير تناول مجموعة من العناصر بدأها بشرح بعض المصطلحات في النظرية التوليدية و التحويلية ؛ و هي : الكفاية اللغوية ، و الأداء الكلامي ، و القواعد ، و الأسس التي تقوم عليها ، و كذا العلاقة التي تربطها بالكفاية اللغوية التي يمتلكها العربي ؛ كما تطرق إلى شرح ما يسمى الجمل الأصولية ، و غير الأصولية ، ثم عرج بالتفصيل على بيان مفهوم القواعد التوليدية و التحويلية ، مشيرا إلى بنية تلك القواعد ، و عمل مكونات اللغة ؛ فالمكون التركيبي عنده يولد مجموعة غير متناهية من البنى التركيبية ، و المكون التركيبي عبارة عن جسر بين المعنى ، و الصوت ، ثم تحدث عن مصطلحات أخرى ؛ كالفئة ، و الموقع ، و المحل من الإعراب ، و العلامات التي تظهر في آخر الكلمات ؛ أما عن الفئة فيرى أن العناصر التي ترد في قواعد إعادة الكتابة تكون فئات كلامية ، و كل كلمة ناجمة عن إعادة كتابة نهائية لكل من هذه العناصر ترجع إلى فئة من الفئات ؛ كفئة الأفعال ، و فئة الأسماء ... ، و عن الموقع ، و

الوظيفة يرى أن موقع الكلمات يحتل أهمية بالغة في القواعد التوليدية ، و أن وظيفة الكلمة تحدد انطلاقا من موقعها في الكلام ، أو الجملة .

و تعرف الوظيفة . عنده . ؛ من حيث موقعها في البنية العميقة ؛ و أما العلامات في آخر الكلمات ، فيرى أن هذه العلامات تنص عليها قواعد يتم إجراؤها في مرحلة متأخرة بالنسبة لبقية قواعد المكون التركيبي ، و في مستوى قريب من المستوى السطحي ؛ و لأن تحديد وظيفة المؤلف الكلامي في الجملة . في رأيه . يأتي وفقا لموقعه في البنية العميقة ، و ليس وفقا للعلامة التي تلحق به .

و تكلم عن دراسة اللغة العربية محددا لها مصدرين مختلفين ؛ هما : أ) نتاج النحويين العرب . ب) الحدس اللغوي عند متكلم اللغة ، ثم انتهى . في هذا الفصل . إلى الحديث عن القواعد العلمية ، و القواعد التربوية ، مؤكدا فيها على أن القواعد التوليدية و التحويلية ؛ هي قواعد علمية تتناول كفاية المتكلم اللغوية ، و ليست . بالتالي . قواعد تربوية تهدف إلى تقديم التعريفات ، و الرسوم التخطيطية ، و التمارين ، و القواعد الكلامية التي تساعد المتعلم على اكتساب المعرفة باللغة ، و بطرق استعمالها . و يميز بين القواعد العلمية ، و بين القواعد التربوية ؛ فهذه الأخيرة تقوم على اختيار مادة تعليمية من ضمن القواعد العلمية ، و لا ترتبط مباشرة بالمسلمات الألسنية ؛ في حين أن القواعد العلمية تقوم على الأساليب الألسنية العلمية

في البحث ، و تعتمد التجربة في الصياغة ، و تتبنى لغة صورية قائمة على رموز تفسر المعطيات اللغوية ، و تسهم . مباشرة . بتعميم التحاليل اللغوية ، و اختبارها ، و التأكد من ملاءمتها للمعطيات ([1])....

و في **الفصل الثاني** تناول قاعدة إعادة كتابة الجملة ، بادئا . قبل ذلك . بالإشارة إلى مفهوم الجملة عند اللغويين العرب ، و قد لخص نظرتهم إليها في التعريف الآتي : الجملة هي اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها، و قد تبنى في دراسته هذا التعريف الذي تنبه إليه ابن هشام الأنصاري (707 هـ . 761 هـ / 1308 م . 1360 م) في أوضح المسالك ، و وجد صورة مشابهة له عند اللسانيين المعاصرين من أمثال هاريس (zellig s . harris) و بعد أن عرض (ميشال زكرياء) للعلاقة الوثيقة بين الجملة الاسمية ، و الجملة الفعلية انتهى إلى أنهما تشكلان في الواقع قسما واحدا ، و هو الجملة الفعلية ([2]).

---

[1] ـ ينظر : الفصل الأول كاملا : الألسنية التوليدية و التحويلية و قواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة) : ميشال زكرياء ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ـ بيروت (1406 هـ ـ 1986 م) ، ط : 02 ، ص 07 ـ 21 .

[2] ـ ينظر : اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة : حافظ إسماعيلي علوي ، ص 269 و ص 270 .

و من المسائل التي تناولها . بعد ذلك . قضية **الرتبة** بعنوان : ترتيب عناصر الجملة الأساس في البنية العمميقة و قد خلص إلى أن ترتيب عناصر الجملة في اللغة العربية ليس ترتيبا حرا ، بل محددا بصورة أساسية ، و يستدل على صحة هذا النمط بمجموعة من الحجج ([1]) و قد اعتمد في هذا الترتيب على ركنين ؛ هما : ركنا الإسناد ، و ركن التكملة ، و ركن الإسناد هذا يتكون بدوره من : (ركن فعلي + ركن اسمي + ركن اسمي + ركن حرفي = فعل + فاعل + مفعول به + حرف + جار و مجرور) ؛ كما تناول عدة قضايا ؛ كاحتمال اعتبار الضمائر المتصلة بالفعل علامات اتباع ، و تحويل نقل الاسم إلى موقع الابتداء ؛ كنقل الاسم في موقع المفعول به ، و الاسم في موقع الجر بحرف الجر ، و الاسم التابع لصلة الموصول ، ثم صياغة تحويل نقل الاسم إلى موقع الابتداء ، و بيان حدود ذلك ، ثم ذكر أن
تحويل نقل الاسم إلى موقع الابتداء يتضمن عمليتين تحويليتين ؛ الأولى تنقل الاسم الذي يتناول هذا التحويل . بصورة ازدواجية . إلى موقع الابتداء ... ، و الثانية ؛ فهي تحويل أضمار الاسم ، ثم راح يبين صياغة العملية الأولى أولا ، ثم إعطاء فكرة مبسطة عن العملية الثانية

و في **الفصل الثالث** تكلم عن ركن الإسناد ، و ركن التكملة ، و تحت هذا العنوان الكبير تحدث عن مجموعة من النقاط بدأها بالحديث عن ركن الإسناد ، و ترتيب عناصر الجملة في البنية العميقة ، و كذا العلاقة القائمة بين الفعل ، و فاعله ، ثم انتقل إلى ركن التكملة ، و تحويل نقل ركن التكملة ، و بين قاعدة كتابة ركن التكملة ، متحدثا عن الركن الاسمي في موقع ركن التكملة ، مميزا . في كل ذلك . بين المؤلف العائد إلى ركن التكملة ، و بين المؤلف العائد إلى الإسناد .

و في **الفصل الرابع** تحت عنوان عريض (الركن الفعلي و الفعل) ؛تحدث فيه عن الركن الفعلي ، و عن الفعل ، و مجموعة من السمات ؛ كالسمات المعجمية ، و السمات التركيبية ، و سمات الفعل الذاتية ، و سمات الفعل الانتقائية ، و سمات الفعل في المعجم اللغوي .

و في **الفصل الخامس** ؛ تناول الحديث عن الركن الاسمي ، و الاسم ؛ أما في **الفصل السادس** فقد خصصه للتعريف عبر ما يسمى بمؤلفات التعريف المتمثلة في التعيين ، الكمي ، الإشارة ، العدد .

و في **الفصل السابع** نجده يخصصه للنعت ؛ فهو يرى أن النعت يعمل عمل الفعل ، ثم أخذ يتحدث عن توزيع النعت عبر مجموعة من النقاط ؛ هي : . يأخذ النعت اسما فاعلا ، . يأخذ النعت اسما مفعولا ، . يأخذ النعت ركنا حرفيا يرتبط به ارتباطا وثيقا ، يظهر النعت في ركن

---

[1] ـ ينظر : المرجع نفسه ، ص 270 .

الإسناد في مواجهة ركن التكملة ، و عن حال النعت حين يرد بعد المورفام ((أل)) إلى صلة الموصول ، إلى الجملة الاسمية التي لا تتضمن فعلا ، و لا نعتا .

و هكذا يأتي . بعد حديثه عن الجملة في الفصول الستة السابقة . إلى الحديث عن النعت في **الفصل السابع ، و الثامن** ؛ حيث تناول فيهما معا " موضوع النعت ، و رأى أنه يعمل عمل الفعل في الجملة ، و مثل لذلك بالجملة الآتية : . الرجل الكريم ، . الرجل جالس ، . الرجل مضروب ، . و الرجل قتال ،و توضح هذه الأمثلة أن المورفيمات ((كريم)) ، ((مضروب)) ((جالس)) ، ((قتال)) يشبه عملها عمل الفعل ، و دليله على ذلك أنه يظهر التوزيع نفسه الذي يظهره الفعل ؛ إذ في الإمكان في كل جملة من الجمل السابقة استبدال النعت بفعل ، و الحصول على جمل أصولية ؛ كما تظهر الجمل :(الرجل كرم . بفتح الكاف و ضم الراء . ، الرجل جلس ، الرجل ضرب ، الرجل قتل)([1]).

أما **الفصل التاسع** فتناول فيه عنصرا كبيرا بعنوان : تحويل الركن الاسمي إلى ضمير ؛ كالضمير المتصل ، أو ضمير (نفس) ؛ كما تحدث عن العلاقة القائمة بين تحويل الركن الاسمي إلى موقع الابتداء ، و بين تحويل الركن الاسمي إلى ضمير ، و تحويل إلصاق الضمير المتصل ؛ أي إلصاق الضمير الذي يرد في موقع المفعول به بالفعل على حدة ، و قد بين صياغة هذا التحويل على النحو الآتي : فعل = ركن اسمي . ركن اسمي [+ ضمير] .
و يقوم هذا التحويل بنقل الضمير من موقع الاسم المفعول به ، و يلصقه مباشرة بالفعل ... ، ثم راح يتكلم عن شكل الضمير في البنية السطحية من خلال تقديم جدولين يظهر أن الشكل الذي تتخذه الضمائر التي تحل مكان الركن الاسمي ، و هذان الجدولان يلخصان شكل الضمير في البنية السطحية ، و في نهاية هذا الفصل تناول الحديث عن نقل المفعول به إلى ما قبل الفاعل في قواعد اللغة العربية من منظور توليدي تحويلي ومن خلال التمثيل ، ثم تحدث . أخيرا . عن الركن الاسمي الموسع الذي خلص فيه بالقول إلى أن تحويل الركن الاسمي إلى ضمير يمكن إجراؤه على الركن الاسمي الموسع ضمن **الشروط المحددة** في (19) في صفحة 151 من الكتاب ([2]).

أما **الفصل العاشر** ، و الأخير فخصصه للركن الحرفي ، و قد تناوله عبر ثلاث نقاط ؛ النقطة الأولى : قاعدة إعادة كتابة الركن الحرفي من خلال العناصر التي يتكون منها هذا الركن

---

[1] ـ ينظر : المرجع السابق ، ص 271 .
[2] ـ ينظر : تلك الشروط كتاب : الألسنية التوليدية و التحويلية و قواعد اللغة العربية : ميشال زكرياء ، ص 152 .

الحرفي ، و التي يراها تتكون من حرف الجر ، و من ركن اسمي ، و قاعدة إعادة كتابته ، تتخذ . في نظره . الشكل التالي :

ء . ركن حرفي ـ حرف جر + ركن اسمي

ب . حرف جر ـ من ، إلى ، عن ، على ، في ، ل ، حتى ، منذ ، مذ ... إلخ .

ثم أخذ يتكلم عن سمات الحروف الذاتية ، ثم . أخيرا . سمات حروف الجر ؛ أما عن سمات الحروف الذاتية ، فذكر فيها سمة [± مكان] ؛ بحيث إن هذه السمة التي يتضمنها حرف الجر (إلى) تحدد استعمال الركن الاسمي الذي يتبع هذا الحرف ؛ كظرف مكان ، لذلك لا بد من أن يتضمن الاسم الذي يقع بعد حرف الجر (إلى) سمة [+ مكان] ، و يجب أن يتوافق الفعل مع الاسم الذي يحتوي على هذه السمة ، ثم راح يوضح ذلك بأمثلة ؛ من مثل : . ذهبت إلى المدينة ، . صمت إلى الصباح ...

أما السمة الثانية ، فهي سمة [+ زمان] التي يرى أنها في الحرف (حتى) تتلاءم مع الفعل (سار) الذي يحتوي على سمة (مستمر) ، و مع الاسم (فجر) الذي يحتوي على سمة [+ زمان] ، ثم أخذ يبين ما يميز هذه السمة بين استعمال الاسم الذي يتبع (حتى) ؛ كظرف زمان ، و بين استعماله لتحديد الكمية موضحا كل ذلك بأمثلة ؛ أما السمة الثالثة ، فهي [سمة ± اختصاص] التي يتضمنها حرف الجر (على) الذي يحدد اختصاص الركن الاسمي الذي يقع بعده ؛ كما هو ملاحظ في الجملة التالية : (رضيت عليك) ، و هذه السمة . في نظره . تميز بين استعمال حرف الجر ؛ للإشارة إلى اختصاص الاسم بالموضوع مشيرا
الجملتين (9 و 10) ، و بين استعمال حرف الجر لغاية أخرى تختلف عن غاية الاختصاص موضحا ذلك في جملتين ؛ كما يلي : 1 . صمت إلى المساء 2 . جلس الولد على الكرسي
و هناك سمات أخرى كثيرة عددها ؛ هي :
سمة [± اتجاه] . سمة [± فاعل] . سمة [± غاية] . سمة [± نمط] . سمة [± ملك] ([1])إلخ...

و هكذا نخلص . في الأخير . من عرضنا لمحتويات هذا الكتاب إلى أن ميشال زكرياء استفاد من تحليله لمعطيات اللغة العربية من معطيات النظرية التوليدية ، و خصوصا ما سطره تشومسكي في نماذجه الأولى ؛ حيث ركز على عناصر التحويل ، و درس البنية المكونية ، و عالج القواعد الأساسية بما فيها قواعد إعادة الكتابة لتنظيم المعطيات التركيبية ...

[1] ـ ينظر : المصدر السابق ، ص 171 - 175 .

و مثلما رأينا فقد طبق المنهج التطبيقي القائم على وصف ، و تفسير الجملة العربية وفق النظرية التوليدية و التحويلية دون تجاوز واقع اللغة العربية بالزيادة ، أو الحذف ، بأسلوب سهل ، و لغة مبسطة ، و طريقة سهلة ، مدعما كلامه بأمثلة توضيحية قائمة على الأدلة ، و البراهين ، بأسلوب علمي ، دقيق ، متوخيا تبسيط العرض في صياغة القواعد ، و تبرير اعتمادها على الشكل الذي اتخذته في هذا الكتاب ؛ كما ذكر ذلك في المقدمة .

المبحث الثاني : المصطلح النحوي في كتاب : [الألسنية التوليدية و التحويلية و قواعد اللغة العربية] (الجملة البسيطة) . لميشال زكرياء .

إن المطلع . باهتمام . على ما ورد من مصطلحات نحوية في هذا الكتاب ، يجد مصطلحات كثيرة ، و متنوعة ، نحاول في هذا المبحث أن نرصد أغلبها.

و لا ندعي أنه باستطاعتنا الإحاطة بها كلها أو الإلمام إلا بالقدر اليسير الذي يتطلبه المقام ، و يحتمله هذا المجال الضيق ، الأمر الذي يلزمنا بالوقوف على قدر معين من تلك المصطلحات

و من تلك المصطلحات التي وردت في هذا الكتاب نذكر منها ما يلي :

1 . القواعد .....ص 8

2 . الجمل الأصولية .ص 9

3 . الجمل غير الأصولية ص 9

4 . القاعدة التوليدية .....ص 13

17 . ركن الإسناد .....ص 45

18 . العلاقة القائمة بين الفعل و فاعله ص 45

19 . ركن التكملة ..... ص 53

5 . التحويل .....ص 14
6 . الفئة .....ص 18
7 . الموقع و الوظيفة ..ص 18
8 . القواعد العلمية و القواعد التربوية ص 21
9 . الجملة .....ص 23
10 . الجملة الاسمية ..ص 25 و 107
11 . الجملة الفعلية ...ص 25
12 . ترتيب عناصر الجملة ....ص 26
13 . مؤلفات الجملة .....ص 43
14 . الاسم في موقع المفعول به ص 36
15 . الاسم في موقع الجر بحرف الجر ص 37
16 . الاسم التابع لصلة الموصول ..ص 38
20 . الركن الاسمي .....ص 61
ص 79 و ص 145
21 . الاسم .....ص 86
22 . الركن الفعلي و الفعل .ص 65
23 . السمات التركيبية ..... ص 66
24 . سمات الفعل الذاتية ... ص 67
25 . سمات الفعل الانتقائية . ص 72
26 . التعريف .....ص 89
27 . النعت .....ص 97
28 . صلة الموصول .....ص 104
29 . جمع التكسير .....ص 140
30 . الركن الحرفي .....ص 165
30 . سمات الحروف الذاتية ص 165
31 . سمات حروف الجر....ص 171

1 . التحليل الشكلي :

بملاحظة بسيطة ، و عامة على هذه المصطلحات التي رصدناها ، و انتقيناها من كتاب الألسنية التوليدية و التحويلية و قواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة) ، و الذي يمثل مدونة البحث في هذا الموضوع نرى أن هذه المصطلحات . من الناحية الشكلية . جاءت على أنواع ؛ فمنها المصطلحات المفردة ، و منها المصطلحات المركبة تركيبا إضافيا ، و تركيبا نعتيا ، و تركيبا عطفيا ، و منها . أخيرا . المصطلحات الشارحة ، و قد سبق لنا ، و أن عرفنا هذه الأنواع في الفصلين السابقين ، و نضيف . هنا . للتوضيح فقط ، أننا نعني بالنوع الأخير من تلك الأنواع : (المصطلحات الشارحة) ؛ و هي التي تتجاوز في تركيبها كلمتين ؛ أي التي تتركب من ثلاث كلمات ، فأكثر و سميت بذلك ؛ لأنها تشبه الجملة التي يفهم بها معنى المصطلح أو ؛ كأنها تشرح معناه .

نحاول . في بداية تحليلنا لهذه المصطلحات من الناحية الشكلية . أن نصنفها حسب تلك الأنواع التي ذكرنا ؛ كما يلي :

أ . المصطلحات المفردة : 1 . القواعد ، 2 . التحويل ، 3 . الفئة ، 3 . الجملة ، 4 . الاسم ، 6 . التعريف ، 7 . النعت .

ب . المصطلحات المركبة :

* المركبة تركيبا إضافيا : 1 . مؤلفات الجملة ، 2 . ركن الإسناد ، 3 . صلة الموصول 4 . ركن التكملة ، 5 . جمع التكسير .

* المركبة تركيبا نعتيا : 1 . الجمل الأصولية ، 2 . القاعدة التوليدية ، 3 . الجملة الاسمية 4 . الجملة الفعلية ، 5 . السمات التركيبية .

* المركبة تركيبا عطفيا : 1 ، الموقع و الوظيفة ، 2 . القواعد العلمية و القواعد التربوية 3 . الركن الفعلي و الفعل .

* المصطلحات الشارحة : 1 . الجمل غير الأصولية ، 2 . ترتيب عناصر الجملة ، 3 . الاسم في موقع المفعول به ، 4 . الاسم في موقع الجر بحرف الجر ، 5 . الاسم التابع لصلة الموصول ، 6 . العلاقة القائمة بين الفعل و فاعله ، 7 . سمات الحروف الذاتية ، 8 . سمات الفعل الذاتية ، 9 . سمات الفعل الانتقائية .

و بعد تصنيفنا لأنواع المصطلحات نستنتج ما يلي :

1 . أن عدد المصطلحات المفردة بلغ عددها سبعة مصطلحات .

2 . أن عدد المصطلحات المركبة تركيبا إضافيا بلع عددها خمسة .

3 . إن عدد المصطلحات المركبة تركيبا نعتيا بلغ عددها خمسة .

4 . إن عدد المصطلحات المركبة تركيبا عطفيا بلغ عددها ثلاثة .

5 . إن عدد المصطلحات الشارحة بلغ عددها ثمانية مصطلحات .

و من خلال المعطيات المقدمة نستخلص أن ميشال زكرياء نوع من استخدام المصطلحات ؛ فجاءت على النحو الذي رأينا ، و إن كان ما اعتبرناه من المصطلحات الشارحة كان أطغى ، و يليه . مباشرة . المصطلحات المفردة ، و يبقى هذا نسبيا فقط ؛ أي بالنسبة للعدد الذي حصرناه من هذه المصطلحات ، و ليس كل المصطلحات التي وردت في الكتاب ؛ و إلا فإن المعطيات . حتما . ستتغير ، ثم يأتي في المرتبة الثالثة المصطلحات المركبة تركيبا إضافيا ، و المركبة تركيبا نعتيا ، و نجد أقل المصطلحات عددا المصطلحات المركبة تركيبا عطفيا .

و بناء علي ما تقدم . و نحن نحلل هذه المصطلحات من الناحية الشكلية . فإننا نسجل عليها جملة من الملاحظات ، أو الخصائص ؛ كما يلي :

1 . إن المصطلحات . عموما . تمتاز بهذا التنوع ، و لا غرابة في ذلك ، غير أنه يستحسن أن يتكون المصطلح من كلمة مفردة أحسن مما لو كان مركبا تركيبا إضافيا ، أو نعتيا ، و المصطلح المركب تركيبا إضافيا ، أو نعتيا أفضل مما لو كان مصطلحا شارحا ؛ ذلك لأن المصطلح كلما كان فيه اقتصاد في اللغة عند وضع المصطلحات تحققت فيه السهولة في الأداء ، و التيسير في الاستيعاب ([1])، و بالنظر لمجموع هذه المصطلحات التي انطلقنا منها نجد هذه الخصائص مجسدة فيها ؛ كالدقة ، و السهولة ، و الاختصار ، و الوضوح و البعد عن الغموض الذي قد ينشأ من العلاقة بين المصطلح ، و مفهومه .

2 . لا نجد في مجموع هذه المصطلحات المذكورة ؛ من حيث النظر إلى علاقتها بمدلولاتها علاقة ترادف ، أو اشتراك لفظي ، أو شيء من هذا القبيل ؛ كتعدد الدلالة للمصطلح الواحد ، أو العكس تعدد المصطلحات لمفهوم واحد ؛ فكل مصطلح من تلك المصطلحات يدل على معنى معين ، أو مفهوم بعينه ، مما يجعل الوصول إلى المعنى المراد . في ذلك المصطلح . بينا ، واضحا ، و هو ما يتوخاه علماء المصطلح ، و ما يدعو إليه علم الاصطلاح الحديث .

3 . إن هذه المصطلحات جاءت من فصيلة الأسماء ، أو الأوصاف ، و هي إما أن تكون أسماءا هي أصل في اشتقاق كلمات أخرى ، أو مشتقات في ذاتها ؛ فمن الأمثلة على النوع الأول المصطلحات التالية : النعت ، الجملة ، التعريف ، الاسم .... ، و من الأمثلة على النوع الثاني من المصطلحات : القاعدة ، الموقع ، و الوظيفة ، المفعول به ،مؤلفات الجملة ، التابع .

4 . و الأهم من كل ذلك . بالنظر إلى عموم تلك المصطلحات التي استخدمها ميشال زكرياء في كتابه المذكور . أننا نلمس جدة من الناحية الشكلية على الأقل ؛ فهو قد استعمل مصطلحات جديدة لم نعهدها في مصطلحات النحو القديمة .

كما أنه استخدم مصطلحات نحوية قديمة أبقى عليها ، و لم يجد بدا من اللجوء إليها ؛ حيث فرضت نفسها عبر القرون نظرا لدقتها ، و اختصارها ، و وضوحها ، و تميزها بالسهولة ، و من تلك المصطلحات التي امتازت بجدتها إذا ما قارناها بمصطلحات النحو القديمة المصطلحات التالية : التحويل . التوليد . الموقع . الفئة . السمة أو السمات ، الوظيفة . ركن الإسناد . ركن التكملة . القاعدة التوليدية . الجمل الأصولية . الجمل غير الأصولية . الركن الحرفي ، فهذه المصطلحات لم تكن معروفة في النحو العربي القديم ، و لم يستخدمها النحاة القدماء بهذا الشكل ، و إن عبرت عن معنى كان معروفا لديهم ؛ أما المصطلحات النحوية القديمة التي لم يستطع ميشال زكرياء أو أمثاله من المحدثين أن يستغنوا عن استعمالها ، و وجدت لها مكانا في دراساتهم ، و أبحاثهم ؛

[1] ـ ينظر : المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح : إيناس كمال الحديدي ، ص 98 .

فمن مثل المصطلحات النحوية التالية : الإسناد . النعت . الاسم . الفعل . الفاعل . المفعول به . حروف الجر . الجملة الفعلية . الجملة الاسمية . القاعدة . صلة الموصول . جمع التكسير ...

5 . و في الأخير ، و من الملاحظة الدقيقة لهذه المصطلحات المستعملة لدى ميشال زكرياء نجد أن هناك علاقة وثيقة بين المفاهيم اللغوية ، و المفاهيم الاصطلاحية لتلك المصطلحات ؛ فمما هو معروف أن المصطلحات لا توجد ارتجالا ، و لا بد في كل مصطلح من وجود مناسبة بين مدلوله اللغوي ، و مدلوله الاصطلاحي ([1])، و كنا قد تعرضنا في الفصل الأول عند تناولنا للمصطلح النحوي بالشرح اللغوي لأغلب المصطلحات النحوية القديمة ، و أثبتنا وجود تلك العلاقة بينهما،و سنتعرض لبيان ذلك لإثبات تلك العلاقة لبعض المصطلحات الحديثة عند تعرضنا للمصطلحات النحوية من الناحية الدلالية .

2 . التحليل الدلالـي :

نحاول . في البداية . و نحن نقوم بتقديم التحليل الدلالي لهذه المصطلحات . أن نضم أولا المصطلحات المتقاربة مع بعضها البعض في المعنى ، أو ذات علاقة اشتقاقية فيما بينها ؛ لكن لما كان هذا الكتاب [الألسنية التوليدية و التحويلية و قواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة] موضوع البحث يقدم قواعد اللغة العربية وفق النظرية النحوية التوليدية و التحويلية ، فإن هذا الاتجاه يقوم على مصطلحات جديدة في أغلبها ، و لذلك سنركز على معظمها في التحليل الدلالي و على رأسها . جميعا . مصطلحا التوليد و التحويل . فما المقصود بهما ؟ .

1 . التوليد : **أ . لغة** : جاء في اللسان : **ولد** (بتشديد اللام المفتوحة) الرجل غنمه توليدا ؛ كما يقال : نتج (بتشديد التاء المفتوحة) إبله .../ سمي الكلام مولدا إذا استحدثوه ، و لم يكن من كلامهم فيما مضى / و **المولد** : المحدث من كل شيء ، و منه المولدون من الشعراء ؛ إنما سموا بذلك لحدوثهم ([2]).

و **التوليد** بهذا المعنى انتاج الشيء من غيره ، و استحداثه بعد أن لم يكن موجودا من قبل و هذا المعنى اللغوي نجده حاضرا في معنى كلمة **التوليد** من الناحية الاصطلاحية .

---

[1] ـ ينظر : وضع المصطلحات : محمد طبي ، ص 38 .

[2] ـ لسان العرب : ابن منظور المصري ، مادة : ولد ، ج : 01 ، ص 4915 و ص 4916 .

ب . **اصطلاحا** : يدل مصطلح التوليد (generation) على الجانب الإبداعي في اللغة ؛ أي القدرة التي يمتلكها كل إنسان لتكوين ، و فهم عدد لا متناه من الجمل في لغته الأم بما فيها الجمل التي لم يسمعها من قبل ، و كل هذا يصدر عن الإنسان بطريقة طبيعية دون شعور منه بتطبيق قواعد نحوية معينة ... ، و النحو التوليدي . في نظر تشومسكي . لا بد أن يولد كل الجمل النحوية (grammatical) في اللغة ؛ أي اننا باتباع قواعد نحوية يمكننا تكوين كل الجمل الممكنة في اللغة ([1]).

2 . **التحويل** : أ . **لغة** : " تحول عن الشيء ؛ زال عنه إلى غيره / و حوله إليه : أزاله / و التحويل مصدر حقيقي من حولت / و تحول : تنقل من موضع إلى موضع آخر / و يجوز أن يستعمل : حولت مكان تحولت ([2])".

ب . **اصطلاحا** : تحتل التحويلات المكانة الرئيسة ، و الثورية في القواعد التشومسكية ، و تكمن مهمتها في تحويل البنى العميقة إلى بنى متوسطة ، و سطحية ، و بعبارة أخرى ، فإنها

تربط **البنى العميقة بالبنى السطحية***([3]). ، و كثيرا ما نجد مصطلحا كثير الدوران و الاستعمال في الدرس النحوي التوليدي التحويلي هو : النحو التحويلي ، أو بصيغة الجمع : الأنحاء التحويلية و يطلق اصطلاح **الأنحاء التحويلية** على تلك النظريات التي تشتمل ضمنها التركيبات على قواعد التحويلية ([4]) .

و التوليدية و التحويلية ؛ هما في الواقع نظريتان متكاملتان ؛ فالنظرية التوليدية هي عبارة عن مجموعة من القواعد التي تعمل من خلال عدد من المفردات على توليد عدد غير محدود من الجمل ، و قد وضع تشومسكي مفهوم التوليد من خلال أمثلة رياضية خلاصتها : أن اختلاف قيم المتغيرات يؤدي إلى اختلاف النتائج ؛ كما في المعادلة :

2س + 3ص – ز ؛ حيث تعد : س ، ص ، ز متغيرات (variables) ؛

---

[1] ـ ينظر : اللسانيات النشأة و التطور : أحمد مومن ، ص 206 .

[2] ـ لسان العرب : ابن منظور المصري ، مادة : حول ، ج : 02 ، ص 1056 .

[3] ـ ينظر : اللسانيات النشأة و التطور : أحمد مومن ، ص 207 .

* البنية العميقة و البنية السطحية : " يقول تشومسكي : إن المستوى السطحي للجملة هو المستوى الذي يعني بتجديد شكل الجملة ، و تنظيمها كظاهرة مادية ؛ أما البنية العميقة ، فهي البنية الدلالية ، أو التي تعنى بالدلالة ، و تحتوي على عدد من الجمل الأساسية القابلة للتحويل إلى جملة البنية السطحية " . ينظر : الاتجاهات المعاصرة في الدراسات اللسانية : أحمد الدراج ، ص 202 .

[4] ـ ينظر : المصطلحات المفاتيح في اللسانيات ، ترجمة : عبد القادر فهيم الشيباني ، ص 109 .

أما النظرية التحويلية ، فتعنى بتطبيق قواعد الحذف ، و الاستبدال ، و تغيير الموقعية على الجملة للحصول على عدد غير متناه من الجمل الصحيحة ([1])التي اصطلح ميشال زكرياء على تسميتها بـ : الجمل الأصولية ؛ كما مر بنا .

و قد جاء كتاب : الألسنية التوليدية و التحويلية و قواعد اللغة العربية . الجملة البسيطة . تطبيقا عمليا للجملة العربية من منظار توليدي و تحويلي ؛ لأن هذه النظرية ؛ كما يرى ميشال زكرياء لا تتخذ مبرراتها ، و لا تكون فعالة ما لم نقرنها بالتطبيق الواضح و المفيد في قضايا لغتنا([2]).

فالتوليد و التحويل هما مصطلحان احتلا مكانهما بين المصطلحات اللسانية الحديثة ، و دخلا إلى مصطلحات اللغة العربية مع جملة المصطلحات الكثيرة التي غزت مصطلحاتنا العربية خاصة بعد ظهور نظرية النحو التوليدي التحويلي و صاحبها تشومسكي.

يرى ميشال زكرياء أن النظرية الألسنية التوليدية و التحويلية لمؤسسها نوام تشومسكي تقدم لنا أنموذجا ألسنيا متطورا ، يتيح لنا وصف اللغة من خلال وصف مكوناتها الثلاثة : المكون الصوتي ، و المكون التركيبي ، و المكون الدلالي ؛ **فالمكون التركيبي** في النظرية التوليدية و التحويلية ؛ هو المكون التوليدي الوحيد ، و هو مكون توليدي ؛ بمعنى أنه

يولد البنى التركيبية التي تختص بتأويلها قواعد المكونين التأويليين : الصوتي و الدلالي([3]).

و لهذا المكون التركيبي دوره الذي يتمثل في الربط بين المكون الصوتي ، و المكون الدلالي ، و يتكون من المكون الأساسي ، و من المكون التحويلي .

و يلاحظ من هذين المصطلحين : التوليد و التحويل أنهما ترجمة للمصطلحين الأجنبيين : (generative) و (transformation) ، و نظرا لسهولة النطق بهما ، و ما تميزا به من الخفة . و هما من المصطلحات التي وجدت في اللغة العربية ؛ كمصطلحين مقابلين للمصطلحين العربيين : التوليد و التحويل قد أوجدتهما عملية الترجمة ، و حين يذكر أحدهما يذكر الآخر إلى جانبه متلازمين ، و هو تلازم شبيه بتلازم المضاف و المضاف إليه ، أو النعت للمنعوت ، أو المعطوف للمعطوف عليه ، و بالإضافة إلى تلك الخصائص تتضاف إليه خصائص أخرى ؛ هي : الوضوح في المفهوم ، و دقته .

---

[1] ـ ينظر : الاتجاهات المعاصرة في الدراسات اللسانية : أحمد الدراج ، ص 196 و ص 197 .

[2] ـ ينظر : مقدمة كتاب : الألسنية التوليدية و التحويلية و قواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة) : ميشال زكرياء ، ص 05 .

[3] ـ ينظر : بحوث ألسنية عربية : ميشال زكرياء ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر ، و التوزيع (1412 هـ ـ 1992 م) ، ط : 01 ، ص 136 .

و بالنظر إلى العلاقة الموجودة بين اللفظ ، و المدلول . في ضوء علم الاصطلاح . و علاقة المشابهة ، و الارتباط بين المدلول اللغوي ، و الاصطلاحي نجد . أيضا . علاقة أحادية المعنى بينهما مما يعني توفرهما على شروط بناء ، و صياغة المصطلح .

3 . **القاعدة أو القواعد :** القاعدة **لغة :** " و **القاعدة :** أصل الأس ، و القواعد الأساس و قواعد البيت : إساسه / **القواعد :** أساطين البناء التي تعمده ([1]) "، و يعرفها ميشال زكرياء مفرقا بينها و بين مفهومها في التقليد اللغوي القديم ؛ بقوله: " تتخذ كلمة : قواعد . في مجال الألسنية . مفهوما مختلفا عما تتخذه في إطار الدراسات اللغوية التقليدية ؛ فكلمة : قواعد ؛ تعنى في التقليد اللغوي القواعد التي تشرع الاستعمال اللغوي ، و تحافظ على سلامته وفق مقاييس معيارية ثابتة في حين أن كلمة قواعد من الوجهة الألسنية ، و تطورها لم تعد كلمة قواعد ؛ تعني القوانين التي يجب اتباعها للتعبير ، و الكتابة بحسب الأحوال المراعاة ؛ بل اتخذت معنى دراسة اللغة دراسة علمية موضوعية . و فيظل النظرية الألسنية التوليدية و التحويلية ؛ تعنى كلمة قواعد الأوالية التي بإمكانها توليد جمل اللغة ؛ أي وصف جمل اللغة ، و تعدادها بصورة بينة ، و جدية ([2])" ثم يضيف قائلا : "

تقوم القواعد من الزاوية الألسنية . التي نعتمدها . على قواعد **الكفاية اللغوية** * التي يمتلكها العربي ، و التي تتيح له أن ينتج ، و يتفهم جمل لغته غير المتناهية ، سواء من حيث عددها ، أو من حيث عدد عناصرها ، و بتعبير آخر تصف هذه القواعد كل الجمل التي تندرج ضمن اللغة العربية ، و تفسرها . تهتم . إذا . القواعد بوصف جمل اللغة العربية بصورة وافية ، و شاملة ([3]) ".

إن هذه المصطلحات الثلاثة التي قمنا بتحليلها هي مصطلحات في مجملها جديدة لم تعهد من قبل في الدراسات اللغوية القديمة ، و لم تستعمل إلا بعد انتشار نظرية النحو التوليدي عندما قام الدارسون المتخصصون في ميدان الترجمة بترجمتها إلى العربية ، و من حسن الحظ أن هذه المصطلحات التي نحن بصدد تحليلها وجدت لها مصطلحا مقابلا ، و مناسبا ؛ كما يلاحظ أيضا أنها مصطلحات أحادية المعنى ، أحادية اللفظ .

---

[1] ـ لسان العرب : ابن منطور ، مادة : قعد ، ج : 05 ، ص 3689 .
[2] ـ الألسنية التوليدية و التحويلية و قواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة) : ميشال زكرياء ، ص 07 .
[3] ـ المصدر السابق ، ص 08 .

إن مصطلح القاعدة من الناحية اللفظية قديم ، و لكن ميشال زكرياء يأخذه ؛ كما هو ليوظفه توظيفا جديدا ، و يضمنه معنى جديدا ، و بهذا العمل يكون قد قام بتطوير هذا المصطلح ، و أعطاه نفسا جديدا يمكنه من البقاء بين مصطلحات النحو الحديث .

لقد ذكر هذا المصطلح في كتاب التعريفات للسيد الشريف الجرجاني (ت 816 هـ) ؛ و قد عرفه بقوله : " هي قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها ([1])، و هو تعريف أقرب إلى المنطق منه إلى التعريف النحوي المشهور ، و ذلك لورود بعض الكلمات ذات الاصطلاح المنطقي ؛ مثل :(القضية ، كلية ، جزئية) ([2])" ؛ أما عند أصحاب الاتجاه التراثي فالقاعدة : **لغة** : مفرد ، جمعها قواعد ؛ هي " الأساس ، و **اصطلاحا** : حكم كلي مستنبط من مجموع الأحكام الجزئية التي تنطبق عليها ، و تشمل القاعدة المحكوم به ، و هو الحكم ، و المحكوم عليه ؛ ففي قولنا : كل فاعل مرفوع ، الحكم : هو الرفع ، و المحكوم عليه هو الفاعل ، و جاء في تعريف آخر: **القاعدة** : هي الضابط ، و هي الآمر الكلي المنطبق على جميع جزئياته ([3])" و لا يخفى على ذي لب ما في هذا التعريف . أيضا . من استعمال لألفاظ المنطق ؛ كالتي أشرنا إليها آنفا ، و خاصة الجزء الأخير من هذا التعريف ؛ فإنه يكاد ينطبق لفظا ، و مضمونا على ما جاء في التعريفات للجرجاني ؛ لكن ميشال زكرياء ، و إن استعمل مصطلح القاعدة بلفظه القديم ؛ إلا أنه لم يستخدم مضمونه القديم الذي عرفه القدماء ، و قد أعطاه مفهوما مغايرا . كما سبق . يتفق مع قواعد التوليد ، و التحويل التي تبناها في دراسته التحليلية للجملة العربية .

أطلق تشومسكي على النموذج الثاني الذي اعتمده في تحليل اللغة اسم **القواعد المركبية** (phrase structure grammar) و باختصار (psg) ، و تستطيع هذه القواعد أن تولد من الجمل ما لا تستطيع أن تولده القواعد المحدودة الحالات (psg) ، و لئن كانت هذه القواعد تشبه إلى حد بعيد طريقة التحليل إلى المكونات المباشرة ..، و طريقة الإعراب التقليدية (parsing) ؛ غير أن تشومسكي أضفى عليها طابعا علميا باستعمال قواعد توليدية مبنية

---

[1] ـ التعريفات : للسيد الشريف الجرجاني ، ص 151 .

* الكفاية اللغوية و الأداء : " الكفاية تكون في امتلاك المتكلم ـ السامع القدرة على انتاج عدد هائل من الجمل من عدد محدود جدا من الفونيمات الصوتية ، و القدرة على الحكم بصحة الجمل التي يسمعها من وجهة نظر نحوية ـ تركيبية ... ، ثم القدرة على الربط بين الأصوات المنتجة ، و تجمعها في مورفيمات تنتظم في جمل ، القدرة على ربطها بمعنى لغوي محدد ذلك كله يتم بعمليات ذهنية داخلية ، يتم التنسيق بينها بما يسمى ((قواعد إنتاج اللغة)) " . ينظر : في نحو اللغة و تراكيبها : خليل أحمد عمايرة ، ص 57 . و مصطلح الكفاية و هو مصطلح لساني عند تشومسكي ؛ معناه ـ أيضا ـ الكفاءة ، أو القدرة ، و هو يعني " نظام اللغة الكلي في ذهن أبنائها ، و يتمثله الأفراد جزئيا ، او ضمنيا ، و هي ملكة = خاصة بأبناء اللغة الذين نشأوا ، و شبوا في بيئتها " . ينظر : الاتجاهات المعاصرة في الدراسات اللسانية : أحمد الدراج ، ص 203 .

[2] ـ ينظر : معجم مقاليد العلوم في الحدود و الرسوم : عبد الرحمن جلال الدين السيوطي ، ص 133 و ص 134 .

[3] ـ معجم الشامل في علوم اللغة و أنواعها : محمد سعيد اسبر و بلال جنيدي ، ص 665 .

على الرياضيات ، و المنطق الرمزي ([1]).....

و طالما تحدث التوليديون (grammaire generative) عن الشكل الخالص لقواعد نحوهم ؛ فاستنبطوا عددا من النماذج المختلفة نمطيا عن القواعد المعتادة ؛ إن النحو التوليدي مثلا : هو نحو يقوم على جملة من القواعد التحويلية ([2]). ، و قد طبقها ؛ كما رأينا ميشال زكرياء في هذا الكتاب على الجملة العربية البسيطة ، و أكثر من الأمثلة التطبيقية في كثير من الأبواب النحوية ، و هو عمل يندرج ضمن ما تسعى إليه الدراسة اللغوية الحديثة ؛ ذلك ؛ لأن مفهوم الدراسة اللغوية عند كثير ممن يتصل بالعلم الجديد / اللغوي / عن قرب أنها ذلك

النشاط التقعيدي الذي يستهدف معرفة صحيح الكلام ، و جيده كتابة ، و نطقا ، و وضع ((قواعد)) تميز صحيح الكلام من خطإه ، و جيده من رديئه ، قواعد متعلقة بهجاء اللغة ، و ((نحوها)) و مفرداتها ، و ((بلاغتها)) ، و ما أشبه هذا ([3]) ، و وفق هذه القواعد التي يتوقف عليها الكلام الصحيح تجرى قواعد التحويل على الجملة ؛ ذلك لأنها لا تقبل إلا ما كان وفق أصول اللغة ، و هي عند التحويليين يصطلحون على تسميتها بالجملة الأصولية .

4 . القواعد العلمية و القواعد التربوية : و هذان المصطلحان من المصطلحات المركبة تركيبا نعتيا ، وعطفيا معا ؛ و هما من المصطلحات الجديدة التي لم تعهد في تراثنا اللغوي و قد استطاع ميشال زكرياء أن يفرق بينهما قائلا : فالقواعد التوليدية و التحويلية ؛ هي ... قواعد علمية تتناول كفاية المتكلم ، و ليست . بالتالي . **قواعد تربوية** تهدف إلى تقديم التعريفات ، و الرسوم التخطيطية ، و التمارين ، و القواعد الكلامية التي تساعد المتعلم على اكتساب المعرفة باللغة ، و بطرق استعمالها ، ثم يقوم بالتمييز بينها بالقول : و لا بد من التمييز بين القواعد العلمية ، و بين القواعد التربوية ؛ و ذلك لأن القواعد التربوية تقوم على

اختيار مادة تعليمية من ضمن القواعد العلمية ، و لا ترتبط . مباشرة . بالمسلمات الألسنية في البحث ، و تعتمد التجريد في الصياغة ، و تتبنى لغة صورية قائمة على رموز تفسر المعطيات اللغوية ، و تسهم . مباشرة . بتعميم التحاليل اللغوية ، و اختيارها ، و التأكد من ملاءمتها للمعطيات ؛ **فالتحليل العلمي** يهدف إلى تحديد بنية اللغة ، و وصفها ، و تفسيرها من دون أن يتصرف في هذه البنية ، فيتناول اللغة ؛ كمادة بصورة ذاتية ، و مستقلة عن نشاط الباحث الألسني ؛ فمتكلم اللغة ينتج جمل لغته ؛ لأنه اكتسب بصورة ضمنية قواعد اللغة الكامنة ضمن كفايته اللغوية ، و هذه القواعد تقود عملية التكلم ، و لا تخضع للملاحظة المباشرة

---

[1] ـ ينظر : اللسانيات النشأة و التطور : أحمد مومن ، ص 220 .

[2] ـ ينظر : المصطلحات المفاتيح في اللسانيات ، ترجمة : عبد القادر فهيم الشيباني ، ص 91 .

[3] ـ ينظر : معجم المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية : محمد رشاد الحمزاوي ، ص 160 .

؛ إنما بالإمكان استنباطها من خلال الجمل ؛ أي من خلال المادة التي تنتجها هذه القواعد ([1])، و بعد أن قام بالتمييز بين **القواعد العلمية** ، و **القواعد التربوية** ، بين الهدف من التحليل العلمي و راح يزيد الموضوع توضيحا ؛ بقوله : " إن القواعد التربوية ؛ لكي تؤدي غايتها لا بد من أن تميز بين تعليم مسائل اللغة ، و بين تعليم كيفية استعمال اللغة ، و يرى أن استعمال اللغة يقوم على القواعد المكتسبة ؛ لذا تهدف القواعد التربوية إلى تطوير معرفة المتكلم يقواعد اللغة من خلال مده بتجربة لغوية موجهة من خلال الممارسة

العملية ، و الملائمة ؛ فالقواعد تقود عملية وضع القواعد التربوية ، و تساعد في حل مسائلها ، و توجه إعداد المادة التعليمية ، و مراحل تعليمها المتدرجة ([2])" ، و هكذا . إذا . نفهم من ذلك أن القواعد التوليدية و التحويلية ؛ هي قواعد علمية تصف اللغة العربية

و قضاياها ، و تفسرها ، و هي ؛ لذلك ليست قواعد تربوية ، مع إمكانية اللجوء إليها للاستعانة بها في عملية تحضير المواد التربوية لتعليم اللغة العربية على حد قوله ...

و هذان المصطلحان اللذان نحن بصدد تحليلهما يتفقان إلى حد ما مع مصطلحين لدى الدارسين المجددين الداعين إلى تيسير و تحديث النحو ؛ و هذان المصطلحان ؛ هما : النحو العلمي و النحو التعليمي مع ما يتميز به مصطلح : القواعد لدى التوليديين كما بينا . و إن كانت الدراسات اللغوية عرفت المنهج الوصفي في دراسة اللغة بشهادة الألسنيين أنفسهم ، و على رأسهم ميشال زكرياء ؛ ذلك المنهج الذي دعا إليه دوسوسير ، و من جاء بعده كتشومسكي صاحب نظرية النحو التوليدي .

5 . **الجملة :** ورد ذكر هذا المصطلح في كتاب الألسنية التوليدية التحويلية [2] ، و الجملة هي القاعدة الأساسية التي يبني عليها التوليديون نظريتهم ؛ و لذلك فهم يولون عناية بالغة بها ؛ إذ يعتبرون قاعدة إعادة كتابة الجملة ؛ هي القاعدة الأساسية التي تنطلق منها بقية

القواعد في البنية العميقة ؛ فالجملة . إذا . و كما يرى ميشال زكرياء من هذه الزاوية ؛

هي الوحدة الأساسية التي تقوم عليها هذه القواعد . و قد تبنى ميشال زكرياء في دراسته تعريف القدامى للجملة ، و الذي يتلخص في أنها اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها ؛ لأنه . كما يرى . قد وجد صورة مشابهة لهذا التعريف عند اللسانيين المعاصرين من أمثال :

هاريس (zellig s . harris) ، و كعادة التوليديين لم يعرف ميشال زكرياء الجملة على طريقة القدماء ، و إنما راح يعيد كتابتها وفق القواعد التوليدية و التحويلية ...

---

[1] ـ ينظر : الألسنية التوليدية و التحويلية و قواعد اللغة العربية ـ الجملة البسيطة ـ : ميشال زكرياء ، ص 21 .

[2] ـ المصدر نفسه ، ص 21 .

6 . الجملة الفعلية و الجملة الاسمية :

من الملاحظ أن هذين المصطلحين معروفان في الدراسات النحوية القديمة ؛ لكن الاختلاف بين القدماء و التوليديين يكمن في منهج تطبيق النظرية النحوية الجديدة التي دعا إليها تشومسكي ؛ فميشال زكرياء . بخصوصهما . انتهى إلى أنهما تشكلان في الواقع قسما واحدا ، و هو الجملة الفعلية ؛ فأنت عندما تقول : جاء المعلم ، أو المعلم جاء ؛ فالجملتان فعليتان ، و هذه وجهة نظر الكوفيين قديما الذين يعتبرون الجملة الفعلية ما ذكر فيها الفعل سواء أ جاء في الترتيب قبل الفاعل ، أم جاء بعده ؛ أما الجملة الاسمية فهي ما ذكر فيها
اسم ، و هي وجهة نظر تختلف عن وجهة البصريين في ذلك ، و إذا فمن القضايا التي عالجها ميشال زكرياء . في هذا المضمار . قضية الرتبة بعنوان كبير ، و هو : **ترتيب العناصر اللغوية** في البنية العميقة ؛ كما تحدث . صدد ذلك . عن مؤلفات هذه الجملة ؛ حيث رأى أنها تقوم على ركنين : ركن الإسناد ، و ركن التكملة ؛ أما ركن الإسناد ، فيتألف من :

ركن فعلي + ركن اسمي + ركن اسمي + ركن حرفي

فعل + فاعل + مفعول به + جار و مجرور

و بناء عليه ، فهو يرى أن العلاقة بين الجملة الاسمية ، و الفعلية علاقة وثيقة ؛ فقولنا : أكل الرجل التفاحة ، أو الرجل أكل التفاحة ؛ يمكن اعتبار الجملتين . في نظره . مرتبطتين فيما بينهما بصورة وثيقة ؛ أي تجمع بينهما علاقة تحويلية ، فترتدان إلى بنية واحدة في المستوى العمقي ([1]) ، و انتهى . في حديثه عن ترتيب العناصر اللغوية في البنية العميقة إلى أنه 1 . ليس بإمكان الفعل أن يقع في آخر الجملة ؛ كما يلي :

فاعل + مفعول به + فعل

أو مفعول به + فاعل + فعل

2 . إن الجملة التي يقع فيها المفعول به قبل الفاعل جملة مشكوك . حاليا . في ورودها في اللغة العربية ؛ كما يلي : أ . فعل + مفعول به + فاعل .

ب . مفعول به + فعل + فاعل([2]).

7 . الجمل الأصولية و الجمل غير الأصولية :

إن الجملة إما أن تكون صحيحة ؛ و إما أن تكون غير صحيحة ، و عليه . كما يقول ميشال زكرياء ، فإننا نسمي الجملة الصحيحة بالجملة الأصولية (أي الجملة الموافقة للأصول اللغوية)

---

[1] ـ ينظر : المصدر السابق ، ص 25 .

[2] ـ ينظر : المصدر نفسه ، ص 26 و ص 27 .

،و الجملة غير الصحيحة بالجملة غيرالأصولية ، و يرى ميشال زكرياء أن القواعد التوليدية و التحويلية ؛ هي القواعد التي ينجم عنها . عند اتباعها . جمل أصولية و هي في ذات الوقت تمنع الجمل غير الأصولية من أن تتكون . و يمثل على الجملة غير الأصولية بهذا المثال : أبحر الاسكندرية من سعد اليوم إلى باريس ؛ فهذه الجملة
غير أصولية ؛ لأننا لا يمكن اعتبارها جملة مفيدة ؛ نظرا لعدم موافقتها لأصول اللغة ؛ ذلك لأن كلمة (الاسكندرية) تقع فاعلا لفعل (أبحر) الذي يحتوي على سمة [+ حركة] ؛ كما أن كلمة (سعد) (سعد زغلول) ترد في موقع (أبحر من ...) ؛ فهي . إذا . جملة غير
مقبولة ؛ و ذلك لأنها لا تخضع لقاعدة الملاءمة بين سمات الاسم الفاعل ، و الفعل ؛ ففعل (أبحر) يقتضي اسما فاعلا يحتوي على سمة [+ متحرك] .

و القاعدة هذه موجودة على المستوى المعجمي ، و عليه فإنه يقتضي لتصحيح هذه الجملة إدخال كلمة (سعد) بعد كلمة (أبحر) ، و في موقع كلمة (الاسكندرية) ، و إدخال كلمة (الاسكندرية) في موقع كلمة (سعد) ؛ فتصبح كالتالي :(أبحر سعد منالاسكندرية اليوم في باريس) ، و هكذا نحصل على جملة أصولية ؛ فهذا . إذا . هو مفهوم هذين النوعين من الجمل لدى زكرياء ([1]).

8 . **مؤلفات الجملة :**

و يقصد ميشال زكرياء من هذا المصطلح المستعمل المكونات التي تتكون منها الجملة أو يتألف منها ركن الكلام ؛ و هي: الركن الاسمي و الركن الفعلي ، و الركن الحرفي و يشمل جميع ذلك : ركن الاسناد ، و ركن التكملة ؛ إلا أن العناصر التي تتألف منها الجملة ، أويتألف منها الكلام تخضع لقواعد اللغة العربية في ترتيبها ، و يضع ميشال زكرياء هذه القواعد عن طريق أمثلة توضيحية يمكن الرجوع إليها في حديثه عن هذا العنصر ، أو المصطلح في هذا الكتاب([2]).

9 . **ركن الإسناد و ركن التكملة :**

و في حديثه عن ركن الإسناد يلجأ إلى إعادة كتابة الجملة ؛ ليبين من خلالها هذا الركن ، و يشير إلى أن الجملة فيها (ركن إسناد + ركن تكملة) ، ثم يقوم بإعادة كتابتها على النحو :

---

[1] ـ ينظر : المصدر نفسه ، ص 9 و ص 10 .
[2] ـ ينظر : المصدر السابق ، ص 03 و ما بعدها .

[ركن إسناد ـ = ركن فعلي + ركن اسمي + ركن اسمي + ركن حرفي] .

و ينبه في هذه القاعدة إلى أن هذه القاعدة خاصة باللغة العربية ، و غير مألوفة إلى الآن في إطار الألسنية التوليدية و التحويلية ، ثم راح . بعد ذلك . يقدم الأدلة الوافية . على حد قوله . التي دعته إلى اعتماد هذه القاعدة ، و التي تجد تبريرها في جملة من القضايا ؛ كترتيب عناصر الجملة في البنية العميقة ، و في العلاقات القائمة بين الفعل ، و فاعله ، و في التقليد اللغوي العربي ، و أخيرا في الركن الحرفي المرتبط بصورة وثيقة بالفعل([1]).

أما ركن التكملة ؛ فيرى أنه مع ركن الإسناد يمثلان ركنين في الجملة العربية ، و أن الجملة العربية تتكون من هذين الركنين في البنية العميقة ، ثم شرع يتكلم عن تحويل ركن التكملة بإعطاء أمثلة يجري عليها قواعد هذا التحويل ، و ينتهي إلى أن هذه القواعد تجيز نقل ركن التكملة إلى يمين ركن الإسناد من خلال إجراء تحويل يسميه ميشال زكرياء بتحويل نقل ركن التكملة ، مطبقا إجراء ذلك التحويل على المثال التالي: سافرَ الرَّجُلُ في الشّهر الماضي .

فهذه جملة تتكون من ركنين ؛ هما : (ركن الإسناد + ركن التكملة) ؛ فقولنا: (سافر الرجل) هذا ركن الإسناد ، و قولنا :(في الشهر الماضي) ، فهذا ركن التكملة ، و عند إجراء التحويل عليها تصبح ؛ كالتالي : ينقل ركن التكملة إلى يمين ركن الإسناد ؛ كما يلي : في الشهر الماضي (ركن التكملة) . سافر الرجل (ركن الإسناد)([2]).

10 . **الركن الفعلي والفعل :**

يصف ميشال زكرياء البنية العميقة للجملة العربية باستخدام سمات الركن الفعلي بين : زمنه ، و تعديته ، و لزومه ، و ما ينتج عنه ([3]). و عند حديثه عن الركن الفعلي يلجأ ؛ كعادته إلى ضرب الأمثلة ؛ و لنأخذ مثالين من الأمثلة التي ضربها ؛ كما يلي :

1 . سافر زيد إلى لبنان و 2 . يسافر زيد إلى لبنان .

و يقول بأن عمل الفعل في الجملة [1] ، قد تم في حين أن عمل الفعل في [2] ، لم يتم بعد و هذا يشير إلى أن الفعل في اللغة العربية . في نظره . يظهر التخالف التالي :

(تام / غير تام) ، ثم يشير إلى هذا التخالف في قاعدة إعادة كتابة الركن الفعلي ؛ كما يلي :

1 . الركن الفعلي ـ= زمن الفعل + فعل .

2 . زمن ـ= تام غير تام .

---

[1] ـ ينظر : المصدر نفسه ، ص 45 و ما بعدها .

[2] ـ ينظر : المصدر نفسه ، ص 03 .

[3] ـ ينظر : اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة : حافظ إسماعيل علوي ، ص 270 .

و هكذا يصبح الركن الفعلي يتكون من زمن (تام . غير تام) + فعل . و يشير إلى أن مفهوم الزمن في اللغة العربية لا يندرج ضمن الفعل ، أو ضمن الركن الفعلي فيما سبق على النحو التالي : إن حدث الفعل في زمن التكلم ؛ إما تام ، و إما غير تام ؛ أما الركن الاسمي ، فقد استخدم سمات أخرى له تبين تعريفه ، و تنكيره ، و إفراده ، و تثنيته ، و جمعه ، و تذكيره ، و تأنيثه([1]).

11 . **السمات التركيبية** :

السمات جمع سمة ؛ نقول : وسم يسم وسما و سمة ؛ أي : جعل له علامة يعرف بها ([2]). و بهذا ، فالسمة ؛ هي العلامة ، و جمعها سمات ؛ أي : علامات . و **التركيب** : يجمع على تركيبات ؛ و هو : " ضم كلمة إلى مثلها فأكثر ([3])"،و **المركب** : هو قول مؤلف من كلمتين أو أكثر لفائدة سواء كانت تامة ؛ مثل : العالم مخلوق ، أم ناقصة ؛ مثل : الحرية الإنسانية ... من يجتهد ... ، و المركبات أنواع : 1 . مركب الجملة (أو المركب الإسنادي) . 2. المركب الإضافي ، 3 . المركب البياني (وصفي ، توكيدي ، مزجي)
([4]).

و عن السمات التركيبية ، فقد بدأ ميشال زكرياء . في شأنها . بالتمييز بين الأفعال المتعدية ، و بين الأفعال اللازمة ، و بناء على قاعدة تفريع الفعل ، فإنها تأخذ الشكل التالي
فعل ـ= [فعل لازم . فعل متعدي] ، و هذه القاعدة . في نظره . تشير إلى أن الفعل تعاد كتابته ؛ إما فعلا لازما ؛ و إما فعلا متعديا ، و قد رمز إلى الفعل المتعدي بالسمة [+ متعد] ، و إلى الفعل اللازم سمة [. متعد] ، ثم أخذ من هذا المنظور يدرج تحت هذه
السمة من الأفعال أنواعا من السمات الفعلية ؛ مثل : سمة [+ متعد] ، و قد رأينا أن هذه السمة عنده تشير إلى الأفعال المتعدية ؛ مثل : أكل . شرب . قرأ . شاهد . درس ؛ أما سمة الفعل [. متعد] ؛ فهي إشارة إلى أن الفعل الذي يحتوي عليها ، لا يأخذ اسما مفعولا به
ثم يوضح كل ذلك بأمثلة ، ثم انتقل إلى ذكر أنواع من السمات ؛ كسمة [+ ناجم] التي حين تلحق الفعل ؛ كما يقول . تميز بين الأفعال : نجح و علم و سكر ... ، التي تعبر عن حالة **ناجمة** عن حدث سابق بين الأفعال : مشى و درس و ذهب ... التي تعبر عن حدث لم يكتمل بعد ، و التي تتضمن سمة [. ناجم]([5]).

---

[1] ـ ينظر : الألسنية التوليدية و التحويلية و قواعد اللغة العربية (2) : ميشال زكرياء ، ص 79 و ما بعدها .
[2] ـ المنجد في اللغة و الأعلام ، ص 900 .
[3] ـ حدود النحو : الأبذي ، ص 03 .
[4] ـ ينظر : معجم الشامل في علوم اللغة العربية و مصطلحاتها : محمد سعيد اسبر و بلال جنيدي ، ص 833 و ص 834 .
[5] ـ ينظر : الألسنية التوليدية و التحويلية و قواعد اللغة العربية (2) : ميشال زكرياء ، ص 69 و ما بعدها .

12 . **التعريف :**

من الناحية النحوية التعريف ؛ هو جعل الاسم معرفة ؛ و المعرفة هي اسم يدل على معنى معين ؛ مثل : عدنان ، و حلب ، و بردى ، و أنتم . و المعارف (في العربية) سبعة : الضمير . العلم . الإشارة . الموصول . المعرف بـ(أل) . المضاف إلى معرفة . النكرة المقصودة بالنداء([1]).

و الذي يهمنا . ههنا . من هذا المصطلح ؛ هو مصطلح التعريف الذي تناوله ميشال زكرياء ؛ و هو التعريف بـ (أل) و الذي يكون في مقابل النكرة في الاسم ، و يبدأ ميشال زكرياء حديثه . في البدء . عن التعريف . الذي يجعله عنوانا على رأس الفصل السادس من هذا الكتاب . بالدعوة إلى تأمل جملة من الأمثلة من مجموعتين وردت فيها الأسماء معرفة بـ (أل) ؛ مثل :

1 . أ . جاء الأولاد ، ب . جاء كل الأولاد ، ج . جاء هؤلاء الأولاد ، د . جاء أربعة أولاد .

2 . ء*. جاء الكل أولاد ، ب* . جاء الهؤلاء أولاد ، ج* . جاء الأربعة أولاد .

و نشير إلى أن الركن الاسمي يتضمن في الجمل التي أوردناها مؤلفين مباشرين ؛ هما : التعريف ، و الاسم ، ثم أخذ يشير إلى عناصر الركن الاسمي في هذه الجمل ؛ كالتالي و على الترتيب :

3 . 1 . تعيين + اسم ، 2 . كمي + تعيين + اسم ، 3 . إشارة + تعيين + اسم ، 4 . عدد + اسم .

يرى (ميشال زكرياء) أن الترتيب نفسه الذي تلاحظه في [3] ؛ و ذلك لأن الجمل في [2] غير أصولية ؛ و بالتالي فهو يرى أن الترتيب التالي ترتيب مرفوض :

[2 . ء]* تعيين + كمي + اسم . [2 . ب*] تعيين + إشارة + اسم]

[2 . ج*] تعيين + عدد + اسم .

و ينتهي إلى القول : بإمكاننا . الآن . أن نضع قاعدة إعادة الكتابة التالية :

تعريف ـ= [تعيين] . [إشارة + تعيين] . [كمي + تعيين] . [عدد]([2]).

13 . **النعت :**

و هو من المصطلحات المعروفة في التراث النحوي القديم ، و قد فضله ميشال زكرياء على مصطلح الصفة ؛ حتى لا يقع في ترادف المصطلح ؛ أي يصبح للمعنى الواحد أكثر من

---

[1] ـ ينظر : معجم الشامل في علوم اللغة العربية و أنواعها : محمد سعيد اسبر و بلال جنيدي ، ص 874 .

[2] ـ ينظر : الألسنية التوليدية و التحويلية و قواعد اللغة العربية ـ البسيطة ـ ، ص 97 .

مصطلح ، و هو ما نهى عنه علم الاصطلاح الحديث ، و مصطلح : النعت مصطلح كوفي في مقابل مصطلح : الصفة أو الوصف لدى البصريين . و مهما يكن من شأن ذلك ، فإن ميشال زكرياء تناول . في ختام حديثه . موضوع : النعت ، و رأى أنه يعمل عمل الفعل في الجملة ؛ و قد مثل لذلك بأمثلة ذكرناها عند حديثنا عن محتوى الكتاب ، و قد بين في حديثه عن النعت في الفصل السابع الغاية التي يسعى من ورائها في ذلك ؛ و هي البرهنة على أن أسلوب النعت في الجملة شبيه بسلوك الفعل ؛ فيقوم تصورنا من هذه الزاوية على أن النعت يعمل عمل الفعل في الجملة ، مما يستتبع في حال إقرار عمل النعت الفعل هذا توسيع قاعدة إعادة كتابة الركن الإسنادي ؛ بحيث تشمل النعت([1]).

و دعم رأيه بأمثلة وضح من خلالها مشابهة النعت للفعل في العمل ، و هو يطلق على هذه الكلمات النعوت في تلك الجمل اسم : المورفيمات بدل مصطلح : كلمات بالرغم من أن مصطلح : الكلمة يشيع استعماله لديه في هذه الدراسة . و هذا تحديد على مستوى استخدام المصطلحات ؛ لأن الكلمة مصطلح قديم ، و المورفيم مصطلح حديث ، و هو أكثر تعبيرا ، و دقة عن المفهوم الأمر الذي لا يستطيع مصطلح :الكلمة أن يعبر عنه ؛ و ذلك نظرا للغموض الذي يكتنف الكلمة ، و إن كان يبدو للقدامى بأنه معروف ، و واضح بالبداهة.

14 . **صلة الموصول :**

لقد حاول ميشال زكرياء . عند تناوله لهذا المصطلح . أن يؤكد على وجود صلة ، أو علاقة قائمة بين البنية (أل + نعت) ، و بين البنية (الذي + جملة) في البنيتين التاليتين ؛ مثلا : 1 . جاءني الضارب عمرا ، و جملة 2 . جاءني الذي هو ضارب عمرا فيكون الألف ، و اللام ؛ بمعنى : الذي ، و تكون القاعدة على هذا الأساس :

ركن اسمي + (أل + نعت) ، ركن اسمي + (الذي + جملة)

و بعد أن يقدم الأدلة التي تؤكد ما أثبته . هنا . ، يخلص إلى القول : جملة القول إن النعت ، حين يرد بعد المورفام ((أل)) ، و حين يجري في الظاهر مجرى الاسم يكون . في الحقيقة . متحولا من مركب اسمي مؤلف من ركنين اسميين ، فيكون النعت ضمن جملة تعود إلى الركن الاسمي الثاني العائد لهذا المركب الاسمي الموسع([2])" .

15 . **جمع التكسير :**

---

[1] ـ ينظر : المصدر نفسه ، ص 89 .

[2] ـ المصدر السابق ، ص 106 .

و يدعونا . في بداية حديثه عن هذا المصطلح . إلى تأمل الجمل التالية التي يضع أمامها رقما هو [39] . ء . الرجال كريمون ، ب . الرجال كريم أبناؤهم ، ج . الرجال كرماء أبناؤهم .

يجد . بعد المقارنة بين الجملتين (39 و 40) في كتابه . أنهما يشتركان في المعنى نفسه

و يجد . أيضا . أن المورفامين ((كريمون)) ، و ((كرماء)) متعادلان ، و يقول :

إن اللغويين انتبهوا إلى هذه الظاهرة حين ميزوا بين الجمع السالم ، و جمع التكسير ، و أنهم أشاروا إلى احتمال جمع بعض الكلمات بصورة اختيارية ؛ إما جمعا سالما ، و إما جمع تكسير و الذي يهم من كل ذلك . في نظره هنا . أن هذه الظاهرة قائمة في اللغة العربية ؛ حيث يلاحظ . أحيانا . ؛ كما يقول . أن (المورفام) الواحد يرد في حالة الجمع في شكلين مختلفين ؛ هما :

أ . شكل يبقى على شكل النعت المفرد ، و الحصول عليه يكون بزيادة علامة اتباع في آخره ؛ مثل : ((كريمون)) .

ب . و شكل يختلف شكله عن شكل (المورفام) المفرد ؛ مثل : ((كرماء)) ، و ((كرام))

ثم يلجأ إلى المقارنة بين الجملة [39 . ب] ، و بين الجملة [40 . ب] ، و لاحظ ؛ كما يقول في هذا المجال . إلى أنه في الحالات التي يتعذر عليه إلحاق الجمع بالنعت في [39 . ب] يستطيع في الواقع إجراء تحويل اتباع النعت للاسم عن طريق اختيار جمع التكسير في حال توفر له جمع تكسير للنعت موضوع هذا التحويل ؛ و ذلك لأن بالإمكان التمييز على الملاحظة السابقة بين فئتين متفرعتين للنعت :

ء . فئة تحتوي على سمة [+ جمعان] ؛ أي : تحتمل جمعين متعادلين .

ب . فئة تحتوي على سمة [. جمعان] ؛ أي : لا تحتمل سوى جمع واحد .

و في الأخير يلجأ . بعد كل ما تقدم . ليعطي المزيد من التوضيح في كتابه هذا أعرضنا عنه إيثارا للاختصار([1]).

16 . **الركن الحرفي :**

و بعد أن انتهى في الفصل السابع من الحديث عن تحويل الركن الاسمي إلى ضمير ؛ و يقصد بالضمير . هنا . الضمير المتصل تمييزا له عن الضمير المنفصل ؛ كمثل : (هو أو هي أو أنت ...) ، . يشرع في الفصل العاشر ، و هو آخر الفصول في كتابه هذا ...

و في حديثه عن قاعدة إعادة الركن الحرفي يقول عنه : إنه يتكون من حرف الجر ، و من ركن اسمي ، ثم ينتقل إلى الكلام عن قاعدة إعادة كتابته (؛ أي الركن الحرفي) ؛ فيقول :

و تتخذ قاعدة إعادة كتابة (الركن الحرفي) الشكل التالي :

---

[1] ـ ينظر : المصدر السابق ، ص 140 و ما بعدها .

[1] ء . ركن حرفي ـ= حرف جر + ركن اسمي .

[2] ب . حرف جر ـ= من ، إلى ، عن ، على ، في ، ل ، ب ، حتى ، منذ ...إلخ . ثم يشرع . بعد ذلك . في محاولة وضع سمات بعض حروف الجر الأكثر استعمالا ؛ مثل : سمات الحروف الذاتية ، و يندرج تحتها مجموعة من السمات الفرعية ؛ مثل : سمة [± مكان] ، و سمة [± زمان] ، و سمة [± اختصاص] ، و سمة [± اتجاه] ، و سمة [± فاعل] ، و سمة [±غاية] ، و سمة [± نمط] ، و سمة [± ملك] ، و سمة [± سبب] و سمة [± أصل] ، و سمة [± أداة] ، و سمة [± إلصاق] ، و سمة [± مصاحبة] ، و سمة [± كمية] .

و ينهي (ميشال زكرياء) كلامة عن الركن الحرفي بعد أن تكلم عن سمات الحروف الذاتية التي بين من خلالها دلالات حرف الجر في هذا الركن مشيرا إلى ما بين حرف الجر ، و الاسم الذي يتبع هذا الحرف من توافق ؛ ليتناول الحديث عن بعض السمات التي تحتوي عليها حروف الجر بصورة موجزة ؛ . كما يقول هو . ثم يشير إلى أن كل حرف جر يحتوي على أكثر من سمة واحدة ؛

1 . و يذكر لحرف الجر (من) ست سمات ؛ هي :

أ . سمة [+ مكان] ، ب . سمة [+ زمان] ، ج . سمة [+ اتجاه] ، د . سمة [+ سبب] ، هـ . سمة [+ أصل] ، و . سمة [+ فاعل] .

2 . و حرف الجر (ل) ، يحتوي على السمات التالية : أ . سمة [+ ملك] ، ب . سمة [+ اختصاص] ، ج . سمة [+ سبب] ، د . [+ اتجاه] ، هـ . سمة [+ غاية]

و . سمة [زمان] .

3 . حرف الجر (إلى) ، و يحتوي على السمات التالية :

أ . سمة [+ مكان] ، ب . سمة [+ زمان] ، ج . سمة [+ اختصاص] ، د . سمة [+ اتجاه] .

4 . حرف الجر (على) ؛ و يحتوي على السمات التالية :

أ . [+ مكان] ، ب . سمة [+ زمان] ، ج . سمة [+ مصاحبة] ، د . سمة [+ سبب] هـ . سمة [+ اختصاص] .

5 . حرف الجر (ب) ، و يحتوي على السمات التالية :

أ . سمة [+ أداة] ، ب . سمة [+ سبب] ، ج . [+ إلصاق] ، د . سمة [+ مكان] ، هـ . سمة [+ زمان] ، هـ . سمة [+ نمط] .

6 . حرف الجر (عن) ، و يحتوي على السمات التالية :

أ . سمة [+ أصل] ، ب . سمة [+ مكان] ، ج . سمة [+ زمان] ، د . سمة [+ سبب] ، هـ . سمة [+ اختصاص] .

7 . حرف الجر (حتى) ، و يحتوي على السمات التالية :

أ . سمة [+ زمان] ، ب . سمة [+ كمية] .

و عند هذا الحرف الأخير من حروف الجر يقدم لنا (ميشال زكرياء ملخصا لسمات حروف الجر من خلال مخطط ، و قد آثرنا ذكر سمات حروف الجر دون ذكر أمثلتها إيثارا للاختصار.

17 . **الترتيب** :

و هو من المصطلحات التي استعملها ميشال زكرياء تحت عنوان : **ترتيب** عناصر الجملة في البنية العميقة ، و هذا المصطلح من الناحية اللفظية معروف في تراثنا و يدل على ما يدل عليه ظاهره ، و مما يستدل به على وجوده في تراثنا المعجمي ، و جوده في التعريفات للجرجاني السابق الذكر ، يقول الجرجاني في تعريفه لمصطلح : الترتيب : " **لغة** : هو جعل كل شيء في مرتبته . و **اصطلاحا** : هو جعل الأشياء الكثيرة ؛ بحيث يطلق عليها اسم الواحد ، و يكون لبعض أجزائه نسبة إلى البعض بالتقدم ، و التأخر ([1])"، و إذا ما رأينا هذا المصطلح عند ميشال زكرياء وجدناه يوظف معناه من منظور ، و مفهوم تحويلي ؛ لأنه يعد وفق هذه النظرية الجديدة عنصرا من عناصر التحويل في تلك النظرية ، و هو لذلك يفهم على أنه نقل كلمة من موقع أصل له إلى موقع جديد ، و هذا النقل يؤدي إلى تغيير نمط الجملة ؛ فينقل معناها إلى معنى جديد ، و لكن تربطه رابطة واضحة بالمعنى الأول ؛ و بذلك يصبح هذا النمط من الترتيب عنصرا تحويليا ؛ فالأصل . مثلا . في المبتدإ أن يتقدم على خبره ، و الأصل في **الفاعل*** أن يتأخر عن فعله ، و قد يكون من اللازم ،

أو الجائز تقديم الفاعل عن فعله ، أو الخبر عن المبتدإ ؛ فجملة : أكرَمَ خالدٌ عليًّا.

أ . جملة توليدية فعلية لا تركيز فيها على أي جزء من أجزاء المعنى ، و هدفها نقل الخبر من صورته (الذهنية) في ذهن المتكلم إلى صورة (صوتية) منطوقة تقع على سمع السامع ، فيدرك الأخبار فيها لا غير . (ب) و لنقل الخبر بالتركيز على أحد أجزاء الجملة إظهارا للعناية ، أو الاهتمام يقدم الجزء الذي يتمحور حوله الإبلاغ ؛ كي يدرك السامع المعنى الجديد .

---

[1] ـ التعريفات : السيد الشريف الجرجاني ، ص 53 .

* الفاعل : " على اعتبار أن اللغة العربية من نمط (ف فا) ، فإن الفاعل يوجد مباشرة بعد الفعل ، و يأخذ الفاعل إعراب الرفع في حين يأخذ المفعول إعراب النصب ... ، و في حالة استتار الإعراب ، فإن تحديد الفاعل يتم بالنطر إلى الموقع فقط ... " .
ينطر : اللسانيات و اللغة العربية : عبد القادر الفاسي الفهري ، ص 192 و ص 193 .

ب . خالد أكرم عليا . و من هنا ، فقصد المتكلم في [أ] غير قصده [ب] ، و غير قصده في [ج] ، ج . عليا أكرم خالد . و جملة [أ] : جملة توليدية فعلية مطابقة لنمط الجملة الفعلية في اللغة العربية ؛ أما الجملتان [ب ، ج] ، فهما تحوليتان كان التحويل فيهما استخدام عنصر الترتيب للتركيز في [ب] على محدث الحدث ، و في [ج] على من وقع عليه الحدث([1]) .

18 . **المورفام** :من المصطلحات الأجنبية الحديثة التي دخلت المصطلحات النحوية العربية الحديثة ، و استخدمها الدارسون العرب خاصة المتأثرون بمناهج الدرس اللغوي الحديث ؛ من أمثال : ميشال زكرياء ، و قد عرفته بعض المعاجم اللغوية الحديثة ؛ كالتالي : المورفيم (الصرفيم) ؛ جاء هذا المصطلح معرفا ضمن إطار النظريات البنيوية ؛ إذ يشير إلى تلك الوحدات الدنيا في اللسان المتضمنة لشقي الدال ، و المدلول معا (singe <) ؛ و ذلك في مقابل (الفونيم) (الذي يمثل وحدة دنيا على صعيد الشكل ؛ وحدة تخلو من أي معنى) من جهة ، و الخصائص الدلالية ، أو السيمات (الوحدات الدنيا على صعيد المعنى ، التي لا تخضع لأي شكل) من جهة أخرى ([2]).هو وحدة دالة ، و الوحدات الدالة عند مارتينيه اللساني الفرنسي المعاصر: " هي أصغر قطع تدل على معان ، ثم وحدات غير دالة ؛ و هي الأصوات ، أو الحروف التي لا تدل على معنى منفردة ...([3])" ، و المورفيم هو الوحدة التي تدل على معنى ؛ فإن التحويليين التوليديين يقومون بعملية عكسية ، فيعتمدون على التركيب ؛ فبدلا من تحليل كلمة ؛ مثل : ((قمت)) من جمع وحدتين دالتين يتوصل تشومسكي إلى(قمت) من جمع الوحدتين الدالتين (قم + ت) ؛ أي : من البنية العميقة إلى البنية السطحية بواسطة قواعد تحويلية([4]).

و لقد عرفت الدراسات اللغوية العربية القديمة مصطلح : الكلمة ، و لكن ميشال زكرياء استخدم المصطلحين معا ؛ و هما : الكلمة ، و مصطلح : المورفيم مع ما بينهما من اختلاف ؛ فالكلمة كما يفهمها القدماء هي : اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع ، و قيل : لفظ وضع لمعنى مفرد ، و قيل : هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد ([5]) فهي . إذا .
عندهم في كل الأحوال لفظ يدل على معنى مفرد ؛ فكلمة (الرجل) كلها كلمة عندهم ؛ لكنها

---

[1] ـ ينظر : بنية الجملة العربية و أسس تحليلها في ضوء المنهج التوليدي التحويلي : سعيد سنوقة ، ص 138 و ص 139 .
[2] ـ ينظر : المصطلحات المفاتيح في اللسانيات ، ترجمة : عبد القادر فهيم الشيباني ، ص 72 و ص 73 .
[3] ـ في اللغة : أحد شامية ، ص 28 .
[4] ـ ينظر : الصرف العربي و واقع تعليمه في المرحلة الثانوية من المدرسة الجزائرية : أحمد شامية ، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع ـ الجزائر(2010 م) ، ص 51 .
[5] ـ ينظر : معجم مقاليد العلوم في الحدود و الرسوم : عبد الرحمن جلال الدين السيوطي ، ص 94 .

عند الألسنيين (البنيويين) كلمة مؤلفة من وحدتين دالتين ، فـ (أل) مورفيم ، و (رجل) مورفيم .

19 ـ ركن الإسناد ، و الركن الاسمي ، و الركن الفعلي ، و الركن الحرفي ، و ركن التكملة

جاء في لسان العرب : " و ركن الشيء : جانبه الأقوى / و الركن : الناحية القوية ... / و ركن الإنسان : قوته ، و شدته ...([1])" بالنظر إلى كل هذه المصطلحات التي جمعناها مع بعضها البعض نجدها ؛ ـ كما سبق ، و أن بينا ذلك ـ أنهما مصطلحات مركبة تركيبا نعتيا ، و تركيبا إضافيا ، و النعت ، و الإضافة يساعدان على التمييز بين المصطلح ، و الآخر في المعنى ؛ كما يساعدان ـ أيضا ـ على الزيادة في تنوع المصطلحات ، و بذلك يحل مشكل ندرتها ، و يضع إمكانية إيجاد مصطلحات أخرى .

و صياغة هذه المصطلحات ـ بالنظر إلى تركيبها ـ نجد فيها جدة ، بالرغم من أنها مؤلفة من مصطلحات معروفة في تراثنا النحوي القديم ؛ فإذا أخذنا على سبيل المثال مصطلح الركن الاسمي ، فإننا نجده مركب من كلمتين ؛ هما : الركن + الاسمي ، فمصطلح : الركن مصطلح جديد ، و مصطلح الاسمي ، مصطلح قديم ؛ لأنه نسبة إلى الاسم ، و الاسم من المصطلحات القديمة المشهورة في تراثنا النحوي ، و هكذا بالنسبة لبقية المصطلحات ...

و لكن صياغة هذه المصطلحات بهذا التركيب الذي أخذته اكتسبت صورة جديدة ، و الجدة لا تقتصر على الجانب الشكلي فحسب ؛ بل في جانب المدلول كذلك ..و هكذا نقول إن مصطلح الركن الذي تتركب منه تلك المصطلحات جديد ؛ أما المصطلحات الأخرى التي تكون الشق الثاني من تركيب المصطلح ؛ مثل : الفعلي ـ الإسناد ـ الحرفي ؛ فهي مصطلحات قديمة ما عدا مصطلح ركن التكملة كله فهو مصطلح جديد ؛ لأن مصطلح التكملة جاء بديلا عن مصطلح الفضلة المعروف في النحو (التقليدي) ، و لم يشع ، أو يعرف فيه .

فالجملة عند القدماء هي التي أفادت معنى يحسن السكوت عليه ، و الجملة لا تفيد معنى إلا إذا كانت مسندة ؛ أي تقوم على الإسناد ، و الإسناد هو العلاقة التي تربط بين ركني الجملة : المسند و المسند إليه ، و بهذا ، فإن المعنى لا يتحقق إلا بذكر المسند ، و المسند إليه و ما زاد عليهما فهو فضلة أي زيادة في معنى الجملة ؛ لكن التحويليين يقسمون الجملة إلى عناصر بمصطلحات و مسميات تختلف عما عرف من مصطلحات في النحو العربي القديم ، و عندما نعود إلى ميشال زكرياء لتحليل ، و مناقشة المصطلحات المستعملة لديه نجد أن الجملة عنده تتكون من عنصرين أساسيين ـ وفق النظرة التحويلية التي يتبناها في دراستها ، و تحليلها ـ هما :

---

[1] ـ لسان العرب : ابن منظور ، مادة : ركن ، ج : 03 ، ص 1721 .

ركن الإسناد + ركن التكملة ، و إذا فهمنا معنى : الركن على الأقل من الناحية اللغوية التي لا تبتعد عن المفهوم الاصطلاحي لها ، فما معنى الإسناد ؟ .

يعرف الإسناد على أنه " هو الحكم بشيء على شيء ؛ كالحكم على زهير بالاجتهاد في قوله : زهير مجتهد ، و المحكوم به يسمى : مسندا ، و المحكوم عليه يسمى: مسندا إليه ([1]) " . فمصطلح الإسناد . إذا . من المصطلحات النحوية ، و البلاغية في الدرس النحوي و البلاغي القديم ، و مصطلح الإسناد لا يذكر ميشال زكرياء معه ما يتكون منه ؛ كما هو الحال في الدرس النحوي القديم ، و هما المسند و المسند إليه ، و إنما يستخدم مصطلح : الركن بدلهما ؛ فالركن الفعلي هو : فعل ؛ كالفعل المعروف في النحو العربي القديم ؛ إلا أنه يتألف من عناصر لا بد أن يتضمنها ؛ كالتالي :

[ركن فعلي = زمن . تام . غير تام + فعل] .

أما **الركن الاسمي** ؛ فإنه يتكون من القاعدة التالية :

ركن اسمي = تعريف + اسم ؛ فكلمة (الرجل) مثلا هي : ركن اسمي مكون من : (أل) + الرجل الذي هو اسم من جنس الرجال و هكذا ، فإننا يمكن أن نفهم معنى مصطلح : الركن الذي يستعمله ميشال زكرياء ، و استغنائه عن ذكر المسند و المسند إليه ، و الاكتفاء بذكر مصطلح : الإسناد ، وحده يمثل العنصر الأساس من العناصر التي تتألف منه الجملة عنده و هو بذلك يشكل العنصر الأقوى من بين عناصر الجملة ككل ، و هو ما يجعلنا نؤكد تلك الصلة الوثيقة بين معناه الاصطلاحي ، و معناه اللغوي الذي أشرنا إليه آنفا . و هو إلى جانب ذلك يستخدم مصطلح **ركن التكملة** ، و التكملة ليست مجرد زيادة في معنى الجملة ؛ بل هي تتخذ ركنا أساسيا قويا مثلها مثل الركن الفعلي ، و الركن الاسمي في البنية العميقة من هنا نلحظ المعنى الجديد الذي أتى به هذا المصطلح ، و هو المفهوم الذي لم يرد ذكره في الدرس النحوي القديم . و في تراثنا نجد مصطلحا مركبا تركيبا نعتيا ؛ هو : المركب الاسنادي ، و عند ميشال زكرياء نجد مصطلح : الركن الإسنادي ، و ليس ذاك مرادفا لهذا ؛ ففي النحو العربي يعرف المركب الإسنادي (و يسمى جملة أيضا) ما تألف من مسند و مسند إليه ؛ نحو : الحلم زين . يفلح المجتهد ([2]). و الاسناد يتعلق بالجملة إذا كانت فعلية ، أو

---

[1] ـ جامع الدروس العربية : الشيخ مصطفى الغلاييني ، ج : 01 ، ص 16 .

[2] ـ ينظر : المرجع السابق ، ج : 01 ، ص 16 .

اسمية ، و ما زاد على ذلك فيها فإنه فضلة ، و عند المحدثين ، أو التحويليين يسمى تكملة أخذا بالمصطلح الأجنبي لهذه الكلمة (complement) و هنا نجد التشابه ؛ إلا أن التحويليين يعتبرون ما يسمى بالتكملة ركنا ؛ لأنه عنصر أساسي في بناء الجملة التوليدية في البنية العميقة. و لكن ركن الإسناد . في ما يبدو . عند ميشال زكرياء . بالإضافة إلى ما تقدم . يشمل الركن الفعلي ، و الركن الاسمي ، و كذا الركن الحرفي معا في البنية العميقة ؛ يقول ميشال زكرياء : تعاد كتابة الجملة ... على النحو التالي :

[1] جملة ــ (ركن إسناد + ركن التكملة) .

و تعاد كتابة ركن الإسناد بدوره على النحو التالي :

[2] ركن إسناد ــ ركن + فعلي + ركن اسمي + ركن اسمي + ركن حرفي .

على اعتبار أن ترتيب عناصر الجملة في العربية يقوم على : ف + فا + مف . و لفك هذه الرموز نكتبها كالتالي : (ف = فعل + فا = فاعل ، + مف = مفعول) . فهذه عندهم قاعدة من قواعد التوليد يطبقونها على الجملة التي ؛ هي قسمان : جملة توليدية أساسية في البنية العميقة ، و جملة تحويلية تأتي من إعادة كتابة الجملة ، و تحويلها اعتمادا على عناصر التحويل التي سبق ذكرها ؛ لينشأعنها . في الأخير . عدة جمل .

فا**لركن الفعلي** هو عنصر الفعل في الجملة ، و الركن الاسمي هو الفاعل ، و الركن الاسمي الثاني فيها هو المفعول به عندما يكون الفعل متعديا ، و الركن الحرفي يتكون من حرف الجر و الاسم ؛ فمصطلح : الركن . إذا . هو مكون أساسي في الجملة يأتي . في هذه الحال . فعلا ، و فاعلا ، و مفعولا به ، و حرف جر مع الاسم الذي يجره .

و إذا كان ميشال زكرياء يستخدم مصطلح الركن الفعلي ، و الركن الاسمي ، فإن بعض الباحثين اللسانيين يستخدم في مقابل مصطلح : ركن ، مصطلح : مقطع ؛ فيقول بدل ركن الفعلي ، (مقطع فعلي) ، و بدل ركن اسمي ، مقطع اسمي ؛ فيقدم تصوره لبنية الجملة: الأب يقرأ الجريدة . في الشجرة التالية :

الجملة ــ (مقطع اسمي + مقطع فعلي) ، و (و المقطع الاسمي = أداة تعريف (أل) + اسم (أب) ؛ أما المقطع الفعلي = (مقطع فعلي + مقطع اسمي) ؛ أما المقطع الفعلي (يقرأ) ، و أما المقطع الاسمي (جريدة) .

و بعد أن يقدم بنية الجملة السابقة في شجرة ، يقول : فالخطوط المتصلة تمثل فروع الشجرة ، و الخطوط المنفصلة تمثل تحويل الكلمة المستبدلة في رموز الكلمات ، و الشجرة الكلامية بهذا تظهر كلا متماسكا تختلف في الصورة ، و الحجم ، و الوظيفة ، و الفائدة ؛ مثل فروع الشجرة

الحقيقية في أوراقها ، و ثمارها ، و منافعها([1]).

و لو كنا في هذا البحث ندرس المصطلح النحوي في اتجاه النحو التوليدي و التحويلي و لم نقتصر على المصطلح النحوي لدى ميشال زكرياء لوجدنا المشكلة فيما يخص المصطلح ليست في ندرة المصطلحات بقدر ما نجدها تكمن في تعدد المصطلحات لمفهوم واحد مما يعني أن هذه المشكلة ليست مشكلة مطروحة ، أو خاصة بمصطلحات النحو العربي القديم ؛ كما مر بنا ذلك في المصطلح لدى الاتجاه التراثي ، بل هذه المشكلة . أيضا . تواجه المصطلحات الفنية و اللغوية الحديثة بوجه عام لأسباب يضيق المجال . هنا . لعرضها ، و خير مثال على هذا ما رأيناه في مصطلحي : الركن ، و المقطع ؛ فهما مصطلحان اثنان لمفهوم واحد

...مما حدا بـ(أحمد مختار عمر) في معرض حديثه عن المصطلح الألسني و ضبط منهجيته إلى القول : "... فإذا كانت مصطلحات العلوم تعاني من مشكلة التعريب ؛ فإن مصطلحات الألسنية تعاني من مشكلة التوحيد ([2])".

و تجدر الإشارة . في الأخير . إلى أن المصطلحات النحوية التي تناولناها عند ميشال زكرياء من هذا الكتاب تميزت بالآتي :

1 . تنوعت صيغها ، و تراكيبها مما يساعد على ثراء المصطلح ، و تنوعه .

2 . بعض المصطلحات قديم مستعمل ، و بعضها الآخر، و هو كثير جديد في شكله ، و مضمونه .

3 . تناول الجملة العربية البسيطة محترما قواعد اللغة العربية في تشكيلها ، و بنائها ، و لكنه أثناء دراستها ، و تحليلها طبق عليها منهج تحليل مخالف لمنهج القدامى القائم على نظرية العامل ، و الإعراب ، هذا المنهج الجديد هو منهج قائم . وفق نظرية النحو التحويلي . على قواعد جديدة تعرف بالقواعد التوليدية و التحويلية .

4 . يقوم هذا المنهج على وصف و تحليل و تفسير الجملة العربية بعيدا عن كل تأويل أو تعليل منطقي يبتعد بها عن حقيقتها ، أو يتجاوز الواقع اللغوي لها .

5 . إن اعتماد هذا المنهج في وصف الجملة و تفسيرها يجعلها تقوم على أساليب علمية دقيقة.

6 . هذا المنهج لا يقوم على أساس شكلي ؛ يهمل جانب المعنى كما فعل البنيويون ؛ بل يربط هذا الجانب بالمعنى ، و من هنا كانت هذه النظرية في النحو تسمى نظرية عقلية ...، و كأن صناعة الجمل صناعة وراء صنعها هو العقل ، و القدرة الكامنة لدى المتكلم .

---

[1] ـ ينظر: المدارس اللسانية في التراث و الدراسات الحديثة : محمد الصغير بناني ، دار الحكمة ـ الجزائر (2001 م) ، ص 89 .

[2] ـ المصطلح الألسني العربي و ضبط المنهجية : أحمد مختار عمر ، مجلة عالم الفكر ، ص 05 .

7 . اتسمت هذه المصطلحات بخصائص تحاول أن تجعلها أكثر دقة ، و أكثر موضوعية حتى تتفق مع شروط علم المصطلح الحديث التي دعا إليها علماء الاصطلاح في العصر الحديث ؛ الذي يؤكد على ضرورة أن يكون المصطلح واضحا ، و ذا علاقة أحادية المعنى حتى لا تتعدد دلالاته ، أو مفاهيمه ، و كذا العكس ألا تتعدد المصطلحات لتعبر عن مفهوم واحد ، فيدخلها في ما يسمى بعلاقة الترادف كما هو الشأن بالنسبة لكثير من مصطلحات النحو العربي القديم .

8 . إن كل تلك المصطلحات لم تبتعد مفاهيمها الاصطلاحية عن مدلولاتها اللغوية ، مما يؤكد علاقة المشابهة بينهما ، و هو ما يقره علم الاصطلاح الحديث ، و يدعو إليه علماء الاصطلاح من ضرورة وجود مثل هذه العلاقة .

9 . يرى حافظ إسماعيلي علوي و هو من الباحثين اللسانيين و الدارسين اللغوين في العصر الحديث في نقده للمنهج التوليدي أن النظرية التوليدية أسهمت في بلورة نظرة مغايرة للغة ، و النحو ، و بروز إبستمولوجا مفارقة ، لكن كل ذلك لم يتعد حدود الشعارات التي ينقصها التطبيق العملي ... ، و أن القضايا التي عالجها التوليديون مجتزأة لا مسوغ لها للحديث عن النحو العربي بهذه العمومية المطلقة التي ترمي النحو بالقصور في عمومه ، و ما يدعو للاستغراب أن نجد بعض استدلالات التوليديين تستند إلى تحليلات النحاة ، و أن تحليلات التوليديين في مجملها تحليلات مغرقة في الصورنة ، و التجريد ، و الانشغال بالعلامات الرياضية المفسرة لميكانيكية اللغة مما يجعل هذه الأمور يشكك في جدواها ، و كذلك إن تعدد النماذج التوليدية . في نظر هذا الدارس . و تشتت النتائج المتوصل إليها ، يجعلنا أمام أكثر من أنموذج ، و يجعل الاطمئنان إلى أنموذج نهائي جد مستبعد ، و هو ما يشكك في نتائج البحث التوليدي ، و في إجرائيته ، و قدرته على بلوغ الأنموذج المنشود([1]).

و مهما حاول التوليدون العرب من محاولة استيراد نظريات لغوية غربية و محاولة تطبيقها على اللغة العربية فإن أغلب ما جاء فيها من أفكار نجد نماذج منه معتبرة في التراث اللغوي العربي مما يؤكد مدى ما بلغته جهود اللغويين و النحاة العرب من دراسات لغوية ترقى إلى مستويات التحليل العلمي الحالي و الذي يؤكد سبق هذه الدراسات ما دعت إليه النظرية التوليدية التحويلية من آراء و أفكار .

[1] ـ ينظر : اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة : حافظ إسماعيلي علوي ، ص 409 و ص 410 .

الفصل الخامس

المصطلح النحوي في اتجاه النحو الوظيفي

[اللسانيات الوظيفية : مدخل نظري]

لأحمد المتوكل(عينة)

. توطئة .

النحو الوظيفي : هو ذلك النحو الذي يبحث في تجاور الكلمات مع بعضها البعض بغرض تأدية المعنى النحوي ، و المعنوي معا في رسالة كلامية معينة (الجملة) ، و هي التي يحسن السكوت عليها في عرف النحاة([1]).

إن النحو يتجاوز النظر في العلاقات القائمة بين عناصر البنية فيما بينها ؛ العلاقات بين البنية ذاتها ، و ما يمكن أن تؤديه من وظيفة ، و أغراض كلامية في واقع الاستعمال ، و بهذا المعنى يمكن أن نقول : إن النحو الذي كان يدعو إليه الجرجاني ، و من حذا حذوه من البلاغيين ، و الأصوليين ، نحو (وظيفي) باعتبار قيامه على مبدإ ضرورة الربط بين اللغة ، و الوظيفة التي تؤديها في التواصل([2]).

لقد ظهر مصطلح وظيفية (functionalism) في وقت مبكر ، و ذلك من خلال سياقات الكتابات العلمية (لا بينتز lapinze) في الرياضيات عام 1984 م ، ثم استخدم الفسيولوجيا ، ثم امتدت الفكرة ، و تطورت في مجال العلوم الاجتماعية ، و ذلك على يدي علماء القرنين

---

[1] ـ ينظر : النحو الوظيفي : صالح بلعيد ، ديوان المطبوعات الجامعية ـ الجزائر ، ص 06 .

[2] ـ ينظر : في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم : خليفة بوجادي ، بيت الحكمة (2009 م) ـ الجزائر ، ط : 01 ، ص 218 .

الثامن ، و التاسع عشر الذين اهتموا بذلك المفهوم الوظيفي ، و شجعوا على استخدامه ، و خاصة في مجال الدراسات التطورية ، و الانتشارية ، و بذلك انتشر في ميادين علم النفس ، و العلوم الاجتماعية ، ثم انتشر ذلك المفهوم في ميادين العلم المختلفة ... ، و قد شاع استخدام ذلك المفهوم في عدد من بلدان العالم ؛ مثل : بريطانيا ، و فرنسا ، و ألمانيا ؛ فمن بريطانيا يعد العالم الأنثروبولوجي (malinouski) الرائد الأول للوظيفية الذي تحقق على يديه أهم إسهام في مجال الدراسات الأمبريقية ؛ حيث أكد أهمية الاستخدام الوظيفي للغة في المجتمع ([1]).

و يقول صالح بلعيد " و **النحو الوظيفي** المقصود في اصطلاحنا هذا ؛ هو تلك المجموعة من القواعد التي تؤدي الوظيفة الأساسية للنحو في النطق ؛ و هي ضبط الكلمات ، و نظام تأليف الجمل ، نحو الجمل ؛ أي : دراسة ما يتعلق بالجمل (أنواعها / صفاتها / خصائصها / متعلقاتها / وظيفة العامل فيها / تغيرها من صورة إلى أخرى / الإسناد ، و خصائصه ...([2])" و النحو نوعان : نحو وظيفي ، و نحو تخصصي ، و نقصد بالنحو الوظيفي ؛ مجموعة من القواعد التي تؤدي الوظيفة الأساسية للنحو ؛ و هي : ضبط الكلمات ، و نظام تأليف الجمل ؛ ليسلم اللسان من الخطإ في النطق ، و يسلم القلم من الخطإ في الكتابة ([3])، و هو يتضمن الأسس المنطقية ، و القوانين الضابطة للاستعمال اللغوي **<u>الدراسة الوظيفية للنحو</u>** ؛ هي : التي تقوم على وصف اللغة ، و تحليلها على حسب استعمال التلاميذ لها في كل فنون اللغة ، و النحو الوظيفي القائم على الاستعمال اللغوي ، فإنه يناسب الطلاب في المراحل التعليمية الثلاث : ابتدائية . إعدادية . ثانوية ([4])؛ أما النحو التخصصي ، فهو ما يتجاوز ذلك من المسائل المتشعبة ، و البحوث الدقيقة التي حفلت بها الكتب الواسعة ([5])، و هو القائم على التجريدات ، و الزيادات ، و التأويلات ، و التعليلات ؛ و لذلك فإنه يناسب الطلاب في المراحل التعليمية المتقدمة ؛ مثل : الكليات ، والمعاهد المتخصصة([6])

النحو الوظبفي ليس نحوا جديدا ؛ بل هو النحو الذي وضعه علماء النحو منذ القدم ، و تم تجريده من فلسفة العامل ، و التأويلات ، و التخريجات ؛ بحيث أصبح يعين على صحة الكلام و سلامة الضبط([1])، و هو جزء من نظرية تداولية شاملة ، فهو كافي تداولي ، قادر على وصف خصائص عبارات اللغة الواردة بالنسبة لكيفية استعمال هذه العبارات ، و قادر

---

[1] ـ ينظر : تدريس النحو العربي في ضوء الاتجاهات الحديثة : طبية سعيد السليطي ، الدار المصرية اللبنانية (1423 هـ ـ 2002 م) ، ط : 01 ، ص 115 .

[2] ـ ينظر : النحو الوظيفي : صالح بلعيد ، ص 08 .

[3] ـ ينظر : مقدمة كتاب : النحو الوظيفي : عبد العليم إبراهيم ، دار المعارف ـ القاهرة ، ط : 09 ، ص [هـ] .

[4] ـ ينظر : تدريس النحو العربي في ضوء الاتجاهات الحديثة : طبية سعيد السليطي ، ص 122 .

[5] ـ ينظر : مقدمة كتاب : النحو الوظيفي : عبد العليم إبراهيم ، ص [هـ] .

[6] ـ ينظر : تدريس النحو العربي في ضوء الاتجاهات الحديثة : طبية سعيد السليطي ، ص 122 .

على فرز أنماط ، و تباين تلك الأنماط([2]). و حسبك أن تعلم أن فهم القواعد النحوية الوظيفية و ممارسة التطبيق عليها يغني عن تكرار الرجوع إليها في الكتب للاستعادة ، و التذكر([3]).

إن النحو الوظيفي يدرس (الإسناد ، و خصائصه) ؛ أي : دراسة التراكيب ، لا دراسة مفردات التراكيب ؛ لأن الجمل تقوم على مجموعة من المفردات (المتعلقات) ؛ مثل : الفعل الفاعل ، و المفعول ، أو المبتدإ ، و الخبر ، و الصفات اللاحقة بركني الإسناد([4]). فكل جملة تتركب من كلمات (مورفيمات) ، و مهمة النحو ؛ هي : دراسة بنية هذه التراكيب([5]) كما ذكرنا آنفا .

و يعرف الاتجاه الوظيفي بأنه هو اتجاه يقف على الطرف النقيض للاتجاه التحويلي الذي جعل النحو عملية ميكانيكية تتحقق عناصره بشكل آلي ... ، و لم تعط النظرية أي تبرير وظيفي لحدوث التحويلات في مراحل مختلفة من توليد الجملة ، لقد أخرجت من الاعتبار الظروف النفسية التي يكون فيها المتكلم ؛ كما أهملت إهمالا تاما مسألة السياق الذي يقع فيه الكلام ، و اعتبرت اللغة مجرد نشاط عقلي([6]).

و يقصد بالاتجاه الوظيفي . أيضا . بأنه مدرسة من المدارس الفكر اللغوي المعاصر ، و هو يعنى بكيفية استخدام اللغة ، و بالقيمة الاتصالية للغة ؛ فاللغة في نظر هذا الاتجاه عبارة عن وسيلة اتصال يستخدمها أفراد المجتمع للتوصل إلى أهداف ، و غايات([7]).

لقد ظهرت هذه المدرسة في حقل الدراسات الحديثة للسان في أوائل النصف الأول من القرن العشرين بمدينة براغ ، بتشيكوسلوفاكية ؛ حيث قام بعض اللسانيين بإنشاء حلقة بحث في المسائل الصوتية ، و اللسانية عرفت بحلقة (براغ) ، و منها انبثق هذا المذهب ، و يمثله بعض أتباع فردينان دي سوسير سموا بالوظيفيين ، و بدأت مع (ن . س . تروبتزكوي) و تطورت على يد أندري مارتيني ، و رومان ياكيبسون([8]).

و قد سمي هذا المذهب بالمذهب الوظيفي ؛ لأن أصحابه يرون بأن دراسة اللسان تتمثل في البحث عن الوظائف التي تقوم بها عناصر القول في عملية التبليغ انطلاقا من رؤية جديدة أتى بها (سوسير) ، و هي إقراره بأن الوظيفة الأساسية للسان ؛ هي التبليغ .

---

[1] ـ ينظر : المرجع نفسه ، ص 122 .
[2] ـ ينظر : النحو الوظيفي : صالح بلعيد ، ص 08 .
[3] ـ ينظر : مقدمة كتاب : النحو الوظيفي : عبد العليم إبراهيم ، ص 09 .
[4] ـ ينظر : تدريس النحو العربي في ضوء الاتجاهات الحديثة : طبية سعيد السليطي ، ص 123 .
[5] ـ ينظر : اللسانيات العامة : مصطفى حركات ، دار الآفاق ـ الجزائر ، ص 76 .
[6] ـ ينظر : الاتجاه الوظيفي و دوره في تحليل اللغة : يحيى أحمد ، مجلة عالم الفكر ، المجلد العشرون ـ ديسمبر (1989 م) ، ص 70 .
[7] ـ ينظر : المرجع نفسه ، ص 71 .
[8] ـ ينظر : اللسانيات العامة الميسرة (علم التراكيب) : سليم بابا عمر و باني عميرة ، أنوار ـ الجزائر (1990 م)، ص 69 .

و هكذا ، فإن أصول هذا الاتجاه تعود إلى جملة من الأعمال اللسانية الحديثة كمدرسة (براغ) ، و أعمال اللسانيين التشيكيين المعروفة بالوجهة الوظيفية للجملة ، و المدرسة النسقية (لندن)([1])، بيد أن أبرز الدراسات ، و التطورات التي عرفها هذا الاتجاه شكلتها ((حلقة براغ)) بفضل أعمال تروبتسكوي troubetez koy ، و مارتينيه ; A MARTINET ، و جاكبسون JAKEBSON ؛ بينما اتجه مالينوفسكي MALINOFSSKI ، و(فيرث) FIRTH ، و (هاليداي) HALLIDAY اتجاها آخر تميز بالاستقلال عن مدرسة (براغ) ، و الانخراط في ما أصبح يعرف بالمدرسة النسقية التي شيد صرحها (فيرث) FIRTH .

اعتبر (فيرث) اللغة أهم سلوك في نشاط الإنسان ، و رفض الاكتفاء بتحليلها إلى مستويات جزئية ، صرفية ، و تركيبية ، و دلالية مستقلة ؛ لأن ذلك يفقدها طابعها الخاص بها ، و دعا إلى دراسة اللغة في بعدها الثقافي ، و الاجتماعي ، و النفسي([2]).

و تؤكد الدراسات اللغوية الحديثة أن فهم اللغة ينبني على الشكل ، و الوظيفة معا ؛ فكل لغة منظمة من عدد من الأجهزة ، و كل جهاز يؤدي دوره ؛ و لنضرب مثالا لذلك ؛ فأبواب النحو تعتبر تعبيرا لهذه الوظائف ، لها أدوار معينة ؛ فهناك وظيفة الفاعل ، و نائب الفاعل مثلا ، و كل وظيفة تأخذ شكلا للتعبير ، و تختلف هذه الطرائق الشكلية حسب عرف اللغة ، و نظامها ([3] [3]). إن الاتجاه الوظيفي لا يفصل المعنى عن تركيب الجملة ؛ بمعنى أن المتكلم لا ينطق بالجملة عارية أولا ، ثم يكسبها ثوب المعنى في مرحلة تالية ؛ (كما يرى التحويليون) ، و لكن المعنى ينشأ في الظرف المناسب ، و في لحظة الخلق اللغوي ؛ أي : لحظة تفاعل المرء مع الحدث([4]).

إن البداية الفعلية لتعرف ثقافتنا إلى اللسانيات كان على يد بعض اللسانيين العرب الذين درسوا في الجامعات الغربية . و بصفة خاصة . الجامعات البريطانية ، فكان بدهيا أن يتأثر اللسانيون العرب بالآراء الوظيفية التي قعد لها اللساني الإنكليزي (فيرث) FIRTH مؤسس المدرسة النسقية([5]).

و قد ظهرت ملامح هذا التأثير . بشكل خاص . عند تمام حسان الذي وظف ما يعرف عند (فيرث) بـ ((سياق الحال)) ، و أطلق عليه ((المقام)) ، و جعل السياق اللغوي موازيا له ، و

---

[1] ـ ينظر : اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة : حافظ إسماعيلي علوي ، ص 343 .
[2] ـ ينظر : المرجع نفسه ، ص 343 و ص 344 .
[3] ـ ينظر : تدريس النحو العربي في ضوء الدراسات الحديثة : طبية سعيد السليطي ، ص 117 و ص 118 .
[4] ـ ينظر : الاتجاه الوظيفي و دوره في تحليل اللغة : يحيى أحمد ، مجلة عالم الفكر ، العدد السابق ، ص 82 .
[5] ـ ينظر : اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة : حافظ إسماعيلي علوي ، ص 344 .

أطلق عليه ((المقال)) ، و على الرغم من ادعاء تمام حسان تبني الاتجاه الوصفي ، فإن تأثره بنظرية (فيرث) جعل منهجه وصفيا ، وظيفيا([1]).

و من اللسانيين العرب الذين تأثروا بالاتجاه الوظيفي ، حتى تميزت أبحاثه ، و دراساته أحمد المتوكل الذي تأثر . بالخصوص . بوظيفية اللساني الهولندي : سيمون ديك ، و دعا إلى هذا الاتجاه في كتاباته منذ (1982 م) إلى يومنا هذا ؛ حيث لاحظ . من خلال ذلك . أنه يهدف إلى تأسيس : نحو وظيفي للغة العربية ؛ نحو في إمكانه رصد كل القضايا المتعلقة بهذه اللغة ؛ و لذا سعى أحمد المتوكل إلى إعادة قراءة التراث العربي القديم لإبراز أصالة هذا التراث مع تبني إمكانية استغلاله ، و ترجمته في نماذج حديثة لا رفضه . تماما . ؛ إذ كان الهدف هو درء التعارض بين الوظيفية ، و وظيفة التراث .

و لم تكن دراسة أحمد المتوكل للغة العربية دراسة وظيفية . فقط . ؛ بل يتجاوز ذلك إلى محاولة تطعيم النحو الوظيفي بمجموعة من المعطيات العربية التليدة ، و إضافة ما يمكن إضافته من آليات ، و تقنيات تحليل تسهم في تطور هذا النموذج ...([2]).

و بصورة مجملة ؛ يمكن القول إن أحمد المتوكل في كتاباته عن نحو اللغة العربية الوظيفي قدم وصفا ، و تفسيرا لمجموعة من قضايا اللغة العربية من وجهة نظر النحو الوظيفي ، و يمكننا إجمال تحليلاته فيما يلي : تحليلات معجمية . تحليلات تركيبية . تحليلات تداولية([3]).

و في تعريفه للنظرية الوظيفية المثلى ؛ يقول : " ما نصطلح عليه بالنظرية الوظيفية المثلى . هنا . ؛ هو مجموعة من المواصفات نستخلصها مما تطمح إليه النظريات ذات المنحى الوظيفي ، و نجتهد في تحقيقه ، أو في تحقيق القسط الأوفر منه من هذه المواصفات ما يتعلق بالمنطلق ، و الهدف ؛ و منها ما يخص طريقة النمذجة ([4])".

إن عددا غير قليل من النظريات اللسانية تنعت بالوظيفية ؛ كالمدرسة الوظيفية الفرنسية مارتيني ، و المدرسة النسقية هاليداي ، و مدرسة براغ (دانيش) ، و التركيبات الوظيفية الأمريكية (كونو) . و نظرية النحو الوظيفي (ديك 1977 م) ، و هناك نظريات

---

[1] ـ ينظر : المرجع نفسه ، ص 344 .

[2] ـ ينظر : المرجع السابق ، ص 348 .

[3] ـ ينظر : المرجع نفسه ، ص 349 و ما بعدها .

[4] ـ المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول و الامتداد : أحمد المتوكل ، دار الأمان ـ الرباط (2006 م) ، ط : 01 ، ص 43 و 44 و ما بعدهما .

أخرى لا تحمل هذه الصفة ؛ إنما تأخذ بنفس المبادئ ؛ مثال ذلك : نظرية الأفعال اللغوية في فلسفة اللغة العادية ، و ما يسمى في حقبة معينة من تاريخ النظرية التوليدية التحويلية : الفرضية الإنجازية لاكوف([1]).

لقد اتسم (أحمد المتوكل) . هذا اللساني العربي . بالابتكار ، و التوسع في التعريب ، و إدخال صيغ ، و مشتقات غير مألوفة في لغة اللسانيات الحديثة ، و من تلك المصطلحات التي لم تكن مألوفة في ثقافتنا العربية القديمة ، و لا في نحونا القديم ما نذكره . ههنا . على سبيل المثال ، لا الحصر : التركيب المحكوم . الصرفات . البنية التطريزية . التركيب المستقل . الذيل . المحور . التبئير . الإعراب البنيوي . النواة ، و الرأس . الربط العاملي . النموذج المعيار . الاتجاه الطبقي و الاتجاه القالبي . مسطرة الاشتقاق . الوجهة . المفعول البؤرة . المفعول المحور . الحمل ... إلخ .

المبحث الأول :

التعريف بكتاب [اللسانيات الوظيفية : مدخل نظري]

لأحمد المتوكل

1 . ما ذا يقدم هذا الكتاب ؟ :

يقدم هذا الكتاب الأسس النظرية ، و المنهجية للمنحى الوظيفي في اللسانيات المعاصرة ، مقارنا إياها بالنظريات اللسانية غير الوظيفية (الصورية) ، و رابطا إياها بالتوجه الوظيفي في الفكر اللغوي العربي القديم ؛ نحوه ، و بلاغته ، و أصول فقهه في إطار منهجية علمية تتوخى الموضوعية ، و الابتعاد عن الإسقاط ، و تقف عند التلاقي المعرفي الصرف بين الفكرين القديم و الحديث .

2 . موضوعه و منهجه :

يتضمن الكتاب تقديما تبسيطيا للنماذج اللغوية ؛ كنموذج " البراكمانتاكس " ، و نموذج التركيبات الوظيفية " ، و نموذج " نحو الأدوار و الإحالة " ، و نموذج " النسقية " ، و نموذج " النحو الوظيفي " ؛ كما يقدم عينات من التحليلات المقترحة في إطار " النحو الوظيفي " لبعض الظواهر المركزية في اللغة العربية .

و لذلك يعد هذا الكتاب مقدمة لا غنى عنها للقارئ العربي الذي يرغب في التعرف إلى الدرس اللساني المعاصر ، و النهج الوظيفي منه خاصة .

---

[1] ـ ينظر : المرجع نفسه ، ص 43 .

إن هذا الكتاب جاء من القطع الكبير نسبيا استهله : أحمد المتوكل بوضع قائمة للرموز المستعملة ، ثم **بتصدير** للكتاب أشار فيه إلى ما كان من اهتمام الدراسين العرب المعاصرين بعلوم اللسان في العالم العربي خلال السنوات العشرين الماضية ، و دخول اللسانيات المعاصرة إلى العالم العربي ، و انتشارها الواسع في بعض أقطاره . منوها بجهوده الشخصية في هذا المجال ، و التي . كما يذكر . بدأها بتعريف اللسانيات المعاصرة ، التي قدم من خلالها للقارئ نموذج [النحو الوظيفي] الذي بين من خلاله إمكانية تطبيقه على اللغة العربية ، ثم تطرق إلى بيان الدواعي التي دفعته إلى تأليف هذا الكتاب ؛ و هي شعوره بأنه أولى اهتماما في أبحاثه السابقة للجانب التطبيقي جانب وصف الظواهر ، و إغفاله الجانبين النظري ، و المنهجي مما جعل قراءه يطرحون عليه أسئلة عديدة ذكرها في هذا التصدير ، فقال : " للرد على هذه الأسئلة .... عزمت على تأليف هذا المدخل الذي أتوخى منه تمكين القارئ من تعرف المبادئ النظرية ، و المنهجية الثاوية خلف الدراسات الوظيفية بوجه عام ، و الوقوف على عملية " النمذجة " المعتمدة لهذه المبادئ ([1]) " ، ثم أخذ يشرح مضامين فصول هذا الكتاب التي سنعرضها بشيء من التركيز ، و الإيجاز ما استطعنا إلى ذلك سبيلا .

و قد أتبع هذا التصدير بتصدير ثان ؛ بعنوان : تصدير الطبعة الثانية ، و في هذا التصدير ذكر . أولا . بالغاية من تأليفه لهذا الكتاب ؛ و المتمثلة في تلبية رغبة القارئ العربي الملحة في التعرف على المنحى الوظيفي باعتباره اتجاها لسانيا حديثا قائم الذات ، و الاطلاع على أسسه النظرية ، و المنهجية ، و على ما يخالف بينه ، و بين المنحى الصوري الوصفي ، و التوليدي التحويلي .

و من الدوافع التي دفعته . أيضا . إلى تأليف هذا الكتاب . كما يقول . هي الوقوف على ملامح الوظيفية في الفكر اللغوي العربي القديم ؛ نحوه ، و بلاغته ، و أصوله ، و ربطها بنظائرها في الدرس اللساني الوظيفي المعاصر .

و أشار إلى أن الأنحاء الوظيفية تطورت من حيث آلياتها ، و مواضيعها كما حصل للنحو الذي يتبناه ؛ حيث مر بصياغات ،و نمذجات مختلفة ، انتهاء بنموذج " نحو الخطاب الوظيفي و لكن هذا التطور على أهميته . على حد قوله . لم يمس الأسس النظرية ، و المنطلقات المنهجية المعتمدة . من هنا تأتي أهمية هذا الكتاب ، و يدعو . في الأخير . القارئ إلى أن يأخذ بعين

---

[1] ـ اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري) : أحمد المتوكل ، دار الهلال العربية (1993 م) ، ط : 01 ، ص 07 و ص 08 .

الاعتبار . إلى جانب هذا الكتاب . ما ورد في الكتابات الوظيفية التي تلت صدوره و ما جد في مسار مؤلفه العلمي خلال العقدين الأخيرين([1]).

و قد نهج في كتابه هذا نهجا قام على تقسيم كتابه على أربعة فصول تنوعت مضامينها من خلال العناوين الفرعية الكثيرة ، و المتنوعة ؛ فبعد التصديرين اللذين قدم بهما كتابه شرع في تقديم الفصل الأول الذي تناوله بعنوان عريض ؛ هو : الوظيفية في الدرس اللساني المعاصر ، و في هذا الفصل اقترح تنميطا للنظريات اللسانية يقوم في أساسه على التمييز بين مجموعتين اثنتين من النظريات : (أ) النظريات التي تعتمد مبدأ إسهام الخصائص الوظيفية للسان الطبيعي في تحديد خصائصه الصورية (التركيبية . الصرفية) ، و (ب) النظريات التي تعتمد مبدأ استقلال بنية اللسان الطبيعي عما يمكن أن يؤديه من وظائف تواصلية في عملية التفاعل البشري ، انطلاقا من مبدإ (الوظيفية) ، و الذي اقترح فيه أن يعوض التمييز الدارج

بين النظريات ((الصورية)) و النظريات ((الوظيفية)) بالتمييز بين النظريات ((الوظيفية)) و النظريات غير ((الوظيفية)) لما يمكن أن يؤدي إليه التمييز الأول من مغالطات .

و من الأمثلة على العناصر الفرعية التي تناولها في هذا الفصل نذكر ما يلي :

1 . النظريات الوظيفية ، و غير الوظيفية : [وجوه الائتلاف ، و وجوه الاختلاف . صوري وظيفي]. 2 . النظريات الوظيفية : أ . التداوليات في فلسفة اللغة العادية ، ب . الإحالة ، ج . الاقتضاء ، د . الأفعال اللغوية ، هـ . الاستلزام الحواري أو الأفعال اللغوية غير المباشرة . 3 . التداوليات في النماذج اللغوية .

و في الفصل **الثاني** عرض لأهم المبادئ المنهجية المعتمدة في الدرس اللساني الوظيفي . بصفة عامة . مقارنا بين تصور الوظيفيين ، و تصور غير الوظيفيين للمفاهيم الأساسية التي يقوم عليها التنظير اللساني ؛ كمفهوم ((اللغة))، و مفهوم ((الوظيفة))، و مفهوم ((النحو)) و مفهوم ((الاكتساب)) ، و مفهوم ((الكليات اللغوية)) ، و غيرها .

و من الأمثلة على العناصر التي تناولها في هذا الفصل ؛ نذكر الآتي :

1 . اللغة ، و الوظيفة ، 2 . الوظيفة و البنية ، 3 . الوظيفة والقدرة اللغوية ، 4 . الوظيفة و الكليات اللغوية، 5 . الوظيفة و موضوع الوصف ، 6 . الوظيفة ، و المفاضلة بين الأنحاء

7 . مبادئ منهجية في الفكر اللغوي العربي القديم .

---

[1] ـ ينظر : المصدر نفسه ، ص 09 .

أما الفصل **الثالث** ؛ فقد قام فيه بتقديم تبسيطي للنماذج اللغوية الوظيفية ؛ كنموذج ((البراكمانتاكس)) ،و نموذج ((التركيبات الوظيفية))،و نموذج ((نحو الأدوار و الإحالة)) و ((نموذج النسقية)) ، و نموذج ((النحو الوظيفي)) ، و الذي حاول فيه إبراز انعكاس المبادئ المنهجية العامة المعروض لها في الفصل السابق في عملية بناء الأنحاء .

و من الأمثلة على العناصر المستعملة في هذا الفصل ؛ نذكر ما يلي :

1 . الوظيفة و النمذجة ، 2 . الوظيفة في النظرية التوليدية التحويلية ، 3 . الأنحاء الوظيفية 4 . النحو الوظيفي(بنية النموذج العامة . البنية الحملية . البنية الوظيفية . البنية المكونية)

على أنه أدرج تحت كل عنصر من هذه العناصر . التي بين قوسين . مجموعة من العناصر الفرعية .

و في الفصل الرابع و الأخير ؛ فقد خصصه لتقديم عينات من التحليلات المقترحة في إطار النحو الوظيفي لرصد ظواهر لغات أخرى غير العربية لو لم يكن المخاطب (بفتح الطاء) الأساسي لهذا المؤلف القارئ العربي .

و من الأمثلة . كذلك . على العناصر التي استخدمها في هذا **الفصل الأخير** ؛ ما يأتي :

1 . تحليلات معجمية ، 2 . تحليلات تركيبية ، 3 . تحليلات تداولية .

و تحت كل عنصر من هذه العناصر الأربعة الرئيسة أدرج مجموعة من العناصر الفرعية يمكن العودة إليها في هذا الكتاب .

و أخيرا ذيل هذا الكتاب بقائمة طويلة تضمنت المصطلحات المستعملة ، ثم تلاها بفهرس الأعلام ، و أخيرا المراجع ، و قد جاءت على قسمين :

أ . المراجع باللغة العربية ، ب . المراجع باللغات الأجنبية([1]).

و هذا نظرا لأن هذا الكتاب يقدم نموذجا لسانيا حديث النشأة ، ألا و هو : نموذج ((النحو الوظيفي)) ، فكان . طبيعيا . أن يعتمد على مراجع أجنبية إلى جانب المراجع العربية .

و قد يلمس القارئ صعوبة في أسلوب أحمد المتوكل في هذا الكتاب ، و هي صعوبة يجدها حتى في كتبه الأخرى ، و مردها إلى استخدام لغة علمية دقيقة تقوم على استخدام الرموز ، و المصطلحات الحديثة التي لا قبل للعربية القديمة بها ، و لا الدرس اللغوي العربي القديم ، و هي تعكس توجها جديدا قائما على نظرية جديدة تتبني منهجا حديثا يعرف بـ ((نموذج النحو الوظيفي)) .

---

[1] ـ ينظر : التصدير الأول كتاب : اللسانيات الوظيفية : مدخل نظري : أحمد المتوكل ، ص 08 ، و ينظر : الفهرسة في آخره ، ص 281 و ما يعدها .

و هكذا يصل عدد صفحات هذا الكتاب . الذي ضم مادة علمية غنية بالمعلومات ، و موزعة على عناصر رئيسة ، و أخرى ثانوية . إلى ثمان ، و سبعين بعد المائتين .

المبحث الثاني : المصطلح النحوي الوظيفي عند أحمد المتوكل

1 . التحليل الشكلي :

ما من شك في أن أغلب كتابات : المتوكل التي يتناول الحديث فيها عن النحو الوظيفي ؛ كنموذج حديث في اللسانيات المعاصرة نجده بستعمل مصطلحات ليست موجودة في النحو العربي ؛ كالمحور ، والبؤرة ، و الذيل (البدل ، و غيره من العبارات) ، و الحمل ، و الحمل المدمج ، و المحمول ، و الحد ، و الحدود ، و الموضوعات ، و المنفذ ، و المتقبل ، و المستقبل ، و البنيات التصعيدية ، و التعليلية ، و الربض ، و الفضلة الحملية ، و الدخل ، و الخرج ، و الموسوم ، و غير الموسوم في البنيات التعليلية ، و التعقيب ، و المكونات المسورة ، و الربط الإحالي ، و التحاول ، و قيود الجزر ، و التساوق ، و المركب الاسمي المعقد ، و الجملة المعقدة ، و التطريز ، و التراكيب الانعكاسية ، و المقيد الفعلي المزمن (بفتح الزاي و الميم المشددة) ، و المقيد الفعلي غير المزمن ، و الحملان المركزي ، و الموسع ، و المجال ، و المركز ، و النواة ، و العطف المتقاطع ، و المحاقلة ، و المؤشر المصدري ، و الزمان الصفر ... ، و الأفعال التصعيدية ، و علاقة التحاول ، و العطف المتقاطع ، و الخزينة ، و الصرفات (بضم الصاد)([1])..... إلخ .

[1] ـ ينظر : نحو اللغة العربية الوظيفي في مقاربة أحمد المتوكل : عبد الفتاح الحموز ، دار جرير للنشر و التوزيع ، ط : 01 ، ص 76 و ما بعدها .

هذه مصطلحات كثيرا ما تطالع القارئ لكتابات المتوكل ، و قد قمنا بأخذ عينة منها قد توفرت لدينا ؛ لتعريف القارئ بها ، و قد قمنا برصد أغلب المصطلحات الدائرة فيها ؛ كالتالي:

1 . فمن كتابه : اللسانيات الوظيفية : مدخل نظري ، هذا الكتاب الذي قدمناه ؛ كنموذج لدراسة تلك المصطلحات سجلنا منه هذه المصطلحات : الأنحاء الوظيفية ص116 . الوجهة الوظيفية للجملة ص117 . النحو النسقي ص121 . التركيب الوظيفي ص 126 . النحو الوظيفي ص 137 . البنية الحملية 140 . البنية المكونية ص 160 . الفاعل ص 210 . المفعول ص 215 . من قضايا الربط في اللغة العربية : الأفعال المساعدة ،و الأفعال الروابط) ص 221 و ما بعدها كـ(223 و 230 و 231) . الجملة المركبة في اللغة العربية ص 234 و ما بعدها . الوظائف التداولية الخارجية (المبتدأ . الذيل . المنادى) . الوظائف التداولية الداخلية (المحور و البؤرة) . أنماط العطف ص 259 و 260 ، و ما بعدهما([1])....

2 . و من كتابه : [التركيبات الوظيفية : قضايا و مقاربات] رصدنا هذه المصطلحات : مصطلح الصرف ص 13 . الوظيفة العلاقة ص 20 . صرف ثم تركيب ص 13 . التركيب الإضافي ص 36 . الصرفات المسندة للإعراب ص 37 . الإعراب الوظيفي و الإعراب البنيوي ص 41 . الرتبة و الصيغة ص 42 . تنظيم النحو ص 53 . النحو الوظبفي المتنامي ص 57 . البنية المعيار ص 82 و 95 . شبه الجملة ص 108 . التراكيب العطفية ص 116 . الجمل الموصولية التقييدية ص121 . الجمل الموصولية البدلية ص 122 . الاستلزام الحواري ص 133 . اللواحق الإنجازية ص 136([2]).

3 . و من كتابه : [آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي] لأحمد المتوكل أخذنا هذه المصطلحات : (ظروف الحمل ص 62 . ظروف المحمول ص 60 . ظروف القضية ص 62 . الظروف الإنجازية ص 62 . الظروف الحملية ص 63 . الظروف القضوية / الظروف الانجازية ص 67 . ظروف المستوى العلاقي / ظروف المستوى التمثيلي ص 66 . الظروف الإنجازية و الاستلزام ص 78 . الجملة : بنية متعددة المستويات . امتصاص المكونات الخارجية ، و مبدأ نقل الوسم ص 103 . النص / الجملة ص 104 . البنيات المبتدئية ، و البنيات الذيلية ص 105 . إمتصاص المبتدإ أو الذيل ص 107 . تيسير التحجر ص 119 . الخطاب ص 132 . الحدث ص 132 . المحور ص 134 . الموضوع ص 134([3]).

---

[1] ـ ينظر : اللسانيات الوظيفية [مدخل نظري] : أحمد المتوكل الصفحات المرقمة و المشار إليها في متن هذه الصفحة .

[2] ـ ينظر : التركيبات الوظيفية : قضايا و مقاربات : أحمد المتوكل ، الصفحات المرقمة أعلاه .

[3] ـ ينظر : آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي : أحمد المتوكل ، دار الهلال العربية (1993 م) ط : 01 ، الصفحات المرقمة أعلاه .

4 . و من كتابه : الخطاب ، و خصائص اللغة العربية : دراسة في الوظيفة و البنية و النمط ؛ تناولنا هذه المصطلحات : (الجملة ص 21 . الاسم المشترك ص 90 . الاسم العلم ص 101 . الإشارة / اسما ص 105 . الإشارة مخصصا ص 107 . الإشارة فعلا إحاليا ص 110 . الإشارة فعلا خطابيا ص 111 . الضمير ص 113 و ما بعدها من الصفحات .

5 . و من كتابه : [المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي : الأصول و الامتداد]، أخذنا هذه المصطلحات : مفهوم النحو ص 36 . الوظائف التركيبية ص 92 . الإعراب ص 98 . الرتبة ص 99 . بنية الجملة و أنماطها من (ص 101 إلى 103) . بنية المحمول ص 126 . بنية الجملة ص 134 . الجمل المستقلة ص 137 . الجمل التابعة ص 137 . سلمية أدوات و أسماء الاستفهام ص 142 . مستوى المفرد ص 181 . مستوى المركب ص 181 ([1]).

6 . و من كتابه : [مسائل في النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي] جمعنا هذه المصطلحات : (المتصل و المنقطع . النعت ص 13 . المستثنى ص 18 . المعطوف ص 25 . المعطوف المتصل ص 25 . المعطوف المنقطع ص 27 . المعطوف فعلا خطابيا ص 30 . المعطوف المتكافئ ص 31 . المعطوف التابع ص 35 . الجملة التابعة ص 51 . الجملة المعترضة ص 53 . الجملة المنقطعة ص 57 . الجملة الموصولة ص 59 . جملة الصلة ص 59 . الضمائر الموصولة ص 61 . المركز و الربض ص 72 . الربض / الفضلة ص 74 . ربض المركب الاسمي ص 76 . أرباض الجملة ص 80 . الربض القبلي ص 80 . الربض البعدي ص 88 . الربض المنادى ص 96 . البنية العلاقية ص 105 . البنية الصرفية . التركيبية ص 110 . الوظيفة و الرتبة ص 110 . توزيع أدوات النداء ص 110 . أرباض النص 114 . إعراب الربض 114 . الربض المتعدد ص 122 ([2])... إلخ

و هناك مصطلحات أخرى أكثر دورانا نجدها في أغلب كتبه ؛ مثل : المحمول . الحمل . الحمول البسيطة . حمول مركبة . حمول ذات محمول فعلي . حمول ذات محمول غير فعلي . حمول مبتدئية . حمول ذيلية . حمول ندائية . أصناف الحمول . حمول نووية . حمول موسعة . أصناف المحمولات . محمولات أحادية ذات موضوع واحد . محمولات ثنائية ذات موضوعين .

---

[1] ـ ينظر : المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي : الامتداد و الأصول : أحمد المتوكل ، الصفحات أعلاه .

[2] ـ ينظر : مسائل في النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوطيفي : أحمد المتوكل ، دار الكتاب الجديد المتحدة (2009 م) ، ط : 01 ، الصفحات أعلاه .

محمولات ذات ثلاثة مواضيع . حدود اللواحق . الحد . الرأس . الفضلة . المخصص . مخصص الجملة . حمولة إنجازية ، أو قوة إنجازية . الجملة الموصولية . حمول موصولية . الحمول الموصولية الحرة . الحمول الموصولية التقيدية . أنماط الجملة . الجمل المدمجة . الجمل غير المدمجة (المستقلة) يمكن البحث عنها في كتبه ...

و ربما يعتقد القارئ أننا أثقلنا ذهنه بهذا السيل من مصطلحات المتوكل ، و هذا ليس غريبا ما دمنا نقدم على تحليل المصطلح النحوي من الناحية الشكلية لديه ؛ فكان لزاما على القارئ . إذا . أن يتعرف على المصطلحات التي استعملها (المتوكل) خاصة النحوية منها .

و مثلما فعلنا مع المصطلحات في الفصل السابق ؛ نقوم . الآن . بتصنيف هذه المصطلحات ، و ذلك بحسب أنواعها في الجدول التالي :

المصطلح	**أنــواعــه**				
	مفـرد	**مركب إضافي**	**مركب نعتي**	**مركب عطفي**	**مصطلحات شارحـة**
	الفاعل المفعول المبتدأ الذيـل المنـادى المحـور البـؤرة الصـرف الجملـة النـص الخطـاب الحـدث الموضـوع الوظيفـة	. أنماط العطف . تنظيم النحو . شبه الجملة . ظروف الحمل . ظروف المحمول . . ظروف القضية . . ظروف المستوى العلاقـي . ظروف المستوى التمثيلي . تيسير التحجر . امتصاص	. الأنحـاء الوظيفيـة . النحـو النسقـي . التركيب الوظيفـي . النحـو الوظيفـي . البنيـة الحمليـة . البنيـة المكونيـة . الوظائف التداوليـة	. الأفعـال المساعدة و الأفعـال الروابـط . صرف ثم تركيـب . الإعراب الوظيفـي و الإعراب البنيـوي . الظروف الإنجازية و الاستلـزام . البنيـات	. الوجهـة الوظيفيـة للجملـة . من قضايا الربط في اللغة العربيـة . الجملـة المركبـة في اللغة العربيـة . الوظائف التداوليـة الخارجيـة . الوظائف التداوليـة

	الضمير الإعراب الرتبة النعت المستثنى المعطوف التنميط الربض . الفضلة . الحد . الحدود . الرأس المخصص	المبتدإ . . بنية المحمول . بنية الجملة . مستوى المفرد . مستوى المركب . . جملة الصلة. . أرباض الجملة . أرباض النص . إعراب الربض . . أصناف الحمول . . أصناف المحمولات . . حدود اللواحق . مخصص الجملة . . حمول الموصولية . . أنماط الجمل.	الخارجية . الوظائف التداولية الداخلية . التركيب الإضافي . البنية المعيار . التراكيب العطفية . الاستلزام الحواري . اللواحق الإنجازية . الظروف الحملية . الظروف الإنجازية . الظروف القضوية . الكليات اللغوية . الاسم المشترك . الاسم العلم . الوظائف التركيبية . الجمل	المبتدئية و البنيات الذيلية . امتصاص المبتدإ أو الذيل . بنية الجملة و أنماطها . المتصل و المنقطع . . الوظيفة و الرتبة . حمولة إنجازية أو قوة إنجازية .	الداخلية . الصرفات المسندة للإعراب . النحو الوظيفي المتنامي . الجمل الموصولية التقييدية . الجمل الموصولية البدلية . ظروف المستوى العلاقي . ظروف المستوى التمثيلي . الجملة : بنية متعددة المستويات . امتصاص المكونات الخارجية و مبدأ نقل الوسم . الإشارة اسما

		المستقلة . الجمل التابعة . المعطوف المتصل . المعطوف المنقطع . المعطوف المتكافئ . المعطوف التابع . الجملة التابعة . الجملة المعترضة . الجملة المنقطعة . الجملة الموصولة . الضمائر الموصولة . الربض القبلي . الربض البعدي . الربض المنادى . البنية		. الإشارة مخصصا الإشارة فعلا إحاليا . الإشارة فعلا خطابيا . سلمية أدوات و أسماء الاستفهام . البنية الصرفية . التركيبية . توزيع أدوات النداء . محمولات أحادية ذات موضوع واحد . محمولات ثنائية ذات موضوعين . محمولات ذات ثلاثة مواضيع . الحمول الموصولية الحرة . الحمول الموصولية التقيدية

			العلاقة . الربض المتعدد . حمول نووية . حمول موسعة . الجمل المدمجة		. الجمل غير المدمجة (المستقلة) .

بعد أن قمنا بتصنيف المصطلحات حسب أنواعها في الجدول السابق ، نقوم . الآن .
باستخلاص جملة من الملاحظات ، أو الخصائص التي تميزت بها هذه المصطلحات من الناحية الشكلية ، وفق المبادئ ، و الشروط التي وضعها علماء الاصطلاح ، و أقرها علم الاصطلاح الحديث ، ثم نتبعها بالتحليل الدلالي . :

1 . امتازت مصطلحات أحمد المتوكل التي استعملها في كتبه بتعددها ، و تنوعها ، و هو تنوع . في اعتقادنا . يزيد المصطلح ثراء ، و غنى ، و هو ما لا يتعارض و مبادئ علم الاصطلاح الحديث ، على أن استخدام هذه المصطلحات بمفاهيمها . في ظل المقاربة الوظيفية عند المتوكل . تقوم على مبادئ عامة ؛ كما ذكر المتوكل ؛ أهمها :

أ . أن هذه المقاربة تتعامل مع اللغة على أنها وسيلة التواصل في المجتمعات البشرية على الرغم من أن التواصل يتحقق بوسائل أخرى ؛ كالإشارة ، و غيرها من الإشارات غير الجسدية و هي وسائل لا ترقى قوة ، و دقة إلى مكانة التواصل اللغوي عنده .

ب . أن نسق اللغة (اللغة بنظامها صرفيا ، و تركيبيا ، و دلاليا ، و صوتيا) يرتبط ارتباطا وثيقا بنسق استعمالها (القواعد ، و الأعراف التي تتحكم في التعامل بين أفراد المجتمع).

و هي مسألة تتبدى من حيث إن نسق الاستعمال يتحكم في مواضع كثيرة في تحديد قواعد النسق اللغوي معجميا ، و صرفيا ، و تركيبيا ، و صوتيا ، على أن هذه القواعد تعد من الموضوعات التي تهتم بها اللغويات الاجتماعية ، على أن المتكلم في أي مجتمع من المجتمعات يختلف عن غيره ممن هم في مجتمعه في اختيار التراكيب اللغوية على وفق المخاطب جنسه ، و عمره ، و مكانه الجغرافي ، و طبقته الاجتماعية .

ج . أن التواصل الناجح يكمن في اختيار العبارة ، أو التركيب اللغوي المطابقين لسياق استعمالهما مقاليا([1]) ...إلخ .

2 . استخدم المتوكل مصطلحات بعضها قديم مستعمل ، و بعضها الآخر . و هو الغالب . جديد مستحدث ؛ فمن المصطلحات القديمة التي استخدمها المصطلحات التالية : النعت . المنادى . المبتدأ . الفضلة . الجملة الموصولية . الضمير . النعت المتصل .

النعت المنقطع . المركب . التركيب . المعطوف . الجملة . الفاعل . المفعول . الصرف . الإعراب . الرتبة . المفرد ... إلخ ؛ و أما المصطلحات الحديثة لديه فهي كثيرة ،

تمتلئ بها مؤلفاته كلها تقريبا ، و من تلك المصطلحات نذكر بعضها على سبيل المثال ، لا الحصر ؛ كما يلي : حمولة إنجازية . الرأس . الربض . حمول نووية . الحد . الحدود . المخصص . بنية المحمول . الذيل . البؤرة . المحور . البنية الحملية . الاستلزام الحواري ... إلخ) على أن مصطلحات المتوكل بعضها نحوي ، و بعضها تداولي ؛ كـ (المبتدإ و المحور ، و الذيل) ، و إن كانت نظرية النحو الوظيفي نظرية تداولية بامتياز ، و لا عجب إن وجدنا المصطلحات تهدف إلى الوصول إلى تحقيق الوظيفة التداولية ؛ و لكن النحو الوظيفي لا يقبل مثل هذا التمييز بينها عند دراستها ، و تحليلها ؛ فالوظيفة التداولية تعتمد بشكل أساس على الوظيفتين الدلالية ، و التركيبية ؛ و هو . عندئذ . ليس ؛ كالنحو العربي القديم الذي قام علماء النحو القدامى بوضع مصطلحات لهذا العلم تختص به على المستوى التركيبي ، أو الصوري بعيدا عن بيان الوظائف النحوية إلا في حدود خاصة ، و ضيقة ؛ كبيان الفاعلية ، و المفعولية ، والحالية ، و غيرها ...على أن . هناك . فرقا بين التيارين الصوري (النحو التقليدي) ، و الوظيفي في قدرة المتكلم ، و السامع ، و فحوى هذه القدرة ، و هو فرق يكمن في أن هذه القدرة في التيار الصوري محصورة في التمكن من استيعاب القواعد الصرفية ، و التركيبية ، و الدلالية ، و الصوتية ، و قد تزاد على القدرة اللغوية قدرة تداولية مفصولة عن القدرة اللغوية تماما ، على أن القدرة اللغوية وحدها تعد موضوعا للدرس اللغوي ، و التيار الوظيفي على خلاف ما يدور في فلكه التيار السابق من حيث إن هاتين القدرتين متلازمتان ، لا ينفصمان([2]).

3 . الملاحظ . عموما . على هذه المصطلحات أنها جاءت في أغلبها تنتمي إلى فصيلة الأسماء ؛ بحيث إن الاصطلاح يقوم على المقولات الاسمية . خاصة . ؛ و ذلك لأن الاصطلاح يكون بالإحالة إلى مفاهيم ، و الأسماء من بين المقولات المعجمية أقدر على اكتساب المفاهيم .

---

[1] ـ ينظر : نحو اللغة العربية الوظيفي في مقاربة أحمد المتوكل : عبد الفتاح الحموز ، ص 27 .

[2] ـ ينظر : المرجع السابق ، ص 28 و ص 29 .

4 . بناء على تصنيف تلك المصطلحات ، نجد أغلب تلك المصطلحات التي استخدمها المتوكل جاءت من نوع المصطلحات الشارحة في الدرجة الأولى ، و المركبة (إضافيا ، و عطفيا) في الدرجة الثانية ، و المفردة في الدرجة الثالثة ، و أخيرا ، و بدرجة أقل
المصطلحات المركبة تركيبا نعتيا . و لعل كثرة المصطلحات المركبة (الإضافية ، و النعتية) و خاصة المصطلحات الشارحة عند المتوكل . في اعتقادنا . يعود إلى أن مصطلح النحو

الوظيفي ما زال في طور النضج ، و الاكتمال بالنسبة للدراسات اللغوية العربية في العالم العربي؛ و هو ما يعني أن مصطلحات النحو الوظيفي من المنظور الغربي . باعتبارها وافدة على ثقافتنا . تحتاج . عندنا . إلى وقت طويل لاكتمالها ،و نضجها ، و هذا ليس بغريب إذا علمنا أن مصطلحات النحو العربي القديم احتاجت هي الأخرى إلى طول وقت حتى استوت على سوقها . و لذلك ظلت هيمنة المصطلح النحوي العربي القديم في وقتنا الحاضر على الدرس النحوي العربي المعاصر بالرغم من دعوات التجديد في مناهج تدريس النحو ؛ كما ظل النحو العربي القديم بمصطلحاته المعروفة هو الذي ما زال يدرس إلى حد الآن في مدارسنا ، و جامعاتنا ؛ أما المصطلحات التي جاءت بها تلك النظريات الغربية إلى ثقافتنا ، فقد ظلت إلى حد الساعة محصورة لدى النخبة أو المتخصصين في تلك النظرية و هو ما ينطبق على النحو الوظيفي ، و مصطلحاته .

و إذا كان بعض الدارسين يشكو من صعوبة تلك المصطلحات لدى المتوكل ، و ما يكتنف أسلوبه من غرابة ، و تعقيد ؛ كهذا الدارس الذي يقول في شأن ذلك : " أما إذا قرأنا ما كتب في هذا الفصل نفسه (أي الفصل الثالث من كتاب المتوكل : مسائل في النحو العربي ...) ، فسنجد تعبيرات يقف الإنسان أمام فهمها حائرا ، و اشتقاقات لم تعرفها العربية من قبل ...ثم راح يضرب على ذلك أمثلة من كتابات (المتوكل)..([1]) " ؛ فما بالك في القارئ البسيط أو المبتدئ ، و هذا صحيح ؛ فكل من قام بدراسة ما كتبه (المتوكل) من غير المتخصصين يجد مثل تلك الصعوبة ! .

5 . لقد عمد المتوكل في تطبيقه لنموذج النحو الوظيفي على اللغة العربية للتوفيق بين التراث النحوي العربي القديم ، و الفكر النحوي الجديد لمد جسر التواصل بين التراث ، و اللسانيات المعاصرة ، و محاولة جادة لإبراز أصالة هذا التراث مع تبني إمكانية استغلاله ، و ترجمته ، في نماذج حديثة ، لا رفضه تماما ؛ أي : أن المشروع كان الهدف منه درء التعارض بين لسانيات

[1] - المرجع السابق ، ص 20 و ص 21 .

الأداة ، و لسانيات التراث([1]) بالرغم من أن منهج اللسانيات مختلف عن مناهج النحاة ؛ كما أن الاختلاف قائم بين التفكيرين من جهة الغاية ، فإذا كانت
غاية الوظيفيين هي التوصل إلى بناء نموذج حاسوبي يحاكي قدرة المتكلم المستمع على استعمال اللغة فإن هدف النحاة ؛ هو فهم كتاب الله ، و خدمته([2])...

6 . إن أهم ما يمكن ملاحظته ، و تسجيله . هنا . على مصطلحات النحو الوظيفي لدى المتوكل ؛ هو خضوعها لمنهج علمي صارم ، مال بها إلى الدقة ، و العمق ، و خلصها مما وقع فيه النحو العربي من علاقات ؛ كعلاقة الترادف ، أو علاقة المشترك اللفظي ،
و هو ما يعني : من احتمال أن يكون للمصطلح أكثر من معنى ، و هو ما يأباه علم الاصطلاح الحديث ؛ مما حدا ببعض الدارسين . في دعوته إلى تيسير النحو العربي المعاصر . إلى تبني نموذج النحو الوظيفي الذي يتبناه المتوكل في العالم العربي ؛ حيث يقول : " إن الاعتماد على مفاهيم و مصطلحات النظرية الوظيفية ، لا تسهم في تخليص النحو العربي من الاضطراب فحسب ، بل تجعله نحوا ميسرا خاليا من التعقيدات ، و الشروط و القيود التي تثقل كاهل المتعلمين دون فائدة..

و يأتي بأمثلة يستدل بها على صحة نظره ، فيضيف بالقول : فالتفرقة ؛ مثلا : بين المبتدإ و المحور ، تريح المتعلم من كثير من التعقيدات ، و التقسيمات ، و الجوازات في باب المبتدإ في النحو القديم على رأسها مسوغات الابتداء بالنكرة التي فاقت في بعض المؤلفات النحوية ثلاثين مسوغا ، و هو عدد يصلح أن يكون قاعدة مطردة في الفاعلية من شأنها أن تخلص المتعلم من الحيرة بين المبتدإ الوصف ، و الفاعل الذي يسد مسد الخبر ؛ كما أن اطراد الفاعلية يسهم إسهاما فعالا في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها ؛ إذ يجعل بنيتها المحورية ، أو المبتدئة ، تخضع تماما للوظائف النحوية ، و الدلالية ، و التداولية([3]).

فمصطلحات النحو الوظيفي لدى المتوكل . إذا . حديثة في شكلها ، و في مفاهيمها مما جعلها تشكل نظرية علمية متماسكة فضل كفايتها التفسيرية ، و النفسية ، و النمطية و البيداغوجية .

7 . إذا علمنا أن اللسانيات الوظيفية جاءت تالية للنحو التوليدي ؛ كما نجد ذلك عند بعض اللسانيين الذين يعتبرون الاتجاه الوظيفي استمرارا للاتجاه التوليدي ندرك . تماما . استعمال المتوكل لكثير من المصطلحات اللسانية عامة استعملها عبد القادر الفاسي الفهري و من تلك

---

[1] ـ ينظر : اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة : حافظ إسماعيلي علوي ، ص 348 .
[2] ـ ينظر : المرجع نفسه ، ص 384 .
[3] ـ النحو بين التعصير و التيسير : يحيى بعيطيش ، مجلة أعمال ندوة تيسير النحو ، ص 137 .

المصطلحات . على الأقل من الجانب الصوري ، أو الشكلي ما دمنا نحلل هذه المصطلحات من الناحية الشكلية . نذكر جملة من تلك المصطلحات التي نجدها عند كليهما؛

كما يلي : (امتصاص . كفاية . جهة . قاعدة . موضوع . فضلات حملية . بنية

مكونية . عطف . مشتق . رتبة . مدمج . تفسير . تحليل . صرفة . نسق . تبئير .

بؤرة . تركيب مبأر . وظيفي . نواة . وظيفة . بنية / وظيفة . نحو ، رأس . غير مخصص . أداة .

الملكة اللغوية . مستوى . مستوى وظيفي . مستوى تركيبي . وسم

. قالبي . قولبة . نووي . المفعول . الفاعل . أنموذج . إنجاز . موقع . فضلة حملية

. تسوير . سور . استفهام . إحالة . تمثيل . دور . بنية . مخزون / الخزينة . محور . شفافية . شفاف .

مركب فعلي أو الجملة الفعلية . دور . البنية الوظيفية([1])...

و هذا ليس بغريب ما دامت النظريتان التوليدية ، و الوظيفية حديثتين ، و الثانية تطورت عن الأولى ؛ كما رأى بعض الدارسين ، غير " أن النحو الوظيفي ليس نحوا توليديا تحويليا على الرغم من أنه (أي المتوكل) استعان بالفاسي الفهري ، منبها على أن هذه المسألة تأويلها في النحو التوليدي على خلاف تأويلها في النحو الوظيفي في الغالب([2]).

8 . بالنظر لمجموع مصطلحات المتوكل . خاصة من الناحية الصرفية . إن المفردة منها ذات (مورفيمات) مقيدة ؛ فمصطلح : الفاعل ؛ مثلا يتكون من مورفيمين ؛ هما :

(أل + فاعل) ، و قل مثل ذلك في بقية المصطلحات المفردة الأخرى ، و هذه المصطلحات هي . من حيث علاقاتها بمفاهيمها . ذات علاقة أحادية التسمية و هي علاقة بين المصطلح ، و مفهومه ؛ حيث لا يكون للمفهوم إلا تسمية واحدة ([3])؛ أما المصطلحات المركبة لديه ؛

كالإضافية ، أو النعتية تتكون من عنصرين ؛ العنصر الأول . منها . أساسي في المركب ؛ و أما العنصر الثاني فيه فمتغير ؛ فمثلا : إذا أخذنا المركبات الإضافية التالية

(ظروف الحمل . ظروف المحمول . ظروف القضية . ظروف المستوى العلاقي . ظروف المستوى التمثيلي ...) ؛ فإننا نلاحظ أن الكلمة الأولى من المركب أساسية ، ثابتة ، لا تتغير ؛ فكلمة : (ظروف) عنصر ثابت ، يتكرر مع كل صيغة جديدة للمصطلح ؛ و هكذا ، فمع كل عنصر منها يدخل في مجموعة مصطلحية بإضافة عناصر أخرى موسعة له ؛ و هي العناصر المحددة في المركبات ؛ لتشكل مع المصطلح الرئيس مصطلحات مختلفة.([4])

---

[1] ـ ينظر : اللسانيات و اللغة العربية : عبد القادر الفاسي الفهري ، ص 419 و ما بعدها .

[2] ـ ينظر : نحو اللغة العربية الوظيفي في مقاربة أحمد المتوكل : عبد الفتاح الحموز ، ص 13 .

[3] ـ ينظر : المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح : غيناس كمال الحديدي ، ص 52 .

[4] ـ ينظر : المرجع نفسه ، ص 134 .

2 . التحليل الدلالـي :

المصطلحات . أيا كانت طبيعتها . ليست مجرد قوالب لفظية ، أو أشكالا صورية ؛ بل هي مثلما ينبغي أن تكون ذات شكل محدد يخضع لشروط و خصائص يحددها علماء الاصطلاح ، فكذلك ينبغي أن تكون هذه المصطلحات ذات مضامين ؛ هي مفاهيم تستقل بها للتعبير عنها بشروط ، و خصائص يجب أن تخضع لها كذلك . تماما . ؛ مثل كل المصطلحات في جوانبها الشكلية . و سنحاول في هذا المجال . مجال تحليل المصطلحات.

ألا نحلل جميع مصطلحات النحو الوظيفي عند أحمد المتوكل ، فهذه المهمة قام بها الباحث اللساني الليبي محمد مليطان مؤخرا ، و الذي لسوء الحظ لم نتمكن من الحصول على كتابه : [المصطلح في النحو الوظيفي] الذي ظهر به بعد أن تم لنا إنجاز هذا البحث .

من الصعب دراسة مصطلحات النحو الوظيفي مجردة عن وظائفها التي حددها النحو الوظيفي ، و هذه الوظائف ثلاثة ؛ هي : أ . الوظائف الدلالية : (منفذ ، متقبل ، مستقبل ، مستفيد ، أداة ، زمان ، مكان) ، ب . وظائف تركيبية ، و تنحصر في وظيفتين:

وظيفة (الفاعل) ، و وظيفة المفعول ، و تعرف هاتان الوظيفتان بالنظر إلى ((الوجهة))*

---

* **الوجهة** : و بعضهم يسميها الجهة ، أو الجهاتية ؛ و هذا المصطلح تناوله (المتوكل ، و لكنه لم يجعل له تعريفا محددا إلا عن طريق الأمثلة ينظر : من البنية الحملية إلى البنية المكونية : الوظيفة المفعول في اللغة العربية ، ص : 17 . و تعرف في بعض المعاجم تحت مصطلح : جهاتية " يطلق اصطلاح (الجهاتية) ضمن مجال التحليل النحوي على مختلف أوضاع الفاعل المتكلم بالنظر إلى المحتوى الجملي ، و في هذا الصدد نحصي . عموما . أربع جهاتيات ؛ هي : التقرير ، و الاستفهام ، و الأمر ، و التعجب . و في هذا السياق يحصل عادة خلط بين ((الجهاتيات التلفظية)) ، و ((المفهوم النحوي)) لأنماط الجمل (جملة تقريرية ، جملة استفهامية ...) ؛ أو خلطها ضمن إطار نظري آخر ، بمفهوم الفعل المتحقق " . ينظر (المصطلحات المفاتيح في اللسانيات ترجمة عبد القادر فهيم الشيباني ، ص : 70 و 71 .) ...و من التعبيرات عن الجهة : كان يضرب ، أصبح يضرب ... ، و التعدي ، و اللزوم جهتان في اللغة العربية يفرق بينهما بالهمز ، و التشديد ؛ كما في شاع ، و أشاع ...

، و الترديد صورة أخرى من صور التعبير عن الجهة في اللغة العربية ؛ نحو : جرجر ، و عسعس ، و زمزم إن هذا الترديد في عمومه يشمل الاسم على أنواع فيها : 1 . البسيط : نحو : إربا إربا 2 . المقفى : نحو : شذر مذر . 3 . متخالف : نحو : الكلمات العامية ؛ يتكتك ، حتموت . . 4 . مخلخل : نحو : الكلمات العامية ؛ يوم عسل ، يوم بصل ، كده ، و كده ... " ينظر : المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية (معجم عربي أعجمي ، و أعجمي عربي لمحمد رشاد الحمزاوي ، ص : 195 . و أنت تلاحظ وجود ثلاثة مصطلحات لمفهوم واحد ، تحدده علاقة الترادف ، و هذه من المشكلات التي يعاني منها المصطلح اللساني المعاصر .

المنطلق منها في تقديم الواقعة الدال عليها المحمول ... ، ج . وظائف تداولية : (مبتدأ ، ذيل بؤرة ، محور) ، و تعتبر الوظيفتان الأوليان خارجيتين بالنسبة للحمل ، و الوظيفتان الثانيتان وظيفتين داخليتين ([1])؛ بمعنى أن المصطلح لا بد أن يدرس داخل سياقه ،و ضمن التركيب الجملي الذي يكون فيه .

و ما دمنا في هذا المبحث نحلل بعض مصطلحات النحو الوظيفي لدى المتوكل ؛ فإننا نرى أن مصطلح : [النحو الوظيفي] أولى من غيره بالتحليل ؛ لأنه رمز لاتجاه في النحو العربي الحديث . و هذا المصطلح ؛ كما يبدو مركب من كلمتين ؛ هما : [النحو + الوظيفي] فما معنى هاتين الكلمتين في ضوء اللسانيات المعاصرة ؟ .

مفهوم النحو : لقد تعرضنا لمفهوم النحو في التراث النحوي العربي في صفحات التمهيد من هذا البحث ، وعرفنا مفهومه لدى النحاة بأنه " علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب ، و البناء ، و غيرهما ،و قيل: النحو علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال و قيل : علم بأصول يعرف بها صحة الكلام ، و فساده ([2])"، فهذا هو النحو . إذا . علم يقوانين تعرف بها أحوال التراكيب ، و هو العلم الذي ينظر في أحوال الكلمات ، و ما يعتريها من إعلال ، و إبدال ، و غيرها من العلل ، و هو مفهوم يضم موضوعات الصرف إلى جانب أبواب النحو المعروفة ؛ و لكن الدرس النحوي بكل ما جاء به من تحليل ، أو ما حدده من أصول ، أو ما وضعه من قواعد هي في النهاية تنطلق من دراسة لغة واحدة من لغات البشر جميعا ؛ و هي اللغة العربية ، و هنا نقطة خلاف أساسية بين الدرس النحوي القديم ، و الدرس اللساني المعاصر للغة ؛ بحيث إن اللسانيات المعاصرة موضوعها دراسة اللغات جميعها دون استثناء ، و سنركز .

---

[1] ـ ينظر : اللسانيات و البيداغوجيا نموذج النحو الوظيفي (الأسس المعرفية و الديداكتيكية) : علي آيت أوشان ، دار الثقافة ـ مطبعة النجاح الجديدة ـ الدار البيضاء (1998 م) ، ص 182 و ص 183 .

[2] ـ التعريفات : السيد الشريف الجرجاني ، ص 215 .

هنا . على مفهوم النحو عند المتوكل ، و ذلك من خلال توضيح الفرق لديه بين مفهوم النحو في تراثنا القديم ، و مفهومه في الدرس اللساني المعاصر.

و قبل أن نبين ذلك نختار تعريفا يقدم لنا مفهوما للنحو من بعض المعاجم الأجنبية المختصة في البحث اللساني المعاصر و قد احتزأت لنا أربعة تعريفات رئيسة . و بالرغم من طولها . فإننا نوردها . هنا . كاملة نظرا لأهميتها في هذا المقام ؛ و هي كالتالي :

1 . يعنى بالنحو (GRAMMAIRE) الوصف الكلي للغة ، و يقصد بهذا مبادئ التنظيم للغة ، و في هذه الحالة تتضمن أقساما مختلفة :

أ . الفونولوجية المتعلقة بدراسة الفونيمات وفق قواعد تنظيمها .

ب . السانتاكس التي تهتم قواعدها بترتيب ، أو تنظيم المورفيمات ، و التركيبات .

ج . اللكسيكولوجيا (LEXECOLOGIE) ؛ و يعنى بدراسة اللكسيك ؛ أي المعجم .

د . علم الدلالة ، و يعنى بدراسة معاني المورفيمات ، و توافقاتها ، و النحو (GRAMMAIRE) بهذا الاعتبار تعد منوالا للكفاءة .

2 . كلمة (GRAMMAIRE) تعني الوصف للمورفيمات النحوية ، و المعجمية ؛ أي : دراسة أشكالها (الإعراب) ، و ترتيباتها لتشكيل كلمات (تكوين كلمات) ، أو جمل (السانتاكس SYNTAXE) ، و النحو بهذا المعنى يتعارض مع الفونولوجيا ، و يختلط أيضا بما يدعى بـ MORPHOSYNTAXE .

3 . من جهة ثالثة يقصد بهذه الكلمة الوصف فقط للمورفيمات النحوية (أدوات تعريف . حروف جر . أدوات عطف ...) بإقصاء المورفيمات المعجمية ، أو اللكسيكية (اسم ، نعت ، فعل ، حال ، ...) و هي بهذه الصفة تمثل الضوابط التي تحدد ، و تدير وظيفة المورفيمات في الجملة ، و هي هنا تختلط بالسانتاكس ، و تتعارض مع الفونولوجيا ، و اللكسيك ، ما دامت تقتصر على دراسة الحالات الإعرابية ، و تقصي كل دراسة ؛ لتكوين الكلمات (نعني بهذا الاشتقاق .

4 . أما في اللسانيات العامة ، فإن كلمة (GRAMMAIRE) للغة من اللغات تعني المنوال أو النموذج (LE MODELE) المثالي الذي يقيم العلاقة ما بين الصوت (تمثيل فونيتيكي) و المعنى (تأويل دلالي) . و يعلق (عبد الجليل مرتاض) على هذا التعريف الرابع للنحو بقوله " إن كلمة نحو بالمفهوم الرابع تولد مجموعة من الأوصاف البنيوية التي يشتمل كل منها على بنية عميقة ، و بنية سطحية ، و تأويل دلالي للبنية العميقة ، و تمثل صوتي للبنية

السطحية ([1])"، و هناك تعريفات أخرى للنحو في معاجم أخرى أعجمية أحجمنا عن ذكرها إيثارا للاختصار، و الاقتصاد في الكلام .

أما أحمد المتوكل فقد تناول هذا المصطلح : النحو ، و حاول أن يتكلم عن مفهومه ، مبينا في ذات الوقت الفرق بين مفهومه في الفكر اللغوي العربي القديم ، و الفكر اللساني المعاصر فيما يلي :

لا ينطبق مصطلح النحو على مفهوم واحد ؛ بل عدة مفاهيم ؛ أهمها :

أولا : النحو في مقابل اللسانيات ، و **ثانيا** : النحو باعتباره فرعا من فروع الدرس اللغوي .

و **ثالثا** : النحو باعتباره نمذجة صورية للواقع اللغوي ، و **رابعا** : النحو بالمعنى الواسع ؛ أي : النظرية .

1 . النحو في مقابل اللسانيات ؛ فبالنسبة لهذا المفهوم ؛ فإنه يشير . في نظر المتوكل . إلى أن المشتغلين بتاريخ الدرس اللغوي متفقون على التمييز بين المرحلة القديمة ؛ مرحلة الدراسات النحوية ، و المرحلة الحديثة ؛ مرحلة اللسانيات ، و هم متفقون . كذلك . على أن اللسانيات الحديثة نشأت معظهور دوسوسير ، و قد أكد على الفرق بين الدراسات اللغوية القديمة ، و الدرس اللساني الحديث ، و قد أرجع هذا الفرق إلى أربعة محاط : (ظروف الإنتاج ، و الموضوع ، و الهدف ، و المنهج) .

أ . فمن حيث **ظروف الإنتاج** : فإن المناخ الثقافي ، و المحيط الفكري الذي نشأت فيه اللسانيات جعلها تستفد من مختلف العلوم ؛ كالفلسفة ، و المنطق ، و الرياضيات الحديثة ، و علم النفس ، و الاكتشافات التكنولوجية ؛ كالحاسوبية ، و هي استفادة توفرت لها ، و لم تتح بنفس هذا القدر للدراسات اللغوية القديمة ، و إن كان لهذه الأخيرة محيطها الفكري ، و الثقافي الخاص به .

ب . و من حيث **موضوع الدراسة** ؛ فالفكر اللغوي القديم ، كان موضوع دراسته ؛ هو اللغة الواحدة ؛ كاللغة العربية ، أو الفرنسية ، أو الهندية ؛ أما اللسانيات ، فموضوعها اللغات على اختلاف أنماطها ...

ج . و من حيث **الهدف** ؛ فالهدف في الدراسات اللغوية القديمة ؛ هو تعليم اللغة ، و الحفاظ عليها من اللحن ، و الفساد ؛ أما اللسانيات ، و عبر مختلف أنماط اللغات ، فتهدف إلى إقامة (نحو كلي) يضطلع برصد خصائص اللسان الطبيعية بوجه عام .

---

[1] ـ في رحاب اللغة العربية : عبد الجليل مرتاض ، ديوان المطبوعات الجامعية ـ الجزائر ، ط : 02 ، ص 148 و ص 149 .

د . أما من حيث **المنهج** ، فإن منهج اللسانيات يقوم على منهج مغاير لمنهج النحو القديم الذي يقوم على أوصاف متفرقة لأبواب مختلفة . في الغالب الأعم . ؛ فمنهج اللسانيات يقوم على بناء نماذج خاضعة لقواعد الاستنباط ، و قوانين الصورنة العلمية ، و قابلة لأن تراز حاسوبيا .

2 . **النحو باعتباره فرعا** ؛ يرى المتوكل أن مصطلح النحو . كذلك . يطلق على فرع من فروع الدرس اللغوي قديمه ، و حديثه ؛ يختص بالتركيب ، أو بالصرف ، أو يشملهما معا . و قد مثل لذلك بكتب النحويين العرب ؛ نثرا كانت ، أم نظما ؛ لكن النحو في النظريات اللسانية الحديثة يحيل على مستوى من مستويات التمثيل (أو التحليل) ، و يكون مستوى التحليل هذا تارة محصورا في التركيب ، و تارة جامعا بين الصرف ، و التركيب في النظرات التي لا تفصل بينها ، و النحو باعتباره مستوى تحليليا ، فإنه يتعالق مع مستويات أخرى ؛ كالمستويين : الصوتي ، و الدلالي داخل جهاز واصف واحد .

3 . **النحو النموذج** ؛ يطلق مصطلح النحو حديثا على الجهاز الواصف نفسه ، و قد يتوسع فيطلق هذا المصطلح . باعتباره علما على نظرية لسانية بعينها . و من أمثلة هذا التوسع ؛ كما يقول (المتوكل) : النحو التوليدي التحويلي ، و النحو المعجمي الوظيفي ، و نحو الأحوال ، و النحو المركبي المعمم ، و النحو الوظيفي، ثم أشار إلى أن هندسة **النموذج** مرت بمرحلتين :

أ . **المرحلة الأولى** : كان ينبني فيها **النموذج** على مجموعة من ((المكونات)) ؛ كالمكون التركيبي (أو الصرفي . التركيبي) ، و المكون الدلالي ، و المكون الصوتي ...

ب . **المرحلة الثانية** :و فيها يصاغ النموذج على أساس (القالبية) ؛ حيث يتكون من مجموعة قوالب ؛ كـ (القالب النحوي ، و القالب الاجتماعي ، و القالب المعرفي ، المنطقي ، و القالب الإدراكي ، و القالب الشعري) . يشكل القالب النحوي المركز في كل تلك القوالب ، و هذه الهندسة القالبية مستوحاة من الأنساق المعلوماتية ، بالإضافة إلى ما توصلت إليه الدراسات النفسية . اللغوية في موضوع التكوين القالبي للدماغ البشري .

4 . **النحو بالمعنى الواسع** ؛ أي : النظرية ؛ كنظرية النحو الوظيفي ؛ بحيث يقضي شرط الانسجام فيها ألا تناقض صياغة النموذج ما تتبناه النظرية من فرضيات عامة عن بنية اللغة ، و وظيفتها ، فيتوقع من النظريات اللسانية أن يصاغ النموذج فيها اقتصارا على ثلاثة مكونات أو قوالب ؛ هي : المكون التركيبي . الصرفي ، و المكون الدلالي ، و المكون الصوتي ،

و حين يضاف في هذه النظريات مكون تداولي ، فإنه يأخذ الوضع الذي يأخذه المكونان الدلالي و الصوتي([1]).

---

[1] ـ ينظر : المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي : الأصول و الامتداد : أحمد المتوكل ، ص 36 - 40 .

و هكذا رأينا من خلال التعريفات السابقة للنحو أن مفهوم النحو يضيق ، و يتسع بحسب النظرة ، أو الاتجاه الذي يرتكز عليه ذلك التعريف ، و الذي يهمنا من كل ذلك . خاصة . ما جاء في تعريف المتوكل للنحو في اللسانيات الحديثة أن النحو الذي يتبناه ؛ هو نحو النموذج ، أو نحو النظرية ، فمن نموذج نحو الجملة إلى نموذج نحو النص ، و هو نحو القوالب أو القالبية ، و هو النموذج الذي استقرت عليه نظرية النحو الوظيفي إلى الآن .

و لنتعرف . الآن . على **الوظيفة النحوية** و نزيدها . ههنا . توضيحا فنقول :

إن بعض المعاجم قد عرفتها بما يلي :

. دور عنصر داخل مجموعة ألسنة (مثلا : وظفية فاعل ، مسند ...إلخ) ، أو دور عنصر ، أو مجموعة من العناصر داخل النظام .

. دور عنصر ألسني بالنسبة إلى عنصر آخر . العلاقات بين العناصر ، و على الخصوص العلاقات التركيبية ؛ مثلا : ((رجال ، ذئاب ، قتل)) ، لا تشكل ملفوظا ؛ لأن العلاقات التركيبية غر واضحة في ((قتل الرجال الذئاب)) ، أو ((الرجال يقتلون الذئاب)) ، تختلف وظيفة الرجال ، و الذئاب حسب موقعيهما بالنسبة إلى الفعل([1]).

و الوظيفة . من المنظور اللساني . تميز فيه بين معنيين لها :

1 . الوظيفة باعتبارها دورا تقوم به اللغة ككل .

2 . الوظيفة باعتبارها علاقة دلالية ، أو تركيبية ، أو تداولية تقوم بين مكونات الجملة ؛ كعلاقة (المنفذ) ؛ مثلا ، و علاقة (الفاعل) ، و علاقة (المحور)([2]). و الوظيفة عند علماء النحو ، و الإعراب ؛ كضياء الدين بن الأثير (637 هـ) في كتابه ((المثل السائر)) : هي البحث في صحة ضبط كل لفظ في الجملة حسب موقعه منها ، ضبطا يتمشى مع ما جرى عليه العرب ، و قواعد النحو ، و الإعراب([3]). و من هذا التعريف الأخير للوظيفة ندرك وعي علمائنا ، و نقادنا القدماء ، و فهمهم ، و استعمالهم لها قديما و ليست أمرا جديدا لم يظهر إلا مع ظهور الوظيفة في العصر الحديث و من الغريب أن الجرجاني صاحب كتاب : [التعريفات] لم يتناول هذا المصطلح مع ظهوره في زمن ابن الأثير ، قبله ، و هو القرن السابع ، و خصوصا إذا ما علمنا أن الجرجاني من علماء القرن التاسع الهجري . هذا إذا كنا نتكلم عن مصطلح : وظيفة من الناحية التاريخية عندنا ؛ أما مصطلح (**الوظيفية**) بهذه الصيغة فهو مصطلح غربي بحت ؛ لأن **الوظيفية** مدرسة انبثق منها مذهب له برنامج يتلخص في أنه يتعلق

---

[1] ـ ينظر : قاموس مصطلحات التحليل السيميائي للنصوص : رشيد بن مالك ، ص 78 .

[2] ـ ينظر : اللسانيات و الديداكتيك : محمد آيت أوشان ، ص 238 .

[3] ـ ينظر : معجم المصطلحات العربية في اللغة و الأدب : مجدي وهبة و كامل المهندس ، ص 435 .

بدراسة اللسان في حد ذاته ، و من أجل ذاته ، و هي بهذا المذهب تعد امتدادا للمذهب السوسوري ([1]).

إن الهدف الذي تمتاز به الوظيفية ؛ هو التمييز بين المعاني مما يمكن المخاطب من الفهم ، و إدراك شيء كان يجهله ، أو هو جاهله ، و هذا هو الأساس الذي جعل هذه المدرسة تجعل الوصول إلى المعاني ؛ كمقياس لتشخيص القطع من الكلام ، و الكشف عن هويتها([2])، نفهم من ذلك أن هذه المدرسة تتخذ المعنى مقياسا هاما في تحليلها للنصوص اللغوية ، و تعتبر أن المعنى يتغير بتغير اللفظ ، و هذا يقتضي شيئين . في الحقيقة . إذا تغير المعنى ، فلا بد أن يتغير اللفظ ، و إذا ثبت على حال واحدة ، فلا بد أن يثبت المعنى كذلك ([3]).

و لما كانت الوظيفية التي نتكلم عنها هي وظيفية أحمد المتوكل التي استلهم مبادئها من الباحث اللساني الهولندي سيمون ديك ، فهي تعتبر امتدادا ، و تطورا . في اعتقادنا . لما قام به بعض أتباع فرديناند دي سوسور الذين سموا . أول مرة . بالوظيفيين في النصف الأول من القرن العشرين كما ذكرنا سابقا ؛ فهي ليست وظيفية
مدرسة براغ و لا وظيفية أندري مارتيني ، و لعلنا عرفنا بعض سمات هذه النظرية عندما تعرضنا لمفهوم النحو في هذه النظرية لدى المتوكل ، و ما دمنا . دائما
. نسبح في معاني المصطلح ، فإننا نشير إلى أن المتوكل تحدث عن الوظيفية كنظرية في النحو سماها نظرية النحو الوظيفي ، و من الوظيفية اشتق مصطلحا سماه : الوظيفة نجد له استعمالا بين مصطلحات بعض كتبه ؛ ذلك لأن هذا اللفظ تقوم عليه كل هذه النظرية ؛ فما هو معنى : الوظيفة عند المتوكل ؟ .

يرجع المتوكل مفهوم الوظيفة إلى مفهومين اثنين ؛ هما : 1 . الوظيفة كعلاقة ، 2 . و الوظيفة كدور ، و هو تعريف ينطبق تمام الانطباق على التعريف السابق الذي أوردناه للوظيفة . و يوضح هذين المفهومين بقوله : " حين يرد مصطلح الوظيفة دالا على علاقة ؛ فالمقصود العلاقة القائمة بين مكونين ، أو مكونات في المركب الاسمي ، أو الجملة ، و يرى بأن هذا المصطلح . بهذا المعنى . موجود في جل الأنحاء بما فيها الأنحاء التقليدية بالرغم

---

[1] ـ ينظر : اللسانيات العامة الميسرة (علم التراكيب) : سليم بابا عمر و باني عميري ، ص 69 .
[2] ـ ينظر : المدارس اللسانية في العصر الحديث و مناهجها في البحث : التواتي بن التواتي ، دار الوعي للنشر و التوزيع ، الرويبة ـ الجزائر (2008 م) ، ص 19 .
[3] ـ ينظر : مبادئ في اللسانيات : خولة طالب الإبراهيمي ، ص 86 .

من الاختلاف الموجود بين تلك الأنحاء ، ثم يوضح ذلك الاختلاف بالقول : إنه في الأنحاء الصورية يستعمل هذا المصطلح للدلالة على العلاقات التركيبية ؛ كعلاقات الفاعل ، و المفعول المباشر ، و غير المباشر ؛ و في الأنحاء ذات المنحى الوظيفي يستخدم للدلالة على كل العلاقات التي يمكن أن تقوم داخل الجملة ، أو داخل المركب . ثم يضرب على ذلك أمثلة يوضح بها كلامه ، مشيرا إلى أن النحو الوظيفي يميز بين ثلاثة مستويات من الوظائف ؛ هي : وظائف دلالية (منفذ ، متقبل ، مستقبل ، زمان ، أداة ...) ، و وظائف تركيبية (فاعل ، مفعول) ، و وظائف تداولية (محور ، بؤرة) ، و هذه المستويات الوظيفية الثلاثة تنتمي كلها إلى العلاقات القائمة داخل الجملة التالية التي يضربها كمثال يوضح به تلك المستويات في علاقاتها داخل الجملة : أ . ماذا شرب خالد ؟ ، ب . شرب خالد (منفذ . فاعل محور) شايا (متقبل . مفعول . بؤرة) ، و يرى بأن الأنحاء . كذلك . تختلف إلى الوضع الذي تتخذه الوظائف داخل النموذج ؛ و هي إما وظائف مشتقة ، أو وظائف أولى ([1]) " .

أما ثان مفهوم لمصطلح الوظيفة . في نظره . هو مفهوم الدور ؛ و يقصد به الغرض الذي تسخر الكائنات البشرية اللغات الطبيعية من أجل تحقيقه ، و هكذا ؛ فمفهوما العلاقة ، و الدور مفهومان متباينان كما بين ذلك ؛ حيث إن العلاقة رابط بنيوي قائم بين مكونات الجملة ، أو مكونات المركب ؛ إلا أن هذا التباين الواضح بينهما . في نظره . لا يلغي ترابطهما ، و يذكر أن لهذا الترابط وجهين اثنين ؛ هما : أ . في الأنحاء التي تعتمد مبدأ وظيفة اللغة ؛ مبدأ أن للغة دورا معينا تسخر لأجله ؛ كدور تحقيق التواصل بين مستعمليها تضاف إلى الوظائف التركيبية ، و الدلالية ، وظائف أخرى يمكن تسميتها : وظائف **تداولية*** كوظيفتي المحور ، و البؤرة هذه الفئة من الوظائف . غالبا . ما تنعدم ، أو تتقلص كما ، أو وضعا في الأنحاء التي لا تولي اهتماما كبيرا للجانب الوظيفي للغة .

ب . يغلب أن تتخذ الوظائف وضع وظائف أولى (غير مشتقة) في أنحاء تسند للغة دورا معينا (دور تحقيق التواصل خاصة) أكثر مما تتخذ هذا الوضع في أنحاء أخرى ليست لها هذه السمة ([2])هذا هو مفهوم الوظيفة عند المتوكل ، و يجدر بنا . الآن . أن نعرض

---

[1] ـ ينظر : التركيبات الوظيفية : قضايا و مقاربات : أحمد المتوكل ، ص 22 . و ينظر : الفصل الثاني من كتاب : الخطاب الموسط : احمد المتوكل ، دار الأمان ـ الرباط (1432 هـ ـ 2011 م) ، ط : 01 ، ص 38 و ما بعدها .

* التداولية : " سماها بعضهم : لسانيات الاستعمال اللغوي موضوعها توظيف المعنى اللغوي في الاستعمال الفعل و يشمل مصطلح التداولية المفاهيم التالية : مجموع البحوث المنطقية و اللسانية التي قدمت في دراسة استعمال اللغة ، و مطابقة التعبيرات الرمزية للسياق الوصفي الفعلي ، و العلاقات بين المتخاطبين . ـ دراسة استعمال اللغة في الخطاب ، و الآثار التي تثبت ذلك . ـ دراسة اللغة بعدها طاهرة تواصلية اجتماعية خطابية حجاجية . " ينظر : في اللسانيات التداولية : مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم : خليفة بوجادي ، بيت الحكمة (2008 م) ، ط : 01 ، ص 69 .

[2] ـ ينظر : الخطاب الموسط : أحمد المتوكل ، ص 21 و ص 22 .

لمفهوم المصطلح [النحو الوظيفي] ، فما هو مفهومه ؟ يظهر مفهومه من خلال التعريفات التالية : 1 . النحو الوظيفي ؛ هو ذلك النحو الذي يبحث في تجاور الكلمات مع بعضها البعض بغرض تأدية المعنى النحوي ، و المعنوي معا في رسالة كلامية معينة (الجملة)([1]).

2 . النحو الوظيفي ؛ هو النحو الذي لا يقتصر على الدور الذي تلعبه الكلمات ، أو العبارات في الجملة ؛ أي : الوظائف التركيبية (أو النحوية ؛ كالفاعل ، و المفعول ...) ؛ لأن هذه الوظائف لا يمثل إلا جزءا من كل تتفاعل مع وظائف أخرى مقامية (أو تبليغية هي الوظائف الدلالية ، و التداولية) ؛ بحيث تترابط الخصائص البنيوية للعبارات اللغوية بالأغراض التبليغية التواصلية التي تستعمل هذه العبارات ، و سيلة لبلوغها([2]).

3 . و النحو الوظيفي ؛ هو النحو الذي لا يقتصر دوره على الجانب الشكل . التركيبي للمفردات اللغوية ؛ بل يتعداه إلى دراسة الجانب الدلالي ، و التداولي للتركيبية اللغوية ...

4 . و النحو الوظيفي ينطلق من فرضية كبرى ؛ تتمثل في كون الخصائص التداولية تحدد الخصائص التركيبية ، و الصرفية ... ، و يتميز النحو الوظيفي عن غيره من النماذج الوظيفية بكونه نموذجا يتضمن مستوى قائم الذات ، مهمته الأساس التمثيل للخصائص التداولة التي تسهم في جعل عملية التواصل أمرا ممكنا([3]).

و هكذا يتميز النحو الوظيفي عن سائر الأنحاء بأنه يقدم تصورا شاملا ، لا جزئيا للدرس النحوي ، و في دراسته للغة ، عبر جهاز واصف يقوم على نموذجين ؛ **الأول** نموذج نحو الجملة ، و **الثاني** ؛ نحو النص في ظل نظرية علمية تقوم على مبادئ أساسية مدروسة .

و هذان المصطلحان : نحو الجملة ، و نحو النص لهما حضور قوي بين مصطلحات النحو الوظيفي لدى المتوكل ، فما هو مفهومهما ؟ .

فمصطلح **نحو الجملة** يتخذ من الجملة وحدة كبرى للتحليل اللغوي ، و يقف عندها كمكون نحوي أساسي في هذا التحليل دون أن يتطرق لما وراء الجملة ، أو محددات السياق الذي يحيط بها ، و قد نشأت فكرة (نحو الجملة) في إطار الدراسات اللغوية التي استظلت بفكرة البنيوية (structuralism) و اتخذت في في تطورها مسارات مختلفة ، و أولت جانبا من همومها

---

[1] ـ ينظر : آراء السكاكي النحوية في كتابه مفتاح العلوم (دراسة في ضوء المنهج الوطيفي) : نوري خذري ، مذكرة ماجستير ، الشعبة لغوية ، التخصص لسانيات اللغة العربية ، جامعة الحاج لخضر ـ باتنة ن السنة الجامعية (1429 هـ ـ / 2008 م ـ 2009 م ص 10 .

[2] ـ ينظر : من البنية الحملية إلى المكونية (الوطيفة المفعول في اللغة العربية) : أحمد المتوكل ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ـ المغرب (1407 هـ ـ 1987 م) ، ط : 01 ، ص 05 .

[3] ـ ينظر : اللسانيات العربية الحديثة دراسة نقدية في المصادر و السس النطرية و المنهجية : مصطفى غلفان جامعة عين الشق ـ المغرب ، ص 258 نقلا عن آراء السكاكي النحوية في كتابه مفتاح العلوم (دراسة في ضوء المنهج الوطيفي) : نوري خذري ، ص 05 .

النظرية ، و التطبيقية لدراسة العمل الأدبي باعتباره نمطا متميزا من أنماط الاستعمال اللغوي ؛ إلا أن مصطلح : **نحو الجملة** لقي الكثير من أوجه الاعتراض بزعم قصوره عن متابعة التحليل بدقة ، فاقترح مصطلح نحو النص (text grammar) ؛ .... فما هو **نحو النص** ؟ .

يبدأ عمل هذا المصطلح على أنقاض مصطلح : نحو الجملة ، و ذلك لعدة أمور تتمثل في :

1 . الجملة ليست كافية لكل مسائل الوصف اللغوي ، فالحكم بقبول (جملة ما) دلاليا لا يمكن أن ينفصل عن السابقة عليها ، دون الوقوف عليها وحدها .

2 . أهمل مصطلح : نحو الجملة السياق الاجتماعي رغم أهميته الكبرى في الدراسة اللغوية فاللغة عبارة عن وسيلة اتصال بين أفراد المجتمع بهدف التوصل إلى غايات مقصودة ؛ كما أن السياق من أهم عوامل الاتصال ، و أداء المعنى .

إن مصطلح : **نحو النص** بهذا المفهوم المتفادي لأخطاء ، و مزالق مصطلح : نحو الجملة قدر على معالجة العلاقات النحوية في ما وراء الجملة ، و على وصف الخواص الأسلوبية التي تحقق الاستمرارية البنيوية للنص ، و وسائل السبك اللغوية ، و المضمونية ، و نحو النص يعمل بهذا المفهوم على تجاوز الدلالة الموجودة في المفردات ؛ ليصل إلى الترميز الملفوظي داخل التراكيب ، و يكتشف العلاقات القائمة بين عناصر الجمل النصية في قواعدها الشكلية التي أوجدها بالطريقة التي تسمح بانسجام عناصر الكلمة ، ثم الجملة ، ثم النص في تكامل وظيفي يؤدي إلى المعنى المراد .

و قد سارت نظرية النحو الوظيفي عند المتوكل انطلاقا من جهازها الواصف أن تميز بين مرحلتين مرت بهما نظرية النحو الوظيفي ؛ هما : **نموذج الجملة** الذي ظهر للوجود سنة 1978 م من خلال كتاب : سمون ديك الموسوم بالنحو الوظيفي ، و تبع هذا الكتاب أبحاث ، و مؤلفات أخرى ، صبت كلها في إطار نحو الجملة إلى نهاية سنة 1988 م .

و **نموذج النص** الذي بدأ سنة 1989 م بكتاب (ديك) الموسوم بنظرية النحو الوظيفي رسم فيه المؤلف معالم نموذج نحو جديد ، أتبعه فريق من الباحثين منهم (أحمد المتوكل) بدراسات ، و أبحاث لا تزال إلى اليوم تدقق مفاهيم هذا النموذج ، و توسعه ، في إطار جديد تجاوز نطاق الجملة إلى نحو النص ([1])، و سنتحدث عن هذين النموذجين عند حديثنا عن مصطلح الجملة أو الجمل .

بعد أن تحدثنا باقتضاب شديد عن مصطلحي : نحو جملة ، و نحو النص في نظرية

---

[1] ـ النحو العربي بين التعصير و التيسير : يحيى بعيطيش ، مجلة أعمال ندوة تيسير النحو ، ص 122 .

النحو الوظيفي نتناول عقبها مصطلحا كان له وقع ، و انتشار كبير في نظرية النحو الوظيفي عند المتوكل ، هو مصطلح : الجملة ؛ فما هو مفهوم مصطلح الجملة لديه ؟ .

مفهوم الجملة : لقد تناول النحاة القدماء في تراثنا النحوي هذا المصطلح ، و قد عرضنا لهذا المفهوم فيما سبق ، و لذلك سنقتصر في مفهومها على ضوء المفاهيم اللسانية المعاصرة ثم نتعرض لها في النحو الوظيفي عند أحمد المتوكل .

رغم أن إعطاء مفهوم دقيق للجملة يعد من الصعوبة بمكان ؛ كما سبق ، و أن ذكرنا في ثنايا هذا البحث ؛ إلا أن بعض الباحثين الألسنيين حاول أن يعطي للجملة تعريفا ، و لو تقريبيا

1 . هي الوحدة اللغوية المجردة ، يقابلها مجموعة من الكلمات حسب قوانين التركيب المجموعة المأخوذة خارج كل حالة خطاب ، ما ينتجه المتكلم ، و ما يسمعه المخاطب (بفتح الطاء) مجموعة تشكل ما يدعى بالقول ، وليس بجملة ...([1]).

2 . إنها مجموعة أصوات تنجم بينها علاقات قواعدية ، و هي مكتفية ذاتيا([2]).

3 . يقصد بالجملة كل عبارة لغوية تتضمن حملا(نوويا أو موسعا)و مكونا(أو مكونات)([3])

في النحو العربي نوعان للجملة ؛ هما الاسمية ، و الفعلية ، و هي في النحو الوظيفي ، وظيفيا و تكوينيا ، و تبئيرا ثلاثة أنواع ؛ و هي : الاسمية ، و الفعلية ، و الرابطية (التي تشتمل على الرابط : كان ، أو إحدى أخواتها) ، و الندائية على أن . هناك ، أنماطا أخرى من الجمل تقع تحت تلك الجمل على وفق الوظيفة ، و التكوين ، و التبئير([4]).

تتكون الجمل في النحو الوظيفي وفقا لثلاث بنيات مرتبة ؛ كالآتي : (البنية الحملية . البنية الوظيفية . البنية المكونية) ، فما المقصود بهذه البنيات الثلاث في النحو الوظيفي ؟ .

1 . **البنيـة الحملية** : أ . الحمل لغة : جاء في اللسان : " حمل الشيء يحمله حملا و حملانا (بضم الحاء) ، فهو محمول ، و حميل ...([5]) ".

و هذا المصطلح في لفظه عرفه الفكر اللغوي القديم ، و من عاد إلى [الكتاب] لسيبويه يجده تكلم عنه ، و كتاب الخصائص لابن جني أفرد له أبوابا ، و كذلك صاحب كتاب المزهر السيوطي ، و قبله ابن فارس في كتابه: الصاحبي في فقه اللغة .. ؛ حيث أفرده بعنوان : الحمل . جاء فيه قوله : " هذا باب يترك حكم ظاهر لفظه ؛ لأنه محمول على معناه ؛ يقولون : ثلاثة أنفس ، و النفس مؤنثة ؛ لأنهم حملوه على الإنسان ، و يقولون ثلاثة شخوص ؛ لأنهم

---

[1] ـ ينظر : لسانيات التلفظ و تداولية الخطاب : ذهبية حمو الحاج ، دار الأمل للطباعة و النشر و التوزيع (2005 م) ، ص 137 .
[2] ـ ينظر : في اللغة : أحمد شامية ، ص 36 .
[3] ـ ينظر : اللسانيات و البيداغوجيا : نموذج النحو الوطيفي : علي آيت أوشان ، ص 150 .
[4] ـ ينظر : نحو اللغة العربية الوطيفي في مقاربة أحمد المتوكل : عبد الفتاح الحموز ، ص 52 .
[5] ـ لسان العرب : ابن منطور المصري ، مادة : حمل ، ج : 02 ، ص 1000 .

يحملون ذلك على أنهن نساء ...([1]) "، و نجد هذا المصطلح الحمل . أيضا . في كتاب التعريفات ؛ أما تعريفها في النحو الوظيفي ، فنقول : البنية الحملية ؛ و تتكون من بنيتين متحدتين ؛ هما بنية الحمل ، و بنية الدلالة ؛ يمثل في بنية الحمل لمحمول الجملة ، و حدوده التي يفرضها ، و يمثل في بنية الدلالة لدلالة محمول الجملة ، و للوظائف الدلالية للحدود التي يفرضها ؛ فمحمول الجملة . الذي ينتمي تركيبيا إلى مقولة الفعل ، أو الاسم ، أو الصفة ، أو الظرف . يدل على واقعة تصنف في نظرية النحو الوظيفي إلى حقل الأعمال (action) أو الأحداث (processus) ، أو الأوضاع (position) أو الحالات (etats)

أما الحدود ، فتدل على المشاركين في تحقيق الواقعة ، و هي بالنظر إلى أهميتها في تحقيق الواقعة ، قد تكون موضوعات أساسية ؛ كالذات المنفذة ، و الذات المتقبلة ، أو المستقبلة ، و قد تكون حدودا غير أساسية (لواحق) ، يقتصر دورها على الإشارة للظروف ، و الملابسات التي أحاطت بالواقعة ؛ كأن تدل على زمانها ، أو مكانها ، أو علتها([2])....

2 . **البنية الوظيفية** : و يمثل فيها لبنيتين متلازمتن ؛ هما :

أ . البنية التركيبية : و يتم فيها إسناد وظيفتي الفاعل ، و المفعول فقط ، و يبرر هذا التقليص للوظائف التركيبية بأن ثمة فرقا بين البنية الدلالية للجملة ، و بنيتها التركيبية ؛ بحيث لا ضرورة بأن تتضمن البنية الثانية جميع عناصر البنية الأولى .

ب . البنية التداولية : و تسند فيها جملة من الوظائف التداولة إلى مكونات الجملة بالنظر إلى المعلومات الإخبارية التي تحملها هذه المكونات أثناء تفاعلها مع معطيات السياق بكل أبعاده الاجتماعية ، و الثقافية ، و الحضارية ، و النفسية ، و اللغوية ، و المكانية ، و الزمانية ...

3 . البنية المكونية : تسند فيها جملة من القواعد تسمى قواعد التعبير ؛ كقواعد الإعراب الخاصة بإسناد الحالات الإعرابية ، و قواعد البنية الموقعية التي ترصد ترتيب مكونات الجملة و قواعد إسناد النبر ، و التنغيم([3]).

يقصد بالبنية المكونية ؛ البنية الصرفية . التركيبة ، و تم بناء هذه البنية عن طريق إجراء النسق الثالث من القواعد ((قواعد التعبير))* التي تطبق طبقا للمعلومات المتوفرة في البنية الوظيفية ، و يشمل نسق (قواعد التعبير) مجموعات القواعد الآتية :

1 . قواعد ((صياغة الحدود)) .

---

[1] ـ الصاحبي في فقه اللغة و سنن العرب في كلامها : أبو الحسين أحمد بن فارس ، ص 253 .

[2] ـ ينظر : النحو العربي بين التعصير و التيسير : يحيى بعيطيش ، مجلة أعمال ندوة تيسير النحو ، ص 124 .

[3] ـ ينظر : المرجع نفسه ، ص 125 .

* قواعد التعبير ما هي إلا نسق من أنساق ثلاثة ؛ هي : (قواعد الأساس ـ قواعد الوطائف ـ و قواعد التعبير) ؛ و لشرح هذه القواعد ، ينظر : النحو بين التعصير و التيسير : يحيى بعيطيش ، ص 127 .

2 . و قواعد ((صياغة المحمول)) .

3 . و قواعد إدماج مؤشر القوة الإنجازية .

4 . و قواعد الموقعة . 5 . و قواعد إسناد النبر ، و التنغيم([1]).

و من خلال ما تقدم ؛ فقد وردت بعض المصطلحات أثناء تعريفنا للبنيات الثلاثة السابقة التي قلنا أن الجمل تتكون منها في النحو الوظيفي ؛ و هذه المصطلحات ، هي : (الحمل . المحمول . و الربط أو الروابط . و اللواحق ، و غيرها مما سنذكره لاحقا .

تعريف الحمل (predication) :

يقصد بالحمل (الجملة البسيطة) التي تتكون من المحمول الفعلي في الجملة الفعلية ، و الخبر غير الجملة في الجملة الاسمية أو الرابطة المنسوخة ، و حدوده الموضوعات ، و اللواحق .

و يمثل . في النحو الوظيفي . للعالم موضوع الحديث (سواء أكان عالم الواقع ، أو عالما من العوالم الممكنة) في شكل ((حمل)) يتألف من ((محمول)) ، و عدد معين من ((الحدود)) ، و يدل المحمول الذي يمكن أن ينتمي تركيبا إلى مقولة الفعل ، أو مقولة الاسم أو مقولة الصفة على ((واقعة)) ، و تكون الواقعة ؛ إما ((عملا)) ، أو ((حدثا)) ، أو ((وصفا)) ، أو ((حالة)) ؛ أما الحدود فتدل على المشاركين في الواقعة ؛ مثال الجملة

(1) . [شرب خالد شايا البارحة في المقهى].

يدل محمول الفعل (شرب) على واقعة (الشرب) ؛ بينما يدل الحدان الأول ، و الثاني على منفذ الواقعة ، و متقبلها ، و الحدان الثالث ، و الرابع على الظرفين الزماني ، و المكاني المتحققة فيهما الواقعة الدال عليها المحمول .

و تقوم البنية العامة للحمل على محمول ، و موضوعات ، و لواحق ، و على أساس الموضوعات ، و حدها ؛ تصنف المحمولات إلى :

أ . محمولات ((أحادية)) (ذات موضوع واحد) .

ب . محمولات ((ثنائية)) (ذات موضوعين) .

ج . محمولات ((ثلاثية)) (ذات ثلاثة موضوعات) .

و يتكون الحمل . في حد ذاته . من ثلاثة عناصر ، أو حمول فرعية ؛ هي :

الحمل ((النووي)) ، و الحمل ((المركزي)) ، و الحمل ((الموسع)) ، و تقوم بين عناصر

[1] ـ ينظر : اللسانيات و البيداغوجيا : نموذج النحو الوظيفي : علي آيت أوشان ، ص 154 .

الجملة هذه علاقات سلمية ؛ إذ إن كل عنصر يعد إطارا يدمج فيه العنصر الذي يسلفه ؛ فالحمل النووي يدمج في إطار الحمل المركزي ، و الحمل المركزي يدمج في إطار الحمل الموسع / و الحمل الموسع ككل يدمج في إطار القضية التي تدمج في إطار القوة الإنجازية([1]).

و تنقسم الحمول إلى :

أ . **حمول بسيطة** : و هي الحمول التي تتضمن حملا واحدا ؛

1 . استوعب التلميذ الدرس .

2 . وجدت العلم نافعا .

3 . بات المريض متألما .

4 . تزرع النخيل في الصحراء .

5 . رأيت الله أكبر من كل شيء .

6 . علمت الحق منتصرا([2]).

ب . **حمول مركبة** : و هي الحمول المتضمنة لأكثر من حمل ؛ مثل :

1 . تمنت هند أن يعود خالد . 4 . أقبل الخريف و فتحت المدارس أبوابها .

2 . سأدعو الله كي يعود خالد سالما . 5 . يحب الأب أن ينجح ابنه في الامتحان .

3 . تراجع خالد ؛ لأن بكرا خذله . 6 . أوشكت العمارة ان تنهار .

7 . دخل خالد الغرفة و غادرها عمرو([3])

و تنقسم الحمول على حسب المحمول إلى :

أ . **حمول ذات محمول فعلي** : و هي حمول محمولها مركب وصفي ، أو مركب اسمي ، أو مركب حرفي ، أو مركب ظرفي .

ب . **حمول ذات محمول غير فعلي** : و هذه الأخيرة تنقسم بدورها على :

1 . حمول تشتمل على رابط ؛ مثل : (كان ، أو أحد أخواتها ، أو ليس ؛ أمثلة عن هذه الحمول :

أ . كان الطقس جميلا ب . أضحى الفقير غنيا ج . بات المريض متألما

المحمول على الفعل ، و الاسم ، و الصفة ، و الظرف . و تدل الأطر المحمولية في هذا المنهج على واقعة يؤدي كل حد من حدود المحمول عملا فيها ، و هذه الوقائع لها أقسام فيه ؛ و هي : الأعمال ، الأحداث ، الأوضاع ، الحالات .

---

[1] ـ ينظر : المرجع السابق ، ص 154 و ص 155 .

[2] ـ ينظر : اللسانيات الوظيفية : مدخل نظري : أحمد المتوكل ، ص 201 .

[3] ـ ينظر : المصدر نفسه ، ص 78 .

أمثلة : . الفعل (شرب) ـ شرب زيد لبنا ـ يدل على عمل .

2 د . ليست الأرض بخيلة بخيراتها .

. حمول لا تشتمل على رابط :

و تنقسم الحمول اعتمادا على المكونات التالية : (المبتدأ . الذيل . المنادى) إلى :

أ . **حمول مبتدئية** : و هي حمول تشتمل على مبتدإ . ؛ مثل :

1 . بكر ، نجح . 2 . هند ، قابلها عمرو . 3 . الحديقة ، أينعت ورودها .

ب . **حمول ذيلية** : و هي حمول متضمنة مكون الذيل ؛ مثل :

1 . قابلت أخاه ، خالد . 2 . زارني البارحة خالد ، بل بكر . 3 . بهرني عمرو ، علمه .

ج . **حمول ندائية** : و هي حمول متضمنة مكون المنادى ؛ مثل :

1 . يا عمرو ، قف . 2 . أيها القادم ، تفضل . 3 . يا زيد ، قابل خالد عمرا البارحة .

4 . يا هند ، لا تغضبيني . 5 . يا فاطمة ، لقد قدم الأستاذ([1]).

* **أصناف الحمول** : تصنف الحمول إلى :

أ . **حمول نووية** : و هي حمول تتضمن المحمول ، و حدود موضوعات .

ب . **حمول موسعة** : و هي حمول تتضمن . بالإضافة إلى المحمول ، و موضوعاته . حدا لا حقا .

تعريف المحمول (predicate) : يتكون محمول كل حمل من حمول ، و عدد معين من الحدود ، و يعبر المحمول عن ((واقعة)) في حين تدل الحدود على الذوات التي تساهم في الواقعة من حيث تحقيقها ، و الظروف المحيطة بتحقيقها([2]).

يعتبر المحمول أحد أهم مكونات الحمل ، و هو ما دل على واقعة . و المحمول يشتمل على الفعل الثلاثي المجرد ؛ كما في : شرب ، و قرأ ، و درس . كما يشتمل الفعل : (فتح) ــ فتحت الريح الباب ــ يدل على حدث .

الفعل : (جالس) ــ زيد جالس على الطاولة ـ يدل على وضع .

الفعل المحمول (فرح) ـ خالد فرح ـ يدل على حالة([3]).

* **أمثلة على بعض المحمولات** :

---

[1] ـ ينظر : فصل الجملة البسيطة في قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية و بنية الخطاب من الجملة إلى النص : أحمد المتوكل ، دار الأمان ـ الرباط (2001 م) ، ص 34 و ص 64 .

[2] ـ ينظر : اللسانيات و البيداغوجيا نموذج النحو الوظيفي : علي آيت أوشان ، ص 164 .

[3] ـ ينظر : نحو اللغة العربية الوظيفي في مقاربة أحمد المتوكل : عبد الفتاح الحموز ، ص 96 .

واقعـة تـدل علـى :			
أعمـال	**أحـداث**	**أوضـاع**	**حـالات**
. رأى	. حطم	. جلس	. حزن
. باع	. كسر	. قعد	. فرح
. سار	. سير	. وقف	. أغمي
. متب	. زلزل	. ارتفع	. عطش
. أعطى	. اهتز	. نام	. اندهش
. صام	. جرف	. مال	. خجل
. قرأ	. هب	. استقام	. غضب
. غادر	. ازدحم	. انحنى	. ابيض
. تصفح		. انحرف	. اسود

و الأطر الحملية نوعان :

أ . **أطر حملية أصيلة** : و هي الفعل المجرد في العربية من **باب** : فعل (بالفتح) و فعل (بفتح و كسر) ، و فعل (بفتح و ضم) ، و فعلل ، ، و الجامد ؛ كما ذكر المتوكل (في كتابه الوظائف التداولية في اللغة العربية : 13) ، و هذه الأطر الأصيلة تشتق منها المحمولات الأخرى الفعلية ، و غيرها ، و يتولى المعجم اللغوي تزويد المتكلم بها ..

ب . **أطر حملية مشتقة:** تشتق من الأطر الحملية الأصيلة بطريق مباشر ؛ كالمحمولات التي من باب : افعل ، و فاعل ، و افتعل ، أو بطريق غير مباشر ، فيما يعد من باب : (تفاعل) ، و (تفعل) ، على أنهما مشتقان بطريق مباشر (فاعل) ، و (فعل) [بفتح العين المشددة] و غير مباشر من (فعل) [بفتح العين] ، و (فعل) [بفتح الفاء و كسر العين] .

و ما مر يدور في فلك نظرية الاشتقاق في اللغة العربية ، على أن (أفعل) ، و (فاعل) مكونان من (فعل [بفتح] . و (فعل) [بكسر العين] . و (فعل) [بضم العين] ، و أن

(افتعل) مشتق مباشرة من هذه الأفعال الأصول ، على الرغم من كونه مزيدا بالألف ، و التاء ؛ لأنه لا يوجد في العربية فعل غيره مزيد بحرف ؛ كالفعلين : (فاعل) [بفتح العين] و (أفعل)([1]).

و قبل أن نعود إلى ما يتعلق بمصطلح الجملة ، هناك مصطلحات كثيرة نحاول أن نختصر تعريفها في ما يلي :

1 . **الأسوار في العربية** : و تتمثل في ؛(كل ، و جمع ، و بعض) .

2 . **الربط الإحالي** : و هو الذي يطلق عليه في النحو العربي الرابط ، و الربط الإحالي في النحو الوظيفي يكمن في أن المكون الذي يتصدر الجملة ؛ كالمبتدأ ، أو المحور ، أو بؤرة المقابلة يربط إحاليا عنصرا داخل الحمل ، و هذا العنصر قد يكون ضميرا ، أو موقعا تمنحه إياه وظيفته التركيبية ، أو الدلالية ، و غيرها ...

3 . **التحاول** : و يكمن في أنه الدال على العلاقة بين مكونين لهما الإحالة نفسها .

4 . **قيود الجزر** : و هي تلك القيود التي لا تسمح لبعض المركبات داخل الحمل أن يتصدرها جزؤها الأول دون الثاني الذي يبقى في موقعه ؛ كتقدم المضاف دون المضاف إليه في المركب الاسمي المعقد ، و المعطوف دون العاطف ، و المكون في صلة الموصول على الاسم الموصول ، و المحمول قبله ، و التساوق ، و المركب الاسمي المعقد (المضاف و المضاف إليه) .

5 . **التطريز** : (إسناد النبر ، و التنغيم إلى المكونات) .

6 . **التراكيب الانعكاسية** : كما في : انكسر الزجاج .

6 . **المقيد الفعلي المزمن** [بكسر الميم المشددة] : (جملة الصلة الفعلية التي يدل فعلها على زمن) .

7 . **المقيد الفعلي غير المزمن** : (صلة الموصول التي تشتمل على مصدر ، أو اسمي فاعل و مفعول) .

8 . **الزمان الصفر** : اللازمان الذي يكون في الجمل التي تدل على الحقائق ، و لا وشيج لها بأي زمان محدد .

9 . **الفضلة الحملية** : تطلق على المفعول الثاني للأفعال التصعيدية التي لا تنصب إلا مفعولا واحدا على وفق قيد أحادية الإسناد .

10 . **الأفعال التصعيدية** : (أفعال الاعتقاد) .

---

[1] - ينظر : المرجع السابق ، ص 96 و ص 97 .

11 . **علاقة التحاول :** العلاقة بين المكون الذي يحتل الموقع 0 ، و الموقع الأصيل داخل الحمل الذي تركه .

12 . **العطف المتقاطع :** يكمن في التعاطف بين عناصر غير متماثلة ؛ إذ تنتمي إلى مقولات تركيبية مختلفة على أن الأصل أن يكون التعاطف بين العناصر المتماثلة حدودا ، و محمولات و حمولا .

13 . و الأساس الذي يطلق عليه . أيضا . **الخزينة** ؛ و هو من قواعد البنية المكونية الثلاث (الأساس ، و قواعد إسناد الوظائف ، و قواعد التعبير) ، و يشتمل على مجموعتين : المعجم و قواعد تكوين المحمولات ، و الحدود .

14 . **الصرفات :** (بضم الصاد و الراء) ؛ و هي قسمان :

أ . **الصرفات الحرة :** هي الكلمات (الوحدات) الصرفية التي لا تكون جزءا من كلمة ، أو وحدة معجمية ؛ و هي نوعان :

(أ /1) الأدوات التي تستعمل للتأشير إلى القوة الإنجازية ؛ كحرفي الاستفهام : الهمزة ، و هل . و الأدوات التي تؤشر للسمات الوجهية ؛ كما في : ليت ، و لعل ، و إن .

(ب/2) **الأفعال المساعدة (الناقصة) :** منها ما يدل على الزمان ؛ كما في : كان ؛ و ما يدل على مختلف السمات الجهية ؛ كأفعال المقاربة ، و الشروع ، و التحول .

ب . **اللواصق :** تكون هذه اللواصق سوابق ، و لواحق ؛ كالتي تكون في الفعل المضارع المحمول (حرف المضارعة ، و الضمير المسند إليه هذا الفعل) : يحضرون ، يحضران يحضرن . و من هذه اللواصق الحالات الإعرابية التي تحقق الوظائف ؛ و هي : الضمة ، و الفتحة ، و الكسرة([1]).

و من المصطلحات التي لها وجود بين المصطلحات الأخرى ما يلي :

1 . **الحد أو الحدود :** و هي تدل على الذوات المشاركة في الواقعة الدال عليها المحمول([2]) و الحد بنية منطقية دلالية ، و تتضمن مخصصا (أو مخصصات ، و سلسلة من المقيدات التي تقوم بدور تقييد مجموعة الذوات التي يحيل عليها الحد ، و هذه البنية تحمل وظيفة دلالية تحدد دور المحال عليه في الواقعة الدال عليها المحمول ، و وظيفة تركيبية تداولية إذا اقتضى الحال و إن هذه الوظائف يمكن أن تسند داخل البنية إلى حد المقيدات([3]).

---

[1] ـ ينظر : المرجع السابق ، ص 77 و ص 78 .

[2] ـ ينظر : اللسانيات الوظيفية : مدخل نظري : أحمد المتوكل ، ص 144 .

[3] ـ ينظر : اللسانيات و البيداغوجيا : نموذج النحو الوظيفي : علي آيت أوشان ، ص 152 .

يتألف الحد ؛ إما من مقيد واحد ، أو من مقيدات متعددة ، و يرد . عادة . المقيد الأول اسما كما هو الشأن في المقيد ((فتاة)) في البنيتين التاليتين : (أ) قابلت الفتاة الجميلة المجتهدة في حين ترد المقيدات الأخرى ؛ إما صفات ، أو جملا ؛ كما في الجملة التالية ؛ حيث المقيد الثاني جملة موصولية .

(ب) قابلت الفتاة التي حيتنا أمس .

في الحالة الأولى ، يكون المقيد الوحيد ((رأس)) المركب ؛ إذ لا مقيد آخر ينازعه هذه الخاصية ؛ أما في الحالة الثانية ؛ حالة تعدد المقيدات داخل الحد الواحد ، فإن المقيد الأول ، هو المقيد الذي ينتقي رأسا للمركب في حين تأخذ المقيدات الأخرى وضع ((الفضلات))([1]).

حدود اللواحق : و هي الدالة على التخصصات الإضافية لتحقيق الواقعة ؛ كالحد الزمان ، و المكان ، و الحد الأداة ؛ مثال : . تشتري الفتيات المجلات من المكتبات .

(محمول) (منفذ) (متقبل) (حد مكاني)

. وهبت عائشة زينب فستانا يوم عيد ميلادها

(محمول) (منفذ) (مستقبل) (متقبل) (حد زماني)

. فتح خالد الباب البارحة بالمفتاح .

(محمول) (منفذ) (متقبل) (حد زماني ..... حد أداة)

. حدود لواحق .

يمكن تقسيم الحدود . بالنظر إلى طبيعتها . إلى حدود ((بسيطة)) ، و حدود ((معقدة))، و يقصد بالحدود البسيطة ، الحدود التي تقوم على اسم عادي (غير مشتق) ، يرد منفردا ، أو مصحوبا بمقيدات أخرى : أ . أقبل الصيف ب . طلب كتاب خالد . ج . تغيب الطالب المجتهد .

و يقصد في مقابل ذلك **بالحدود المعقدة** ، الحدود التي توافر فيها إحدى الخاصيتين التاليتين :

1 . أن تشكل في حد ذاتها حملا كاملا . 2 . أن تتضمن حملا قائم الذات .

و الحدود . بالنظر إلى أهميتها بالنسبة للواقعة الدالة عليها . نوعان :

* حدود موضوعات * حدود لواحق .

تعد موضوعات الحدود . التي يستلزمها تحقيق الواقعة ذاته . ؛ كالحد المنفذ ، و الحد المتقبل و الحد المستقبل (بالنسبة للمحمولات ذات ثلاثة محلات) .

---

[1] ـ ينظر : المرجع نفسه ، ص 152 .

و تعد لواحق الحدود الدالة على التخصيصات الإضافية ؛ لتحقيق الواقعة ؛ كالحد الزمان ، و الحد المكان ، و الحد الأداة ، و غير ذلك([1]).

و عودا على بدء : لقد كنا قدمنا لمفهوم الجملة ؛ كمصطلح من المصطلحات القديمة التي لها وجود في النحو الوظيفي لدى (المتوكل) ، و نسعى . الآن . لنكمل حديثنا عنها ؛ حتى تكتمل الصورة في النحو الوظيفي .

تحت عنوان : الخصائص البنيوية و التداولية العامة ؛ يقول (يحيى بعيطيش) : " ... قد يكون من المفيد أن نلخص الخصائص البنيوية ، و التداولية العامة في نظرية النحو الوظيفي و نجملها في الآتي :

أ . خصائص بنيوية : تتعلق بوصف الجملة ، و تصنيفها ، و تنميطها ، و تشمل :

1 . الجملة البسيطة : و هي المكونة من حمل واحد ، قد تتخلله مكونات خارجية ، تضاف اختيارا إلى يمين الجملة ، أو يسارها([2])" ، و قد عرفنا من قبل أن الحمل هو الجملة البسيطة التي تتكون من المحمول الفعلي في الجملة الفعلية ، و الخبر غير الجملة في الجملة الاسمية .

و هو ما عرفه النحو العربي القديم ، فهذا ابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) يعرف الجملتين : الاسمية ، و الفعلية ؛ بقوله : " فالاسمية هي التي صدرها اسم كزيد قائم ، و هيهات العقيق ، و قائم الزيدان عند من جوزه و هو الأخفش ، و الكوفيون ،... و الفعلية ؛

هي : التي صدرها فعل ؛ كقام زيد ، و ضرب اللص ، و كان زيد قائما ، و ظننته قائما و يقوم زيد ، و قم ([3])" ، و مهما ذكر النحاة من أنواع متعددة للجملة في العربية ؛ كما هو عند ابن هشام ، أو الزمخشري أو غيرهما من المتأخرين ، فإن المتقدمين ؛ كسيبويه مثلا يرجعونها إلى قسمين : الاسمية ، و الفعلية ، و الحقيقة ، إن المتأمل في كل تلك الأنواع من الجمل يرى أن هناك أنماطا أخرى من الجمل تقع تحت تلك الجمل على وفق الوظيفة ، و التكوين ، و التبئير([4]).

الجمل التي ذكرها المتأخرون ابتداءا من ابن هشام ، و من جاء بعده . تعود . في الأصل . إلى هذين القسمين . يقول عبد الفتاح الحموز : في النحو العربي نوعان للجملة ؛ هما : الاسمية ، و الفعلية ، و هي في النحو الوظيفي وظيفيا ، و تكوينا ، و تبئيرا ثلاثة أنواع : الاسمية و الفعلية ،و الرابطية (التي تشتمل على الرابط : كان أو إحدى أخواتها) و الندائية .

---

[1] ـ ينظر : المرجع السابق ، الصفحات التالية : 152 و 153 و 154 .

[2] ـ النحو العربي بين التعصير و التيسير : يحيى بعيطيش ، ص 131 .

[3] ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام الأنصاري ، دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع و الترجمة ـ مصر (1426 هـ - 2005 م) ، ط : 02 ، ج : 02 ، ص 803 .

[4] ـ ينظر : نحو اللغة العربية الوظيفي في مقاربة أحمد المتوكل : عبد الفتاح الحموز ، ص 52 .

و أهم أنماطها ؛ هي :

أ . **جملة المبتدأ** : و تتضمن حملا واحدا ، يتقدمه مكون مبتدأ ؛ أي مكون خارج عن حمل الجملة ؛ مثل : الكتاب ، قرأته البارحة .

ب . **جملة الذيل** : و الذيل كل مكون يقوم بدور تعديل ، أو توضيح ، أو تصحيح معلومة من المعلومات الواردة في الجملة المتقدمة عليه ؛ مثال : أ . قابلت أخاه ، خالد . ب . بهرني عمرو ، و عمله . ج . زارني البارحة خالد ، بل بكر)([1]) " .

ج . **جملة المحور** : و هي الجملة التي يخلو حملها من الارتباط بمكونات خارجة عن حملها ؛ مثل : العلم نور . أو يتصدرها محور مثل : الكتاب (بالنصب) قرأته البارحة ، أو بؤرة مقابلة ؛ مثل رواية قرأت لا قصيدة .

د . **جملة النداء** : و تتكون من حمل واحد ، يتقدمه ، أو يتوسطه ، أو يكون في آخره مكون منادى ، و نمثل لها على التوالي : يا طلاب العلم .

2 . الجملة المركبة : و هي كل جملة تتضمن أكثر من حمل واحد ؛ مثل انتهيت اليوم من قراءة الكتاب الذي استعرته منك ([2]) ، و هو ما اصطلح عليه (ابن هشام) في كتابه (مغني اللبيب) بالجملة الكبرى ، و بهذا التحديد تصبح صياغة الجملة البسيطة ؛ كالتالي :

(جـ [حمل] ، و الجملة المركبة ؛ هي : (جـ [حمل 1] [حمل 2] ...[حمل / نـ) .

و للزيادة في التوضيح ، و إضافة لما تقدم نستطيع القول . أيضا . إن الجملة المركبة ، و بحسب الحمول التي تتضمنها يمكن أن تقسم هذه الجملة إلى جمل مستقلة ، و جمل مدمجة .

أ . **الجمل المدمجة** : هي التي يشكل فيها كل حمل موضوعا ، أو لاحقا ، و ذلك بالنظر إلى الحمل الرئيس ؛ مثال : (أ) [بلغني (**أنك مسافر**)]

محمول حمل رئيسي

(ب) **[** يتمنى خالد أن يعود أخوه من السفر] .(حمل رئيسي)

. حد موضوع .

الجملة الأولى تتضمن حملين ؛ الحمل الأول [بلغني] ، و حمل ثان [أنك مسافر] ، و [بلغني أنك مسافر] حمل رئيسي ؛ و كذلك الأمر مع الجملة الثانية ، الحمل الأول : [يتمنى خالد] ،

---

[1] ـ ينظر : اللسانيات و البيداغوجيا نموذج النحو الوظيفي : علي آيت اوشان ، ص 156 .

[2] ـ ينظر : النحو العربي بين التعصير و التيسير : يحيى بعيطيش ، مجلة أعمال ندوة تيسير النحو ، ص 132 .

و الحمل الثاني : [أن يعود أخوه من السفر] ؛ و عليه فإن الحمل الثاني من الجملتين أخذ مكان حد من الحدود ، و بالتالي هو يأخذ وظيفة من الوظائف الثلاثة المعروفة لدينا . و على هذا يصبح في الجملة حمل رئيس ، و حمل مدمج .

. تنقسم الحمول المدمجة إلى حمول تشكل حدودا ، و حمول تشكل أجزاءا لحدود ؛ مثال [أ] : [يتمنى خالد [أن يعود أخوه من السفر] ـ(يعتبر حدا من الحدود) .

(جملة مدمجة)

مثال [ب] : قرأت [الكتاب الذي أعرتني بالأمس] = (يعتبر جزءا من الحد الذي قبله " كتاب "

. (جملة مدمجة)

فالحد المدمج [أن يعود أخوه من السفر] يشكل حد مفعول بالنسبة للمحمول الرئيس ، و الحمل المدمج [الذي أعرتني بالأمس] ، يشكل جزءا من الحد المفعول .

. حمول الحدود تنقسم بدورها إلى حمول موضوعات ، و إلى حمول لواحق .

ب . الجمل غير المدمجة : (المستقلة) ؛ و هي التي تتضمن حمولا لا تشكل حدودا بالنسبة إلى الحمل الرئيس فيها ، مستقلة عنه ؛ و يمثل هذا النوع من الجمل في النحو الوظيفي ؛ الحمول الاعتراضية ، و الحمول المتعاطفة (مضافة) ؛ مثل : [قال رسول الله . صلى الله عليه و سلم] : بني الإسلام على خمسة . (جملة مستقلة)

. مثال آخر : [قام عمر و [أغلق باب الغرفة] ـ(جملة رئيسة)

(جملة مستقلة)

3 . الجملة الفعلية : و هي جملة ذات محمول فعلي ، و لا يعتد بالاسم الذي يسبق محمولها مهما كانت وظيفته .

4 . الجملة الاسمية_: و هي جملة ذات محمول غير فعلي ؛ أي جملة يكون محمولها اسميا ، أو وصفيا ، أو حرفيا ، أو ظرفيا([1]) ، و هناك أنماط أخرى من الجمل تكلم عنها (أحمد المتوكل) منها : الجمل الموصولية .

5 . الجمل الموصولية : لقد أشار المتوكل إلى أن الجمل الموصولية جمل تشكل جزء من مركب اسمي إذا كانت مرؤوسة ، و تقوم مقام مركب اسمي إذا كانت غير ذات رأس .

و يصنفها إلى صنفين : أ . جمل موصولية تقييدية ، ب . و جمل موصولية بدلية .

و يشير إلى أن (ديك) فصل بين هذين الصنفين من الجمل بناء على الخصائص التي وضعها ؛ كما يلي : 1 . الخاصية الأولى : خاصية تطريزية ، و تكمن في أن للجملة الموصولة البدلية

[1] ـ ينظر : الموضوع السابق من أعمال ندوة تيسير النحو ، ص 132 .

تنغيما يخصها مستقلا عن تنغيم المركب الاسمي الذي تليه ، و يتمثل ذلك في وقف يفصلها عما يتقدمها ؛ كما هو الشأن في الجملتين التاليتين :

أ . سيسافر الطلبة الذين نجحوا . ب . سيسافر الطلبة ، الذين نجحوا .

2 . يمكن أن تلي الجملة الموصولية البدلية اسما علما في حين يتعذر ذلك حين تكون جملة تقييدية ؛ مثال : أ . رأيت خالدا ، الذي يعشق هندا . ب . رأيت خالدا الذي يعشق هندا .

3 . يمكن أن ينتمي الضمير الموصول إلى فئة (الذي) ، أو فئة (من) ؛ بيد أنه لا يمكن أن ينتمي إلى الفئة الثانية في الجمل التقييدية ...

4 . دلاليا و بخلاف الجمل التقييدية ، لا تقوم الجمل البدلية بأي دور في حضر المجال الإحالي للاسم الذي تليه ، بل تحمل معلومة إضافية يروز إضافيتها رائزان :

أ . تتصرف الجملة البدلية تصرف الجملة الاعتراضية ، أو الجملة المعطوفة .

2 . يمكن نزع الجملة البدلية دون أن يكون لنزعها تأثير في التأويل الدلالي للجملة ككل([1])

6 . الجمل الرابطية :

و يقصد بالجملة الرابطية الجملة ذات المحمول غير الفعلي (صفة ، اسم ، ظرف) المتضمنة لفعل رابط " كان " ؛ مثال ذلك : أ . كان خالد نائما ب . كان بكر أستاذا ج . كان السفر البارحة ... ، و لا ينحصر الفعل الرابط في الفعل " كان " الذي يدمج في بنية مخصصها الزمني " المضي " ، أو " الاستقبال ، أو " اللازمن " ؛ كما هو الشأن في الجمل التالية :

أ . الجو حار اليوم ، ب . كان الجو حارا أمس . ج . سيكون الجو حارا غدا .

د . يكون الجو حارا في موسم الصيف .

و يقول (المتوكل) أن ثمة أفعال رابطة أخرى يحدد إدماجها المخصص الجهي إضافة إلى المخصص الزمني ، من هذه الأفعال الرابطة الأفعال الدالة على الصيرورة : (أصبح . أمسى . أضحى الجو حارا . و الأفعال الدالة على الاستمرار : (مازال / لا يزال الجو حارا) .

و أما فيما يخص الحالة الإعرابية النصب التي تسم الحمول غير الفعلي في التراكيب الرابطية ، فإنها ليست إعرابا وظيفيا ؛ و إنما إعراب بنيوي يسنده الفعل الرابط نفسه([2]).

و من المصطلحات ذات الوظيفية التركيبية ، و تشكل مكونا أساسيا داخل التركيب :

1 . **الفعل أو الأفعال (verbs)** : تنقسم الأفعال إلى حدود ، و محمولات ؛ الحدود مفردات تدل على ذوات في حين أن المحمولات مفردات تدل على خصائص تحمل على الحدود ، أو علاقات

---

[1] ـ ينظر : التركيبات الوظيفية : قضايا و مقاربات : أحمد المتوكل ، ص 121 - 124 .

[2] ـ ينظر : المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي : الأصول و الامتداد : أحمد المتوكل ، ص 101 - 103 .

تربط بينها . و على أساس هذا التعريف يمكن التمييز داخل طائفة الأفعال بين الأفعال التي تدل على وقائع ، و الأفعال التي لا تدل على وقائع ، بين الأفعال المحمولات ، و الأفعال غير المحمولات . تنتمي إلى فئة الأفعال المحمولات أغلبية الأفعال في حين أن الأفعال التي تنتمي إلى فئة الأفعال غير المحمولات مجموعة محصورة من الأفعال التي تقوم بدور (تركيبي . صرفي) ، شأنها في ذلك شأن باقي ((الصرفات))([1]).

تمتاز الأفعال غير المحمولات بالخصائص التالية :

1 . عدم دلالتها على واقعة بالمعنى المحدد في إطار النحو الوظيفي ؛ بحيث إنها لا تدل على عمل ، و لا على حدث ، و لا على حالة بخلاف الأفعال المحمولات .

2 . و دخولها على محمول لتخصيصه .

3 . و قيامها بدور التعبير عن مخصص المحمول الجهي ، و مخصصه الزمني .

و تأخذ هذه الأفعال . بالنظر إلى طبيعة المحمول الذي تخصصه . ؛ إما وضع ((أفعال مساعدة)) ، أو وضع ((أفعال روابط)) ؛ فهي أفعال مساعدة حين تخصص محمولا فعليا ، و أفعال روابط حين تخصص محمولا غير فعلي ؛ و يمكن توضيح هذا التصنيف

كالتالي : الأفعال : [دالة على وقائع] + [غير دالة على وقائع] ؛ فأما الأفعال الدالة على وقائع = أفعال محمولات ؛ و أما الأفعال غير الدالة على وقائع = أفعال غير محمولات ، و هذه الأخيرة تنقسم على قسمين : أ . تخصص محمولا فعليا + تخصص محمولا غير فعلي ؛ فأما التي تخصص محمولا فعليا ، فهي : أفعال المساعدة ؛ و أما التي تخصص محمولا غير فعلي ، فهي أفعال روابط([2]).

2 . الفاعل :

نجد هذا المصطلح من بين مصطلحات النحو الوظيفي لدى المتوكل ، و هو مصطلح نجد له حضورا كبيرا في تراثنا النحوي القديم و يعرفه لنا ابن هشام بقوله : ... الفاعل عبارة عن اسم صريح ، أو مؤول ، أسند إليه فعل ، أو مؤول به مقدم عليه بالأصالة ، واقعا منه ، أو قائما به ([3])؛ نحو : قام زيد ، و سيقوم زيد ، و هل يقوم زيد ، و ما يقوم زيد ؛ فزيد في جميع هذه الصور فاعل ؛ من حيث إن الفعل مسند إليه ، و مقدم عليه سواء فعل ، أو لم يفعل ، و يؤيد إعراضهم عن المعنى عندك وضوحا أنك لو قدمت الفاعل ؛ فقلت : زيد قام لم يبق عندك فاعلا ؛ و إنما

---

[1] ـ ينظر : اللسانيات و البيداغوجيا نموذج النحو الوظيفي : علي آيت أوشان ، ص 132 .

[2] ـ ينظر : المرجع السابق ، ص 132 و ص 133 .

[3] ـ ينظر : شرح قطر الندى و بل الصدى : جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري ، ص 239 و ص 240 .

يكون مبتدأ ، و خبرا معرضا للعوامل اللفظية ([1])، و عامل الفاعل لفظي ، و يأتي بشتى الصور ؛ يأتي اسما ظاهرا ، و ضميرا متصلا ، أو مستترا ، كما يأتي مصدرا مؤولا ، و كل ذلك مبين في كتب النحاة قديما ، و حديثا ، و لما كان الفاعل في الجملة عمدة ؛ أي مسندا إليه لا يتم المعنى إلا به ؛ فإنه لا يجوز حذفه عند القدماء ، و لهذا كان من الأسباب التي دعت أحمد المتوكل ؛ لكي يقرر أنه لا يمكن الاستغناء عن وظيفة الفاعل ، و يعتبره مكونا أساسيا في البنية الحملية الأصلية التي تتكون من [فعل و فاعل و مفعول] .

و حدد وظيفته ؛ كما يلي : الفاعل مكون من مكونات الجملة العربية ، يؤدي وظيفة دلالية (دور المنفذ) ، و وظيفة تركيبية (فاعل) ، و وظيفة تداولية (محور أو بؤرة) ، و هو حد موضوع ؛ أي : أنه يلعب دورا أساسيا في الواقعة التي يشير إليها المحمول ، في حين تؤثر الحدود اللواحق في تخصيص ظروف الواقعة ؛ كالمكان ، و الزمان ، و غيرها .

الفاعل وظيفة واردة في اللغة العربية ؛ إذ إنها تلعب دورا في الربط بين البنية الحملية و البنية المكونية ، و يروز ورود الفاعل في هذه اللغة أنه يمكن أن يسند لا إلى الموضوع المنفذ (أو القوة ، أو المتموضع ، أو الحائل) ، و الموضوع المتقبل ، و الموضوع المستقبل

فحسب ؛ بل . كذلك . إلى الحدود اللواحق ؛ كالحد الحدث ، أو الحد الزمان ، أو الحد المكان ... ، و يروز . كذلك . ورود هذه الوظيفة بالنسبة للرصد الكافي لخصائص اللغة العربية أنها تحدد رتبة المكون المسندة إليه إعرابه .

الفاعل في النحو الوظيفي قائم على مفهوم الوجهة ؛ إذ إن هذه الوظيفة تسند إلى الحد الذي يشكل المنظور الرئيس للوجهة المنطلق منها في تقديم الواقعة الدال عليها المحمول([2]).

و ينفرد الفاعل بالإسناد إليه الدور الدلالي (المنفذ) ؛ إذ يمكن أن يسند هذا الدور الدلالي إلى المفعول .

و كذلك من خصائص الفاعل في النحو الوظيفي أنه لا يتقدم على الفعل ، فإذا تقدم ، أصبح مبتدأ ؛ . كما رأينا ذلك مع ابن يعيش في شرحه للمفصل . و ليس فاعلا ، و يتفق هذا مع رأي أغلب النحاة كذلك .

و يحدد أحمد المتوكل سلمية إسناد الفاعل ؛ كما يلي :

(المنفذ) المستقبل المتقبل [حدث . زمان . مكان] مستفيد حال علة مصاحب

(فا + > + >+ (مفع له) (مفع معه)

---

[1] ـ ينظر : شرح المفصل : ابن يعيش ، المجلد الأول ، ج : 01 ، ص 74 .

[2] ـ ينظر : اللسانيات و البيداغوجيا : نموذج النحو الوظيفي : علي آيت أوشان ، ص 158 .

فالفاعل يتصدر الأدوار الدلالية الأخرى ، و يحتل هذه الصدارة ؛ لأنه مصدر التنفيذ . و الفاعل . كما يفهم هنا . يمكن أن يسند إليه الوظيفتان الدلاليتان : المستقبل ، و المتقبل .
فجملة : (منح محمد درجة عالية في الامتحان) . مثلا . تدل على أن (محمدا) . هنا . أخذ وظيفة الفاعل ؛ إلا انه لم يسند إليه الدور الدلالي المنفذ ؛ بل أسند إليه الدور الدلالي (مستقبل / متقبل) ؛ أما الأدوار الدلالية الأخرى ؛ المستفيد ، و الحال ، و المفعول لأجله ، و العلة ، و المفعول معه ، فلا يمكن أن تأخذ وظيفة الفاعل . و لا يختلف المتوكل .. في النحو العربي ؛ إلا فيما يحمل الفاعل ، أو نائبه من وظائف دلالية ، و في عده نائب الفاعل فاعلا على أن الزمخشري قد سبقه إلى ذلك ([1]).

3 . المفعول :

المفعول في نموذج : النحو الوظيفي ؛ هو وظيفة تركيبية تأتي من حيث الرتبة بعد الفاعل و تسهم في الربط بين البنية الحملية ، و البنية المكونية ، و تلازم هذه الوظيفة الحالة الإعرابية النصب ، و بالنسبة للغة العربية ، فإن مفهوم الوظيفة لا يطابق مفهوم (المفعول به) عند النحاة العرب ؛ لأن ما يطلق عليه مفعولا في النحو الوظيفي ؛ هو وظيفة تركيبية تسند حسب شروط معينة إلى حدود حاملة لوظائف دلالية بما فيها الحدود التي يعدها النحاة العرب القدماء (مفعولا مطلقا) ، و (مفعولا فيه) ؛ فالمفعول المطلق . مثلا . حد حامل للوظيفة الدلالية (الحدث) ، لا يمكن أن يشكل (المنظور الثاني) للوجهة بعد الفاعل ، فيأخذ الوظيفة التركيبية للمفعول([2]).

تعد الوظيفة التركيبية المفعول ، شأنها شأن الوظيفة التركيبية الفاعل ، واردة في الوصف الكافي لخصائص الجملة في اللغة العربية ، و مما يروز ورود هذه الوظيفة بالنسبة لنحو اللغة العربية أنها لا تسند في هذه اللغة إلى الموضوع المتقبل ، فحسب بل كذلك إلى الموضوع المستقبل ، و إلى بعض الحدود اللواحق .

ومن أمثلة إسناد المفعول إلى الموضوع المتقبل ، و الموضوع المستقبل الجملتان التاليتان :

[أ] 1 . تعلمت هند السياقة . 2 . أهدى خالد هندا دراجة .

و من أمثلة إسناده إلى حدود لواحق الجمل التالية : [ب]

1 . تألمت زينب تألما شديدا . 2 . صام خالد يوم الخميس . 3 . سارت القافلة مسافة كبيرة

و يتم إسناد الوظيفة المفعول إلى هذه الحدود طبقا للسلمية التالية :

---

[1] ـ ينظر : نحو اللغة العربية الوظيفي في مقاربة أحمد المتوكل : عبد الفتاح الحموز ، ص 38 .

[2] ـ ينظر : من البنية الحملية إلى البنية المكونية (الوظيفة المفعول في اللغة العربية) : أحمد المتوكل ، ص 58 و ما بعدها .

سلمية إسناد المفعول :

مستقب > متق > (حد . زم . مك +) .

\+ +

يفاد من السلمية [أ] أن المفعول يسند إلى الموضوع المتقبل في التراكيب(التراكيب ذات المحمول الثنائي) ؛ كما هو الشأن في أمثلة (أ) ؛ أما حين يتعلق الأمر بالتراكيب المتضمنة لموضوع مستقبل (التراكيب ذات المحمول الثلاثي) ، فإن هذه الوظيفة تسند إلى الموضوع المستقبل([1]).

و تسند وظيفة المفعول في هذه المقاربة إلى الحدود التي تحمل الوظائف الدلالية التالية : (المستقبل ، و المتقبل ، و المكان ، و الزمان ، و الحدث) ؛ كما في الوظائف التي تسند إلى الفاعل . و يزيد وظيفة تركيبية ثالثة على الوظيفتين الفاعل ، و المفعول به ؛ هي : وظيفة الفضلة الحملية ، و هذه الوظيفة تسند إلى محمول الجملة الاسمية ، و الرابطية (المصدرة بـ : كان ، أو إحدى أخواتها)، و محمول الحمل المدمج في البنيات التصعيدية (البنيات التي يكون فيها المحمول : ظن ، أو إحدى أخواتها) على وفق مقترح الفاسي الفهري ([2]).

و قد استدل المتوكل في تحليله التركيبي . الوظيفي على أن التمييز بين ((المفعول المباشر)) ، و ((المفعول غير المباشر)) غير وارد بالنسبة للغة العربية ، و أن فرضية ((المفعول المزدوج)) القائمة على أن **الوظيفة المفعول** تسند في تراكيب ؛ مثل : (أعطت هند خالدا قلما) إلى مركبين اسمين اثنين باعتبار ما لهما من خصائص بنيوية متماثلة تعترضها في اللغة العربية صعوبات نظرية ، و منهجية ، وتبقى الفرضية الأكثر ملاءمة بالنسبة إلى اللغة العربية ، هي **فرضية المفعول الواحد** التي لا تخرق قيد أحادية الإسناد في النحو الوظيفي و هو القيد الذي ينص على أن لا وظيفة تسند إلى أكثر من موضوع واحد داخل الحمل نفسه ، و بذلك تعتبر فرضية **المفعول الواحد** كافية لرصد البنيات التعليلية و البنيات التقعيدية في اللغة العربية ، و الإشكالات التي تطرحها([3]).

و عليه ، فإن المتوكل يعتبر (ظن ، و أخواتها) أفعالا لا تنصب إلا مفعولا واحدا على وفق قاعدة أحادية إسناد الوظائف ، على أن المكون بعد الفاعل يستأثر بالوظيفة التركيبية المفعول ، و هذه الأفعال تتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ ، و خبر في النحو العربي .

---

[1] ـ ينظر : اللسانيات الوظيفية : مدخل نظري : أحمد المتوكل ، ص 215 و ص 216 .

[2] ـ ينظر : نحو اللغة العربية الوظيفي في مقاربة أحمد المتوكل : عبد الفتاح الحموز ، ص 38 .

[3] ـ ينظر : اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة : حافظ إسماعيلي علوي ، ص 351 و ص 352 .

و هو يختلف مع النحاة العرب في أصل بعض التراكيب ؛ كما في :

أ . صير خالد الطين خزفا ب . أصار خالد الطين خزفا .

من حيث إنه ليس أصل هذين المفعولين مبتدأ ، و خبر ؛ كما في النحو العربي ؛ لأن بنيتهما عنده أقرب إلى البنيات التعليلية ، و أنهما مشتقتان من البنية : [صار الطين خزفا] ، و ليس من : [صيرت (الطين خزفا)] ، و [أصرت (الطين خزف)] على أنه المراد أنه ليس أصل المفعولين مبتدأ ، و خبرا ؛ كما في النحو العربي ؛ بل أصلهما فاعل ، و محمول فعلي ؛ كما في : [حسب خالد هندا تكتب الشعر] ، أو فاعل ، و محمول وصفي ، أو اسمي ؛ كما في : [حسب خالد هندا شاعرة أو لغوية].

4 . المبتدأ : و هو من المصطلحات التي تعود إلى التراث النحوي العربي القديم ، و التي نجد لها حضورا قويا من بين مصطلحات النحو الوظيفي لدى (أحمد المتوكل) . و يعرف هذا المصطلح عند القدماء بأنه " هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا إليه ، أو الصفة الواقعة بعد ألف الاستفهام ، أو حرف النفي رافعة لظاهر ؛ نحو : زيد قائم ، و أقائم الزيدان ؟ و ما قائم الزيدان([1]) ".

و مما نستخلصه من تعريف الجرجاني للمبتدإ أن المبتدأ :1 . أنه الاسم المجرد من العوامل اللفظية ، 2 . أنه ركن أساسي في الجملة الاسمية و هو أنه يأتي مسندا إليه ،

3 . و أنه نوعان : مبتدأ له خبر و مبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر ، و هو المبتدأ الذي يأتي وصفا ، و هو الذي . كما قال . يعتمد على نفي أو استفهام يستغني عن الخبر و يسد الفاعل مسده و قد مثل لكليهما بأمثلة . و اكتفى بهذا دون ذكر الخصائص التي يمتاز بها داخل التركيب و حكم المبتدأ الرفع ، و الأصل فيه من حيث الترتيب أن يكون في أول الكلام و لذلك سمي مبتدأ ، له خبر يتم به الفائدة من الكلام ، و هو أهم من المبتدأ ، و الخبر أنواع مفرد و جملة ، و شبه جملة ... إلى آخر ما يترتب له من أحكام ذكرها النحاة القدامى .

أما المبتدأ في النحو الوظيفي فهو ليس وظيفة تركيبية ؛ كالفاعل ، و المفعول ؛ و إنما هو وظيفة تداولية له خصائصه التي تميزه عن بقية الوظائف ، و يعد المبتدأ وظيفة تداولية لسببين عند (المتوكل) ؛ هما : . اشتراكه مع غيره من الوظائف التداولية الأخرى ؛ كالمحور ، و الذيل ، و البؤرة . في ارتباطه بالمقام من حيث لا يتم إلا بتحقق التواصل بين المتكلم ، و المخاطب في طبقة مقامية معينة ، و هي مسألة لا تتوافر في الوظائف التركيبية (الفاعل ، و المفعول) ؛ و لذلك فإنه لا يشكل موضوعا من موضوعات الحمل الفعل ؛ أو ما يشبهه على أنه محمول ، و

---

[1] ـ التعريفات : السيد الشريف الجرجاني ، ص 174 .

هي مسألة تؤدي إلى عدم خضوعه لقيود الانتقاء التي يقيد بها الفعل ، أو ما يشبه موضوعاته من حيث اختيارها ، و إلى عدم خضوعه لمطابقة المحمول ؛ كما في قولك : [الفتاة اخواها مسافران] ، و [الفتاة جاء أخواها] ؛ و في العربية لا بد من وجود رابط يربط
خبر الجملة بالمبتدإ ، و هذا الرابط لا بد أن يطابق المبتدأ في : الإفراد ، و التثنية ، و الجمع ، و التذكير ، و التأنيث ، و قد يكون مذكورا ، أو مقدرا ، و هي مسألة يتبع فيها المتوكل النحاة القدامى . و المبتدأ وظيفيا لا بد أن يكون محيلا ؛ كما في النحو العربي ، بربطه بالحمل الذي يعد خبرا له ضمير رابط ([1]).

و يتفق النحاة العرب القدماء على أن الجمل التالية : (أ . زيد قام أبوه . ب . زيد أبوه مريض). . (أ . قام أبوه ، زيد . ب . أبوه مريض ، زيد) مبتدأسواء جاء المبتدأفي أول الجملة ، أو في آخرها ؛ إلا أن المتوكل ، و خلافا لما ذهب إليه النحاة ، يعتبر (زيد)
في الجملتين الخبريتين يؤدي وظيفة ((ذيل)) التي تختلف عن وظيفة ((مبتدأ)) ، و يرجع سبب هذا الالتباس إلى التشابه الذي يمكن أن يحصل بين الوظيفتين ؛ غير أن المتوكل يقدم فروقا تمكن من استجلاء الاختلاف بين الوظيفتين اعتمادا على الآليات التي يضمنها إنتاج الكلام ([2]). و مما يتميز به المبتدأ عن الوظائف التركيبية ، و الدلالية ؛ هو ارتباط المبتدأ بالمقام الذي يمكن أن يحدث فيه ؛ بمعنى أن تحديد الوظيفة التداولية المبتدأ ، لا يتم إلا انطلاقا من الوضع التخابري القائم بين المتكلم و المخاطب في طبقة مقامية معينة([3]).

و يذكر أن المبتدأ . على الرغم من كونه وظيفة تداولية . يشكل جزء من الجملة تستخلص من مجموعة الملاحظات هذه أن المبتدأ وظيفة تداولية خارجية فعلا ؛ غير أن هذا لا يعني أن المبتدأ لا يشكل جزءا من الجملة ، و لا يعني أنه مستقل عنها الاستقلال الذي يبيح أن تلي أية جملة أي مبتدإ .... على أن الحالات الإعرابية تتحدد على حسب العلاقات بين مكونات الجملة فيأخذ المكون حالته الإعرابية على أساس دوره الدلالي ، أو الوظيفة التركيبية ، أو الوظيفة التداولية الملحقة به ؛ فالمبتدأ يأخذ حالته الإعرابية بحكم هذه الوظيفة نفسها ، و هذه الحالة ؛ هي : الرفع([4]).

و مما تقدم يمكن القول بأن المبتدأ هو المكون الدال على ما يحدد مجال الخطاب الذي يعتبر الحمل بالنسبة إليه واردا ؛ أي يكون المبتدأ خارج الحمل ، بخلاف المحور الذي يكون داخله

---

[1] ـ ينظر : نحو اللغة العربية الوظيفي في مقاربة أحمد المتوكل : عبد الفتاح الحموز ، ص 50 .
[2] ـ ينظر : اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة : حافظ إسماعيلي علوي ، ص 359 و ص 360 .
[3] ـ ينظر : المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول و الامتداد : أحمد المتوكل ، ص 95 و ما بعدها .
[4] ـ ينظر : نحو اللغة العربية الوظيفي في مقاربة أحمد المتوكل : عبد الفتاح الحموز ، ص 112 و ص 113 .

([1]).

5 . المنادى (vocative) :

هو المكون الدال على ما يشكل محط النداء في مقام معين ([2]) يعد المنادى . الذي زاده المتوكل على الوظائف الأربع التي اقترحها سيمون ديك في النحو الوظيفي . وظيفة تداولية خارجية ؛ كالمبتدإ ، و الذيل ، و ليس وظيفة دلالية ؛ كالمنفذ ، و المتقبل ، و لا وظيفة تركيبية ؛ كالفاعل ، و المفعول به ؛ لأنه لا يقوم بحدث ، أو عمل ، أو وضع ، أو حالة على أن ما فرض عليه سلطانه في زيادته أنه لم يحظ بالرعاية التي يستحقها في النظريات اللغوية التداولية ، أو النظريات اللغوية الصورية([3]).

و هكذا فإن وظيفة المنادى في النحو الوظيفي لدى المتوكل ؛ هي وظيفة تداولية ذلك أن الوظائف التداولية عند سيمون ديك ؛ هي أربع : فقط ، و تعرف هذه الوظيفة أن المنادى وظيفة تسند إلى المكون الدال على الكائن المنادى في مقام معين .

المنادى . كما يرى المتوكل . وظيفة تسند إلى ذلك المكون الدال على من ينادى في مقام على أنه ، و المستغاث ، و المندوب تعد أنواعا ثلاثة للوظيفة نفسها ، و لذلك يدعو إلى أن يطلق عليها : منادى النداء ، و منادى الندبة ، و منادى الاستغاثة ، و على الرغم من ذلك ، فإن تمييز النحاة العرب بين هذه الأنواع يعد عنده واردا ؛ لأن لكل نوع خصائص يتفرد بها ، و تميزه من غيره ، و لذلك دمج بين آراء النحاة القدامى فيه ، و ما في النحو الوظيفي([4]).

يشكل منادى المكون محط النداء في الجملة ؛ كما هو شأن مكون ((يا ليل)) في الجملة (أ) يا ليل ، الصب متى غده ؟ .

و يعد ((النداء)) فعلا لغويا شأنه شأن الأفعال اللغوية الأخرى ؛ كالأخبار ، و السؤال ، و الالتماس ، و تميز بين النداء باعتباره فعلا لغويا ، و ((المنادى)) باعتباره مكونا من مكونات الجملة يدل على الذات محط النداء ؛ فالنداء . إذن . فعل لغوي في حين أن المنادى وظيفة ؛ أي علاقة تقوم بن مكونات الجملة ، و باقي المكونات التي توارده .

يمكن إجمال خصائص المكون المنادى في اللغة العربية ، فيما يلي :

1 . يشكل المنادى ؛ كالمبتدإ ، و الذيل ، مكونا خارجيا بالنسبة للحمل ، فهو يحمل دوما قوة إنجازية (النداء) يختلف في جميع الأحوال عن القوة الإنجازية المواكبة للحمل .

---

[1] ـ ينظر : النحو العربي بين التعصير و التيسير : يحيى بعيطيش ، مجلة أعمال ندوة تيسير النحو ، ص 133 .
[2] ـ ينظر : الموضوع نفسه في المجلة نفسها ، ص 133 .
[3] ـ ينظر : نحو اللغة العربية الوطيفي في مقاربة أحمد المتوكل : عبد الفتاح الحموز ، ص 192 .
[4] ـ ينظر : المرجع نفسه ، ص 192 و ص 193 .

2 . من القيود الموضوعة على المنادى أن يكون عبارة دالة على ذات عاقلة ، أو على الأقل على ذات حية ؛ فلا يسوغ أن ينادى الكائن غير الحي ، إلا مجازا .

3 . تصاحب المكون المنادى أداة من الأدوات المدروج على تسميتها ((أدوات النداء)) ، و تدمج هذه الأدوات حسب وسائط معينة منها ثنائية ((البعد / القرب)) ، أو نوع إحالة المكون المنادى ، و طبيعته التركيبية .

4 . الحالة الإعرابية التي يأخذها المنادى ؛ هي الحالة الإعرابية ((النصب)) ، و قد اقترح تعليل إعراب المنادى بتقرير فعل إنجازي واجب الاستثار دال على الدعاء .

5 . فيما يتعلق بموقع المنادى في الجملة يلاحظ أن هذا المكون يمكن أن يرد متقدما على الحمل ، أو متأخرا عنه ، و يمكن أن يحتل أي موقع داخل الجملة ذاته ؛ إلا أن الموقع الذي يغلب أن يحتله المنادى ؛ هو موقع الصدارة المطلقة في الجملة ؛ حيث إنه الموقع المتقدم على موقع المبتدإ ذاته([1]).

و من المصطلحات الصرفية التي استخدمها أحمد المتوكل :

6 . الوزن ، و الصيغة : لم نعثر على هذين المصطلحين في كتب المعاجم العربية القديمة ؛ ككتاب التعريفات للجرجاني ، أو معجم مقاليد العلوم في الحدود و الرسوم للسيوطي التي اعتمدنا عليها من جملة المعاجم الأخرى ؛ أما في لسان العرب ؛ فقد ورد في قوله : "

و يقال وزن فلان الدراهم وزنا بالميزان ، و إذا كاله ، فقد وزنه أيضا . و يقال : وزن الشيء إذا قدره .../ الميزان : المقدار ([2]) " ، و يدلنا هذا التعريف على أن الوزن مصدره وزن و منه اسم الآلة (الميزان) ، و في النهاية هو يدل على المقدار ، أو التقدير مصدر الفعل قدر (بفتح الدال المشددة) .

و إذا ما ذهبنا إلى المعاجم العربية المعاصرة وجدنا لهذا المصطلح حضورا قويا . و من تلك التعريفات : " **وزن** : مفرد أوزان ، و **الأوزان** مقاييس وضعت لضبط الفعل بعدد حروفه و شكل حركاته ، و سكناته ، و ما يطرأ عليه من تغير ، و تبديل ([3]) " .

و الميزان الصرفي ((مقياس)) وضعه علماء العرب لمعرفة أحوال بنية الكلمة ، و هو من أحسن ما عرف من مقاييس في ضبط اللغات ، و يسمى ((الوزن)) في الكتب القديمة أحيانا ((مثالا)) ، فالمثل ؛ هي الأوزان . و لما كان أكثر الكلمات العربية يتكون من ثلاثة حروف فإنهم جعلوا الميزان الصرفي مكونا من ثلاثة أصول ؛ هي : (**ف ع ل**) ، و جعلوا الفاء تقابل الحرف الأول

---

[1] ـ ينظر : اللسانيات و البيداغوجيا نموذج النحو الوظيفي : علي آيت أوشان ، ص 175 و ص 176 .

[2] ـ لسان العرب : ابن منظور المصري ، مادة : وزن ، ج : 06 ، ص 2848 و ص 4829 .

[3] ـ معجم الشامل في علوم اللغة العربية و مصطلحاتها : محمد سعيد اسبر و بلال جنيدي ، ص 1020 .

، و العين تقابل الحرف الثاني ، و اللام تقابل الحرف الثالث على أن يكون شكلها على شكل الكلمة الموزونة([1]).

أما **مصطلح الصيغة** : الصيغة تجمع على صيغ ، و بناء عليه ، فإن الصيغ الصرفية (paradigms) : التصريف النمطي المنظم للأسماء ، و الأفعال ؛ لبيان الصيغ المختلفة التي تنشق من أصولها([2])، و لعل هذا التعريف للصيغة لا يقدم بشكل واضح ، و مفصل مفهوم الصيغة كما نجد ذلك الوضوح عند تمام حسان الذي يعرف لنا الصيغة بالمفهوم اللساني المعاصر؛ بقوله : " و الصيغة بالنسبة إلى المورفيم علامة ، و بالنسبة إلى أمثلتها المختلفة ؛ ميزان صرفي ؛ فلها هذان النوعان من التسمية ، و هي بالاعتبار الثاني ملخص شكلي لطائفة من الكلمات ، تقف منها موقف العنوان من التفصيل الذي تحته ، ثم إنها باعتبارها علامة لا بد لها أن تدل على معنى خاص ؛ هو معنى المورفيم ؛ غير أن . هناك . فرقا بين معنى العلامة الصرفية التي هي الصيغة ، و بين معنى الكلمة التي هي المثال ؛ فالمعنى الأول وظيفي و الثاني معجمي ([3]) " .

و يقول (المتوكل) في شأن الوزن و الصيغة : " تقوم بنية المحمول في اللغة العربية على ثلاثة عناصر أساسية : **جذر** صامت ثلاثي في غالب الأحوال ، و وزن ، و صيغة_صرفية . ...و يفصل ذلك بقوله ... إذا كان الجذر واضحا ، لا إشكال فيه ، فإن مفهومي الوزن ، و الصيغة قد يلتبسان لما بينهما من تقارب . لإحراز مقاربة كافية لبنية المحمول في اللغة العربية ، يتحتم التمييز بين هذين المفهومين ، و الفصل بينهما من حيث طبيعتهما ، و وظيفتهما على السواء :

أ . الوزن مفهوم معجمي في حين أن الصيغة مفهوم صرفي .

ب . للوزن وظيفتان أولا : التأشير إلى باب المحمول الفعلي إذا كان محمولا أصلا (" فعل " [بفتح العين] ، " فعل " [بكسر العين] ، " فعل " [بضم العين]) ؛ و ثانيا : الاضطلاع باشتقاق المحمولات الفروع من المحمولات الأصول ؛ أما **الصيغة** ، فهي تحقق صرفي للسمات التحتية (" جهة " ، " زمن " ، " وجه ") ، بما فيها الوزن .

ج . الوزن ، و الصيغة إواليتان تنتميان إلى نسقين من القواعد متمايزين : قواعد تكوين المفردات ، و قواعد التعبير على التوالي .

د . صيغ المحمول الفعلي في اللغة العربية ثلاث صيغ يسود الاصطلاح على تسميتها :

---

[1] ـ ينظر : التطبيق الصرفي : عبده الراجحي ، دار النهضة العربية ـ بيروت (1426 هـ ـ 2004 م) ، ط : 01 ، ص 10 .

[2] ـ ينظر : معجم المصطلحات العربية في اللغة و الأدب : مجدي وهبة و كامل المهندس ، ص 228 .

[3] ـ مناهج البحث في اللغة : تمام حسان ، ص 207 و ينظر : اللغة العربية معناها و مبناها : تمام حسان ، ص 88 .

الماضي " ، و " المضارع " ، و " الأمر " ([1]) ".

و قد نبه المتوكل إلى أن هذه المصطلحات تحيل على صيغ صرفية ، لا على سمات دلالية كما أشار إلى وجود الالتباس بين الصيغة ، و الزمن ، و درءا للالتباس بينهما . كما يقول . يقترح إطلاق تسمية " الماضي " على الصيغة ، و تسمية " المضي " على الزمن ، و تعميما لدرء كل التباس يقترح المتوكل أن تعوض مصطلحات " الماضي " ، و " المضارع " ، و " الأمر " بمصطلحات أكثر محايدة ، و هي " **الصيغة اللاحقية** " ، و **الصيغة السابقية** " ، و " **الصيغة الجذعية** " على التوالي اعتبارا لورود اللاصقة ، أو عدمه ، و محل اللاصقة بالنظر إلى الجذع (لاحقة / سابقة)([2]).

و هكذا نرى في كل مرة سعيا من المتوكل إلى تجديد مصطلحاته اللسانية كلما رأى قصورا أو غموضا في المصطلح العربي القديم دفعا لأي التباس يمكن أن يكتنفه ، و صولا به إلى الدقة العلمية ، و الوضوح في المعنى اللذين يدعو إليهما علم المصطلح الحديث .

و مع كل هذه الدقة العلمية في المنهج لدى المتوكل في مقاربته ، أو منحاه الوظيفي ؛ إلا أننا نسجل على مصطلحاته الجديدة تلك بعض الملاحظات ، أو على وجه الدقة ، و التحديد جملة من الانطباعات العامة التي يمكن لأي قارئ ، أو دارس في المنحى الوظيفي لدى أحمد المتوكل أن يحس بها ...

1 . لقد حاول المتوكل في نظرية النحو الوظيفي ألا يعتمد اعتمادا كليا على مصطلحات النحو العربي القديم بما تدل عليه من مضامين حددها النحاة القدماء ، و اصطلحوا عليها ؛ إلا ما كان من تلك المصطلحات التي تشترك في جميع اللغات ؛ كالاسم ، و الفعل ، و الجملة ، و المبتدأ ، و الفاعل ، و المفعول ، و المنادى ، و الأداة ، أو الحرف ، و غيرها مما تشترك فيه جميغ اللغات الإنسانية ؛ فمما تجدر الإشارة إليه أن نظرية النحو الوظيفي ليست نظرية خاصة بلغة معينة ؛ بل هي نظرية تسعى وفق منهجها العلمي الدقيق أن تضع مبادئ ، و قوانين ، أو قواعد علمية لدراسة اللغات البشرية ، و وصفها ، و تفسيرها مع مراعاتها خصوصية كل لغة .

2 . لقد حاولت هذه النظرية أن تجدد في الدرس اللغوي عامة ، و الدرس النحوي خاصة و أن تضع هذا الدرس على قواعد علمية صحيحة تبتعد به عن كل تفسير فلسفي ، أو تأويل

[1] ـ المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول و الامتداد : أحمد المتوكل ، ص 126 و ص 127 .
[2] ـ ينظر : المرجع السابق ، ص 127 .

ينشأ عن تخمين ، أو فرضية لا تستند إلى قاعدة علمية صحيحة ، و أن تستفيد من الدرس اللساني القديم تأخذ منه ما هو جدير بالمحافظة عليه ، و الاستفادة منه ، و تتجنب كل ما يلحق الضرر بذلك الدرس ؛ و لكن يجب التنويه بأن الوظيفية ليست امتدادا ، و تطورا للدرس اللغوي العربي القديم بل هي نظرية غربية بحتة ، و إن حاول المتوكل أن يجد وشائج بينها و بين الفكر اللغوي العريم القديم ...

3 . إن الوظيفية تختلف عن الدرس اللغوي العريم القديم ؛ إذ إنها نظرية لسانية تداولية بامتياز غايتها تكمن في وصف قدرة المتكلم ، و المخاطب ، أو المستمع التواصلية ([1])، و هو الأمر الذي افتقدته نظرية النحو العربي القديم التي تقوم على الإعراب ، و العامل .

4 . و مما تتبعه عبد الفتاح الحموز ، و تعقبه على المتوكل من جملة ما تتبعه ، أن هذا الأخير تناسى أن يتحدث عن البدل المقطوع ، و النعت الجواري ، و التوكيد المقطوع على مذهب بعض النحاة([2]).

5 . ما من شك في أن القارئ المبتدئ ، و الدارس من غير المتخصص يجد . حتما . صعوبات في هضم ، أو فهم بعض مصطلحات المتوكل التي استعملها ، و ما يقصده فيها من مفاهيم ، و هذا ما جعل بعض الدارسين المتخصصين في دراسة النحو الوظيفي ممن تناولوا كتاباته بالدرس ، و التحليل ؛ و هو عبد الفتاح الحموز أن يعترف بوجود صعوبات ، و غموض في بعض المفاهيم الاصطلاحية لديه ، و في قوله الآتي ما ينبئ عن ذلك ؛ يقول الحموز : " و لعل من السمات البينة التي يوسم بها أسلوبه في تآليفه الميل إلى **الترميز** الذي يهمل فيه ما يمكن أن تنبئ عنه بعض **الرموز** ، و إلى الاختصار الذي قد يفضي إلى عدم تمكن القارئ من تبين المراد ، و هي مسألة يعود بعضها إلى **آثار الترجمة** ، أو إلى أنه يكتب للمشتغلين بالنحو الوظيفي ([3]) " .

6 . و مما يزيد أمر هذه المصطلحات صعوبة ، و تعقيدا . بالإضافة . إلى ما قاله الحموز . في نظرنا . كثرة هذه المصطلحات لدى المتوكل ، و كثرة تفريعاتها ، و نستطيع أن نضرب على ذلك بمثال نراه يغني عن حشد مزيد من الأمثلة ؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر مصطلح : (البؤرة) ؛ فكم حشد المتوكل من مصطلحات ضمها هذا المصطلح فهناك بؤرة المقابلة ، و بؤرة الجديد ، و قد قسم وظيفة بؤرة المقابلة إلى وظائف فرعية ؛

---

[1] ـ ينظر : نحو اللغة العربية الوظيفي في مقاربة أحمد المتوكل : عبد الفتاح الحموز ، ص 33 .
[2] ـ ينظر : المرجع نفسه ، ص 60 .
[3] ـ المرجع نفسه ، ص 14 .

كبؤرة الجحود ، و نجد داخل بؤرة الجديد ؛ لتحقيق أمن اللبس ، وظيفتين فرعيتين ؛ هما بؤرة الطلب ، و بؤرة التتميم ، و بؤرة المقابلة أنواع ؛ منها : بؤرة الجحود ، و بؤرة التعويض ، و بؤرة الحصر ، و بؤرة الانتقاء ؛ أما بؤرة الجديد ؛ نوعان : بؤرة الطلب ، و الاستتمام ،
و قيل للمحور أنواع : جديد ، و عابر ، و ماكث ، و يندرج تحت الماكث المعطى ، و تحت المعطى المنقطع ، ، و المستمر ، ، و يندرج تحت المستمر المكرر ، و يندرج تحت المكرر التام المعاد (بضم الميم) ، و الجزئي الفرعي إلى ما هنالك من تفريعات اصطلاحية تدخل القارئ في صعوبات لا حصر لها .

و نتساءل كم من الوقت تحتاج مصطلحات النحو الوظيفي هذه و غيرها مما لم نذكر حتى تجد طريقها إلى عقول القراء ، و المهتمين بالدراسات اللغوية و كيف يمكن أن يكون النحو الوظيفي رغم أهميته ، و الأفكار التي يطرحها أن يكون سبيلا لتيسير حقيقي للنحو إذا كان دعاته ، و المبشرون به يتحدثون للقارئ به كما لو كان متخصصا فيه ، أو فاهما لما يطرح عليه من هذا النحو !! . و رغم كل هذه الإشكالات المطروحة نجد من الدارسين المتخصصين من يغض الطرف عما يوجد من تلك الصعوبات ، و يصر على أن يكون النحو الوظيفي مثالا حقيقيا للنهوض بالنحو العربي ، و تطويره ، و ترقيته ، و تيسيره ...؛ يقول يحيى بعيطيش : " إن الاعتماد على مفاهيم مصطلحات النظرية الوظيفية ، لا تسهم في تخليص النحو العربي من الاضطراب فحسب ؛ بل تجعله نحوا ميسرا ، خاليا من التعقيدات ، و الشروط ،و القيود التي تثقل كاهل المتعلمين دون فائدة([1]) "..

و لا يفهم مما تقدم أننا نعارض هذا التوجه الذي أتى به المتوكل في النحو الوظيفي ، و لا أننا ندعو إلى التقليد ، ضد كل تجديد ، فمن سنة الفكر الإنساني التطور ، و التجدد ، و مواكبة العصر . طبعا . إذا كان ذلك يخدم اللغة العربية ، و يرقى بها في سلم التحضر ؛ حتى لا تصاب بالجمود ، و التخلف ، و لكن الذي نريده من المتوكل ، و أتباعه أن يُبَسطوا . قَدرَ الإمكان . أفكارَهم ، و يُقدموا تجربتهم للاختبار العملي الحقيقي ؛ لأن الزبد يذهب جفاءا ؛ و أما ما ينفع الناس ، فيمكث في الأرض ، و لعل هذا يحتاج إلى عمل دؤوب ، و تفكير شاق ، و عسير .
7 . لقد لفت انتباهي ما ورد في كلام عبد الفتاح الحموز السابق عن الصعوبات التي تكتنف أسلوب ، و لغة المتوكل في جميع كتاباته ، و قال إن هذه الصعوبات يمكن أن تكون أثرا من آثار الترجمة ، و هذا الكلام . في اعتقادنا . فيه كثير من الصحة ، و الصواب
و نشاطره فيه ، و لنا أن نستدل على صحة ، و وجاهة هذا الرأي منه ؛ إذ علمنا أن نظرية

[1] ـ النحو العربي بين التعصير و التيسير : يحيى بعيطيش ، ص 137 .

النحو الوظيفي نظرية غربية و أن المتوكل تأثر فيها بالباحث اللساني الهولندي سيمون ديك و أخذ عنه مبادئها ، و حاول أن يطبقها على اللغة العربية بحجة أنه يريد أن يؤسس للغة العربية نحوا وظيفيا ، و هذا جيد ، و بالرغم من أن المتوكل حين أدخل هذه النظرية قام بمحاولة تطويرها عبر ثلاث مراحل ؛ هي :

أ . مرحلة الاستنبات ، ب . مرحلة التأصيل ، ج . مرحلة الاسهام و التطوير ؛

إلا أننا نرجح أن تكون أغلب مصطلحات النحو الوظيفي التي درج على استعمالها ؛ هي مصطلحات مترجمة عن تلك النظرية ، و لا شك أنها من جملة مصطلحات سيمون ديك التي كان يستعملها ، و استدلالنا على ذلك أن كل مصطلح من تلك المصطلحات التي نقرؤها للمتوكل لها ما يقابلها في اللغة الأجنبية ، و لنا أن نطرح هذا السؤال ؟ .

إذا كان لمصطلحات المتوكل بالعربية لها ما يقابلها في اللغة الأجنبية ؛ فأيهما سبق الآخر في الوجود ؟ أو بصياغة أخرى أيهما أخذ عن الآخر ، أو تبعه ؛ لأنه لا بد من تبعية أحدهما ، و أسبقيته للآخر ؟ ، و لعل هناك سؤالا آخر جدير بالطرح ههنا ، و هو: لماذا نجد في بعض كتابات المتوكل ، و جاره عبد القادر الفاسي قائمة طويلة للمصطلحات المستعملة في كتابيهما ؛ الأول له كتاب : [اللسانيات الوظيفية مدخل نظري]، و الثاني له كتاب : [اللسانيات و اللغة العربية (نماذج تركيبية دلالية)] ففي هذين الكتابين نجد تلك القائمة التي أشرنا إليها قبل وضعهما قائمة المراجع ؛ و نود الإشارة . كذلك . إلى أن المتوكل يورد المصطلح الأجنبي اعتمادا على لغة أجنبية واحدة ؛ هي الانجليزية ؛ بينما نجد الفاسي يستعين في إيراد المصطلح الأجنبي بلغتين ؛ هما : الانجليزية ، و الفرنسية ثم يذكر ما يقابلها باللغة العربية مما يعني في الأخير أن المصطلح الأجنبي ؛ هو الأصل و المصطلح العربي . في الأخير . ليس إلا فرعا منه ، و تابعا له . و لا بأس أن نورد بعضا من تلك المصطلحات ، و ما يقابلها من مصطلحات عربية غربية عن مصطلحات تراثنا النحوي على سبيل المثال : أولا: . بعض مصطلحات المتوكل :

المصطلح العربي	المصطلح الأجنبي	المصطلح العربي	المصطلح الأجنبي
حالة إعرابية بؤرة جديد صوري تنميط نواة	Case Focus of new Formal Typology Core Focused	. قدرة . إسناد . وظيفي . إدماج . نحو وظيفي	. Competence . Assignment . Functional . Embedding . Functional grammar .

تركيب مبأر كفاية تداولية	construction Pragmatic adequacy	. متقبل . إحالة	. Patient . Reference

ثانيا : و إليك . الآن . بعض من مصطلحات : ع / الفاسي الفهري :

المصطلح بالعربية	المصطلح بالفرنسية	المصطلح بالإنجليزية
. امتصاص . مقبولية	Absorption Acceptabilite	Absorption Acceptability
. مكون قاعدي	Composant basique	Basic component
. قدرة . مكون صواتي	Competence Composent phonologique	Competence Phonological
. بنية مكونية	Structure de constituants	Contituent structure

8 . لعل من المشكلات التي تواجه المصطلح اللساني عامة و النحوي خاصة في النحو الوظيفي في اللسانيات المعاصرة ليس هو في ندرتها ، أو عدم وجود ما يقابلها في اللغة العربية بل في كثرتها إلى درجة أن بعضها أصبح ذا علاقة ترادفية ؛ بمعنى أنها وقعت في مشكل الترادف الذي يدعو علم المصطلح إلى تجنبه ؛ كشرط من شروطه ،و دليلنا مصطلح المحمول في النحو الوظيفي ، فإنه يشمل ما يلي : الجار و المجرور ، و الفعل ، و المركب الوصفي و المركب الاسمي ، و المركب الحرفي ، و المركب الظرفي فإذاً أنت ترى أن مصطلحا واحدا يدل على كل هذه المصطلحات المذكورة . و قد تحدث المتوكل عن عدد كبير من الجمل إلى درجة يصعب على القارئ استيعابها ، أو التمييز بينها جميعا .

إن . هناك . أمرا لا بد من إثارته ، و التنبيه عليه ، و هو أن الدارسين المحدثين المتأثرين بنظريات النحو الغربي ؛ كثيرا ما يدعون إلى الاستغناء عن المصطلح النحوي القديم ، و يفضلون عليه المصطلح الأجنبي ، لا لشيء سوى أن المصطلح النحوي القديم كان قد وضع له النحاة القدماء مفهوما عبر عنه ، لا ينبغي أن نحمله مفهوما جديدا و بحجة تجديد مصطلحات النحو العربي ، و الاستفادة من المفاهيم التي تطرحها تلك النظريات التي تأثروا بها ، و تبنوها في دراساتهم ، و تحليلاتهم في اللغة .

و نحن بدورنا يحق لنا أن نتساءل ما الفائدة من وضع مصطلح (الأفعال المساعدة) عوضا عن المصطلح النحوي العربي القديم : النواسخ (كان و أخواتها) فما يسمى في اللغتين الفرنسية و الإنجليزية " أفعال مساعدة " يتفق مع طبيعة هاتين اللغتين ، و لا يتفق مع طبيعة لغتنا مع أن المصطلح العربي أكثر وضوحا ، و لا يوقع القارئ في التباس في المفهوم ؛ لأن القارئ الذي عرف هذا المصطلح في اللغتين الفرنسية ، و الإنجليزية تعلم أن مصطلح : الأفعال المساعدة ، أو الفعل المساعد في الفرنسية مثلا ؛ هو : الفعل الذي يشترك مع فعل آخر (في صيغة اسم المفعول أو المصدر) في تكوين الأزمنة المركبة ، أو تركيبة نحوية أو زمن بسيط و كذلك تسمى في الإنجليزية (أفعال مساعدة) ، و هي مهمة جدا في تركيب الجملة ؛ مثل : (can / have / Should / do / are / is / am) ، و ما الفائدة . أيضا . من استخدام مصطلح الأفعال التصعيدية بدل الأفعال المتعدية ؛ كما هو في النحو العربي القديم ؛ و لماذا تحصر الأفعال التصعيدية في النحو الوظيفي فقط في (ظن و أخواتها) التي اصطلح على تسميتها بـ(أفعال الاعتقاد) و لماذا هذه التسمية مع وجود مصطلح يرادفها ، و هو(الأفعال القلبية) ؟ !! .

ثم إن المتوكل يستخدم مصطلحات تختلط مفاهيمها على القارئ ، و يشعر فيها بصعوبة التمييز فيما بينها ؛ مثل هذه المصطلحات : الحمل . الجملة . المركب . التركيب ...

فالحمل يعرف على أنه الجملة البسيطة ، و الجملة (معروفة في النحو العربي) ، و هي أنواع و قد زاد عددها بشكل مقلق بالنسبة للقارئ في النحو الوظيفي ؛ كما ألمحنا إلى ذلك فيما سبق ، و المركب ، أحيانا يطلق على المركب الاسمي ، أو الفعلى ، أو الوصفي داخل الجملة ، و المركب عنده جزء من الجملة ، و التركيب مرادف للجملة ، و لماذا كل هذه الزيادة في المصطلحات إذا كان لها وجود في النحو العربي ، و عندما ينحدث عن أنماط الجملة في اللغة العربية يلتبس مصطلح شبه الجملة بالجملة فلا يدري القارئ كيف يصبح شبه الجملة جملة في النحو الوظيفي .

و لنقرأ له في ذلك هذا الكلام : " حصرنا (المتوكل 2005 م) أنماط الجمل في اللغة العربية في أربعة أنماط ؛ هي : الجملة الخبرية ، و الجملة الاستفهامية ، و الجملة التعجبية ، و اقترحنا إضافة نمط خامس أسميناه " شبه الجملة " ، و عرفناه على أساس أنه يشمل الجمل التي تشكل وحدة تواصلية ، و إن لم تكن لها بنية الجملة ...([1])".

و أخيرا يقول أحمد المتوكل : " لقد استطاع الاتجاه الوظيفي تجاوز الصراع المفتعل بين التراث ، و تجاوز إشكالية عوائق **المصطلح اللساني** ، و عوائقه في الثقافة العربية فاهتدى إلى حلول عملية لبعض القضايا ، و الاشكالات المطروحة ؛ إلا أن هذا الاتجاه ظل يراوح مكانه ؛ فكون

[1] ـ المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول و الامتداد : أحمد المتوكل ، ص 135 .

النظرية التوليدية نظرية تداولية بامتياز تقوم على التوفيق بين المقال و المقام ؛ إلا أن هذا يجعل هذه النظرية أمام معطيات تستعصي على الضبط في الكثير من الأحيان ، خصوصا عندما يتعلق الأمر بضبط وظائف مختلفة: تركيبية ، و دلالية ، و تداولية لم يحسم في ضبط سلمياتها إلى الآن ([1]) " .

و بالرغم من كل تلك الجهود التي بذلها أحمد المتوكل في أن يصبح للغة العربية اتجاها وطيفيا إلا أن هذا الاتجاه بما يحملة من أفكار جديدة و مصطلحات هي في غاية الصعوبة و الغرابة تحاول أن تكون بديلا لمصطلحات النحو العربي القديم تلك المصطلحات التي استوحاها جهابذة النحو قديما من اللغة العربية الفصحى لغة القرآن الكريم ، و إن ادعى المتوكل خلاف هذا الزعم . و إذا كانت مصطلحات النحو العربي القديم ما زالت تسيل حبر المنتقدين لها إلى اليوم بالرغم من أنها قطعت شوطا كبيرا و نالت من النضج و الدرس ما نالت إلا أن مصطلحات النحو الوطيفي لدى أحمد المتوكل ما زالت تحتاج إلى تبسيط و شرح كبير يقربها من الفهم لدى العامة ، و هي لا تعدو أن تكون مصطلحات لا تفهمها إلا الخاصة في هذا الاتجاه .

[1] - المرجع السابق ، ص 410 و ص 411 .

خـاتمــة

و في **الخاتمة** توصلنا إلى جملة من النتائج استخلصناها من فصول هذا البحث الأساسية نوردها في النقاط التالية :

1 . إن علم المصطلح علم جاء لصياغة المصطلحات و وضعها، و لدراسة تلك المصطلحات

دراسة شكلية و دلالية و ضبطها حتى تعبر بشكل واضح و دقيق عن المفاهيم التي وضعت لها و هذا لوضع حد للفوضى ، و الاضطراب الذي كانت تتخبط فيه ، و المتمثلة في طاهرة الترادف و الاشتراك اللفطي تكون الانطلاقة فيه من المفاهيم الاصطلاحية وصولا بها إلى اختيار المصطلح المناسب لها عكس الكلمات المعجمية .

2 . إن الدرس اللغوي عموما ، و الدرس النحوي خصوصا تأثرا كثيرا بالنطريات اللغوية الحديثة ، و كان الدارسون المحدثون على وعي تام بما قرره علماء الاصطلاح ، و ما تقرر في علم المصطلح الحديث من مبادئ و أسس ، أو شروط لتنطيم عملية وضع المصطلحات .

3 . لقد حاول الدرس النحوي الحديث أن يخضع المصطلحات النحوية و مفاهيمها لمناهج حديثة لجعلها تقترب إلى حد كبير من الموضوعية و العلمية و هذا حتى تجعلها تعبر بشكل دقيق، و واضح عن المفاهيم التي وضعت للتعبير عنها ، و بتلك المناهج استطاع الدارسون المحدثون ذوو الاتجاهات النحوية الحديثة إلى حد ما أن يخلصوا المصطلحات النحوية مما علق بها من تأويلات فلسفية ، و تعقيدات في المفاهيم التي كانت تعبر عنها ،

و أن تضع للمفاهيم النحوية الجديدة مصطلحات جديدة و ملائمة حتى تصير العلاقة بين المصطلح ، و مفهومه و إلى حد كبير ذات علاقة أحادية اللفط ، و أحادية المعنى ..

4 . لكن و بالرغم من كل تلك الجهود التي بذلها الدرس النحوي الحديث لتطوير المصطلحات و تجديدها في الشكل و المضمون ، و صياغتها صياغة تخلصها من طاهرة الترداف ، و الاشتراك اللفطي ؛ إلا إن النجاح في ذلك كان نسبيا ؛ بحيث طلت كثيرا من المصطلحات النحوية القديمة تفرض نفسها بما تحمله من مفاهيم ، و أفكار قديمة على مفاهيم الدرس النحوي الحديث و مصطلحاته بالرغم من التجديد الكبير الذي مس معطم المصطلحات و مفاهيمها خاصة لدي أصحاب الاتجاه التوليدي التحويلي و أصحاب النحو الوطيفي .

5 . لقد توصل الدرس النحوي الحديث إلى وضع مفاهيم جديدة لمصطلحات جديدة ، و بقدر ما كان يسعى إلى الدقة و الوضوح و نشدان الموضوعية و العلمية إلا إنه زاد من حدة التعقيد و الغموض جلبته كثرة المصطلحات بدرجة كبيرة أصبح المصطلح النحوي الحديث إزاءها يستعصي على فهم ، أو استيعاب القارئ البسيط ، ناهيك عن المتخصصين فيه .

6 . بالرغم من وصول مصطلحات النحو التراثية إلى مرحلة و النضج و الاكتمال بسبب تلك الجهود الجبارة التي بذلها النحاة عبر القرون الماضية إلا إن أصحاب الاتجاه التراثي ، و على رأسهم عباس حسن لم يستطيعوا أن يخلصوا كل المصطلحات النحوية من طاهرة الترادف أو الاشتراك اللفطي التي ورثوها من التراث النحوي القديم و هذه الطاهرة باتت تعد من المشكلات

التي ما زال المصطلح النحوي العربي الحديث يعاني منها ، و قد جاء علم المصطلح حديثا لتخليص المصطلحات النحوية منها ، و هذا بالرغم من قطع النحاة أشواطا كبيرة في إعادة النطر في تلك المصطلحات لكي تصبح سهلة ميسورة خالية من الغموض و التعقيد ، و غير ذلك من الشوائب الكثيرة التي تصدوا لها .

7 . طل المصطلح النحوي في الاتجاه البنيوي الوصفي ممثلا في تمام حسان مصطلحا نحويا تراثيا ، لم يشأ تمام حسان أن يلغيه تماما ، أو يدخل عليه مصطلحات نحوية أجنبية مترجمة ، أو معربة ؛ لكنه حاول أن يعيد النطر في منهج دراسة النحو العربي بما فيه من مصطلحات تعبر عن مفاهيمه ، و ذلك من خلال إعادة تصنيفها ، و تقسيمها و تبسيط مفاهيمها ، حتى تكون قريبة من تناول القارئ العربي البسيط ، و كأن المشكلة لا تكمن في المصطلحات بعينها بل تكمن في منهج دراستها ، و إعادة النطر في بعض مفاهيمها . و لكن تمام حسان بقدر ما كان وفيا في استخدامه لمصطلحات النحو القديمة إلا إنه حاول أن يجدد في بعض المصطلحات النحوية لكن على طريقة النحاة الكوفيين في مواجهتهم لمصطلحات النحو البصري .

8 . إذا كان أصحاب الاتجاهين التراثي و البنيوي الوصفي قد حافطوا على مصطلحات النحو التراثية ، و اختاروا ما صار شائعا في الاستعمال ، فإنهم حاولوا أن يخلصوا تلك المصطلحات من تعدد العلاقات بين المصطلح النحوي و مفهومه ، و من كل تلك التأويلات الفلسفية ، و التعقيدات المعرفية التي أبعدتها عن واقع اللغة ، و أن يجددوا في منهج دراسة النحو العربي دون أن يغيروا قواعد النحو العربي التي استنبطها علماء النحو الأوائل ؛ كالخليل و سيبويه و من عاصرهما .

9 . إن التجديد الفعلي للمصطلحات النحوية في العصر الحديث جاء مع الاتجاهين التوليدي التحويلي ممثلا في ميشال زكرياء و مازن الوعر ، وعبد القادر الفاسي الفهري و اتجاه النحو الوطيفي ممثلا بلا منازع في أحمد المتوكل الباحث المغربي حيث مس التجديد المصطلحات النحوية شكلا ، و مضمونا نطرا لتأثر المصطلحات في هذين الاتجاهين بالنطريات اللغوية الحديثة ؛ فالاتجاه الأول تأثر بنطرية النحو التوليدي و التحويلي لدى صاحبها تشومسكي ، و الثاني تأثر بنطرية النحو الوطيفي لدى صاحبها سيمون ديك الهولندي . .

10 . لقد حاول أصحاب هذين الاتجاهين الأخيرين أن يطبقوا النطريات اللغوية الغربية الحديثة على قواعد النحو العربي ، و قد دفعهم ذلك إلى استخدام مصطلحات نحوية جديدة . في الغالب . تعبر في مجملها عن مفاهيم جديدة كل الجدة عن تلك المفاهيم التي تعبر عنها مصطلحات النحو العربي القديم إيمانا منهم بأن المصطلح النحوي القديم عبر عن مفاهيم اصطلاحية كان قد

وضعها النحاة له لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتحمل التعبير عن مفاهيم اصطلاحية جديدة لم تكن عبرت عنها سلفا وهذا حتى لا تتعدد المفاهيم الاصطلاحية للمصطلح الواحد و هو ما يرفضه علم المصطلح اليوم .

11 . و بقدر ما حاول أصحاب الاتجاه التوليدي التحويلي ، و أصحاب اتجاه النحو الوظيفي أن يسلكوا منهجا جديدا في دراسة النحو العربي و مصطلحاته حتى يقربهم من الأساليب العلمية الدقيقة و النتائج العلمية الصائبة ، فإنهم توسلوا لتحقيق ذلك باستخدام المعادلات و الرموز الرياضية ، مما زاد الدرس النحوي لديهم تعقيدا و صعوبة ، بل و غموضا جعل تلك المفاهيم الاصطلاحية التي وضعوها يستعصي استيعابها أو فهمها على المتخصص و من باب أولى على القارئ البسيط ، و هو ما لا يتفق مع المبادئ ، و الشروط التي وضعها علماء الاصطلاح .

12 . كان على أصحاب هذين الاتجاهين أن يعملوا على تقريب المفاهيم الاصطلاحية ، و أن يجعلوها في متناول القارئ البسيط و ألا تبقى مفاهيم قاصرة على النخبة المتخصصة في كلا الاتجاهين و أن يقوموا بعملية التوفيق بينها و بين مصطلحات النحو العربي القديم إذا كانوا فعلا صادقين في دعوتهم لمد جسور التواصل بين التراث ، و الدرس اللغوي الحديث .

13 . رغم صيحات التجديد المتعالية لمصطلحات النحو العربي في العصر الحديث ، فإن هذه المصطلحات بمفاهيمها القديمة ما زالت تفرض نفسها في مدارسنا ، و كلياتنا و جامعاتنا اليوم ذلك لأن تلك المصطلحات نابعة من التراث اللغوي الأصيل ، و من واقع اللغة العربية الفصيحة و لكون المصطلحات النحوية الحديثة التي سعى المحدثون إلى نشرها و الدعاية لها تستمد مقوماتها من نظريات لغوية غربية غريبة عن أصالة التراث اللغوي العربي الأمر الذي يجعلها منبتة الجذور عن أصالة هذا التراث .

14 . لذا كله نقول : إن أي دعوة للتجديد في مصطلحات النحو و مفاهيمه ، و حتى تعبر هذه المصطلحات بدقة و وضوح يبعدها عن تعدد المعاني للمصطلح الواحد ، أو العكس ، و لكي يكتب لتلك الدعوة النجاح التام لا بد أن تنطلق تلك المحاولة من التراث الأصيل تستمد مقوماتها منه حتى يكون رافدا قويا يساعدها على النهوض ، و التقدم ؛ لا أن تستمد تلك المصطلحات مفاهيمها من نظريات غربية غريبة عن واقع اللغة العربية و أصالة تراثها ، و هذا لا يتم إلا باستقراء هذا التراث و إعادة قراءته و استقصائه ، و غربلته ، و تنقيته من الشوائب التي علقته محاولة لفهمه ، و الاستفادة من كنوزه و أن تستمر جهود المخلصين من الدارسين المعاصرين ليكملوا ما بدأه الدارسون في القرن الماضي .

15 . إن صياغة المصطلحات وفق ما يتطلبه علم المصطلح ، و وفق ما قرره علماء الاصطلاح يحتاج إلى تضافر جهود كل المخلصين للغة العربية ، و ذلك بالعمل في إطار جماعي حتى تتوحد الجهود ؛ لأن النتائج المرجوة مرهونة بذلك ، و لأن العمل الفردي و الاجتهادات الفردية ضاعفت من مشكلات المصطلح في العصر الحديث ؛ حيث تعددت المصطلحات و اختلفت المفاهيم للمصطلح الواحد مع علمهم و اطلاعهم على مقررات علماء الاصطلاح .

16 . إن أفضل إطار لتحقيق تلك الغاية ما كان في إطار مجامع اللغة العربية ؛ كمجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي قدم جهودا جبارة للمصطلح اللغوي ؛ حيث أعادت للمصطلح اللغوي عامة مكانته ؛ إلا أن الأمر يحتاج إلى أن يستمر هذا المجمع في جهوده التي بدأها في القرن الماضي و التي قام بها نخبة من علماء هذه الأمة ،و لكن هذه الجهود وحدها لا تكفي بل تحتاج إلى إرادة سياسية ، و مساندة من قبل دول أعضاء هذا المجمع .

17 . و في الأخير نقول : لقد تأكد لنا من خلال هذا البحث وجود صلة وطيدة و ارتباط قوي بين المصطلح و الجوانب المعرفية و الاجتماعية و السياسية ، و الاقتصادية و العلمية و الحضارية ، مما يعني أنه يجب على الأمة العربية أن تطور معارفها العلمية ، و الاقتصادية
حتى نرتقي بمستوى اللغة العربية في جميع المجالات و حتى نصبح قادرين على إنتاج المصطلحات و صناعتها ؛ فاللغة العربية اليوم عقيمة بسبب عقم العقل العربي الذي هو أساس في إيجاد و اختراع ما نحتاج إليه من مصطلحات في جميع تلك المجالات .

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع

- القرآن الكريم (برواية ورش) .

1 . آراء السكاكي النحوية في كتابه مفتاح العلوم : دراسة في ضوء المنهج الوظيفي ، لنوري خذري . مذكرة ماجستير ، الشعبة لغوية . التخصص لسانيات اللغة العربية . جامعة الحاج لخضر . باتنة ، السنة الجامعية (1429 هـ . 1430 هـ) / (2008 م . 2009 م) .
2 . آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي لأحمد المتوكل ، دار الهلال العربية (1993 م) ، الطبعة الأولى .
3 . الاتجاهات النحوية لدى القدماء : دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة لحليمة أحمد عمايرة ، دار وائل للنشر . عمان (2006 م) ، الطبعة الأولى .
4 . الاتجاهات المعاصرة في الدراسات اللسانية لأحمد دراج ، مكتبة الآداب . القاهرة (1430 هـ . 2009 م) ، الطبعة الأولى .
5 . إحياء النحو لإبراهيم مصطفى ، دار الآفاق العربية (1423 هـ . 2003 م) . القاهرة .
6 . أدب الكاتب لابن قتيبة (تح) محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة(1405 هـ . 1985 م) ط : 2 .
7 . أسرار العربية لأبي البركات عبد الرحمن الأنباري ، (تحقيق) بركات يوسف هبود ، دار الأرقم (1420 هـ . 1999 م) ، الطبعة الأولى .
8 . الأسس اللغوية لعلم المصطلح لمحمود فهمي حجازي ، دار غريب للطباعة ، و النشر ، و التوزيع .
9 . الاشتقاق و دوره في نمو اللغة لفرحات عياش ، ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر (1995 م) .
10 . إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد ليوسف وغليسي ، الدار العربية . منشورات الاختلاف . الجزائر ، الطبعة الأولى .
11 . الأصول :دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو . فقه اللغة . البلاغة) لتمام حسان ، عالم الكتب . القاهرة (1420 هـ . 2000 م) .
12 . أصول التفكير النحوي لعلي أبو المكارم ، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع . القاهرة (2006 م) ، الطبعة الأولى .
13 . الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين لأبي البركات الأنباري النحوي (513 هـ . 577 هـ) ، المكتبة العصرية ، صيدا . بيروت .
14 . الإيضاح في علوم اللغة للخطيب القزويني (666 هـ . 739 هـ) (تح) عبد الحميد هنداوي ، مؤسسة المختار (1428 هـ . 2007 م) ، ط : 3 .

15 . الألسنية التوليدية و التحويلية و قواعد اللغة العربية [الجملة البسيطة] : ميشال زكرياء المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع . بيروت (1406 هـ . 1986 م) ، الطبعة الثانية .
16 . بحوث ألسنية عربية لميشال زكرياء ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، و النشر و التوزيع الطبعة الأولى .
17 . بحوث و دراسات في اللسانيات العربية لحاج عبد الرحمن صالح ، (موفم) للنشر . الجزائر (2007 م) .
18 . بنية الجملة العربية ، و أسس تحليلها في ضوء المنهج التوليدي التحويلي لسعيد شنوقة عالم الكتب . القاهرة (2010 م) ، الطبعة الأولى .
19 . تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (تح) أحمد صقر (د . د . ط) .
20 . تاريخ آداب العرب لمصطفى صادق الرافعي ، دار الكتاب العربي ، بيروت . لبنان (1394 هـ . 1974 م) ، الطبعة الرابعة .
21 . تدريس النحو العربي في ضوء الاتجاهات الحديثة لظبية سعيد السليطي الدار المصرية اللبنانية (1423 هـ . 2002 م) ، الطبعة الأولى .
22 . التراكيب في المثل العربي القديم لنوار عبيدي ، مطبعة المعارف (2005 م) ، ط :.1
23 . التراكيب النحوية و سياقاتها المختلفة عند عبد القاهر الجرجاني لصالح بلعيد ، مؤسسة المختار للنشر ، و التوزيع . القاهرة (1428 هـ . 2007 م) ، الطبعة الأولى .
24 . التركيبات الوظيفية : قضايا و مقاربات لأحمد المتوكل ، مطبعة الكرامة . الرباط (1426 هـ . 2005 م) ، الطبعة الأولى .
25 . تسهيل شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك في النحو و الصرف لحسن عبد الجليل ، مؤسسة المختار . القاهرة (1425 هـ . 2004 م) ، الطبعة الأولى .
26 . تصريف الأسماء و الأفعال في ضوء أساليب القرآن لمحمد سالم محيسن (1407 هـ . 1984 م) ، الطبعة الأولى .
27 . التطبيق الصرفي لعبده الراجحي ، دار النهضة العربية ، بيروت . لبنان (1426 هـ . 2004 م) .
28 . التعريفات للسيد القاضي الجرجاني (ت 816 هـ) (تحقيق) مصطفى أبو يعقوب . الرباط (1426 هـ . 2005 م) ، الطبعة الأولى .

29 . التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم و الحديث لخالد سليمان بن مهنا الكندي ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان . الأردن (1427 هـ . 2007 م) ، الطبعة الأولى .
30 . التفكير اللساني في الحضارة العربية لعبد السلام المسدي ، الدار العربية . تونس (1981 م) .
31 . تقدم اللسانيات في الأقطار العربية (وقائع ندوة جهود أبريل 1987 م) ، الرباط . دار الغرب الإسلامي ، بيروت . لبنان (1991 م) ، الطبعة الأولى .
32 . تكحيل الطرف شرح و تحقيق شذا العرف لأحمد الحملاوي (تحقيق) محمد خلف يوسف ، دار الأندلس الجديدة . مصر (1429 هـ . 2008 م) .
33 . تمام حسان رائدا لغويا لعبد الرحمن حسن العارف ، عالم الكتب . القاهرة (2002 م) الطبعة الأولى .
34 . التهيئة اللغوية للنحت في العربية لعبد الجليل مرتاض ، دار هومة . الجزائر (2006 م) .
35 . جامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلاييني ، (ضبطه و خرج آياته و شواهده الشعرية) محمد فريد ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة . مصر ، الجزء الأول .
36 . الجملة العربية و المعنى لفاضل صالح السامرائي ، دار ابن حزم (1421 هـ . 2000 م) ، الطبعة الأولى .
37 . الجملة العربية : (مكوناتها . أنواعها . تحليلها) لمحمد إبراهيم عبادة ، مكتبة الآداب . القاهرة .
38 . جواهر البلاغة في المعاني و البيان و البديع للسيد أحمد الهاشمي ، دار إحياء التراث العربي . بيروت ، الطبعة الثانية عشرة .
39 . حاشية المنياوي على شرح حلية اللب المصون الموسومة بالجوهر المكنون للشيخ أحمد الدمنهوري ، مكتبة اليمن الكبرى . صنعاء .
40 . حدود النحو للأبذي (800 هـ . 860 هـ) ، (تحقيق) خالد فهمي ، مكتبة الآداب . القاهرة (1428 هـ . 2007 م) ، الطبعة الأولى .
41 . الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني ، (تحقيق) محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت . لبنان (1427 هـ . 2006 م) ، الطبعة الأولى .
42 . الخطاب الموسط لأحمد المتوكل ، دار الأمان . الرباط (1432 هـ . 2011 م) ، الطبعة الأولى .
43 . الخطاب و خصائص اللغة العربية : دراسة في الوظيفة و البنية و النمط لأحمد المتوكل دار الأمان . الرباط (1431 هـ . 2010 م) ، الطبعة الأولى .

44 . الخلاصة النحوية : تمام حسان ، عالم الكتب ، بيروت . لبنان (1427 هـ . 2006 م) ، الطبعة الأولى .
45 . دراسات نقدية في النحو العربي لعبد الرحمن أيوب ، مكتبة الأنجلو المصرية ، مطبعة مخيمر (1957 م) . الجزء الأول .
46 . دروس في اللسانيات التطبقية لصالح لعيد ، دار هومة . الجزائر ، الطبعة الثالثة .
47 . دلائل الإعجاز لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني (تحقيق) محمد زينو ، مؤسسة الرسالة ناشرون ، بيروت . لبنان (1426 هـ . 2005 م) ، الطبعة الأولى .
48 . شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك في النحو و الصرف لابن عقيل (تحقيق) محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت . لبنان .
49 . شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري ، (تحقيق) محمد محمد تامر ، الزهراء للإعلام العربي .
50 . شرح قطر الندى و بل الصدى لابن هشام الأنصاري ، دار الفكر ، بيروت . لبنان (1427 هـ . 1428 هـ) . (2007 م) .
51 . شرح المفصل لموفق الدين ابن يعيش النحوي (ت 643 هـ) ، (د . تح) ، عالم الكتب . بيروت ، المجلد الأول .
52 . الصاحبي في فقه اللغة و سنن العرب في كلامها لأبي الحسين أحمد بن فارس ، (تحقيق) مصطفى الشويمي ، مؤسسة أ . بدران للطباعة و النشر ، بيروت . لبنان (1382 هـ . 1963) .
53 . الصرف العربي و واقع تعليمه في المرحلة الثانوية من المدرسة الجزائرية لأحمد شامية مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع . الجزائر .
54 . ظاهرة الإبدال عند اللغويين و النحاة العرب لعبد الله بو خلخال ، دار الهدى ، عين مليلة . الجزائر .
55 . ظاهرة الإعراب في النحو العربي و تطبيقلتها في القرآن الكريم لأحمد سليمان ياقوت (1401 هـ . 1981) ، ط : 1 .
56 . العربية و الإعراب لعبد السلام المسدي ، مركز النشر الجامعي (2003 م) .
57 . العربية و علم اللغة البنيوي لحلمي خليل ، دار المعرفة الجامعية . الاسكندرية (1996 م) .
58 . العصر العباسي الأول لشوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الأولى .

59 . العقد الفريد لأبي عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي ، (تحقيق) أحمد أمين و آخرين ، دار الكتاب ، بيروت . لبنان ، الجزء الثالث .
60 . العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم و الحديث لمحمد حماسة عبد اللطيف ، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع . القاهرة .
61 . علم اللغة : مقدمة للقارئ العربي لمحمود السعران ، دار النهضة العربية ، بيروت . لبنان .
62 . غرائب اللغة العربية للأب رفائيل نخلة اليسوعي ، دار المشرق . بيروت (1986 م) الطبعة الثالثة .
63 . الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية لعبد الجليل مرتاض دار هومة . الجزائر(2008 م)
64 . فصول في علم اللغة لمحمد علي عبد الكريم الرديني ، دار الهدى ، عين مليلة . الجزائر (2007 م) .
65 . فصول في اللغة و النقد لنعمة رحيم العزاوي ، المكتبة المصرية . بغداد (1425 هـ . 2004 م) .
66 . في أصول النحو لصالح بلعيد ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع . الجزائر (2005 م) .
67 . في تطور اللغة العربية لمحمد حسن عبد العزيز ، مكتبة الآداب . القاهرة (2007 م)
68 . في رحاب اللغة لعبد الجليل مرتاض ، يوان المطبوعات الجامعية . الجزائر ، الطبعة الثانية .
69 . فقه اللغة لصالح بلعيد ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع . الجزائر .
70 . فقه اللغة لعبد الواحد وافي ، نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع(أبريل 2007 م) الطبعة الخامسة .
71 . فقه اللغة و خصائص العربية لمحمد المبارك ، دار الفكر (1401 هـ . 1981 م) ، الطبعة السابعة .
72 . في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم لخليفة بوجادي ، بيت الحكمة (2009 م) . الجزائر ، الطبعة الثانية .
73 . في اللغة لأحمد شامية ، دار البلاغ للنشر و التوزيع (1423 هـ . 2002 م) ، الطبعة الأولى .
74 . في المصطلح النحوي : الاسم و الصفة في النحو العربي و الدراسات الأوربية لمحمود أحمد نحلة ، دار المعرفة الجامعية . الاسكندرية (1994 م) ، دار الثقافة . المغرب .

75 . في النحو العربي قواعد و تطبيق لمهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت . لبنان (1406 هـ . 1986 م) ، ط : 2 .
76 . في نحو اللغة و تراكيبها (منهج و تطبيق) لخليل أحمد عمايرة ، عالم المعرفة للنشر و التوزيع ، جدة . المملكة العربية السعودية (1404 هـ . 1984 م) ، الطبعة الأولى .
77 . في اللهجات العربية لإبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية . القاهرة (2002 م) .
78 . قاموس مصطلحات الأدب لمحمد بوزواوي ، دار مدني للطباعة والنشر و التوزيع (2003 م) .
79 . قاموس مصطلحات التحليل السيميائي للنصوص (عربي . إنجليزي . فرنسي) لرشيد بن مالك ، دار الحكمة فيفري (2000 م) .
80 . قاموس مصطلحات النقد الأدبي المعاصر لسيد حجازي ، دار الآفاق العربية . القاهرة (1421 هـ . 2001 م) ، الطبعة الأولى .
81 . قضايا اللغة العربية لصالح بلعيد ، مطبوعات جامعة منتوري ، قسنطينة . الجزائر .
82 . القواعد الأساسية للغة العربية للسيد أحمد الهاشمي ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان .
83 . الكامل في النحو و الصرف و الإعراب لأحمد قبش ، دار الجيل ، بيروت . لبنان .
84 . الكتاب لسيبويه (تحقيق) عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي . القاهرة (1425 هـ . 2004 م) ، الجزء الأول .
85 . الكلمة : دراسة لغوية معجمية لحلمي خليل ، دار المعرفة الجامعية .
86 . الكواكب الدرية على مقدمة الآجرومية لمحمد بن محمد المشهور بالحطاب (إشراف و تقديم) خليل الميس ، دار القلم ، بيروت . لبنان (1406 هـ 1986 م) ، الجزء الأول .
87 . لسان العرب لابن منظور (تحقيق) نخبة من العلماء على رأسهم عبد الله علي الكبير، دار المعارف . مصر .
88 . لسان عربي و نظام نحوي لممدوح عبد الرحمن ، دار المعرفة الجامعية (1999 م) .
89 . لسانيات التلفظ و تداولية الخطاب لذهبية حمو الحاج ، دار الأمل للطباعة و النشر و التوزيع (2005 م) .
90 . اللسانيات العامة لمصطفى حركات ، دار الآفاق .
91 . اللسانيات العامة الميسرة (علم التراكيب) لسليم بابا عمر و باني عميري ، أنوار . الجزائر (1990 م) .

92 . اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة لحافظ إسماعيلي علوي ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت . لبنان (2009 م) ، الطبعة الأولى .
93 . اللسانيات النظرية : دروس و تطبيقات لخليفة بوجادي ، بيت الحكمة. الجزائر (2012 م) ، ط : 1 .
94 . اللسانيات النشأة و التطور لأحمد مومن ، ديوان المطبوات الجامعية . الجزائر (2007 م) ، الطبعة الثالثة .
95 . اللسانيات و البيداغوجيا : نموذج النحو الوظيفي لعلي آيت أوشان ، دار الثقافة . الدار البيضاء (1998 م) ، الطبعة الأولى .
96 . اللسانيات و اللغة العربية لعبد القادر الفاسي الفهري ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء . المغرب .
97 . اللغة بين المعيارية و الوصفية لتمام حسان ، دار الثقافة ، الدار البيضاء . المغرب .
98 . اللغة العربية في العصر الحديث (قضايا و مشكلات) لمحمود فهمي حجازي ، دار قباء . القاهرة .
99 . اللغة العربية معناها و مبناها لتمام حسان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (1979 م)
100 . اللغة العربية و تحديات العصر لريمون طحان و دنيز بيطار طحان ، دار الكتاب اللبناني . بيروت (1984 م) ، الطبعة الثانية .
101 . اللغة و الدلالة (معجم) ليوسف مارون ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس . لبنان (2007 م) .
102 . اللغة و النحو بين القديم و الحديث لعباس حسن ، دار المعارف . مصر .
103 . اللسانيات الوطيفية مدخل نطري : أحمد المتوكل ، دار الهلال العربية (1993 م)، الطبعة الأولى .
104 . مباحث لغوية لمحمد علي عبد الكريم الرديني ، دار الهدى ، عين مليلة . الجزائر .
105 . مبادئ في اللسانيات لخولة طالب الإبراهيمي ، دار القصبة للنشر . الجزائر (2000 م) .
106 . مبادئ اللسانيات لأحمد قدور ، دار الفكر . دمشق (1996 م) ، الطبعة الأولى .
107 . مثل المقرب لابن عصفور الاشبيلي (ت 669 هـ) (تحقيق) صلاح سعد محمد المليطي ، دار الآفاق العربية . القاهرة (1427 هـ . 2006 م) ، الطبعة الأولى .
108 . المجامع العربية و قضايا اللغة لوفاء فايد . عالم الكتب (2004 م) .

109 . مجمع اللغة العربية في خمسين عاما لشوقي ضيف (1404 هـ . 1984 م) . مصر ، الطبعة الأولى .
110 . محاضرات في فقه اللغة لصالح بلعيد ، مطبوعات جامعة منتوري للطباعة و النشر و التوزيع . قسنطينة .
111 . محاضرات في فقه لعصام نور الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان (1424 هـ . 2003 م) ، الطبعة الأولى .
112 . محاضرات مجمعية لشوقي ضيف ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية . القاهرة . الطبعة الأولى .
113 . المدارس اللسانية في التراث و الدراسات الحديثة لمحمد الصغير بناني ، دار الحكمة . الجزائر (2001 م) .
114 . المدارس اللسانية في العصر الحديث ، و مناهجها في البحث للتواتي بن تواتي ، دارالوعي للنشر و التوزيع ، الرويبة . الجزائر (2008 م) .
115 . المدخل لعلم تفسير كتاب الله لأبي النصر أحمد بن محمد بن أحمد السمرقندي ، المعروف بالحدادي (تحقيق) صفوان عدنان داوودي ، دار القلم . دمشق (1408 هـ . 1988 م) ، الطبعة الأولى .
116 . المزهر في علوم اللغة و أنواعها لجلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) ، دار الجيل ، بيروت ، ج : 1 .
117 . مسائل في النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي لأحمد المتوكل ، دار الكتاب الجديد المتحدة (2009 م) ، الطبعة الأولى .
118 . المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح لإيناس كمال الحديدي ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر . الاسكندرية ، الطبعة الأولى .
119 . المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية لمحمد رشاد الحمزاوي ، المؤسسة الوطنية للكتاب . الجزائر .
120 . المصطلحات المفاتيح في اللسانيات لعبد القادر فهيم الشيباني ، سيدي بلعباس . الجزائر
121 . المصطلح في اللسان العربي من آلية الفهم إلى أداة الصناعة لعمار ساسي ، جدارا للكتاب العالمي ، عمان . الأردن ، ط : 1 (1429 هـ . 2009 م) ، ص : 112 و 97 .
122 . المصطلح النحوي : دراسة نقدية تحليلية لأحمد عبد العظيم ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الفجالة (1410 هـ . 1990 م) .

123 . المصطلح النحوي نشأته و تطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري لعوض حمد القوزي ، ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر ، الطبعة الأولى .
124 . المصطلح النحوي و تفكير النحاة لتوفيق قريرة ،دار محمد علي . تونس (2003 م) ، ط : 1 .
125 . معجم التعبير الاصطلاحي في العربية الماصرة لمحمد محمد داود ، دار غريب للطباعة و النشر و اتوزيع . الفجالة (1404 هـ . 1990 م)
126 . المعجم المفصل في دقائق اللغة العربية لإميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان (1424 هـ . 2004 م) ، الطبعة الأولى .
127 . معجم الشامل في علوم اللغة و مصطلحاتها لمحمد سعيد اسبر و بلال جنيدي ، دار العودة . بيروت (1424 هـ . 2003 م) ، الطبعة الأولى .
128 . المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ، دار سحنون . تونس (1988 م) ، الجزء الثالث .
129 . معجم المصطحات العربية في اللغة و الأدب لمجدي وهبة و كامل المهندس ، مكتبة
130 . معجم مقاليد العلوم في الحدود و الرسوم لعبد الرحمن جلال الدين السيوطي ، مكتبة اللآداب . القاهرة (2007 م) ، ط : 2 .
131 . معجم اللسانيات الحديثة (إنجليزي . عربي) لسامي عباد حنا و آخرين ، مكتبة لبنان
132 . المعجمية العربية لابن حويلي ميدني ، دار هومة . الجزائر (2010 م)
لبنان (1984 م) ، الطبعة الثانية .
133 . مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري ، دار اسلام للطباعة و النشر و التوزيع و الترجمة . مصر (1426 هـ . 2005 م) ، ط : 2 .
134 . المفصل في دقائق الغة العربية لإميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان (1424 هـ . 2004 م) ، ط : 1 .
135 . المفصل في علم العربية لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، (تحقيق) سعيد محمود عقيل ، دار الجيل ، بيروت . لبنان (1424 هـ . 2003 م) ، الطبعة الأولى .
136 . مناهج البحث في اللغة لتمام حسان ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الدار البيضاء . المغرب (1407 هـ . 1986 م) .
137 . مقالات في اللغة و الأدب لتمام حسان عالم الكتب ، ج : 2 .

138 . المنجد في اللغة و الأعلام : لويس عوض و آخرون ، دار المشرق ، بيروت . لبنان الطبعة السابع و العشرون .
139 . من البنية الحملية إلى البنية المكونية (الوظيفة المفعول في اللغة العربية) لأحمد المتوكل ، دار الثقافة ، الدار البيضاء . المغرب (1407 هـ . 1987 م) ، الطبعة الأولى .
140 . المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي : الأصول و الامتداد لأحمد المتوكل ، دار الأمان . الرباط (2006 م) ، الطبعة الأولى .
141 . موجز علوم العربية لمحمد قاسم ، و أحمد الحمص ، حروس برس ، طرابلس . لبنان (1994 م) ، الطبعة الأولى .
142 . الموجز في قواعد اللغة العربية و شواهده لسعيد الأفغاني ، دار الفكر (1401 هـ 1981 م) ، الطبعة الثالثة .
143 . نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم بد الرحمن بن بد الله السهيلي (508 هـ . 581 هـ) (تحقيق) إبراهيم النا ، دار الرياض للنشر و التوزيع .
144 . النحو العربي : أصوله و أسسه و قضاياه و كتبه و ربطه بالدرس اللغوي الحديث لمحمد إبراهيم عبادة ، مكتبة الآداب . القاهرة (1430 هـ . 2009 م) ، الطبعة الأولى .
145 . نحو اللغة العربية الوظيفي في مقاربة أحمد المتوكل لعبد الفتاح الحموز ، دار جرير للنشر و التوزيع (1433 هـ . 2012 م) ، الطبعة الأولى .
146 . النحو العربي و الدرس الحديث لعبده الراجحي ، دار النهضة العربية (1979 م) .
147 . النحو الوظيفي لصالح بلعيد ، ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر .
148 . النحو الوظيفي لعبد العليم إبراهيم ، دار المعارف . القاهرة (ج . م . ع) ، الطبعة التاسعة .
149 . نشأة الدرس اللساني العربي الحديث لفاطمة الهاشمي بكوش ، ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع . مصر (2004 م) ، الطبعة الأولى .
150 . النظرية اللغوية في التراث العربي لمحمد عبد العزيز عبد الدايم ، دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع و الترجمة (1427 هـ . 2006 م) ، الطبعة الأولى .
151 . النحو الوافي : عباس حسن (د . ط) ، في أربعة أجزاء .
152 . وضع المصطلحات لمحمد طبي ، المؤسسة العمومية الاقتصادية لترقية الحديد و الصلب (بروسيدار) .

ج . <u>المجلات و الدوريات</u> :

153 . أعمال ندوة تيسير النحو . أفريل (2001 م . منشورات المجلس الأعلى للغة العربية . الجزائر .
154 . التواصل اللساني . المجلة الدولية للسانيات العامة ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء . المغرب ، . المجلد الثاني . العدد الأول ، و الثاني (1990 م) .
155 . عالم الفكر . مجلة ثقافية فكرية محكمة . دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن وزارة الإعلام في الكويت (أكتوبر . نوفمبر . ديسمبر) 1989 م ، المجلد العشرون .
156 . علامات (مجلة) . 16 صفر 1429 هـ . فبراير 2008 م ، ج : 64 .
157 . اللسان العربي . (مجلة) تصدر عن مكتب تنسيق التعريب . الرباط . المجلد التاسع عشر . الجزء الأول . 1982 م .
158 . المعرفة . مجلة تصدر عن وزارة الثقافة و الإرشاد القومي ، دمشق، سوريا . العدد 178 . كانون الأول 1976 م .
159 . المناهل (مجلة) . وزارة الثقافة . الرباط . العدد 07 و 08 . السنة 1976 م . 1977 م .

د . <u>المراجع باللغة الأجنبية</u> :

160 / GRAND DICTIONNAIRE encyclopedique LAROUSSE / PARIS 1985/ France / page 1043 ,

161 / dictionnaire quillet de la lange francais . paris .

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

. مقدمة .....[من أ . إلى . ز]

. تمهيد : .....ص 12

1 . تعريف المصطلح :

أ . في اللغة: .....ص 13

ب . في الاصطلاح: .....ص 15

جـ . في مفهوم عامة الناس و خاصتهم: .....ص 17 2 .

وظائف المصطلح:.....ص17

أ . الوظيفةاللسانية .....ص 17

ب . الوظيفة المعرفية:.....ص 17

جـ . الوظيفة التواصلية: .....ص 17
د . الوظيفة الاقتصادية: .....ص 17
هـ . الوظيفة الحضارية: .....ص 17
1 . واقع المصطلحات في المصنفات الترثية : ص23
2 . واقع المصطلح في المصنفات الحديثة : .....ص 24
3 . تعريف المصطلح النحوي : ص20
أ . في الفكر التراثي النحوي : .....ص 20
ب . في الفكر النحوي الحديث : .....ص 21
جـ . المصطلح النحوي : النشأة و التطور : .....ص 27
4 . تعريف علم المصطلح: .....ص 29
أ . ماهيته (مفهومه): .....ص 29
ب . منطلقاته الأساسية.....ص 30
الفصل الأول : منهجية بناء المصطلحات في علوم اللغة و النحو .....ص 33
المبحث الأول : التحليل الدلالي ص34
1 . أنواع العلاقات بين المصطلحات و المفاهيم : .....ص 35
1 . النوع الأول: .....ص 35
2 . النوع الثاني: .....ص 35
3 . النوع الثالث: .....ص 35
4 . النوع الرابع: .....ص 36
5 . النوع الخامس: .....ص 36
6 . النوع السادس:.....ص 39
المبحث الثاني : التحليل الشكلي ص39
1 . التحليل الصوتي: .....ص 39
2 . التحليل الصرفي: .....ص 40
3 . التحليل النحوي . التركيبي: .....ص 42
1 . عمليات صياغة المركبات: .....ص 43
أ . طريقة صياغة المركبات: .....ص 43
ب . أقسام المركبات العربية: .....ص 45

أولا : المركب البياني: .....ص 45
أ . المركب المزجي: .....ص 45
ب . المركب الوصفي: .....ص 46
جـ . المركب التوكيدي: .....ص 46
ثانيا : المركب الإسنادي أو مركب الجملة: .....ص 46
ثالثا : المركب الإضافي: .....ص 47
2 . طرق صياغة المصطلحات: .....ص 48
أ . الاشتقاق: .....ص 48
ب . القياس: .....ص 52
جـ . النحت: .....ص 55
د . المجاز: .....ص 58
هـ . التعريب: ص59
و . التوليد: .....ص 61
ز . الترجمة: .....ص 64
3 . شروط أو أسس صياغة المصطلح: .....ص 69

الفصل الثاني : المصطلح النحوي العربي في الاتجاه التراثي :.....ص 72
توطئة: .....ص 72
المبحث الأول : التعريف بكتاب النحو الوافي لعباس حسن .....ص 74
1 . سبب تسمية الكتاب: .....ص 74
2 . الغاية من تأليفه: .....ص 76
3 . منهجه و موضوعه: .....ص 76
المبحث الثاني : المصطلح النحوي في كتاب النحو الوافي لعباس حسن .....ص 81
1 . تصنيف مصطلحات النحو الوافي: .....ص 81
أ . المصطلحات النحوية المفردة: .....ص 81
ب . المصطلحات النحوية المركبة: .....ص 95
2 . التحليل الشكلي و الدلالي للمصطلحات النحوية: .....ص 106

أ . التحليل الشكلي: .....ص 106
ب . التحليل الدلالي: .....ص 108
الفصل الثالث : المصطلح النحوي في الاتجاه البنيوي الوصفي: .....ص 126
توطئة: .....ص 127
المبحث الأول : التعريف بالخلاصة النحوية لتمام حسان : .....ص 129
1 . أسباب تأليفها: .....ص 129
2 . موضوعها: .....ص 130
3 . منهجها: .....ص 135
المبحث الثاني : المصطلحات النحوية في كتاب الخلاصة النحوية لتمام حسان: .....ص 138
1 . التحليل الشكلي: .....ص 138
2 . التحليل الدلالي: .....ص 152
الفصل الرابع : المصطلح النحوي في الاتجاه التوليدي و التحويلي: .....ص 167
توطئة: .....ص 168
المبحث الأول : التعريف بكتاب : الألسنية التوليدية و التحويلية و قواعد اللغة العربية
(الجملة البسيطة) لميشال زكرياء .....ص 172
المبحث الثاني : المصطلح النحوي في كتاب الألسنية التوليدية و التحويلية و قواد اللغة العربية (
الجملة البسيطة) لميشال زكرياء.....ص 179
1 . التحليل الشكلي: .....ص 180
2 . التحليل الدلالي: .....ص 183
الفصل الخامس : المصطلح النحوي في اتجاه النحو الوظيفي: ص205
توطئة: .....ص 206
المبحث الأول : التعريف بكتاب : اللسانيات الوظيفية : (مدخل نظري) لأحمد المتوكل :
1 . ماذا يقدم هذا الكتاب ؟.....ص 211
2 . موضوعه و منهجه: .....ص 211
المبحث الثاني : المصطلح النحوي الوظيفي عند أحمد المتوكل :.....ص 215
1 . التحليل الشكلي: .....ص 215
2 . التحليل الدلالي: .....ص 226
خاتمة: ..... ص 265

قائمة المصادر و المراجع: ص270
فهرس الموضوعات: ص283

Resume du these

*** cette recherche porte sur le sujet du terme grammatical arabe moderne a la lumiere de la lumiere de terminologie .**
*** et nous avons essaye de cerner le sujet apres avoir scruteterme grammatical arabe a travers les tendances qui ont emerge l ,ere moderne , representes dans les quatre directions : la tendance du patrimoine , et la tendance structurelle descriptive , et generative et transformationnelle , et enfin la tendance fonctionnelle .**
*** cette recherche vise a rialiser un certain nombre d ,objectifs , notamment : le suivi du mouvement de l,evolution du terme grammatical arabe dans l ,ere moderne , et le renouvellementqui a eu lieu apres le contact avec la culture occidentale , les intellectuels , et les enormes efforts qu,ils ont deployes afin de debrrasser le terme grammaticale arabe de ce qui lui est arrive de complexites de concepts**

, et indique les causes qui ont conduit a sa stagnation , et empeche sa renovation , et son evolution .
*** a la lumiere de la terminologie moderne , cette recherche met en lumiere le terme en lui-meme pour l,etudier , l,analyser parfois d,un aspect semantique .**
*** peut-etre le suivi d,une methodologie de recherche a la lumiere de la terminologie , nous a beaucoup aide a la clarte de la vision sur le terme , et ainsi oue la maniere de ses etudes , et de l,analyse , de sorte que nous puissios apprendre les aspects de la renovation et le devloppement qui ont affecte le terme grammatical dans son parcours historique .**
*** et autant que les courants grammaticaux arabes modernes ont contribue a l,evolution de nouveaux concepts pour de nouveaux termes , autant qu,il y avait beaucoup de ces concepts et de la terminologie , qui se different et se distinguent , en raison des differentes sources , et cultures qui ont influence les adeptes de ces tendances , et les theories linguistiques occidentales qui les a convaicus de point de vue utilite et pertinence pour la lecon de grammaire arabe en general , et la terminologie grammaticale en particulier .**
*** en depit de differentes tendances , et du benefice qu,elles ont tires de ces theories linguistiques dans la lecon de grammaire occidentale moderne , en paticulier , le patrimoine de la culture en generale , et en general , et en particulier l,heritage de la terme grammatical avait domine les etudes grammaticales contemporaines dans nos ecoles et nos universites et jusqu,a nos gours .**
*** peut-etre le facteur et la facilite et la simplicite , la clarte en lecon de grammaire , et terminologique ancien par rapport a la terminologie grammaticale moderne ; est l,un des facteurs les plus importants dans sa survie dans son imposition et de son hegemonie sur tout le reste de ces termes et concepts modernes .**